مجلة «حمورابي» للدراسات
مجلة فصلية محكمة تعنى بالشؤون السياسية والاستراتيجية
العدد 56ـ السنة الرابعة عشرة ـ كانون الأول 2025

رئيس التحرير: **أ. د. فايق حسن جاسم**

مدير التحرير: **أ. د. ياسر علي ابراهيم**

هيـأة التحريـر

أ. د. مثنى علي المهداوي ـ كلية العلوم السياسية ـ جامعة بغداد

أ. د. علي حسين حميد ـ كلية العلوم السياسية ـ جامعة النهرين

أ. د. ابتسام محمد عبيد ـ كلية العلوم السياسية ـ جامعة بغداد

أ. د. محمد منذر جلال ـ كلية القانون والعلوم السياسية ـ الجامعة العراقية

أ. د. سهاد اسماعيل خليل ـ كلية العلوم السياسية ـ جامعة النهرين

أ. د. علي فارس حميد ـ كلية العلوم السياسية ـ جامعة النهرين

أ. د. محسن صالح ـ كلية العلوم الاجتماعية ـ الجامعة اللبنانية

أ. د. نورهان الشيخ ـ جامعة القاهرة

أ. د. بشرى احمد جاسم ـ جامعة الشارقة

أ. د. عبد القادر دندن ـ قسم العلوم السياسية ـ جامعة عنابة

المـدقـق اللغـــــــوي: د. باسم محمد

تدقيق اللغة الانكليزية: صفا مهدي علي

الفريق الفني: م. د . هبة علي ..... د . دموع قاسم

الاشتراك السنوي: للأفـــراد:
30000 ديناراً عراقياً
للمؤســـسات: 60000 ديناراً عراقياً
خـــارج العـــراق: 60 دولاراً

الموقع: https://hamm-journal.org/index.php/HJS
رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق في بغداد:
1709 لسنة 2012

Print ISSN: 2227-5312
E ISSN: 3006-1253
DOI: 10.61884

العنوان:
العراق - بغداد - الكرادة
Mobile: 00964 - 772 626 4466
Baghdad - Alkarradah
Website:https://hamm-journal.org/index.php/HJS

مجلة حمورابي للدراسات

مجلة علمية فصلية تعنى بالشؤون السياسية والاستراتيجية على مستوى العراق والمنطقة والعالم وتضع في أولوياتها الرصانة العلمية والموضوعية، وتخضع البحوث والدراسات المنشورة فيها لشروط البحث العلمي الأكاديمي وللتقويم العلمي من خبراء معتمدين، ونهج المجلة الرصانة العلمية فيما تنشره، اذ تلزم الباحثين الراغبين في النشر، أن لا تكون البحوث والدراسات المقدمة اليها، قد سبق تقديمها الى أية جهة، ويتحمل الباحث مسؤولية ذلك.

الناشر: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

المؤسسة: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

print ISSN: 2227- 5312

E ISSN: 30061253-

doi: 10.61884

(https://hamm-journal.org/index.php/HJS)

شروط النشر:

كجزء من عملية تقديم طلب النشر، على المؤلفين التأكد من كون طلباتهم مستوفية لجميع الفقرات الآتية، وعليه، فقد تُرد الطلبات التي لا تلبي تلك الضوابط.

• يجب تقديم البحث للموقع الإلكتروني الرسمي للمجلة، ولن يتم قبول أي بحث مقدم عبر أي وسيلة أخرى.

• يجب أن تكون البحوث المقدمة مكتوبة ببرنامج MS Word، ولن تقبل البحوث المطبوعة على الأجهزة اللوحية، نوع الخط (SAKKAL MAJALLA) حجم 14 ، وتباعد مفرد بين السطور، وتكون العناوين الرئيسية بحجم 16 Bold. كما يجب أن تكون الاقتباسات من النصوص بحجم الخط 12 وأن تكون بمسافة بادئة 0.5 سم على الأقل على الهامش الأيمن والأيسر. تطبع البحوث بحواشي Roman.

• أن تكون البحوث المقدمة للمجلة مكتوبة باللغة العربية أو اللغة الإنكليزية، على أن لا يتجاوز عدد كلمات البحث 5000 كلمة.

• الصفحة التي تلي العنوان تتضمن ملخص البحث باللغتين العربية والإنكليزية بما لا يزيد عن 80 كلمة، مع ذكر خمس كلمات مفتاحية كحد أقصى.

• توثيق مصادر البحث يجب أن يكون وفق منهجية شيكاغو من خلال أسلوب

الملاحظات والببليوغرافي (قوائم المراجع)، عن طريق كتابة الملاحظة (حاشية سفلية أو تعليق ختامي) في أسفل الصفحة والتي تضم بيان جميع المعلومات الخاصة بالمصدر، ومن ثم ترقيمها بالتتابع في كل صفحة ضمن الهامش، وحجم (12) نوع (Sakkal Majalla) للمصادر العربية، و (Times new Roman) للمصادر الانكليزية، وللمزيد من التفاصيل حول هذه الطريقة اضغط هنا لتحميل منهجية شيكاغو .

https://hamm-journal.org/index.php/HJS/libraryFiles/downloadPublic/2

• تتضمن البحوث المقدمة للنشر (اسم الباحث والايميل وتخصص الباحث ومكان عمله) باللغتين العربية والانكليزية

• إن نص المؤلَّف مقيد بالمتطلبات النمطية والأسلوبية الواردة في ارشادات المؤلّف, الموجود في النص التعريفي بالمجلة ضمن هذا الموقع

• عند استلام البحث ستقوم المجلة بإخطار الباحث باستلام بحثه في غضون 5 أيام عمل.

• سيتم إخطار الباحث بقبول أو رفض بحثه خلال فترة تتراوح من شهرين إلى ثلاثة أشهر وسيتم إخطار الباحث المقبول بحثه للنشر بموعد نشر بحثه، ويزود بخطاب القبول .

• احالة البحث للاستلال الالكتروني والزام الباحث بنتائج الاستلال الالكتروني

أجور النشر:

• أجور النشر في المجلة من خارج العراق ($100) دولار امريكي ، ومن داخل العراق (125,000) الف دينار عراقي، وتتضمن (تكاليف النشر، كشف الإستلال، المُحكمين العلميين

والتدقيق اللغوي)، ويتم أرسالها عن طريق بطاقة الدفع الألكتروني (فيزا)، عبر الماستر كارد على الحساب (4802731630) للمزيد من المعلومات الاتصال على رقم هاتف المجلة (07726264466) .

• عدم الامتثال للشروط والأحكام سيؤدي إلى تأخير أو عدم نشر البحوث.

• تترجم المصادر في نهاية البحث الى اللغة الانكليزية فضلاً عن قائمة المصادر باللغة العربية.

• اضغط الرابط لتحميل التعهد الخطي

https://hamm-journal.org/index.php/HJS/libraryFiles/downloadPublic/3

المحتويات

بحوث حمورابي:

١- التحولات الدستورية في الصين ..... أ.د ستار جبار علاي ٢٨-٧

٢- العلاقات المدنية العسكرية في مصر منذ عام ٢٠١١ .....
..... أ.د اسعد طارش عبد الرضا ٤٦-٢٩

٣- التنافس الصيني الهندي على منطقة جنوب اسيا بنغلاديش انموذجا
..... أ.م.د نبيل أشرف أنور ٩٦-٤٧

٤- توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه دول الجوار بعد عام
٢٠٢٢ ..... أ.م.د أوراد محمد مالك كمونه ١١٨-٩٧

٥- مفهوم إدارة التهديد وبناء السلام الإقليمي (مقاربة نظرية) .....
الباحثة سوسن حسن احمد ..... أ.م.د. يونس مؤيد يونس ١٤٠-١١٩

٦- دور الأمم المتحدة في الحفاظ على الأمن الغذائي لمناطق النزاع .....
م.م. ولاء علي فرحان ..... م.د. رقية كريم جارالله ياسر ١٥٨-١٤١

٧- استراتيجيات بناء السلام في العراق ما بعد عام ٢٠١١ : دراسة في
التحديات والفرص ..... م.م. ريام احمد جاسم ١٧٨-١٥٩
..... م.م. رفل اياد صالح

٨- تحديات الردع السيبراني في الإستراتيجية الأمنية الصينية .....
..... م.د. علي حسن هويدي ١٩٨-١٧٩

٩- الابعاد الدولية لعملية طوفان الأقصى.....
.....م.د. ضفاف كامل كاظم ٢١٨-١٩٩

١٠- الموقع الإستراتيجي للعراق وأهميته في الشرق الأوسط – دراسة في مشروع طريق التنمية ..... م.م. مينا عدنان عبد الأمير حميد ٢١٩-٢٣٨

١١- التطور التكنولوجي وحوكمة الموارد المائية في العراق: إستراتيجيات مواجهة التغيرات المناخية ..... م.م شيماء محمد ناصر ٢٣٩-٢٦٤

١٢- إشكالية الأمن الفكري في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر..... ..... م.د. علي غانم حامد الطائي ٢٦٥-٢٨٦

التحولات الدستورية في الصين

أ.د ستار جبار علاي

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية- جامعة بغداد

sattar.jabbar@cis.uobaghdad.edu.iq

https://doi.org/10.61884/hjs.v14i56.652

ملخص :

تبرز التحولات الدستورية في الصين منذ قيام جمهورية الصين الشعبية في عام ١٩٤٩مرحلتين مهمتين هما: المرحلة الاولى تغطي حقبة ١٩٤٩- ١٩٧٦،والمرحلة الثانية تغطي حقبة ١٩٧٦- وما بعدها، وعدت الاهم في التحولات الدستورية في الصين، حيث صدر دستور ١٩٨٢ وما تلاه من تعديلات مهمة.

الكلمات المفتاحية: الصين، الدستور، القانون،الحكومة

Constitutional Transformations in China

Prof. Dr. Sattar Jabbar Alai

Center for Strategic and International Studies, University of Baghdad

sattar.jabbar@cis.uobaghdad.edu.iq

ABSTRACT :

Republic of China in 1949, constitutional development has undergone two major phases. The first phase spans the period from 1949 to 1976, while the second phase extends from 1976 onward, representing the most critical juncture in China's constitutional evolution. This latter phase was inaugurated by the promulgation of the 1982 Constitution and followed by a series of significant constitutional amendments that have continued to shape the legal and institutional foundations of the Chinese state.

KEYWORDS: China، Constitution، Constitutional Law ,Government .

المقدمة :

بعد نصف قرن من الحرب الأهلية المتواصلة وصراع القادة العسكريين والغزو الأجنبي من أجل تغيير الأسرة الحاكمة دون تحول اجتماعي حقيقي، جاء قيام جمهورية الصين الشعبية في عام ١٩٤٩ بقيادة ماوتسي تونج ليعلن أن الشعب الصيني الذي يمثل ربع الجنس البشري قد نهض، واصبحت الصين دولة الحزب الواحد وسيطر عليها الحزب الشيوعي الصيني منذ عام ١٩٤٩، إذ ظهرت جمهورية الصين الشعبية في أعقاب انتصار الشيوعيين في الحرب الأهلية على الوطنيين وهروبهم إلى جزيرة فرموزا (تايوان).

ويعد الدستور هو القانون الأسمى في البلاد، وقد حدد المؤتمر السياسي صياغة الدستور الصيني وتم تحويل البلاد إلى دولة اشتراكية، وقد تم صياغة التجربة الدستورية الصينية من خلال أربعة دساتير متعاقبة، سعت لتكون ملائمة لأحوال الصين المستقبلية، وإقرار الحقوق والحريات للشعب كالحرية الشخصية وحرية الاعتقاد الديني وحق العمل والتعليم وكافة الحقوق المنصوص عليها في الدستور ، إذ أدى تغيير الاتفاقيات الدستورية إلى تغييرات كبيرة في هيكل الحكومة الصينية في غياب التغييرات في نصوص الدستور.

يعد الدستور هو القانون الأسمى في البلاد، وقد حدد المؤتمر السياسي صياغة الدستور الصيني

وينطلق البحث من فرضية أن الصين تأثرت بالقوانين الغربية في صياغة نظامها القانوني واهتمت بالاستفادة من الخبرات والانجازات المهمة من البناء القانوني الأجنبي مع التمسك بمبدأ الانطلاق من ظروف الصين في تطبيق حكم القانون، إذ يتكون النظام القانوني الصيني من عدة أنواع من القوانين.

وتبرز التحولات الدستورية في الصين منذ قيام جمهورية الصين الشعبية في عام ١٩٤٩مرحلتين مهمتين هما: المرحلة الاولى تغطي حقبة ١٩٤٩- ١٩٧٦،والمرحلة الثانية تغطي حقبة ١٩٧٦- وما بعدها، وعدت الأهم في التحولات الدستورية في الصين، حيث صدر دستور ١٩٨٢ وما تلاه من تعديلات مهمة، وسوف نتناول الموضوع كالآتي:

المطلب الأول
المرحلة الأولى من التحولات الدستورية ١٩٤٩- ١٩٧٦

وتألفت من ثلاث حقب بدأت الأولى بتدعيم النظام الجديد في إطار ديمقراطي صاغه وحدده الزعيم ماوتسي تونج وسمي الديمقراطية الجديدة ١٩٤٩- ١٩٥٤، والحقبة الثانية هي التحول الاشتراكي التي شهدت اصدار الدستور الصيني الأول في عام ١٩٥٤ وتأسيس الكوميونات الشعبية وغطت حقبة ١٩٥٤- ١٩٦٦، ودعاها الصينيون بالقفزة العظيمة إلى الأمام. وجرى الاحتفاء بالعقيدة الماوية بطريقة مأساوية مع نقل الإنتاج إلى الريف وما رافق ذلك من عواقب وخيمة، بما فيها المجاعات الواسعة.[١] والحقبة الثالثة التي تبدأ بالثورة الثقافية عام ١٩٦٦ واصدار دستور عام ١٩٧٥ وتنتهي بوفاة ماوتسي تونج في عام ١٩٧٦.[٢] وكالآتي:

أولاً: الأوضاع السياسية بعد عام ١٩٤٩

بدأ مشروع البناء الاشتراكي في الصين بعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية في عام ١٩٤٩ وفتح عهد جديد لبناء النظام القانوني، وكانت المرحلة الابتدائية لإنشاء النظام القانوني الاشتراكي الصيني، وهي سنوات ١٩٤٩- ١٩٥٤ إذ وضعت الصين المنهاج المشترك للمؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني، وتم إعداد دستورٍ مؤقتٍ، والقانون التنظيمي للحكومة الشعبية المركزية وقانون إصلاح الأرض وغيرها من القوانين ، إضافة إلى بناء نظام قضائي وأجهزة معنية بشكل سريع، وحدد الهدف بتأكيد السلطة الجديدة والحفاظ على النظام الاجتماعي وإعادة تنمية الاقتصاد الوطني ،[٣] ولذلك تبنت الصين الشعبية أول دستور لها في عام ١٩٥٤ بعد مرحلة انتقالية دامت أكثر من أربع سنوات جرى خلالها انتخاب أعضاء الجمعية الوطنية عام ١٩٥٣.

والحقيقة إن مؤسسات الصين الشعبية الدستورية خلال هذه المرحلة كانت مشابهة لمؤسسات دستور الاتحاد السوفييتي بوجود جمعية تشريعية، ومجلس رئاسة أعلى(برسيديوم)، ومجلس وزراء، وللبرلمان الصيني وظيفة أساسية هي تعيين الوزراء، وانتخاب مجلس الرئاسة وتكوين لجانه الدائمة ، ويسمى مجلس الوزراء مجلس الدولة وله صلاحيات

(١) أوديد شينكار.العصر الصيني القوة الاقتصادية الفائقة في القرن ٢١.ترجمة مركز التعريب والترجمة. (الدار العربية للعلوم ناشرون.بيروت.الطبعة الاولى.)٢٠٠٥.ص٧٣.

(٢) محمد نصر مهنا.النظرية السياسية والعالم الثالث.(المكتب الجامعي الحديث.الاسكندرية.)١٩٨٣. ص٢٢٧.

(٣) بان قوابينغ ماليمين.النظام القانوني في الصين.(دار النشر الصينية عبر القارات.بكين.)٢٠١١.ص٦- ٧.

تنفيذية، وقام الحزب الشيوعي بالدور الأساسي والمحرك للحياة السياسية، ولم تأخذ الصين بنظام الحزب الواحد وإنما بنظام الجبهة الموحدة إذ وجدت أحزاب صغيرة مثل الحزب الثوري للكومنتانج، والعصبة الديمقراطية الصينية، وحزب التطلع نحو العدالة، وحزب الفلاحين؛ لكن الحياة الدستورية في الصين لم تكن رتيبة، فخلال مرحلة الثورة الثقافية ١٩٦٥- ١٩٦٩ انشغلت الصين عن ترسيخ الممارسة الدستورية المنتظمة لنظامها السياسي، فبعد حملة المئة وردة لجأت إلى ما عرف بالقفزة الكبرى إلى الأمام.[١]

ثانياً:الأوضاع السياسية بعد دستور١٩٥٤

أسست جمهورية الصين الشعبية وأقامت نظاماً رئاسياً في أول دستور عام ١٩٥٤، إذ ينتخب رئيس الدولة ونائبه من قبل المؤتمر الوطني لنواب الشعب لمدة خمس سنوات، واعتنقت الصين الفكر الاشتراكي على المبادئ الشيوعية، وعد الحزب الشيوعي هو اساس النظام السياسي الصيني، واتخذ من الماركسية اللينينية مرجعاً أساسياً لتطبيق التحول الاشتراكي.[٢]

وتألف النظام الجديد من مؤتمر الشعب الوطني كسلطة تشريعية، ومجلس الدولة كسلطة تنفيذية، وأخذ النظام بالصيغة الشكلية لمؤسسات الحكم في الاتحاد السوفيتي ودستور عام ١٩٣٦ الذي تضمن جمعية عامة ومجلس رئاسة ومجلس وزراء،[٣] وقد نص الدستور الصيني الذي أعلن في عام ١٩٥٤ على أن نظام الحكم في البلاد هو نظام الديمقراطية الشعبية، وأكد في مادته الأولى على أن الجمهورية الشعبية الصينية هي دولة ديمقراطية شعبية تقودها الطبقة العاملة وتقوم على أساس تحالف بين العمال والفلاحين ويعني هذا أن الدولة خاضعة لمصالح الطبقة الشعبية الدنيا وليس لمصالح الطبقات الاستغلالية وإن دور القيادة في المجتمع الصيني تقوم به الطبقة العاملة التي تخلق الأسس الاقتصادية الضرورية لبناء المجتمع الاشتراكي.[٤]

(١) حسان محمد شفيق.الانظمة السياسية والدستورية المقارنة.العاتك لصناعة الكتاب.القاهرة.٢٠٠٧. ص١٣٨- ١٣٩.

(٢) وئام السيد عثمان.الصراع على قيادة النظام الدولي:الصعود الصيني الأحادي القطبية بعد جائحة كورونا.. رؤية مستقبلية. مجلة السياسة الدولية.(العدد ٢٢٢.اكتوبر)٢٠٢٠.ص٣٠.

(٣) ياسر عبد الجبار محمد العمري.تطور النظام السياسي الصيني ومستقبله في ظل المتغيرات الدولية الجديدة.رسالة ماجستير(غير منشورة).كلية العلوم السياسية.(جامعة بغداد.)٢٠٠٣.ص١٤.

(٤) مكرم سعيد حنوش.الاشتراكية على ضوء تجارب الشعوب.(وزارة المعارف العراقية.الطبعة الثانية.)١٩٦٢. ص١٧٥- ١٧٦.

تولى مؤتمر الشعب الوطني السلطة في الصين الشعبية بوصفه أعلى مؤسسة في البلاد، لكن السلطة الحقيقية كانت في يد الحزب الشيوعي الصيني بصورة عامة.[١] لقد أعطى دستور ١٩٥٤ صلاحيات أوسع لرئيس الجمهورية حيث شغل ماوتسي تونج المنصب من عام ١٩٥٤ حتى عام ١٩٥٩ وبعدها تقلد هذا المنصب ليو شاوشي حتى إقالته عام ١٩٦٨ أثناء الثورة الثقافية، وكان منصب رئيس الوزراء لشوان لاي منذ عام ١٩٥٤ حتى وفاته في كانون الثاني(يناير)١٩٧٦[٢].

وأدخلت الثورة لأول مرة نظام الخطة الخمسية وتوجيه الاهتمام لإقامة الصناعات الثقيلة، وكان الدور الأساسي لمجلس الوزراء في هذه المرحلة ودور الجيش في إعادة وحدة البلاد

وتميزت هذه المرحلة من الثورة الصينية بالعديد من المهمات بدأت بإلغاء البناء الهرمي التقليدي للعائلة والمساواة بين الجنسين وإصدار قانون المساواة في ١٣ نيسان(ابريل)١٩٥٠.وإعلان الإصلاح الزراعي الذي قضى بتوزيع الأراضي في ٣٠ حزيران(يونيو)١٩٥٠، والنضال ضد الاعتقاد الديني، وبدأت الثورة في البناء الاشتراكي للمجتمع الجديد وإقامة نظام جماعية العمل الزراعي وأوجدت نظام تعاونيات الإنتاج، وأدخلت الثورة لأول مرة نظام الخطة الخمسية وتوجيه الاهتمام لإقامة الصناعات الثقيلة، وكان الدور الأساسي لمجلس الوزراء في هذه المرحلة ودور الجيش في إعادة وحدة البلاد، ودور قائد الجيش لين بياو في تنظير وإدارة الثورة الثقافية لكن اختفائه بعد سقوطه في حادث طائرة متجهة إلى الاتحاد السوفييتي أشار إلى تزعزع مركزه ولاختلافه مع ماوتسي تونج إذ كان لين بمثابة الرجل الثاني في الصين، ولم يظهر أي رد اعتبار لشخصه مع غياب ماوتسي تونج. وسعي الصين الشعبية الى الاعتقاد بأنها هدف مطامح قوى متعددة محيطة بها تهدد ثورتها ومؤسساتها، وتتطلع الصين في هذه المرحلة أن تكون قبلة ومحط أنظار العالم الاشتراكي.[٣]

(١) جستر باولز.الآفاق الجديدة للسياسة العالمية ودور الشرق الاوسط.ترجمة ابراهيم عبد الرحمن الخال.(منشورات دار مكتبة الحياة.بيروت.)١٩٦٣.ص١٩٢.

(٢) حسان محمد شفيق.(مصدر سابق).ص١٤٨.

(٣) المصدر نفسه.ص١٤٠- ١٤١.

ثالثا: الأوضاع السياسية بعد دستور١٩٧٥

جاء تجديد قيادة الحزب الشيوعي الصيني خلال المؤتمر العاشر للحزب في آب(اغسطس)١٩٧٣ وأصبحت اللجنة المركزية ٣١٩ عضوا وبرئاسة ماوتسي تونج وتعيين شوان لاي نائباً للرئيس، وتلا ذلك التئام المؤتمر الوطني بالتعديل الدستوري لعام ١٩٧٥ بعد أن غابت عن الساحة السياسية لمدة عشر سنوات، وجاء التعديل ليعكس رغبة السلطة في الغاء وظيفة رئيس الجمهورية وعهدت اختصاصاته إلى اللجنة الدائمة، ووضع المؤتمر الوطني تحت قيادة الحزب الشيوعي الصيني وهو السلطة العليا للدولة، ويعين رئيس الوزراء وأعضاء الحكومة من قبل المؤتمر باقتراح تعيينهم من قبل اللجنة المركزية للحزب، ووضعت أجهزة الدولة وسلطاتها تحت سيطرة الحزب مباشرة.[١]

كانت القيادة في الصين قد حصرت في ثلاثة أشخاص هم ليو شاو شي، وشوان لاي، ودينج شياو بنج، بعد أن أعلن ماو تخليه عن كل مناصبه في الدولة، واحتفظ بزعامة الحزب فقط، وعزل نفسه عن القيادة، وبدت رؤية دينج في الانفتاح على الغرب وجلب التكنولوجيا والاستثمارات، إذ كانت الأوضاع الاقتصادية في البلاد سيئة في عام ١٩٧٥، ولمعالجة هذه الحالة قدم دينج بوصفه أحد نواب رئيس اللجنة المركزية للحزب، تقريراً من عشرين فقرة أوضح فيه ضرورة تبني إدارة صارمة للمنشآت الصناعية، والاستعانة بالتقنيات والتكنولوجيا الأجنبية المستوردة ،لرفد الاقتصاد الصيني بغية رفع مستويات المعيشة للشعب، لكن هذه الأفكار لم تكن موضع قبول.[٢]

صدر دستور جمهورية الصين الشعبية الثاني في ١٧ كانون الثاني(يناير) ١٩٧٥ من قبل المؤتمر الوطني الرابع لنواب الشعب في جلسته الأولى، وتضمن هذا الدستور مقدمة وأربعة فصول في ثلاثين مادة، وتحدثت المقدمة بأن قيام جمهورية الصين الشعبية أثر الانتصار العظيم للثورة الديمقراطية الجديدة وبداية حقبة تاريخية جديدة من الثورة الاشتراكية ودكتاتورية البروليتارية، وحصل الانتصار تحديداً بعد أن خاض الشعب الصيني صراعاً بطوليا على مدى قرن ، وأخيرا بقيادة الحزب الشيوعي الصيني أسقط الحكم الشرعي للإمبريالية والاقطاع والرأسمالية البيروقراطية من قبل حرب الشعب الثورية، [٣]، واستمر دستور ١٩٧٥ ساري المفعول لمدة ثلاث سنوات ، وهو أقصر دستور في تاريخ جمهورية الصين الشعبية، [٤]

(١) المصدر نفسه.ص١٤٩- ١٥١.

(٢) عبد علي كاظم المعموري.القرن الصيني الهيمنة بلا احتلال.(دار روافد للطباعة والنشر والتوزيع.بيروت. الطبعة الاولى.٢٠٢٠).ص٨٥.

(٣) ياسر عبد الجبار محمد العمري.مصدر سابق. ص٤٨.

(٤) -دستور جمهورية الصين الشعبية ١٩٧٥ – ١٩٧٣.المصدر: https://emirate.wiki/wiki/١٩٧٥_Constitution_of_the_People٪٢٧s_Republic_of_China

المطلب الثاني
المرحلة الثانية من التحولات الدستورية ١٩٧٦- وما بعدها

وتبدأ هذه المرحلة بوفاة الزعيم ماوتسي تونج في عام ١٩٧٦ وما أعقبها من تحولات مهمة في الصين الشعبية وانطلاق مرحلة التحديث وإصدار دستور ١٩٨٢ وما أعقبه من تعديلات مهمة في توجهات البلاد، فمنذ عام ١٩٧٩، كان هناك تطورا شاملا وسريعا، وحتى نهاية عام ٢٠٠٢، بلغ عدد القوانين والقرارات المتعلقة بالقانون التي وضعها المؤتمر الوطني لنواب الشعب ولجنته الدائمة أكثر من ٤٣٠،وعدد اللوائح الإدارية التي وضعها مجلس الدولة أكثر من ألف، وعدد اللوائح المحلية التي وضعتها المؤتمر المحلية لنواب الشعب أكثر من عشرة آلاف، وغطى ذلك المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة، وبالتالي تشكل نظام قانوني كامل نسبيا في الصين من حيث الأساس.[١]

اولاً: التطورات السياسية في ١٩٨٠

أشرت بداية عقد الثمانينيات من القرن العشرين بروز ثلاث تنظيمات أساسية في الصين، وهي تنظيمات الفلاحين والعمال والطلبة، وقد سعت إلى الضغط على السلطة الحاكمة، والمطالبة بمعطيات اقتصادية واصلاحات اجتماعية، وركزوا تحديدا على مزيد من الديمقراطية وحقوق المشاركة السياسية، والتشكيك في شرعية احتكار السلطة من قبل الحزب الشيوعي الصيني،[٢]واستجابة لذلك أعلن الزعيم دينج شياو بنج هدف التحديث الاقتصادي كمطلب رئيسي في المرحلة التاريخية الجديدة وذلك خلال المؤتمر الثاني عشر للحزب الشيوعي الصيني في ايلول(سبتمبر)١٩٨٢، وتكثيف الجهود من أجل التحديث.[٣]

ثانياً: إعلان دستور١٩٨٢

أقر هذا الدستور في ٤ كانون الأول(ديسمبر)١٩٨٢ من قبل المؤتمر الوطني الخامس، وقد اضيفت للدستور العديد من المواد والتعديلات واعتمدت التعديلات التي أدخلت على الدستور في الدورة الأولى للمؤتمر الوطني السابع لنواب الشعب في ١٢ نيسان(أبريل) ١٩٨٨، والدورة الأولى للمؤتمر الوطني الثامن لنواب الشعب في ٢٩ آذار(مارس) ١٩٩٣، والدورة الثانية للمؤتمر الوطني التاسع لنواب الشعب في ١٥ آذار(مارس) ١٩٩٩،وفي نهاية عام ٢٠٠٢، قُدِمَتْ

(١) أوديد شينكار.مصدر سابق. ص٧٣.

(٢) ياسر عبد الجبار محمد العمري.مصدر سابق. ص٤٨.

(٣) مدحت ايوب.السياسة الصينية بخصوص طريق الحرير الجديد.في محمد السيد سليم وآخرون(محررون). طريق الحرير الجديد.(مركز الدراسات الآسيوية.كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.جامعة القاهرة.٢٠٠١). ص٦٤- ٦٥.

مسودة قانونية تضم أكثر البنود في الصين اليوم ((مجموعة القوانين المدنية)) إلى اللجنة الدائمة للمؤتمر الوطني لنواب الشعب رسميا للتدقيق والإقرار، و صيغت على أساس أكثر من ٦٠ قانونا ولائحة مدنية موجودة، تضم أكثر من ١٢٠٠ مادة، نص القسم الثاني من قانون الملكية على تجديدات ملموسة بشأن حق الملكية الشخصية بعد حق الملكية الوطنية والملكية الجماعية، على سبيل المثال، حماية الدولة للودائع الشخصية والاستثمار الشخصي وفوائد الاستثمار وغيرها؛ لذا هي أول قانون يشير إلى حماية الممتلكات الشخصية بوضوح في الصين الجديدة. وتعديلات في الدورة الثانية للمؤتمر الوطني العاشر لنواب الشعب يوم ١٤ آذار(مارس) ٢٠٠٤.(١)كما عدل دستور ١٩٨٢ في ١١ اذار(مارس)٢٠١٨، بعد حصوله على ١,٩٥٨ صوتًا، مقابل صوتين معارضين، وامتناع ثلاثة أعضاء عن التصويت، وتضمن التعديل مجموعة متنوعة من التنقيحات لزيادة تعزيز سيطرة الحزب الشيوعي وتفوقه، وإنشاء لجنة الإشراف الوطنية، وهي وكالة جديدة لمكافحة الكسب غير المشروع، وتوسيع صلاحيات جهاز الطعن في الحزب الشيوعي، وإضافة نظرة الرئيس هو جين تاو والوكالة العلمية حول التنمية وشى جين بينغ إلى ديباجة الدستور، وإزالة الحدود الزمنية لكل من الرئيس ونائب الرئيس.(٢)

ثالثاً: أهم سمات دستور١٩٨٢(٣)

أشارت مقدمة الدستور إلى أن الصين هي إحدى الدول الأطول تاريخاً في العالم، وتشير المقدمة إلى عدة نقاط مهمة يمكن إيجازها بالآتي:

إن النجاح الكبير كان إنجاز التنمية الاقتصادية وإقامة نظام إشتراكي مستقل وشامل في الصناعة

أولا: تحول المجتمع الصيني إلى مجتمع إشتراكي خطوة بخطوة، والتحول الاشتراكي من الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج بشكل كامل، والغاء استغلال الإنسان للإنسان وإقامة النظام الاشتراكي. وقيادة الديكتاتورية الديمقراطية الشعبية من قبل الطبقة العاملة التي تستند إلى تحالف العمال والفلاحين، وهي جوهر ديكتاتورية البروليتارية التي ترسخت وتطورت.

ثانياً: إن النجاح الكبير كان إنجاز التنمية الاقتصادية وإقامة نظام إشتراكي مستقل وشامل في الصناعة ، وكان هناك تزايد ملحوظ في الإنتاج الزراعي، وتقدما مهما قد تحقق في التعليم والعلوم والثقافة وغيرها والتعليم الايديولوجي قد أسفر عن نتائج جديرة بالملاحظة ، وتحسنت مستويات معيشة الشعب بشكل واضح.

(1) http://arabic.china.org.cn/arabic/100536.htm

(٢) وللمزيد من التفاصيل انظر: دستور جمهورية الصين الشعبية ويكيبيديا.المصدر:
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1_%D8%AC%D9%85%D9%87%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84

(٣) لقد اعتمدنا في تناول دستور ١٩٨٢ على نسخة : China(People's Republic of)'s Constitution of 1982 with Amendments through 2004.pp2- 33. www.constiteproject.org

ثالثاً: إن انتصار الثورة الديمقراطية الصينية الجديدة ونجاح قضية الاشتراكية قد حققه الشعب الصيني بكل قومياته بقيادة الحزب الشيوعي الصيني وبتوجيه فكر الماركسية اللينينية وفكر ماوتسي تونج، وإعلاء الحقيقة وتصحيح الأخطاء وتجاوز العقبات والصعوبات العديدة.

رابعاً: تايوان جزء من الأرض المقدسة التابعة لجمهورية الصين الشعبية، ويُعد الواجب النبيل لكل أفراد الشعب الصيني، بمن فيهم مواطنو تايوان، إتمام المهمة العظيمة في إعادة توحيد الأرض الأم.

خامساً: يستند بناء الاشتراكية إلى العمال والفلاحين والمثقفين، ويتطلب الاتحاد مع جميع القوى القابلة للتوحد، وقد تشكلت جبهة وطنية واسعة بقيادة الحزب الشيوعي الصيني، ضمّت الأحزاب الديمقراطية والتنظيمات الشعبية وكل اشتراكيي الشعب العامل، والساعين إلى إعادة توحيد الأرض الأم (كما ورد في التعديل الدستوري الرابع بتاريخ ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٤). وستواصل هذه الجبهة المتحدة عملية التثبيت والتطوير، ويُعد المؤتمر السياسي الاستشاري للشعب الصيني منظمة تمثيلية واسعة ضمن الجبهة المتحدة، وقد لعب دوراً تاريخياً مهماً، وسيستمر في أداء هذا الدور في الحياة السياسية والاجتماعية للبلاد، كما سيستمر ويتطور نظام تعدد الأحزاب للتعاون والتشاور السياسي بقيادة الحزب الشيوعي الصيني في الصين خلال المرحلة القادمة.

أداء هذا الدور في الحياة السياسية والاجتماعية للبلاد، كما سيستمر ويتطور نظام تعدد الأحزاب للتعاون والتشاور السياسي بقيادة الحزب الشيوعي الصيني في الصين خلال المرحلة القادمة

سادساً: إن منجزات الصين في الثورة والبناء لا تنفصل عن دعم شعوب العالم، كما يرتبط مستقبلها ارتباطاً وثيقاً بالعالم بأسره. وقد تبنت الصين سياسة خارجية مستقلة، إلى جانب مبادئ التعايش السلمي الخمسة، وتتمسك الصين بموقف ثابت في معارضة الإمبريالية والهيمنة والاستعمار، وتسعى إلى تعزيز الوحدة مع شعوب الدول الأخرى، ودعم الأمم المضطهدة، ومساندة الدول النامية في نضالها العادل من أجل نيل واستمرار استقلالها، وتنمية اقتصادها الوطني، والحفاظ على السلام العالمي، والنهوض بقضية التقدم الإنساني.

سابعا: يؤكد الدستور على منجزات صراعات الشعب الصيني من كل القوميات ويحدد النظام الأساسي والمهام الأساسية في الدولة بشكل قانوني، فالدستور هو القانون الأساسي في الدولة وله السلطة القانونية العليا، والشعب من كل القوميات وكل أجهزة الدولة، والقوات المسلحة وكل الأحزاب السياسية والتنظيمات العامة في البلاد يجب أن تضع الدستور بوصفه قيمة أساسية في السلوك وعليهم واجب الحفاظ على سمو الدستور وضمان تطبيقه.

رابعاً: أهم فصول دستور١٩٨٢ومضامينه

الفصل الأول: المبادئ العامة

تناولت المواد ١- ٣٢ من الدستور المبادئ العامة، حيث أكدت المادة (١) على أن جمهورية الصين الشعبية هي دولة اشتراكية في ظل ديكتاتورية الشعب الديمقراطية وبقيادة الطبقة العاملة وتستند إلى تحالف العمال والفلاحين، والنظام الاشتراكي هو النظام الأساسي في جمهورية الصين الشعبية ، إن أجهزة الدولة في جمهورية الصين الشعبية تطبق مبدأ المركزية الديمقراطية، والمؤتمر الشعبي الوطني والمؤتمرات الشعبية المحلية في مختلف المستويات هي تؤسس من خلال الانتخاب الديمقراطي، وهي مسؤولة أمام الشعب وتخضع لإشرافه ، وبينت المادة(٧) أن نظام الدولة الاقتصادي هو النظام الاشتراكي في ظل ملكية من قبل كل الشعب، وهي القوة القائدة في الاقتصاد الوطني، وتضمن تثبيت وتنمية اقتصاد الدولة، وبينت المادة (٨) أن تنظيمات الاقتصاد الجماعي الريفي تمارس نظام إدارة مزدوج المستوى وتضم عمليات موحدة ومنفصلة على أساس نظام المسؤولية المتعاقد عليها المتعلقة بالمخرجات المنزلية، وأشكال مختلفة من الاقتصاد التعاوني ، ومشاركة الأسر في الإنتاج المعيشي الجانبي وتربية الماشية المملوكة للقطاع الخاص، وتعود ملكية مختلف أشكال الاقتصاد الجماعي في المدن والقرى مثل تلك التي في الحرف اليدوية والبنى والصناعة والنقل والتجارة وتجارة الخدمات جميعها لقطاع الاقتصاد الاشتراكي في ظل الملكية الجماعية، وبينت المادة(١١) أن اقتصاد الفرد والخاص والاقتصادات الأخرى غير العامة التي توجد ضمن الحدود المحددة بالقانون هي مكونات رئيسية في اقتصاد السوق الاشتراكي، وتوضح المادة (١٢) أن الملكية العامة الاشتراكية مقدسة ومصونة، وتوضح المادة (١٣) أن الملكية الخاصة للأفراد مصونة وفق القانون . وتوضح المادة (١٦) المشاريع مملوكة من الدولة ولها سلطة صنع القرار في العمل والإدارة ضمن الحدود المعروفة بالقانون، وتمارس هذه المشاريع الإدارة الديمقراطية من خلال مؤتمر العمال وفقا للقانون، كما توضح المادة(١٧) أن لتنظيمات الاقتصاد الجماعي سلطة صنع القرار وفقا للنشاطات الاقتصادية المستقلة وتطبيق القوانين ذات الصلة وهي تمارس الإدارة الديمقراطية، وبينت المادة(١٨)سماح البلاد بالاستثمارات الأجنبية والتنظيمات الاقتصادية الأجنبية الأخرى والأفراد الأجانب للاستثمار في الصين والدخول في مختلف أوجه التعاون الاقتصادي مع الاستثمارات الصينية والتنظيمات الاقتصادية الأخرى وفقا لقانون جمهورية الصين الشعبية ، وتوضح المادة(١٩) أن الدولة تطّور التربية الاشتراكية والعمل لرفع

المستوى العلمي والثقافي في كل البلاد، وتوضح المادة (٢٥)ارتقاء الدولة بتخطيط العائلة لكي يتناسب النمو السكاني مع الخطط الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، وبينت المادة (٢٩) أن القوات المسلحة في جمهورية الصين الشعبية تعود للشعب، وتوضح المادة ٣٠ ان اقسام الادارة في جمهورية الصين الشعبية هي الآتي:

١- تقسم البلاد إلى اقاليم، وأقاليم حكم ذاتي وبلديات تدار مباشرة من الحكومة المركزية.

٢- الأقاليم ومناطق الحكم الذاتي مقسمة إلى محافظات والمقاطعات المستقلة والمدن.

٣- والمقاطعات والمقاطعات المستقلة تقسم إلى بلدة وبلدة وطنية وبلدات.

وتوضح المادة(٣١) بأن الدولة يمكن أن تنشئ أقاليم إدارية خاصة عند الضرورة، والنظام الذي يشكل سوف توضح بالقانون الصادر من قبل المؤتمر الشعبي الوطني وفي ضوء شروط محددة، وتوضح المادة (٣٢) حماية جمهورية الصين الشعبية للحقوق القانونية ومصالح الأجانب ضمن الأراضي الصينية ، فيما يجب على الأجانب الالتزام بقوانين جمهورية الصين الشعبية على الأراضي الصينية ، وقد تمنح جمهورية الصين الشعبية اللجوء للأجانب الذين يطلبونه لأسباب سياسية.

الفصل الثاني : الحقوق والواجبات الأساسية للمواطنين

وتبدأ بالمادة ٣٣ التي تشير إلى أن كل الذين يحملون الجنسية في جمهورية الصين الشعبية هم مواطنون صينيون، وهم متساوون أمام القانون، وتوضح المادة (٣٤) إن كل المواطنين في جمهورية الصين الشعبية ممن بلغوا الثامنة عشر لهم الحق في التصويت والانتخاب، وتوضح المادة(٣٥) تمتع كل المواطنين في الجمهورية بحرية الحديث والنشر والتجمع والروابط والمواكب والتظاهر، وتوضح المادة(٣٦) أن المواطنين في جمهورية الصين الشعبية يتمتعون بحرية الاعتقاد الديني. وتوضح المادة ٣٧ عدم توقيف أي مواطن إلا بموافقة أو بقرار من النيابة الشعبية أو بقرار من المحكمة الشعبية ويجب أن يكون التوقيف من قبل جهاز الأمن العام ، وتوضح المادة(٤٠) حماية الدولة لحرية وخصوصية المواطنين في البلاد، وتوضح المادة(٤١) حق المواطنين في البلاد في نقد وتقديم مقترحات لأي من أجهزة ووظائف الدولة، وللمواطنين الذين يعانون من انتهاك حقوقهم المدنية من قبل أي جهاز أو فرع من الدولة الحق في التعويض وفقاً للقانون،

وعدل الدستور في ١٤ اذار(مارس) ٢٠٠٤ليشمل ضمانات خاصة بالملكية الخاصة، ونص التعديل: (الملكية الخاصة التي يتم الحصول عليها بشكل قانوني من المواطنين لا تنتهك). أما فقرة حقوق الإنسان فتنص: (تحترم الدولة وتحمي حقوق الإنسان). في خطوة تهدف منها الحكومة لتقدم الديمقراطية في الصيني وكدلالة من الحزب الشيوعي الصيني بالحاجة إلى التغيير، لأن الاقتصاد الصيني المزدهر خلق طبقة وسطى ثرية جديدة أرادت حماية ممتلكاتها[١]

الفصل الثالث : هيكل الدولة

الجزء الأول : مؤتمر الشعب الوطني

توضح المادة (٦١) أن المؤتمر يجتمع بجلسة مرة في السنة وهي تعقد من قبل لجنته الدائمة ، ويمكن أن تعقد جلسة المؤتمر في أي وقت ترى اللجنة الدائمة ضرورة لذلك، أو عندما يقترح أكثر من خمس النواب في ذلك المؤتمر ، وعندما يجتمع المؤتمر ينتخب رئاسة لإدارة جلسته ، وتبين المادة(٦٢) أن مؤتمر نواب الشعب يمارس وظائف وسلطات عديدة كتعديل الدستور، والإشراف على تنفيذ الدستور، وإنفاذ وتعديل الأنظمة الأساسية المتعلقة بالجرائم الجنائية والشؤون المدنية، وأجهزة الدولة والقضايا الأخرى، وانتخاب رئيس جمهورية الصين الشعبية ونائبه، واتخاذ القرار بشأن اختيار رئيس مجلس الدولة حول تسميته من رئيس الجمهورية، ونائبه والوزراء والقائمين بأعمال الوزراء واللجان والمدعي العام والسكرتير العام في مجلس الدولة بتسمية من رئيس مجلس الدولة وانتخاب رئيس اللجنة العسكرية المركزية وبتوصية منه اتخاذ القرار لاختيار بقية أعضاء اللجنة العسكرية المركزية، وانتخاب رئيس محكمة الشعب العليا ، وتشير المادة(٦٥) إلى أن اللجنة الدائمة في مؤتمر الشعب الوطني تتألف من رئيس ونائب رئيس وسكرتير عام وأعضاء، وتحصل الأقليات الوطنية على تمثيل مناسب في اللجنة الدائمة في المؤتمر، ولمؤتمر الشعب الوطني انتخاب وسلطة دعوة كل أعضاء اللجنة الدائمة، ولا يشغل أي عضو في اللجنة الدائمة في مؤتمر الشعب الوطني أي منصب في أجهزة الدولة الإدارية والقضائية أو النيابة العامة.

اللجنة الدائمة

تشير المادة (٦٦) إلى أن اللجنة الدائمة في مؤتمر الشعب الوطني تنتخب لنفس مدة المؤتمر، وتمارس الوظائف والسلطات حتى انتخاب لجنة دائمة جديدة من قبل مؤتمر الشعب الوطني التالي ، ولا يخدم رئيس ونائب رئيس اللجنة الدائمة أكثر من مدة ولايتين ،

(١) وللمزيد من التفاصيل انظر: دستور جمهورية الصين الشعبية ويكيبيديا.المصدر: .https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1_%D8%AC%D9%85%D9%87%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84

وتوضح المادة (٦٧) أن اللجنة الدائمة تمارس الوظائف والسلطات عديدة كتفسير الدستور والإشراف على تنفيذه، وسن وتعديل الأنظمة باستثناء تلك التي يجب أن تنفذ من قبل مؤتمر الشعب الوطني. وسن ما يكمل ويعدل الأنظمة النافذة عندما لا يكون مؤتمر الشعب الوطني منعقداً، وتوفير مالا يتعارض مع المبادئ الأساسية في تلك الأنظمة، وتفسير الأنظمة، ودراسة واعتماد التعديلات الجزئية في خطة الاقتصاد الوطني والتنمية الاجتماعية وميزانية الدولة عند الضرورة ومسار تطبيقها عندما لا يكون مؤتمر الشعب الوطني في حالة انعقاد، والإشراف على عمل مجلس الدولة واللجنة العسكرية العليا، ومحكمة الشعب العليا، ونيابة الشعب العليا، والغاء أحكام وتعليمات الإدارة وقرارات وأوامر مجلس الدولة التي تعارض الدستور أو الانظمة وكذلك على المستوى المحلي، وتحدد اختيار الوزراء أو اللجان أو النائب العام وسكرتير مجلس الدولة الذين يسمون من قبل رئيس مجلس الدولة، وانفاذ التسمية من قبل رئيس اللجنة العسكرية المركزية وفي اختيار الأخرين في اللجنة عندما لا يكون مؤتمر الشعب الوطني منعقداً، وتعيين واقصاء نائب الرئيس والقضاة في محكمة الشعب العليا، وأعضاء لجنته القضائية ورئيس المحكمة العسكرية باقتراح من رئيس محكمة الشعب العليا، وتعيين وإقصاء نائب النيابة العامة والنيابات في نيابة الشعب العليا، وأعضاء لجنة النيابة والنائب الأعلى في النيابة العسكرية وبطلب من النائب العام في نيابة الشعب العليا ومصادقة تعيين وإقصاء رئيس نيابة في نيابات الشعب في الأقاليم ومقاطعات الحكم الذاتي والبلديات المباشرة في ظل الحكومة المركزية، وإنفاذ تعيين واستدعاء ممثلي الدولة في الخارج، وإنفاذ تصديق وإلغاء الاتفاقيات والاتفاقات المهمة المعقودة مع الدول الأجنبية، وإنفاذ منح العفو الخاص، وإنفاذ إعلان حالة الحرب في حالة تعرض البلاد لهجوم مسلح وإتمام التزامات الاتفاقية الدولية بخصوص الدفاع المشترك ضد العدوان في حالة عدم انعقاد مؤتمر الشعب الوطني، وإنفاذ النفير العام أو النفير الجزئي ، وإنفاذ حالة الطوارئ في البلاد أو أقاليم معينة، ومقاطعات الحكم الذاتي والبلديات المدارة مباشرة من قبل الحكومة المركزية، وممارسة كل الوظائف والسلطات الأخرى التي يفوضها لها مؤتمر الشعب الوطني. وتوضح المادة(٦٨) إن رئيس اللجنة الدائمة في مؤتمر الشعب الوطني يشرف على عمل اللجنة ويدير اجتماعاتها، ويساعده في ذلك نائبه والسكرتير العام، واجتماعات الرئاسة تكون بمشاركة رئيس اللجنة ونائبه والسكرتير العام لمتابعة الأعمال اليومية في اللجنة الدائمة في مؤتمر الشعب الوطني، وتوضح المادة (٦٩) إن اللجنة الدائمة مسؤولة أمام مؤتمر الشعب الوطني وتقدم تقارير عن عملها إلى المؤتمر، وتوضح المادة (٧٠) أن مؤتمر الشعب الوطني ينشأ لجنة وطنية ولجنة قانونية ولجنة مالية

واقتصادية ولجنة التربية والعلوم والثقافة والصحة العامة، ولجنة الشؤون الخارجية، ولجنة صيني الخارج، وغيرها من اللجان الخاصة عند الضرورة .وتعمل هذه اللجان الخاصة بتوجيه اللجنة الدائمة في مؤتمر الشعب الوطني عندما لا يكون المؤتمر في حالة انعقاد.

ويعد مؤتمر الشعب الوطني وفق الدستور السلطة العليا في البلاد ، و على المؤسسات أن تقدم له التقارير الخاصة بعملها ، إلا أن واقع العمل السياسي مختلف عن ذلك، فالسلطة الحقيقية في البلاد تكمن في أروقة الحزب الشيوعي الصيني، وفي يد النخبة الحاكمة فيه حصراً، وتعد اللجنة الدائمة القوة المحركة للمؤتمر، وجلسات مؤتمر الشعب قصيرة وشكلية في معظمها.[1] ويقود مؤتمر الشعب الوطني الأجهزة التشريعية في الصين على مستوياتها المختلفة.

الجزء الثاني: رئيس جمهورية الصين الشعبية

توضح المادة (٧٩) أن رئيس جمهورية الصين الشعبية ونائبه ينتخبان من قبل مؤتمر الشعب الوطني، ولمواطني الجمهورية الحق في التصويت والتقدم للانتخاب والذين وصلوا إلى عمر (٤٥)سنة ولائق لينتخب كرئيس للجمهورية ونائب رئيس للجمهورية، ومدة الرئاسة هي نفس مدة مؤتمر الشعب الوطني ولهم الحق في ولايتين، وتوضح المادة(٨٠)أن رئيس الجمهورية يتابع قرارات مؤتمر الشعب الوطني ولجنته الدائمة، ونشر الأنظمة وتعيين وعزل رئيس مجلس الدولة ونائبه والوزراء واللجان ، والادعاء العام والسكرتير العام في مجلس الدولة، وإصدار مراسيم العفو الخاص ، وإعلان حالة الطوارئ وإعلان حالة الحرب وإصدار مراسيم النفير ، وتوضح المادة(٨١) أن رئيس الجمهورية يمارس نشاطات تتضمن شؤون الدولة واستقبال الممثلين الدبلوماسيين الأجانب، وتعيين واستدعاء الممثلين الدبلوماسيين للخارج وتصديق وإلغاء الاتفاقيات والاتفاقات المهمة المبرمة مع الدول الأجنبية، وتوضح المادة (٨٢) أن نائب رئيس الجمهورية يساعد الرئيس في عمله، وقد يمارس نائب الرئيس جزءاً من وظائف وسلطات الرئيس عندما يعهد له بذلك ، تُبيّن المادة (٨٣) أن رئيس الجمهورية ونائبه يمارسان سلطاتهما ووظائفهما حتى يتم انتخاب رئيس الجمهورية ونائبه من قبل مؤتمر الشعب الوطني اللاحق لتولي المنصب. وتوضح المادة (٨٤) أنه في حال شغور منصب رئيس الجمهورية، يتولى نائب الرئيس منصب الرئيس، أما في حال شغور منصب نائب رئيس الجمهورية، فيقوم مؤتمر الشعب الوطني بانتخاب نائب للرئيس لملء الفراغ ، أما في حالة شغور منصبي رئيس الجمهورية ونائبه

(١) جابرييل إيه .الموند. وجي.بنجهام باويل الابن.السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر.ترجمة هشام عبدالله. (الدار الاهلية للنشر والتوزيع.عمان.الطبعة الاولى.١٩٩٨).ص٧٢٧.

فإن مؤتمر الشعب الوطني ينتخب الإثنان، وقبل هذه الانتخابات يقوم رئيس اللجنة الدائمة في مؤتمر الشعب الوطني مؤقتا بالعمل كرئيس للجمهورية.

الجزء الثالث: مجلس الدولة

تبين المادة(٨٥) أن مجلس الدولة هو حكومة الشعب المركزية في البلاد والفرع التنفيذي في الأجهزة العليا في سلطة الدولة، والجهاز الأعلى في إدارة الدولة، وتوضح المادة(٨٦) أن مجلس الدولة يتألف من رئيس ونائب رئيس وأعضاء مجلس الدولة والوزراء في اللجان والنائب العام والسكرتير العام، ولرئيس مجلس الدولة السلطة الكاملة على مجلس الدولة، والوزراء مسؤولون عن الوزراء المعنيين أو اللجان الذين بمعيتهم ، وتنظيم مجلس الدولة محدد بالقانون. وتوضح المادة (٨٧) أن مدة ولاية مجلس الدولة هي نفس مدة ولاية مؤتمر الشعب الوطني. ويخدم هؤلاء لولايتين فقط ، وتبين المادة (٨٨) أن رئيس المجلس يوجه عمل مجلس الدولة ويساعده في ذلك نائب رئيس المجلس وأعضاء مجلس الدولة، وكل هؤلاء ومعهم السكرتير العام في مجلس الدولة يشكلون الاجتماعات التنفيذية، وتبين المادة(٨٩) أن مجلس الدولة يمارس وظائف وسلطات عديدة، من تبني الإجراءات الإدارية وإنفاذ الأحكام والتعليمات الإدارية وإصدار القرارات والأوامر وفقا للدستور والأنظمة ، وتقديم المقترحات إلى مؤتمر الشعب الوطني أو لجنته الدائمة، وبيان مهام ومسؤوليات الوزراء واللجان في مجلس الدولة ، وممارسة القيادة الموحدة على عمل الوزراء واللجان وتوجيه عمل كل الإدارات الأخرى وطنية السمة والتي لا تقع ضمن ولاية الوزراء واللجان ، وممارسة القيادة الموحدة على عمل الأجهزة المحلية في إدارة الدولة في مختلف المستويات في عموم البلاد، وبيان تفاصيل وظائف وسلطات الفرع بين الحكومة المركزية وأجهزة إدارة الدولة في الأقاليم ومقاطعات الحكم الذاتي والبلديات المدارة مباشرة من الحكومة المركزية، ورسم وتطبيق خطة الاقتصاد الوطني والتنمية الاجتماعية وميزانية الدولة، وتوجيه وإدارة العمل الاقتصادي وتنمية الحضر والريف، وتوجيه وإدارة العمل بخصوص التربية والعلوم والثقافة والصحة العامة وتخطيط العائلةإ وتوضح المادة (٩٠) أن الوزراء أو اللجان في مجلس الدولة مسؤولون عن عمل الأقسام التابعة لهم ويترأس ويجتمع باجتماعات الوزارية أو اجتماعات اللجان التي تناقش وتقرر القضايا الرئيسية في عمل أقسامهم. ويصدر الوزراء واللجان أوامر وتوجيهات وتعليمات ضمن ولاية أقسامهم ذات العلاقة وفقا لقواعد القوانين والإدارة والتعليمات والقرارات والأوامر الصادرة من مجلس الدولة، وتبين المادة ٩١ يشكل مجلس الدولة هيئة مراجعة للأشراف بمراجعة

عوائد ونفقات كل الاقسام في مجلس الدولة وكل الحكومات المحلية في مختلف المستويات، وتلك التي للتنظيمات المالية والنقدية وفي الشركات والتعهدات، وبتوجيه من رئيس مجلس الدولة تمارس هيئة المراجعة عملها بشكل مستقل وسلطاتها في الإشراف من خلال المراجعة وفق القانون، ولا تخضع للتدخل من قبل أي جهاز إداري آخر أو أي تنظيم عام أو فرد، وتبين المادة (٩٢)أن مجلس الدولة مسؤول، ويقدم تقارير عن عمله إلى مؤتمر الشعب الوطني، أو يقدمها الى اللجنة الدائمة عندما لا يكون المؤتمر في حالة إنعقاد.

وقد وضع مجلس الدولة أكثر من(٦٠٠)لائحة إدارية نافذة للتعاون مع القوانين بينما وضعت مؤتمرات نواب الشعب المحلية ولجانها الدائمة وضعت حوالي (٧٠٠٠) لائحة محلية ومناطق الحكم الذاتي القومي وضعت أكثر من (٦٠٠)لائحة ، فضلا عن الكثير من القواعد والأنظمة من أجل تحقيق وجود القوانين لاتباعها بشكل أساسي في النواحي الرئيسية في حياة الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.[١]

الجزء الرابع: اللجنة العسكرية المركزية

توضح المادة(٩٣) أن اللجنة العسكرية المركزية في جمهورية الصين الشعبية توجه القوات المسلحة في البلاد، وهي تتألف من رئيس ونائب رئيس وأعضاء ، فرئيس اللجنة العسكرية له السلطة الكاملة عن اللجنة، ومدة ولاية اللجنة العسكرية المركزية هي نفس مدة مؤتمر الشعب الوطني، وتوضح المادة (٩٤) أن رئيس اللجنة العسكرية المركزية مسؤول أمام مؤتمر الشعب الوطني ولجنته الدائمة.

الجزء الخامس: مؤتمرات الشعب المحلية وحكومات الشعب المحلية في مختلف المستويات

تشير المادة (٩٥)أن مؤتمرات الشعب وحكومات الشعب تشكل في الأقاليم والبلديات المدارة مباشرة من الحكومة المركزية والمقاطعات والمدن والمقاطعات البلدية والبلدات الوطنية والبلدات، ويحدد تنظيم مؤتمرات الشعب المحلية وحكومات الشعب المحلية بمختلف مستوياتها بالقانون، وتشكل أجهزة الحكم الذاتي في مناطق الحكم الذاتي ومحافظات الحكم الذاتي وبلديات الحكم الذاتي، وإجراءات تنظيم وعمل أجهزة الحكم الذاتي تحدد بالقانون وفق المبادئ الأساسية الموضحة في الجزء الخامس والسادس من الفصل الثالث من الدستور،

(١) بان قوابينغ ماليمين. مصدر سابق. ص٢٨.

وتوضح المادة (٩٦) أن مؤتمرات الشعب المحلية في مختلف مستويات هي أجهزة محلية في سلطة الدولة، وتشكل هذه المؤتمر والمستوى الأعلى منها لجان دائمة، وتوضح المادة(٩٧) أن النواب في مؤتمرات الشعب في الأقاليم والبلديات المدارة مباشرة من الحكومة المركزية وفي المدن المقسمة لمناطق ينتخبون من قبل مؤتمر الشعب في المستوى الأدنى اللاحق، وينتخب أعضاء المؤتمرات الأدنى من قبل هيئاتهم الانتخابية، ويحدد عدد النواب في مؤتمرات الشعب المحلية في مختلف المستويات وطريقة انتخابهم بالقانون، وتحدد المادة(٩٨)إن مدة ولاية هذه المؤتمرات في مختلف المستويات هي خمس سنوات، وتوضح المادة (٩٩) أن هذه المؤتمرات في مختلف المستويات تضمن مراقبة وتطبيق الدستور، والأنظمة وقواعد الإدارة والتعليمات في المناطق الإدارية ذات العلاقة .

الجزء السادس : أجهزة الحكم الذاتي في مناطق الحكم الذاتي الوطني

توضح المادة(١١٢) أن أجهزة الحكم الذاتي في أقاليم الحكم الذاتي الوطني هي مؤتمرات الشعب وحكومات الشعب في أقاليم الحكم الذاتي ومحافظات الحكم الذاتي ومقاطعات الحكم الذاتي، وتوضح المادة (١١٣) أن مؤتمرات الشعب في هذه المناطق تمارس الحكم الذاتي الإقليمي في المناطق الإدارية والقوميات الأخرى القاطنة في المناطق وهي تحصل على تمثيل مناسب، ورئيس ونائب رئيس اللجنة الدائمة في مؤتمر الشعب في هذه المناطق ، وتوضح المادة (١١٤) أن الرئيس الإداري يكون مواطنا من إحدى القوميات ويمارس الحكم الذاتي الإقليمي في المناطق المعنية ، وتبين المادة(١١٦) أن لمجالس نواب الشعب لأقاليم الحكم الذاتي القومي سلطة وضع لوائح خاصة وفقا للخصائص السياسية والاقتصادية والثقافية للقومية أو القوميات التي تقطن كل أقليم منها، ولوائح الحكم الذاتي واللوائح الخاصة للمناطق الذاتية الحكم تصبح نافذة المفعول بعد عرضها على اللجنة الدائمة للمؤتمر الوطني لنواب الشعب ومصادقة اللجنة عليها. وتوضح المادة (١١٧)لأجهزة الحكم الذاتي لأقاليم الحكم الذاتي القومي سلطة الحكم الذاتي في إدارة المالية المحلية وكل الإيرادات المالية التي تخص أقاليم الحكم الذاتي القومي بموجب النظام المالي للدولة تنظمها وتستخدمها بذاتها أجهزة الحكم الذاتي لتلك الأقاليم، وتوضح المادة(١٢٢) أن الدولة تقدم المساعدة المالية والمادية والتقنية إلى الأقليات القومية لتسريع تنميتها الاقتصادية والثقافية، وتقدم الدولة التدريب لعدد كبير من كوادر هذه المناطق في مختلف المستويات ومختلف الحرف والاختصاصات .

الجزء السابع: محاكم الشعب والنيابات الشعبية

توضح المادة(١٢٣)أن المحاكم الشعبية في جمهورية الصين الشعبية هي الأجهزة القضائية في الدولة، وتنشأ الدولة محكمة الشعب ومحاكم شعبية محلية في مختلف المستويات، ومحاكم عسكرية ومحاكم شعبية خاصة أخرى، ومدة ولاية رئيس محكمة الشعب العليا هي نفس مدة مؤتمر الشعب الوطني ويخدم لولايتين فقط، وتنظيم المحاكم الشعبية موضح بقانون، وتوضح المادة(١٢٥) وتتعامل محاكم الشعب مع كل القضايا باستثناء تلك التي تتضمن ظروفاً خاصة كما حدد القانون ، ويتم الاستماع لها بشكل عام، وللمتهم حق الدفاع، وتبين المادة (١٢٦) أن هذه المحاكم تمارس وفقا للقانون سلطة القضاء بشكل مستقل ولا تخضع لتدخل أجهزة الإدارة والتنظيمات العامة والافراد، وتبين المادة(١٢٧)أن محكمة الشعب العليا هي الجهاز القضائي الأعلى ، وهي تشرف على إدارة القضاء في محاكم الشعب المحلية في مختلف المستويات ومحاكم الشعب الخاصة ، وتشرف محاكم الشعب في المستوى الأعلى على الإدارة القضائية في تلك التي بالمستوى الأدنى، وتوضح المادة(١٢٨) أن محكمة الشعب العليا مسؤولة أمام مؤتمر الشعب الوطني ولجنته الدائمة، ومحاكم الشعب المحلية في مختلف المستويات مسؤولة أمام أجهزة سلطة الدولة التي تنشئها، وتبين المادة(١٢٩) أن نيابات الشعب في جمهورية الصين الشعبية هي أجهزة الدولة للأشراف القضائي ، وتبين المادة(١٣٠) أن الجمهورية تنشأ نيابة الشعب العليا ونيابات الشعب المحلية في مختلف المستويات والنيابات العسكرية ونيابات الشعب الخاصة الأخرى ، ومدة ولاية هذه النيابات هي نفس مدة ولاية مؤتمر الشعب الوطني وتخدم لولايتين فقط.

خامساً: إصلاح النظام القضائي في الصين

تكوّن النظام القانوني الصيني من سبعة أنواع من القوانين وثلاث درجات منها، والأنواع السبعة للقوانين هي: الدستور والقوانين الدستورية، والقوانين المدنية والتجارية، والقوانين الإدارية، والقوانين الاقتصادية، والقوانين الاجتماعية، والقانون الجنائي، وقوانين الاجراءات بالدعوى وبدون الدعوى، والدرجات الثلاثة من القوانين هي: القوانين، واللوائح الادارية ، واللوائح المحلية، ولوائح الحكم الذاتي، واللوائح الفردية، فضلا عن أكثر من ٢٠٠ قانون نافذ تضمنت كل الأنواع القانونية السبعة، وقد لعبت هذه القوانين دور العمود في مسيرة تشكيل النظام القانوني الاشتراكي ذي الخصائص الصينية بهدف تحقيق الاصلاح والتنمية والاستقرار(١)

كما أن النظام القضائي في الصين يتكون أيضاً من نظام الحكم العلني ونظام المناقشة المشتركة ونظام المحلّفين الشعبيين ونظام الدفاع ونظام الدعوى بالنيابة ونظام التجنب

(١) بان قوابينغ ماليمين. مصدر سابق.ص٢٨.

ونظام الوساطة القضائية ونظام المساعدة القضائية ونظام درجات الحكم المتكونة من حكمين إثنين وحكم نهائي ونظام إعادة النظر في حكم الإعدام وإلخ.

ونظام المناقشة المشتركة ونظام المحلفين الشعبيين في الصين أوجد من أجل ضمان مشاركة المواطنين في الحكم حسب القانون ودفع العدل القضائي لما تحكم المحكمة في قضايا الدعاوى المدنية والإدارية والجنائية ذات التأثيرات الكبيرة على المجتمع ، وعندما يطلب كل متهم في قضية جنائية ومدعي أو متهم في قضية مدنية ومدعي القضية الإدارية مشاركة المحلفين في الحكم الأول للقضية، تتكون محكمة مشتركة من المحلفين والمحامي لحكم القضية ، ويتمتع المحلفون بنفس الحقوق للأعضاء الآخرين من الحكمة المشتركة ويؤدون الواجبات نفسها وينفذون حق الاقتراع في تحديد الحقيقة واستعمال القانون بشكل مستقل، ويجب أن يكون عدد أعضاء المحكمة المشتركة عددا فردياً.[١]

وضعت المحكمة الشعبية العليا قراراً حول تقديم مساعدات قضائية لأطراف معنية في القضية ذات الصعوبة الاقتصادية الحقيقية في عام ٢٠٠٠،فالاطراف المعنية التي رفعت دعاوى مدنية وإدارية إلى المحاكم الشعبية للحفاظ على مصالحها الشرعية وتواجه صعوبة اقتصادية حقيقية، فتنفذ المحاكم الشعبية نظام المساعدة ويتمثل في تأجيل دفع نفقات الدعاوى أو تقليلها أو الإعفاء عنها ، وقد تم تطبيق اساليب دفع نفقات الدعاوى منذ ١ نيسان(ابريل)٢٠٠٧ والتي وضعها مجلس الدولة في الفصل السادس والتي تضمنت الأجزاء الرئيسية للمساعدة القضائية وشروطها وغيرها من المضامين الخاصة، وقد قدمت محاكم الدولة مساعدات قضائية لحوالي ١,٢٧ مليون شخص وتم تقليل وتأجيل واعفاء من نفقات الدعاوى بحوالي ٥,٤٨ مليار يوان صيني خلال سنوات ٢٠٠٣-٢٠٠٨ .

وقد وضعت الصين العديد من القوانين التي تنظم العمل القضائي وأبرزها قانون التحكيم وقانون المحامين وقانون التوثيق وقانون وساطة وتحكيم صراعات العمل

وقد وضعت الصين العديد من القوانين التي تنظم العمل القضائي وأبرزها قانون التحكيم وقانون المحامين وقانون التوثيق وقانون وساطة وتحكيم صراعات العمل، وأسست نظام التحكيم ونظام المحامين ونظام التوثيق ونظام المساعدة القانونية ونظام الامتحانات القضائية وغيرها. وبدأت الصين في نظام الامتحانات القضائية الموحدة للقضاة والنواب العموميين للحصول على مؤهلات المحامين منذ عام ١٩٨٦، وبدأت الامتحانات القضائية الموحدة منذ عام ٢٠٠٢.والهدف من كل ذلك الحفاظ على العدل القضائي.[٢]

(١) بان قوابينغ ماليمين. مصدر سابق.ص٢٤.

(٢) المصدر نفسه. ص٢٥- ٢٦.

الخاتمة

تبرز دراسة التحولات الدستورية في الصين العديد من الخصائص المهمة لهذه الدساتير وهي:

أولاً: وصف دستور ١٩٨٢ الصين بأنها دولة اشتراكية في ظل الديكتاتورية الديمقراطية الشعبية بمعنى أن النظام يقوم على تحالف الطبقات العاملة في المصطلحات الشيوعية، والعمال والفلاحين ويقودها الحزب الشيوعي طليعة الطبقة العاملة، فيما أعطى الدستور دوراً متجدداً وحيوياً للمجموعات التي تشكل هذا التحالف الأساسي متمثلا بالمؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني،والأحزاب الديمقراطية والمنظمات الجماهيرية.

ثانياً: هناك تشديد في مواد دستور ١٩٨٢ على القانون الاشتراكي كمنظم للسلوك السياسي ، دون ذكر الحزب الشيوعي الصيني، والتأكيد صراحة في المادة (٥)على أن الدستور والقانون هما السلطة العليا على جميع المنظمات والأفراد.

جسد دستور 1982 تصميم الزعيم دينج شياو بنج بإرساء أساس مؤسساتي دائم للاستقرار والتحديث في الصين

ثالثاً: لقد جسد دستور ١٩٨٢ تصميم الزعيم دينج شياو بنج بإرساء أساس مؤسساتي دائم للاستقرار والتحديث في الصين، ووفر الدستور الولاية أساسًا قانونيًا للتغييرات الواسعة في المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية الصينية ونقح بشكل كبير على هيكل الحكومة، إذ أعيد تشكيل وظيفة رئيس الجمهورية ونائبه التي ألغيت في دستوري ١٩٧٥ و.١٩٧٨

رابعا: إن دستور ١٩٨٢ حدد بشكل م`فصل حقوق المواطنين وواجباتهم وبقدر اكثر من دستور ١٩٧٨،وحتى اكثر من دستور ١٩٥٤ كالحق في التصويت والترشح للانتخابات ، وتحديد سن الثامنة عشر للمشاركة في الحركة السياسية، وضمان حرية العبادة الدينية وحرية الإلحاد وعدم خضوع الهيئات والشؤون الدينية لأي هيمنة أجنبية.

خامساً: تأكيد المادة(٣٥)من دستور ١٩٨٢ على أن المواطنين يتمتعون بحرية التعبير والصحافة والتجمع وتكوين الجمعيات وفي المآسي والتظاهر، وأشارت المادة (٥٣)من الدستور على وجوب التزام المواطنين بالقانون ومراعاة انضباط العمل والنظام العام ، لكن هذه النصوص أغفلت الحق في الاضراب والحقوق الاخرى من حق التحدث بحرية ، وحق التعبير عن وجهات النظر بشكل كامل، وحق اجراء مناقشات كبيرة، وحق كتابة ملصقات ذات طابع كبير.

سادساً: يمكن القول : إن دستور عام ١٩٨٢ مثل تراجعاً عن بعض الحقوق التي تمتع بها

المواطنين في دستور ١٩٧٨، فقد شهد شباط(فبراير) ١٩٨٠ مرحلة سميت جدار الديمقراطية حيث أتاحت ممارسة الحقوق الفرصة لنقد الحزب الشيوعي الصيني، فالعصر الجديد الذي يسعى لتحقيق الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية، أصبح في نظر قادة الحزب سبباً لزعزعة الاستقرار السياسي، وحظر على المواطنين الصينيين تشكيل أحزاب سياسية جديدة، ومصادقة المؤتمر الوطني لنواب الشعب على الغاء العديد من الحقوق، وأبرزت الاحتجاجات الطلابية في أواخر عام ١٩٨٦ اللوم الشديد للنظام وعدم شرعيته، ونقد الحزب الشيوعي الصيني.

قائمة المصادر:

١- أوديد شينكار.العصر الصيني القوة الاقتصادية الفائقة في القرن ٢١.ترجمة مركز التعريب والترجمة.الدار العربية للعلوم ناشرون.بيروت.الطبعة الاولى.٢٠٠٥.

٢- بان قوابينغ ماليمين.النظام القانوني في الصين.دار النشر الصينية عبر القارات. بكين.٢٠١١.

٣- جابرييل إيه .الموند. وجي.بنجهام باويل الابن.السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر.ترجمة هشام عبدالله. الدار الاهلية للنشر والتوزيع.عمان.الطبعة الاولى.١٩٩٨.

٤- جستر باولز.الآفاق الجديدة للسياسة العالمية ودور الشرق الاوسط.ترجمة ابراهيم عبد الرحمن الخال.منشورات دار مكتبة الحياة.بيروت.١٩٦٣.

٥- حسان محمد شفيق.الانظمة السياسية والدستورية المقارنة.العاتك لصناعة الكتاب. القاهرة.٢٠٠٧.

٦- عبد علي كاظم المعموري.القرن الصيني الهيمنة بلا احتلال.دار روافد للطباعة والنشر والتوزيع.بيروت.الطبعة الاولى.٢٠٢٠.

٧- عدنان خلف البدراني.السياسة الخارجية الصينية بين الثابت والمتغير(نماذج مختارة). شركة الاكاديميون للنشر والتوزيع.عمان.الطبعة الاولى.٢٠٢١.

٨- محمد السيد سليم وآخرون(محررون).طريق الحرير الجديد.مركز الدراسات الآسيوية. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.جامعة القاهرة.٢٠٠١.

٩- محمد نصر مهنا.النظرية السياسية والعالم الثالث.المكتب الجامعي الحديث. الاسكندرية.١٩٨٣.

١٠- مكرم سعيد حنوش.الاشتراكية على ضوء تجارب الشعوب.وزارة المعارف العراقية.الطبعة الثانية.١٩٦٢.

١١- وليد سليم عبد الحي.المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي ١٩٧٨- ٢٠١٠.مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.ابوظبي.الطبعة الاولى.٢٠٠٠.

١٢- وئام السيد عثمان.الصراع على قيادة النظام الدولي:الصعود الصيني الأحادي القطبية بعد جائحة كورونا.. رؤية مستقبلية. مجلة السياسة الدولية.العدد ٢٢٢.اكتوبر ٢٠٢٠.

١٣- ياسر عبد الجبار محمد العمري.تطور النظام السياسي الصيني ومستقبله في ظل المتغيرات الدولية الجديدة.رسالة ماجستير(غير منشورة).كلية العلوم السياسية.جامعة بغداد.٢٠٠٣.

١٤- دستور جمهورية الصين الشعبية ويكيبيديا.المصدر:
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1_%D8%AC%D9%85%D9%87%D9%88

١٥- دستور جمهورية الصين الشعبية ١٩٧٥ – ١٩٧٣.المصدر:
https://emirate.wiki/wiki/1975_Constitution_of_the_People%27s_Republic_of_China

Reference

1- Oded chaykar, Chinese modernist poet of the century ,Arabic House of sciences publishers,Beirut,2005.
2- Ban guaping Salimin, Legal system in China ,Chinese publishing house,Bejein,2011.
3- Gabriel A. Almond and J. Bingham powell, The comparative politics of our time,Dar Al-Hilya publishing and distribution House,1998.
4- -Jester Powels, The new comrades of world politics and the role of the middle East,Al-Hayat Libraru,Beirut,1963.
5- -Hassan M.Shafiq ,political and constitutional comparison systems,Eygpt,2007.
6- Abdali Kadum ,the Chinese century domination without occupation ,Dar Rawafed,Beirut,2020.
7- -Adnan K.Al-Badrani,The Chinese foreign policy between stability and change,amman,2021.
8- Muhammad Nasser,political theory and the third world,Egypt,1983.
9- Makram Saeed, Socialism in the light of the experiences of the peoples,Iraq,1962.

العلاقات المدنية العسكرية في مصر منذ عام ٢٠١١

أ.د اسعد طارش عبد الرضا

جامعة بغداد/ مركز الدراسات الاستراجية والدولية

asaad.ridaa@copolicy.uobaghdad.edu.iq

https://doi.org/10.61884/hjs.v14i56.653

ملخص :

إن العلاقات المدنية-العسكرية في مصر منذ 2011 تتسم بسمات الاستقرار السلطوي، إذ تحظى المؤسسة العسكرية بدور مهيمن في صياغة السياسات العامة، مع تراجع تأثير المؤسسات المدنية المنتخبة، وقد أفضى هذا التوازن المختل إلى تقليص مساحة العمل المدني والمعارضة.

الكلمات المفتاحية: المؤسسة العسكرية، التحول السياسي، السلطة المدنية، مصر.

Civil-Military Relations in Egypt Since 2011

Prof. Dr. Asa'ad Tarish Abdul Ridaah

University of Baghdad – College of Political Science

Email: asaad.ridaa@copolicy.uobaghdad.edu.iq

ABSTRACT

Since the outbreak of the January 25, 2011 revolution, civil-military relations in Egypt have witnessed profound transformations, reflecting the shifting dynamics of both conflict and cooperation between the military establishment and civilian actors.

KEYWORDS: military establishment, political transformation, civilian authority, Egypt.

المقدمة:

أظهرت الأحداث السياسية في مصر وتعاقب الأنظمة الحاكمة أن العلاقة بين المؤسسة العسكرية والمدنية ما تزال غير متوازنة، بل إن الغلبة فيها للجانب للعسكري على المدني وقد مثل عام ٢٠١١، تحديًا جديًا لدور المؤسسة العسكرية المصرية، إذ شهدت مصر خلال ذلك العام انتفاضة، أو احتجاجات، أو ثورة بحسب توصيفها من قبل الكتاب، ولكن مجريات الأحداث والتطورات السياسية أكدت أن البعد التاريخي لدور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية المصرية، وبما تمتلكه من عناصر قوة تفتقر اليها القوى المدنية، قد أثرا في مجريات الأحداث، والسياسة في مصر، لتعود المؤسسة العسكرية إلى واجهة الحكم، وتؤكد على أنها الأقدر على مواجهة التحديات، وضبط اركان النظام السياسي وترسيخه.

أهمية البحث:

يركز على دور العسكر في الحياة السياسية المصرية، والبحث في الوسائل والأدوات (المقومات) التي تمتلكها المؤسسة العسكرية، والتي تؤدي دائماً إلى اختلال العلاقات المدنية العسكرية لصالح الأخيرة.

اهداف البحث:

تتمثل في البحث عن عناصر القوة في المؤسسة العسكرية المصرية، ومكانتها في الحياة السياسية المصرية بمقابل القوى المدنية، والمؤسسات غير الرسمية عموما، أيضا وفي ظل الانتقال الديمقراطي في مصر ما طبيعة العلاقات المدنية العسكرية.

إشكالية البحث:

ما الأسباب التي أدت إلى اختلال العلاقات المدنية العسكرية في مصر لصالح المؤسسة العسكرية؟

فرضية البحث:

بالرغم من التغيّر الذي شهده النظام السياسي المصري عام ٢٠١١ نتيجة الحراك المدني، فإن المؤسسة العسكرية تصدرت الحكم والمشهد السياسي المصري، وقد اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي في دراسة العلاقات المدنية العسكرية في مصر، إلى جانب المنهج التاريخي لاستقصاء أسباب تفوق المؤسسة العسكرية على القوى المدنية.

أولا: في مفاهيم المدني والعسكري والعلاقات بينهما

تستخدم كلمة مدني في حقل العلوم السياسية للدلالة على أكثر من معنى، فأحيانا تستخدم للإشارة إلى غير الرسمي فيقال المجتمع المدني أي المنظمات والكيانات غير الرسمية وهو استخدام مشهور للكلمة، وأحيانا تستخدم للإشارة إلى غير الديني، فيقال تعليم مدني مقابل تعليم ديني ومؤخرا دولة مدنية مقابل دولة دينية وهو استخدام مختلف عليه، أما المعنى الثابت لكلمة مدني، والذي لا يكاد يختلف عليه أحد، فهو الذي يشير إلى غير العسكري، وبالتالي فالكلمة لها استخدامين ثابتين متفق عليهما (غير العسكري وغير الرسمي) .[١]

ويُعد صمويل هنتنغتون أبرز كُتاب العلاقات المدنية – العسكرية، وأول من قام بتصنيف السيطرة المدنية، ووفقًا لهنتنغتون، هناك نوعان من آليات السيطرة المدنية: السيطرة الموضوعية، والسيطرة الذاتية:[٢]

١- السيطرة الموضوعية(objective control): تظهر السيطرة الموضوعية وفقًا لهنتنغتون على هيئة وحيدة، وذلك عبر تعزيز» الاحتراف العسكري»، أي إن السيطرة الموضوعية تتحقق من خلال « عسكرة الجيش»، وأن تصبح المؤسسة العسكرية أداة للدولة، وهو ما يؤدي إلى تقليص القوة السياسية للمؤسسة العسكرية، وجوهر السيطرة الموضوعية هنا هو الاعتراف باستقلالية المؤسسة العسكرية الاحترافية، أي أن تُعطي السلطات المدنية للمؤسسة العسكرية مهام التنظيم والتخطيط والتجهيز والتدريب للاستعداد للعمليات القتالية الخارجية، باعتبارها المؤسسة المسؤولة والخبيرة في إدارة العنف، ووفقًا لرؤية هنتنغتون، فإن السيطرة الموضوعية مرتبطة بثلاثة مفاهيم أساسية، هي: الاستقلال العسكري، والحياد السياسي، والتبعية الطوعية للسلطة المدنية من قبل العسكريين..

٢- السيطرة الذاتية (subjective control): هي الطريقة الوحيدة المتاحة للسيطرة المدنية في ظل غياب مؤسسة عسكرية محترفة، ويًعبر هنتنغتون عن السيطرة الذاتية من خلال قوله:» يبدو أن الطريقة الأبسط لتقليل سلطة الجيش تكون من خلال تعظيم سلطة المجموعات المدنية في علاقتها بالجيش»، أي إن جوهر السلطة

(١) رجب عز الدين، العلاقات المدنية العسكرية قراءة نقدية في الخطاب المدني، (دراسة تحليلية)، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، (إسطنبول، ٢- كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥)، ص٤.

(٢) عبد الله فيصل علام، العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر يوليو/ تموز١٩٥٢- يوليو/ تموز ٢٠١٣، مركز الجزيرة للدراسات، (الدوحة، ٢٠١٨)، ص ص ٣٦-٣٧.

الذاتية هو إنكار وجود مجال مستقل للمؤسسة العسكرية، ومن بين الهيئات المختلفة للسيطرة الذاتية؛ تلقين المؤسسة العسكرية فكريًا، فضلًا عن تعزيز التنافس بين مختلف فروع الجيش؛ وتعظيم قوة المدنيين في مواجهة العسكريين.

ويشير كل من "Wogu& Ibietank " ووغو وإيبتناك» إلى أن مفهوم مصطلح العلاقات المدنية العسكرية بمعناه الواسع يعني «العلاقة بين المجتمع المدني ككل، والمؤسسة العسكرية أو المؤسسات التي أنشأت من أجل حمايته»، وبمعناه الضيق هي «العلاقة بين السلطة المدنية لمجتمع معين، والسلطة العسكرية»، وتنظر مختلف الدراسات التي تناولت العلاقات المدنية العسكرية أن السيطرة المدنية على الجيش هي أفضل من سيطرة الجيش على الدولة، وتبقي المشكلة التي تدرس هو كيفية إنشاء سيطرة مدنية على الجيش والحفاظ على استقلالها السيادي في نفس الوقت.[١]

يعد صامويل هنتنغتون من أوائل الذين طرحوا قضية السيطرة المدنية على القوات المسلحة، وهو يرى أن الوظيفة الأساسية للجيش هي أن يكون أداةً للدولة، وأن يطبق العنف عند الضرورة لحماية المصالح الوطنية وتعزيزها، وشدد على أهمية مسؤولية الجيش في الدفاع عن وحدة أراضي الدولة وسيادتها وأمنها، ولذلك، فإن العلاقات المدنية- العسكرية الفعالة ضرورية لضمان تطور وتعزيز الحرفية العسكرية والقدرات القتالية للقوات المسلحة من أجل الدفاع عن مصالح الدولة القومية، وفق ما يقتضيه الدستور، وقد سلّط هنتنغتون الضوء على الحاجة إلى السيطرة المدنية والإشراف على الجيش، وشدد على أهمية وجود علاقة مدنية - عسكرية صحيّة، حيث تحتفظ السلطات المدنية بالسيطرة على القوات المسلحة، واتخاذ القرارات السياسية، وتحديد الأهداف الإستراتيجية، ويفترض هنتنغتون، أيضا، أن وجود «جيش قوي» مشروط بـ «سيطرة مدنية كاملة»؛ ولذلك، فهو يجادل في أن انشغال الجيش بالسياسة يؤدي إلى «إضعاف» قدراته العسكرية، وقد شكلت أطروحة هنتنغتون « النظرية التقليدية» إطارًا للعلاقات المدنية - العسكرية في حقل الدراسات الأمنية والدفاعية، وانعكست على فكر صناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية ودول الكتلة الغربية، وساهمت، من ثم، في تأسيس جيوش محترفة، وإنشاء صناعات متطورة، وقدرات عسكرية متعاظمة.[٢]

---

(١) نقلا عن: نور الدين حفيظي، ونور الدين دخان، المؤسسة العسكرية والعملية السياسية: دراسة في المنطلقات النظرية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد (٩)، العدد (٣)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حمه لخضر بالوادي، (الجزائر، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٨)، ص ٤٥٦.

(٢) نقلا عن: ملاذ الأغا، دمقرطة العلاقات المدنية – العسكرية التركية وأثرها في تطور الصناعات الدفاعية (٢٠٢٢-٢٠٠٢)، (أوراق استراتيجية-١٢)، وحدة الدراسات الاستراتيجية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (الدوحة، ٢٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٣)، ص٥.

ونحن هنا لا نهتم بأشكال العلاقات المدنية العسكرية الموجودة في السياق الغربي أو المتأثرة بالشكل الغربي وطبيعته، فمن المستبعد أن تصلح النظريات التي تناسب الدول الديمقراطية الليبرالية المستقرة منذ فترة طويلة للتطبيق مباشرة في بلد ما يزال تحت نظام حكم سلطوي أو يمكن أن يمر ببدايات تحول سياسي وبناء نظام سياسي أكثر عدالة وأكثر حرية[١]، هذا فضلًا عن تباين الأدوار والوظائف التي تؤديها المؤسسة العسكرية في البلدان النامية عنها في البلدان المتقدمة.

أما عن طبيعة التفاعلات في العلاقات المدنية العسكرية، فلقد حدد Arthur Smith « آرثر سمث» أربعة نماذج من التفاعلات في العلاقات المدنية العسكرية:[٢]

١- السيطرة: تشير إلى سيطرة العسكريين على الحياة السياسية بحيث ينظمون ديكتاتورية عسكرية.
٢- التأثير: تشير إلى تأثير كلا الجانبين المدنيين والعسكريين على كل منهما.
٣- التبعية: تعني أن المؤسسة العسكرية هي مؤسسة محايدة سياسيا والتي تسيطر عليها قيادة مدنية منتخبة.
٤- المشاركة: وتشير إلى حدوث نوع من التوازن بين الطرفين.

وبالنسبة إلى مستويات السيادة المدنية على المؤسسة العسكرية، فيمكن أن نفرق بين ثلاثة مستويات مختلفة، وهي:[٣]

١- السيطرة السياسية: تشير السيطرة السياسية إلى قدرة رئيس الدولة على بناء علاقات مع الجيش في الاتجاه الذي يعطيه السلطة النهائية على قضايا الأمن القومي، وكذلك على القضايا الإستراتيجية والمؤسسية والسياسية المرتبطة بالقوات المسلحة، وتظهر السيطرة السياسية في ظل غياب المؤسسات الديمقراطية، ويكون للرئيس السلطة المطلقة داخل الدولة،
٢- السيطرة المدنية: وفيها تخضع المؤسسة العسكرية للسلطات المدنية، بغض النظر عن طبيعة تلك السلطات المدنية، وعن طريقة السيطرة التي تتبعها تلك السلطات،

(١) احمد محسن، العلاقات المدنية العسكرية في الديمقراطيات الناشئة، مجلة المعهد المصري، المجلد الرابع، العدد (١٣)، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، (إسطنبول، كانون الثاني/ يناير ٢٠١٩)، ص٣٢٩.

(٢) نقلا عن: نور الدين حفيظي، ونور الدين دخان،(مصدر سبق ذكره) ، ص٤٥٦.

(٣) عبد الله فيصل علام، مصدر سبق ذكره، ص ص ٣٤-٣٥.

ومن أبرز الأمثلة على ذلك السيطرة من خلال تسييس القوات المسلحة بواسطة المفوضين السياسيين الذين ينتشرون في الوحدات العسكرية، ويقومون بتشكيل معتقدات أفراد المؤسسة العسكرية بهدف تواؤم أفكار المدنيين والعسكريين، وهذا ما عملت به الأنظمة الشيوعية، وبعض الأنظمة الأخرى.

٣- السيطرة الديمقراطية: العنصر الأساسي الذي يميز السيطرة الديمقراطية عن السيطرة المدنية، هو أن في الأولى لا بد وأن يكون هناك حكم ديمقراطي من خلال مؤسسات برلمانية وقضائية ديمقراطية، ومجتمع مدني قوي ووسائل إعلام مستقلة تشرف على أداء المؤسسة العسكرية، وأن يتوافر للمدنيين الخبرة اللازمة للإدارة والإشراف على المسؤوليات الدفاعية.

وتناول براين لوفمان (Brian Loveman) الامتيازات العسكرية التي تتمتع بها المؤسسات العسكرية في ظل عمليات الانتقال والتحول السياسي، وفي التطبيق المصري لهذه الامتيازات وتلك الاستثناءات، يمكن رصد عدد من المؤشرات الأساسية، من بينها:[١]

١- حماية كبار القادة العسكريين في الدستور والقوانين.

٢- قرارات تخصيص أراض وشركات للقوات المسلحة.

وهذا ما سنوضحه لاحقًا بالتفصيل.

إن عملية مَأسَسَة السيطرة المدنية في الديمقراطيات الناشئة هي عملية تدريجية وممتدة وتتكون من مرحلتين متمايزتين لكل مرحلة منهما مشكلاتها الخاصة بها:[٢]

فمشاكل المرحلة الأولى هي تأمين عدم حدوث تدخل عسكري في الحكومة الديمقراطية المدنية، ومَأسَسَة عملية السيطرة المدنية، وهو ما يعني طبقًا للمجالات السابقة إحكام المدنيين السيطرة على اختيار النخبة وتوظيفها وعلى السياسات العامة.

أما مشكلة المرحلة الثانية فتشمل توسيع مَأسَسَة السيطرة المدنية لتشمل المجالات الباقية: الأمن الداخلي، والدفاع القومي، والمؤسسة العسكرية.

(١) عصام عبد الشافي، دور المؤسسة العسكرية في مصر بعد ٢٠١٣: المحددات والمسارات، مجلة لباب للدراسات الاستراتيجية والإعلامية، العدد (٢)، مركز الجزيرة للدراسات، (الدوحة، أيار/ مايو ٢٠١٩)، ص٩٧.

(٢) احمد محسن، مصدر سبق ذكره، ص٣٣٦.

ثانيا: بنيّة المؤسسة العسكرية

ظلت بنيّة المؤسسة العسكرية منذ تموز/ يوليو ١٩٥٢، قائمة على تمركز إدارة المؤسسة في مجموعة من القيادات تُدير الأوضاع داخل المؤسسة العسكرية . وفي عام ١٩٦٨، تم تشكيل « المجلس الأعلى للقوات المسلحة» من قبل الرئيس جمال عبد الناصر بموجب القانون رقم (٤) لعام ١٩٦٨، بعد هزيمة ١٩٦٧، وكان الهدف الرسمي من تشكيله هو تنسيق إستراتيجية وعمليات القوات المسلحة في زمن الحرب؛ ولهذا السبب سعى الرئيس أنور السادات إلى الحصول على مشورته قبل حرب ١٩٧٣.[١] وبالتالي أي قائد عسكري يصبح عضوًا في المجلس العسكري في أي وقت من بعد ٢٠١١، وإلى وقتنا هذا يصبح مستدعى على قوة المجلس حتى لو خرج من الخدمة، ولا يتسنى لأي قائد أن يتخذ قرارًا منفردًا إلا بعد أن يرجع إلى المجلس ويأخذ موافقة أعضائه الحاليين والمستدعين، كالرغبة في الترشح لرئاسة الجمهورية أو الرغبة في الترشح في الانتخابات البرلمانية وما شابه ذلك، ووفقًا للقانون رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٤، الذي أضفى الطابع الرسمي على هيكل» المجلس العسكري» ومهمته، والذي أصدره الرئيس المؤقت، عدلي منصور، بعد أحداث الثالث من تموز/ يوليو ٢٠١٣، يتكوّن « المجلس» من خمسة وعشرين عضوًا، ثم أصبح(٢٦) عضوًا بعد استحداث منصب قائد القيادة الموحدة في سيناء.[٢]

ثالثا: طبيعة العلاقات المدنية العسكرية منذ عام ١٩٥٢ حتى ٢٠١١

عرفت العلاقات العسكرية المدنية في مصر تواتر يفرض سلطة العسكر على السلطة المدنية وعلى غرار سياسة عزل المنافسين التي نهجها الرؤساء السابقين أقال مبارك وزير دفاعه ابو غزالة، وعمل مبارك على بناء أجهزة استخباراتية ضمنت له مراقبة المؤسسات[٣] لقدترك سقوط مبارك فراغًا سياسيًا كبيرا أدى إلى احتدام الصراع على السلطة والخلاف بين النخب والفصائل السياسية، وكان لانتخاب مرسي عن جماعة الإخوان المسلمين دليلا على مصداقية الانتخابات الرئاسية كما كان دليلا أيضا عن عدم وجود قوة سياسية مدنية في مصر قادرة على منافسة حزب جديد النشأة ليس لديه تجربة سياسية كافية ورؤية واضحة ولا

(١) عصام عبد الشافي، (مصدر سبق ذكره)، ص٩٢.

(٢) عصام عبد الشافي،(مصدر سبق ذكره،) ص٩٣.

(٣) انس كويز بن علال، العلاقات المدنية- العسكرية في مصر ومشروع إعادة بناء الدولة، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ١٦ شباط/ فبراير ٢٠٢٠، على الرابط: https://democraticac.de/?p=64877

حتى برنامج سياسي يخولون له قيادة دولة بحجم مصر، فأدت الممارسات السلطوية لمرسي والسياسات المتضاربة والمنتهكة للدستور إلى بزوغ بوادر الفوضى وعدم الاستقرار، وفي هذه الظروف اضطر الجهاز العسكري من جديد التدخل كما تدخل عند تنحي الرئيس حسني مبارك: أولا لمواجهة أزمة سياسية يمكن أن تضعف وتقسم الدولة ؛ وثانيًا لتجنب احتكار النخبة الحاكمة للسلطة المطلقة، وثالثا لتجنب حرب أهلية.[١]

رابعًا: العلاقات بعد العام ٢٠١١

تبنت المؤسسة العسكرية المصرية في تعاطيها مع ثورة ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، العديد من السياسات والممارسات، سواء في المرحلة الانتقالية الأولى التي أشرف عليها المجلس العسكري (من شباط/ فبراير ٢٠١١ إلى حزيران/ يونيو ٢٠١٢)،[٢] أو خلال العام الأول من حكم الرئيس محمد مرسي، والذي استمرت فيه سلطة المجلس العسكري بشكل غير ظاهر، أو التحكم المباشر بعد ٣ تموز/ يوليو ٢٠١٣ وحتى كانون الثاني / يناير ٢٠٢١، وتوزعت المهام والأدوار والوظائف التي قامت بها المؤسسة العسكرية خلال أكثر من عقد من الزمان بين سياسات ترسيخ السلطوية والاستبداد، والتقنين القانوني لهذه السياسات، والانتهاك الممنهج للحقوق والحريات، وسياسات الهيمنة والعسكرة الكلية للاقتصاد بدرجة تصل إلى ما يمكن تسميته « امتلاك الدولة»، وتعزيز مقولة إن مصر» جيش له دولة وليست دولة لها جيش».[٣]

فأعضاء المجلس العسكري اعتقدوا أنهم فقط هم الذين لديهم القدرة علة التصرف والحكم في ظل مجتمع جُرّفت فيه السياسة لعقود، وربما يكون في هذين الأمرين قدر من الصحة لكن ما كان منتظرًا من المجلس العسكري هو قيادة البلاد نحو وضع أسس دولة

(١) انس كويز بن علال، مصدر سبق ذكره.

(٢) تعامل المجلس العسكري الذي تسلم الحكم في ١١ شباط/ فبراير، مع ما بدأ في ٢٥ كانون الثاني/ يناير بوصفه مجرد انتفاضة ضد التوريث، وكان همّه الأساسي الحفاظ على تماسك كيان الدولة الذي تعرض لهزة عنيفة، فضلا عن افتقار أعضاء المجلس العسكري إلى الخبرة الكافية لإدارة شؤون الحكم، وكذلك طبيعة الجيش كمؤسسة» أمنية بيروقراطية» تعتقد أن المجتمع يجب أن ينتظم على شاكلتها، ولذا لا تحبذ تعددية الآراء والمواقف واختلاف المشارب والأهواء، ولهذا حاول المجلس طوال الوقت» تبريد الثورة»، وتخفيض سقف مطالبها أو تفريغها من مضمونها تدريجيًا. ينظر: عمّار علي حسن، المستقبل السياسي لمصر بعد إطاحة حكم الإخوان المسلمين: ترشيح الآني وتوقع الآتي قريبًا، (سلسلة محاضرات الامارات- ١٨٥)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، (الامارات العربية المتحدة، أبو ظبي، ٢٠١٤)، ص١٦.

(٣) عصام عبد الشافي، عشر سنوات على ثورة يناير: التحولات السياسية في مصر وهيمنة السلطة، مجلة لباب للدراسات الاستراتيجية والإعلامية، السنة الثالثة، العدد (٩)، مركز الجزيرة للدراسات، (الدوحة، شباط/ فبراير ٢٠٢١)، ص٣٣.

القانون والممارسات الديمقراطية الحقيقية، وهذا لم يتم.[١]

وفي حين مثّل محمد مرسي سيطرة مدنية غير مسبوقة على الحياة السياسية المصرية، احتفظ الجيش باستقلالية كبيرة فيما يخص شؤونه الداخلية، فقد حافظ دستور كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢، على المصالح الاقتصادية الواسعة للجيش، مما مكّنه من محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية، وضَمنَ تعيين وزراء الدفاع المستقبَلين من داخل سلك الضباط، كما توسعت صلاحيات الجنرالات بشكل أكبر في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣، عندما استجاب مرسي للاحتجاجات بإعلانه حالة الطوارئ في المدن الكبرى الثلاث على قناة السويس، حيث استفاد الجيش من هذه الفرصة لتولي السيطرة الإدارية على السويس وبور سعيد والاسماعيلية.[٢]

مثّل محمد مرسي سيطرة مدنية غير مسبوقة على الحياة السياسية المصرية، احتفظ الجيش باستقلالية كبيرة فيما يخص شؤونه الداخلية

تتضمن إستراتيجية السيسي في البقاء تقديم بعض التنازلات للجيش، فقد استمر في منح الامتيازات التي منحها أسالفه لإرضائه مضيفًا إليها المزيد، وعلى رأس هذه الامتيازات، ضامن استقلالية الجيش المؤسسية والمالية؛ إذ أعاد دستور عام ٢٠١٤ التأكيد على ما ورد في دستور عام ٢٠١٢ - والمتمثل أساسا في عدم السماح بمراجعة عامة لميزانية الجيش، وغياب آليات محددة لمراقبة أداء الجيش في البرلمان، ولكن الأخطر هو ما تم في عام ٢٠١٩؛ إذ أصبحت مهمة القوات المسلحة –بموجب التعديلات الدستورية التي جرت آنذاك – تشمل حماية الدستور والديمقراطية وحقوق الأفراد وحرياتهم.[٣]

ولم يُبقِ السيسي على المصالح الاقتصادية وامتيازات الشركات العسكرية فحسب، إنما راح يعمل على توسيعها إلى حد لم تشهده مصر من قبل، فبعد عام ٢٠١٣، توسع النظام في إرسال العديد من المشاريع الضخمة إلى «الهيئة الهندسية للقوات المسلحة " والكيانات التابعة لها، وتشمل هذه المشاريع بناء العاصمة الجديدة ومستشفيات وطرق ووحدات سكنية ومدارس ومجمعات خدمية وصوامع قمح، بل امتد الأمر إلى أنظمة إشارات المرور والسيرك

(١) عبد الفتاح ماضي، العنف والتحول الديمقراطي في مصر بعد الثورة، (سلسلة الوعي الحضاري – ١٢)، دار البشير للثقافة والعلوم، بدون ذكر الدولة، ٢٠١٥، ص٦٢.

(٢) محسن محمد صالح (اشراف وتحرير)، الأحزاب والقوى السياسية، (سلسلة مصر بين عهدين مرسي والسيسي: دراسة مقارنة-٢)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، (بيروت- لبنان، ٢٠١٦)، ص٣٩.

(٣) عبد الفتاح ماضي، العلاقات المدنية – العسكرية في مصر واستراتيجيات النظام للبقاء،(مصدر سبق ذكره)، ص٦٦.

الوطني وترميم المعبد اليهودي وبناء المساجد، ووفقًا للمتحدث باسم القوات المسلحة في عام ٢٠١٩، تشمل هذه المبادرات نحو (٢٣٠٠) مشروع، توظف نحو ٥ ملايين مدني، وفي واقع الأمر، تُشرف الشركات العسكرية على هذه المشاريع، بدلًا من إدارتها مباشرة، وذلك من خلال توظيفها لمقاولين محليين.[١] عدّل السيسي قانونًا ليمنح لنفسه سلطة تحديد أو زيادة الرواتب الشهرية للضباط الحاصلين على رتب وأوسمة معينة، وتشمل الامتيازات الإضافية تعيين مستشارين عسكريين في كل محافظة وخضوع المدنيين لدورات تدريبية وتثقيفية في الأكاديميات العسكرية.[٢] وقد كان لهذا التعديل دوراً في تعزيز سلطة العسكر ، وفي عام ٢٠١٨ سُن قانون لا مثيل له أي أيضًا، عنوانه «بشأن معاملة بعض قادة القوات المسلحة»، وهو يمنح الرئيس سلطة اختيار بعض قادة القوات المسلحة، ومنحهم امتيازات محددة: معاملتهم معاملة الوزراء من حيث الأجور والمعاشات، والأوسمة بقوة القانون، والحصانة الدبلوماسية المقررة لأعضاء البعثات الدبلوماسية في أثناء سفرهم إلى الخارج، والحصانة القضائية ضد إجراءات التحقيق على المستوى المحلي في أي جرائم ارتكبت خلال فترات محددة، ويستهدف القانون ظاهريًا تكريم هذه القيادات على غرار تكريم السادات لقادة حرب ترشين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، لكن يمكن النظر إلى القانون بوصفه آلية لتحقيق ثلاثة أهداف : تهدئة مخاوف القيادات العسكرية التي تعاونت مع النظام من أيّ ملاحقة قضائية في المستقبل، ومكافأتهم ماليًا ومعنويًا، وأخيرًا منعهم من منافسة السيسي في الانتخابات الرئاسية، فالقانون يعتبر القادة الذين يختارهم الرئيس بمنزلة مستدعَين لخدمة القوات المسلحة مدى الحياة، ومن ثم لا يجوز لهم مباشرة الحقوق السياسية كالترشح والانتخاب.[٣]

قانون "بشأن معاملة بعض قادة القوات المسلحة"، وهو يمنح الرئيس سلطة اختيار بعض قادة القوات المسلحة، ومنحهم امتيازات محددة: معاملتهم معاملة الوزراء من حيث الأجور والمعاشات

وبذلك تكون المؤسسة العسكرية قد أحكمت سيطرتها على كل ما يتعلق بتدبير شؤون

(١) عبد الفتاح ماضي، العلاقات المدنية – العسكرية في مصر واستراتيجيات النظام للبقاء، (مصدر سبق ذكره)، ص٦٧.

(٢) ا(لمصدر نفسه)، ص٦٧.

(٣) المصدر نفسه، ص ص ٦٧-٦٨.

البلاد في مصر ابتداء من التدخل في انتخاب الرئيس وانتهاء بعزله، فرئيس الجمهورية في مصر عسكريا، والجيش لم يخضع منذ قيام الجمهورية لقيادة مدنية، وهو ما صعب خضوعه لسيطرة رئيس من خارج المؤسسة العسكرية، كما حدث مع محمد مرسي، الذي عزله الجيش ممهدا بذلك الطريق أمام وزير دفاعه وقائده العام المشير عبد الفتاح السيسي للوصول إلى سدة الحكم.[١]

خامسًا: الامتيازات الاستثنائية

يهيمن الجيش فعليّا، ويريد استمرار الهيمنة على مفردات ما يعرف بـ « السيطرة المدنية»، التي تسعى إليها القوى المدنية سواء في الديمقراطيات المستقرة، أو في مراحل الانتقال والتحول الديمقراطي، والتي تتمثل في:[٢]

١- اختيار النخبة وتوظيفها: المؤسسة العسكرية حددت حدود المجال السياسي ومن المسموح له بالمشاركة ابتداء؛ فاستبعدت تيارات إسلامية بالكامل من المشاركة في الحياة السياسية، بل ومن الوجود الفعلي عبر القتل والتصفية الجسدية والاعتقال، وعبر الحرمان من الوصول إلى المناصب التنفيذية المهمة أو الجهات الإدارية المتخصصة.

٢- السياسات العامة للدولة: تخضع للسيطرة الكاملة للمؤسسة العسكرية بحيث تتحول الوزارات إلى جهات تنفيذية في أحيان كثيرة تُنفذ السياسات والرؤى الموجودة لدى المؤسسة العسكرية أو تعمل بحرية فقط في المجالات التي تترك لها المؤسسة العسكرية حرية الحركة بها، وأيضًا تشارك المؤسسة العسكرية في أحيان كثيرة، من خلال الهيئة الهندسية للقوات المسلحة، في تنفيذ عدد من مشاريع البنية التحتية والمشاريع الكبيرة.

٣- السيطرة على الحياة السياسية: قد يتخلى الجيش عن السيطرة على المشهد السياسي والانتخابات والنخبة الحاكمة بشكل مباشر ليترك ذلك للمدنيين، على أن

(١) عبد اللطيف الربوزي، مصدر سبق ذكره.

(٢) عصام عبد الشافي، دور المؤسسة العسكرية في مصر بعد ٢٠١٣: المحددات والمسارات، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٠٥-١٠٦.

تظل السيطرة غير المباشرة موجودة عبر قيادات الجيش السابقين الموجودين في الأحزاب المختلفة، أو عبر التأثير غير المباشر أو التحالفات غير العلنية مع بعض التيارات السياسية،

سادسًا: محددات العلاقات المدنية العسكرية ومحفزاتها

يمكن فهم طبيعة علاقة الجيش في مصر بنظام الحكم في الوقت الحالي في إطار عدد من المحاور، أبرزها التعزيز المستمر لإمبراطوريته الاقتصادية، وضمان نفوذه على القرار السياسي للدولة، وضمان إفلات القيادات والأفراد المنتمين للجيش والمتورطين في أي انتهاكات ماضية من العقاب، وملخصها الاتي:[١]

١- الحفاظ على الإمبراطورية الاقتصادية: رغم الجدل بين مزاحمة الجيش للقطاع الخاص وسعيه للهيمنة على السوق، وبين كون نصيب شركات الجيش في تلك القطاعات غير كبير بالشكل المتصور، إلا أنه في حكم المؤكد أن الجيش يمتلك بالفعل اقتصادًا مدنيًا موازيًا، يستطيع من خلاله ليس فقط تحقيق الرخاء، بل أنه يضمن أيضًا استقلاليته في القرار عن السلطة المدنية المنتخبة.

٢- تحريك أية تحقيقات قضائية في مواجهة ضباط الجيش عن أي فعل ارتكبوه أثناء فترة تعطيل الدستور وحتى انعقاد أول جلسة في مجلس النواب، إلا بإذن من المجلس الأعلى للقوات المسلحة، فضلًا عن تأمين حصانة دبلوماسية لكبار الضباط عند سفرهم إلى الخارج:[٢]

٣- في إطار السعي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، يجد نظام الحكم منذ تموز/ يوليو ٢٠١٣، نفسه محاصرًا في كثير من الجهات، فمن غير المرجَّح أن تسمح له علاقته السيئة مع القطاع الخاص بتبنِّي سياسات يمكن أن تساعد في إعادة إطلاق عجلة النمو الاقتصادي..

٤- إن تمدُّد الشركات المملوكة للجيش لتطال القطاع العقاري وقطاع تطوير الأراضي، ومنح الجيش هامشًا واسعًا من الحرية لاتخاذ قرارات سياسية، قد يؤدِّيان إلى سوء استخدام السلطة، ويُسبِّب ذلك أيضًا تضاربًا محتملًا في المصالح، لأن إشراف الجيش على تطوير الأراضي العامة ينبغي أن يركِّز على تعزيز الصالح العام.

(١) احمد النديم، رؤى الجيش والسياسة في مصر وفهم لطبيعة العلاقة وتحليل عناصر القوة، رواق عربي، مركز القاهرة لدراسات الانسان، ٢٠١٩، ص ص ٣٠- ٣٢.

(٢) عصام عبد الشافي، عشر سنوات على ثورة يناير: التحولات السياسية في مصر وهيمنة السلطة، (مصدر سبق ذكره،) ص ص ٣٩- ٤٠.

٥- إذا كان النشاط الاقتصادي الذي يمارسه الجيش قد يحقِّق نموًا محددًا ومؤقتًا، فمن غير المرجَّح أن يشكِّل إستراتيجية مستدامة لتحقيق التعافي الاقتصادي، لأن القطاع الخاص المصري كبير جدًّا بحيث لا يمكن تجاهله أو الاستغناء عنه.

٦- يعتمد الاقتصاد المصري بشكل كبير على القطاع العام الذي تقوده المؤسسة العسكرية، وقد أثبت عدم قدرته على تحقيق النمو طويل الأجل، ورغم أن نظام الحكم نفَّذ العديد من الإصلاحات التي طالب بها صندوق النقد الدولي ولم تتمكن الحكومات المصرية السابقة من إنجازها، مثل تحرير سعر الصرف، وخفض الدعم على الوقود والغذاء.

يعتمد الاقتصاد المصري بشكل كبير على القطاع العام الذي تقوده المؤسسة العسكرية، وقد أثبت عدم قدرته على تحقيق النمو طويل الأجل

وفي مصر حاليًا، تتحكم المؤسسة العسكرية بشكل كامل في المجالات الخمسة الخاصة بالسيطرة المدنية، وهنا تبرز مجموعة من الملاحظات الأساسية:[١]

١- في مجال اختيار النخبة وتوظيفها فإن المؤسسة العسكرية هي التي حددت من البداية حدود المجال السياسي ومن المسموح له بالمشاركة ابتداءً، فاستبعدت بذلك تيارات إسلامية بالكامل، ليس فقط من المشاركة في الحياة السياسية، بل ومن الوجود الفعلي .

٢- السياسات العامة للدولة، وهي تخضع للسيطرة الكاملة للمؤسسة العسكرية، بحيث تتحول الوزارات إلى جهات تنفيذية في أحيان كثيرة، تُنفذ السياسات والرؤى الموجودة لدى المؤسسة العسكرية أو تعمل بحرية فقط في المجالات التي تترك لها المؤسسة العسكرية حرية الحركة .

٣- إذا أراد الجيش التموضع مرة أخرى في المشهد المصري فإنه قد يتخلى في المرحلة الأولي عن السيطرة على المشهد السياسي والانتخابات والنخبة الحاكمة بشكل مباشر ليترك ذلك للمدنيين، ومع هذا فستظل السيطرة غير المباشرة موجودة عبر قيادات الجيش السابقة الموجودة في الأحزاب المختلفة.

٤- من التحديات التي ستكون في تلك المرحلة وجود انتخابات رئاسية حقيقية بمنافسة جادة بين المدنيين، فالمؤسسة العسكرية المصرية لديها مشكلة مع فكرة الانتخابات بالأساس، فطوال عهد مبارك كان يتم التمديد له عبر الاستفتاء إلى أن تغير ذلك

(١) احمد محسن، (مصدر سبق ذكره)، ص٣٣٦.

بسبب الضغط الخارجي في أخر انتخابات رئاسية قبل ثورة كانون الثاني/ يناير، لتتم انتخابات تعددية لكن محسومة النتائج مقدمًا، وهو الشكل الذي استمر بعد ٣ تكوز/ يوليو في انتخابات ٢٠١٤ و٢٠١٨م. فإجبار موسى مصطفى موسي على الدخول في اليوم الأخير للترشح كان يهدف إلى إبقاء «شكل» الانتخابات لكن بـ»مضمون» الاستفتاء، وإذا كان يمكن تخيل أن يتنازل الجيش عن السيطرة على الانتخابات البرلمانية لصالح قوى مدنية فإنه من الصعب تصور حدوث ذلك على مستوى الانتخابات الرئاسية.

من المستبعد أن يترك المجال بالكامل للنخبة السياسية المدنية وأن تحدث هذه السيطرة على السياسات العامة بدون مقاومة من المؤسسة العسكرية التي قد تجبرها الظروف إلى الأساليب الخفية والمقاومة غير المعلنة من أجل الإبقاء على حد مناسب من السيطرة العسكرية على هذه المجالات.

٥- العلاقة الوثيقة بين الأحزاب اليسارية والليبرالية التقليدية من جهة والمؤسسة العسكرية من جهة أخرى هي واحده من أسباب استمرار الهيمنة العسكرية على السياسية حتى الآن، فرغم أن هذه القوى السياسية المدنية غير محسوبة على المؤسسة العسكرية بشكل مباشر، إلا أنه طالما تم استخدامها من قبل المؤسسة العسكرية منذ عبد الناصر وحتى السيسي كواجهة مدنية للحكم العسكري.

٦- تفكيك العلاقة بين المؤسسة العسكرية والنخب السياسية العلمانية واليسارية التقليدية شرط ضروري لضمان سيطرة المدنيين على الحياة السياسية، وإلا فإن إمكانية إعادة تدخل الجيش بشكل مباشر في الحياة السياسية تظل وارده بسبب استدعاء السياسيين له.

٧- إذا كانت الأزمة الاقتصادية التي سببت هذا التغير في موقف الجيش كبيرة أو الضغط الدولي والإقليمي مرتفع فإن الجيش قد يتخلى عن جزء من السياسات العامة للدولة، لكن المسار التاريخي في مصر والثقافة الموجودة لدى المؤسسة العسكرية سيجعلان هذا التخلي جزئيًا ليظل الجيش محتفظًا بالسيطرة على السياسات العامة للدولة بشكل غير مباشر،

٨- أيضا، أن يكون لدى المدنيين سياسات وأفكار مناسبة تُساهم في حل المشاكل الموجودة بطرق أكثر فاعلية من تلك التي كان يقوم بها الجيش، وأن تستطيع هذه السياسات تحقيق نتائج ملموسة تكسب بها ثقة المواطنين وتعزز من موقفها أمام المؤسسة العسكرية.

٩- من المستبعد أن يترك المجال بالكامل للنخبة السياسية المدنية وأن تحدث هذه

السيطرة على السياسات العامة بدون مقاومة من المؤسسة العسكرية التي قد تجبرها الظروف إلى الأساليب الخفية والمقاومة غير المعلنة من أجل الإبقاء على حد مناسب من السيطرة العسكرية على هذه المجالات.

نتائج ومناقشات

أما عن المناقشات التي يمكن توضيحها هنا فهي:

١- إن أحد أبرز الإشكاليات التي تناولها البحث هي هيمنة المؤسسة العسكرية على المجال السياسي في مصر بعد ثورة ٢٠١١، إذ أن التوجه العام بعد الثورة كان يوحي بإمكانية التحول الديمقراطي، غير أن الأحداث لاحقًا بيّنت أن القوى العسكرية كانت ترى نفسها الضامن الوحيد لاستقرار الدولة، ما أدى إلى إقصاء المدنيين عن المشاركة الحقيقية في إدارة الدولة.

٢- يتناول البحث بشكل صريح استثمار الجيش لحالة الضعف المؤسسي في الدولة المصرية، ولاسيما بعد سقوط نظام مبارك، ليملأ الفراغ السياسي والدستوري ويعيد إنتاج نفسه بوصفه فاعل سياسي أساسي، لا سيما بعد عزل الرئيس المدني المنتخب محمد مرسي.

٣- إن الجيش لم يكتفِ بالهيمنة السياسية، بل امتد نفوذه ليشمل الاقتصاد والإدارة العامة، عن طريق شركات ومشروعات تدار بشكل مباشر من القوات المسلحة.

٤- إن التحولات الدستورية والقانونية التي شرعنت للجيش امتيازات استثنائية، ومنحته حصانة ضد المساءلة، وأعطته الحق في التدخل بالشأن السياسي بحجة حماية الدولة.

٥- إن تجربة مصر تقدم مثالًا على فشل التحول الديمقراطي عندما لا يتوافر الإيمان بالتداول السلمي للسلطة من قبل الفاعلين الرئيسيين، ولاسيما المؤسسة العسكرية.

٦- إن الانتخابات بعد الثورة، ورغم أنها أُجريت بشكل منتظم، لم تكن كافية لتأسيس نظام ديمقراطي، إذ ظلت المؤسسة العسكرية تحتفظ بالقدرة على التدخل وتوجيه المسار السياسي.

٧- إن العلاقة بين المؤسسة العسكرية والدولة في مصر اتسمت بما يُعرف بـ»الدولة الأمنية البيروقراطية»، التي تعتمد على ضبط المجتمع عبر أدوات السلطة لا عبر المشاركة السياسية.

٨- إن الجيش أصبح شريكًا اقتصاديًا رئيسيًا في الدولة المصرية، ويسيطر على قطاعات مدنية متعددة، وهو ما يطرح تحديات خطيرة تتعلق بتضارب المصالح.

٩- ظاهرة الاستثناء الدستوري، إذ تم تقنين امتيازات المؤسسة العسكرية عبر تعديلات دستورية، ومنع ملاحقة الضباط، وأعطاهم الحق في تعيين وزراء الدفاع.

١٠- إن غياب الأحزاب القوية والمجتمع المدني الفاعل ساعد على ترسيخ سيطرة الجيش.

الخاتمة:

على الرغم من أهمية دراسة العلاقات المدنية العسكرية في كثير من بلدان العالم النامي، إلا أنها لا تخلو من صعوبات يواجهها الباحث في تلك الدراسة لاسيما عندما تتماهى تلك العلاقات، وتزداد أهميتها في عالم يسعى إلى توسيع العلاقات المدنية ودورها في الحياة السياسية في الدولة، على حساب المؤسسة العسكرية، ولكن ماتزال العلاقات المدنية العسكرية تعاني من حالة عدم التوازن في تلك العلاقة في الحالة المصرية فما تزال الشرعية التاريخية التي اكتسبتها المؤسسة العسكرية من خلال قيامها بالثورة منذ العام ١٩٥٢، تُعد مرجعًا رئيسًا في الأدوار التي تقوم بها المؤسسة العسكرية، ففضلًا عن كونها تُعد المؤسسة الأكثر حداثة من بين مؤسسات الدولة والقادرة على القيام بأدوار تتعدى الحماية الخارجية، إلى إدارة اقتصاد الدولة، فهي المؤسسة التي خرج منها كل رؤساء مصر منذ ١٩٥٢، باستثناء السنوات التي حكم فيها الرئيس الأسبق محمد مرسي.

وما تقدم يؤشر لنا حالة من عدم التوازن في العلاقات المدنية العسكرية في مصر لصالح الأخيرة، وبدا واضحًا من خلال البحث أن توسع دور المؤسسة العسكرية في إدارة الشؤون المدنية زاد من هيمنتها في السلطة والمجتمع، وواقع الحال أنه حتى حالة التوازن في العلاقات المدنية العسكرية في مصر لا يؤدي إلى انتقالة إلى الحياة المدنية، لأن الأصل أن تتحول المؤسسة العسكرية، والجيش منها بصورة خاصة إلى مؤسسة من بين مؤسسات الدولة وليس المؤسسة المهيمنة، وحصر دورها في الدفاع عن البلاد.

إن تقويض دور المؤسسة العسكرية لا يعني بأي حال من الأحوال اضعاف دورها، ولكن أن يكون دورها محدودا بحدود الدستور والقانون، وهو من الصعب تحقيقه في الحالة المصرية على الأقل في المستقبل القريب.

المصادر:

اولاً: المصادر العربية

١- الكتب العربية والمترجمة:

أ- احمد النديم، رؤى الجيش والسياسة في مصر وفهم لطبيعة العلاقة وتحليل عناصر القوة، رواق عربي، مركز القاهرة لدراسات الانسان، ٢٠١٩.

ب- عبد الفتاح ماضي، العنف والتحول الديمقراطي في مصر بعد الثورة، (سلسلة الوعي الحضاري – ١٢)، دار البشير للثقافة والعلوم، بدون ذكر الدولة، ٢٠١٥.

ج- عبد الله فيصل علام، العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر يوليو/ تموز١٩٥٢- يوليو/ تموز ٢٠١٣، مركز الجزيرة للدراسات، (الدوحة، ٢٠١٨).

د- عمّار علي حسن، المستقبل السياسي لمصر بعد إطاحة حكم الإخوان المسلمين: ترشيح الآني وتوقع الآتي قريبًا، (سلسلة محاضرات الامارات- ١٨٥)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، (الامارات العربية المتحدة، أبو ظبي، ٢٠١٤).

هـ- محسن محمد صالح (اشراف وتحرير)، الأحزاب والقوى السياسية، (سلسلة مصر بين عهدين مرسي والسيسي: دراسة مقارنة-٢)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، (بيروت- لبنان، ٢٠١٦).

و- ملاذ الأغا، دمقرطة العلاقات المدنية – العسكرية التركية وأثرها في تطور الصناعات الدفاعية (٢٠٢٢-٢٠٠٢)، (أوراق استراتيجية-١٢)، وحدة الدراسات الاستراتيجية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (الدوحة، ٢٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٣).

ثانيا:المجلات والصحف:

أ- احمد محسن، العلاقات المدنية العسكرية في الديمقراطيات الناشئة، مجلة المعهد المصري، المجلد الرابع، العدد (١٣)، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، (إسطنبول، كانون الثاني/ يناير ٢٠١٩).

ب- رجب عز الدين، العلاقات المدنية العسكرية قراءة نقدية في الخطاب المدني، (دراسة تحليلية)، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، (إسطنبول، ٢- كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥).

ج- عبد الفتاح ماضي، العلاقات المدنية – العسكرية في مصر واستراتيجيات النظام للبقاء، مجلة سياسات عربية، المجلد (١٢)، العدد (٦٦)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (الدوحة، كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٤).

د- عصام عبد الشافي، دور المؤسسة العسكرية في مصر بعد ٢٠١٣: المحددات والمسارات، مجلة لباب للدراسات الاستراتيجية والإعلامية، العدد (٢)، مركز الجزيرة للدراسات، (الدوحة، أيار/ مايو ٢٠١٩).

هـ- عصام عبد الشافي، عشر سنوات على ثورة يناير: التحولات السياسية في مصر وهيمنة السلطة، مجلة لباب للدراسات الاستراتيجية والإعلامية، السنة الثالثة، العدد (٩)، مركز الجزيرة للدراسات، (الدوحة، شباط/ فبراير ٢٠٢١).

و- نور الدين حفيظي، ونور الدين دخان، المؤسسة العسكرية والعملية السياسية: دراسة في المنطلقات النظرية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد (٩)، العدد (٣)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حمه لخضر بالوادي، (الجزائر، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٨).

ثالثا: شبكة الانترنت

أ- انس كويز بن علال، العلاقات المدنية- العسكرية في مصر ومشروع إعادة بناء الدولة، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، (برلين، 16 شباط/ فبراير 2020)، على الرابط:

https://democraticac.de/?p=64877

ب- عبد اللطيف الربوزي، قراءة تحليلية لعلاقة المؤسسة العسكرية بالنظام السياسي في مصر، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، على الرابط:

https://revuealmanara.com

التنافس الصيني الهندي على منطقة جنوب اسيا بنغلاديش انموذجا

أ.م.د نبيل أشرف أنور

جامعة كركوك / كلية القانون والعلوم السياسية / قسم العلوم السياسية
nabel.dmeral@uokirkuk.edu.iq

https://doi.org/10.61884/hjs.v14i56.655

ملخص :

يثير موضوع التنافس بين الصين والهند في جنوب اسيا حول العديد من القضايا السياسية والاقتصادية والامنية أهمية علمية وعملية، كونه يناقش موضوعا لا يمكن لأي منطقة او اقليم في اسيا ان يكون بمنأى عنه، بحكم ما تتمتع به كلا من الصين والهند من امكانات وموارد قوة تجعلهما تتحكمان فيه بمجريات البيئة الاقليمية الاسيوية الجديدة.

الكلمات المفتاحية: التنافس الصيني الهندي، جنوب اسيا، بنغلاديش.

Sino-Indian Rivalry In The South Asian Region Bangladesh As A Model

Assist. Prof. Dr. Nabel Ashraf Anwar

Kirkuk University/ Law & Political Science Faculty
Political Science Department

nabel.dmeral@uokirkuk.edu.iq

ABSTRACT :

The topic of rivalry between China and India in South Asia region on many political, economic and security] issues is of scientific and practical significance, as it discusses a topic that no region in Asia can be immune from, because of the capabilities and resources of both China and India that make them control the course of the new Asian regional environment.

KEYWORDS: Sino-Indian Rivalry, South Asia, Bangladesh.

المقدمة

لقد أصبحت منطقة جنوب آسيا واحدة من أكثر المناطق حساسية في النظام السياسي الدولي، حيث باتت تحتل موقعا جيوسياسياً واقتصادياً بالغ الأهمية الامر الذي جعلها مسرحاً لتفاعلات القوى الإقليمية والدولية، وفي هذا السياق، فقد برز التنافس الصيني الهندي بوصفه أحد أبرز مظاهر الصراع على النفوذ في هذه المنطقة الحيوية من العالم، لاسيما وأن الدولتين تمثلان قوتين صاعدتين من حيث النمو الاقتصادي والقدرات العسكرية والوزن الديمغرافي.

كما شكل صعود الصين، لا سيما من خلال مبادرة (الحزام والطريق)، عاملاً مغيراً لمعادلات القوة في جنوب آسيا، حيث توسعت بكين في الاستثمار بالموانئ والطرق والطاقة في دول الجوار، ومن بينها بنغلاديش التي باتت تحظى بأهمية مضاعفة نظراً لموقعها الاستراتيجي المطل على خليج البنغال، وعدد سكانها الكبير وإمكاناتها الاقتصادية الصاعدة، وفي المقابل ترى الهند في هذا التمدد تهديداً مباشرا لأمنها القومي ولمجالها الحيوي، ما دفعها إلى تبني سياسات موازنة تقوم على تعزيز علاقاتها الاقتصادية والأمنية مع دكا من جهة، وتكثيف حضورها الإقليمي في جنوب اسيا من جهة أخرى.

أهمية البحث

تعد منطقة جنوب آسيا واحدة من أكثر المناطق الاستراتيجية تعقيداً وتشابكاً في النظام السياسي الدولي، فهي تمثل نقطة التقاء لمصالح متناقضة بين القوى الإقليمية والدولية، وتضم توازنات حساسة تتعلق بالأمن والتنمية والاقتصاد العالمي، وتبرز الصين والهند في هذا السياق باعتبارهما قوتين آسيويتين صاعدتين، تتنافسان على توسيع مجالات نفوذهما في المنطقة، مستندتين إلى عناصر القوة الاقتصادية والديموغرافية والعسكرية التي تملكانها.

لقد ساهمت التحولات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة في إعادة تشكيل البيئة الأمنية الإقليمية لجنوب آسيا، إذ تزايد الحضور الصيني فيها عبر توظيف أدوات القوة الناعمة والصلبة، ومن خلال مبادرة الحزام والطريق وتقديم القروض وتنفيذ مشاريع البنية التحتية الضخمة، في المقابل سعت الهند إلى حماية مجالها الحيوي في محيطها المباشر، متبنية سياسة (الجوار أولا) كإطار لتأكيد دورها المركزي في المنطقة ومواجهة الاختراق الصيني المتنامي.

وفي الحقيقة تشكل بنغلاديش نموذجاً مهماً لدراسة هذا التنافس، فهي دولة تتمتع بموقع استراتيجي على خليج البنغال، ويبلغ عدد سكانها أكثر من (١٧٠) مليون نسمة، الامر الذي يجعلها سوقاً واعدة ومؤثرة في التوازنات الإقليمية، كما أن طبيعة علاقاتها مع كل من الصين والهند تتسم بالتوازن الحذر، حيث تسعى للاستفادة من الفرص الاقتصادية والاستثمارية التي يقدمها الطرفان، في الوقت نفسه الذي تحاول فيه تجنب التحول إلى ساحة صراع مباشر بينهما.

اشكالية البحث

تتمتع بنغلاديش بعلاقات ودية ومتينة مع قوتين عالميتين متنافستين في جوارها الجيوسياسي، وهما الهند والصين، وبينما تتمتع بنغلاديش بعلاقات ثنائية ممتازة مع الهند والصين، إلا أن العلاقات الثنائية بين الصين والهند تعاني من التوتر وانعدام الثقة، وقد وصفت دراسات متزايدة حول العلاقات الصينية الهندية علاقاتهما بأنها متنافسة، وعلى وجه الخصوص تخوض الهند والصين منافسة شرسة لتأمين مصالحهما في جنوب آسيا والمحيط الهندي، وتسعى الدولتان إلى بناء مناطق نفوذ شبيهة بالحرب الباردة في المنطقة البحرية الكبرى للمحيط الهندي ومنطقة آسيا وقد زادت مبادرة الحزام والطريق من حدة التنافس بينهما في جنوب اسيا.

إن التوازن بنغلاديش بين الصين والهند يضعها في قلب مصفوفة جيوسياسية معقدة، حيث إن اقتصاد البلاد المتنامي، وشبكات التجارة المتنامية، والاحتياجات المرتفعة للتنمية تتناغم مع طموحات الصين الإقليمية، ومع ذلك فإن هذا الانخراط المتزايد يستعد لإثارة بعض ردود الفعل القوية جداً من الهند، وهي قوة إقليمية غير مرتاحة بشأن الوجود الصيني المتزايد في جوارها. تركز هذا البحث بعض المصالح الاستراتيجية المصاحبة للمبادرات العالمية للصين، وآثارها على علاقاتها النامية مع بنغلاديش، ومخاوف الهند من المشهد الجيوسياسي في جنوب آسيا.

لطالما كان ينظر إلى جنوب آسيا، التي يقطنها أكثر من (١,٨) مليار نسمة وتمثل مجموعة متنوعة من الثقافات والأديان والأنظمة السياسية باعتبارها منطقة نفوذ تقليدية للهند، بيد ان بروز السياسة الخارجية للصين كإطار متعدد الأبعاد يرتكز على استراتيجية تهدف إلى إعادة تشكيل الحوكمة العالمية من خلال تعزيز نفوذ الصين السياسي والاقتصادي والثقافي عبر قارات العالم المختلفة، وبفضل موقعها الاستراتيجي على مفترق الطرق البحرية والتجارية الرئيسية، تعد بنغلاديش اقتصاداً صاعداً في جنوب آسيا وسيلعب دوراً حاسماً في أجندة بكين

العالمية، وفي ضوء ذلك تسعى هذه الدراسة للإجابة على مجموعة من التساؤلات وهي كالاتي:

١. ما هي الاستراتيجية الصينية تجاه بنغلاديش ؟
٢. ما هي الاستراتيجية الهندية تجاه بنغلاديش ؟
٣. ما هي تداعيات التنافس الصيني الهندي على بنغلاديش ؟
٤. ما هو مستقبل التنافس الصيني الهندي على بنغلاديش ؟

فرضية البحث

يقوم البحث على فرضية علمية مفادها وجود علاقة عكسية ما بين النفوذ الصيني والهندي في بنغلاديش (فكلما زاد النفوذ الاقتصادي والعسكري الصيني في بنغلاديش كلما انخفض النفوذ الهندي التقليدي فيها، والعكس صحيح تماماً، فكلما انخفض النفوذ الاقتصادي والعسكري الصيني في بنغلاديش كلما زاد النفوذ الهندي فيها).

منهجية البحث

اقتضت الضرورة الأكاديمية والعلمية لاستخدام مناهج متعددة كوسيلة للوصول الى نتائج علمية دقيقة، وبسبب طبيعة وتنوع الظاهرة موضوع البحث، فقد عمدنا الى استخدام مناهج متعددة للوصول الى نتائج منطقية، ومن هذه المناهج ، المنهج الاستنباطي والاستقرائي، كما تم استخدام المنهج التاريخي لان فهم الماضي سوف يساعد في بيان كيفية نشوء وتطور العلاقات بين الصين وبنغلاديش من جهة والهند وبنغلاديش من جهة اخرى، كما تم استخدام المنهج الوصفي لتوضيح الاستراتيجيتين الصينية والهندية تجاه بنغلاديش، وكذلك تم الاستعانة بالمنهج التحليلي لبيان تأثير التنافس الصيني الهندي تجاه بنغلاديش والتداعيات المحتملة، وأخيراً تم الاعتماد على المنهج الاستشرافي في المبحث الاخير.

هيكلية البحث

في ضوء الاشكالية السابقة والفرضية العلمية التي يسعى البحث للبرهنة عليها، اصبح من الضروري ان نعمد الى صياغة هيكلية للدراسة بالشكل الذي يساعد على تنظيمه واتساقه وفق هيكلية محددة بهدف الوصول الى نتائج علمية دقيقة، في حين ركز المبحث الاول على الاهمية الاستراتيجية لبنغلاديش، خصصنا المبحث الثاني لدراسة الاستراتيجية الصينية تجاه بنغلاديش، اما المبحث الثالث فقد اختص بدراسة الاستراتيجية الهندية تجاه بنغلاديش، اما المبحث الرابع فقد اختص بمستقبل التنافس الصيني الهندي على بنغلاديش، فضلا عن المقدمة والخاتمة.

المبحث الاول

الاهمية الاستراتيجية لبنغلاديش

منذ ان ظهرت سياسات القوة في السياسة الدولية، أصبحت الاستراتيجية الجغرافية هي النقطة الحيوية في السياسات الخارجية للدول المختلفة، وأصبح مصطلح (الجغرافية السياسية) كلمة رائجة في السياسة العالمية، وفي الواقع تعتبر بنغلاديش دولة مهمة واساسية في سياق الجغرافيا السياسية في جنوب اسيا، تقع بنغلاديش في مثل هذه النقطة المتقلبة حيث تعد بنغلاديش مهمة بالنسبة لثلاث قوى نووية هي الهند وباكستان والصين، كما يعتبر موقعها الجغرافي مسألة مهمة في السياقات المختلفة للجغرافيا السياسية في جميع أنحاء العالم.

تعد بنغلاديش حلقة وصل حيوية بين جنوب وجنوب شرق آسيا، وتتمتع بأهمية استراتيجية بالغة لجميع القوى الإقليمية والعالمية الرئيسية، من بين الدول القومية الثماني في جنوب آسيا، كانت بنغلاديش تنتمي تاريخياً إلى الهند الكبرى ثم إلى شرق باكستان قبل أن تحصل على الاستقلال في عام (١٩٧١)، وهي تبرز الدولة الوحيدة التي ولدت خلال حقبة الحرب الباردة، حيث كانت بمثابة ساحة معركة فريدة للمناورات السياسية المختلفة.

في مفهوم العقيدة أو المركز الجيوسياسي، يمكن اعتبار بنغلاديش ذات حيوية عالية كموقعها على الحدود الجيوسياسية لشبه القارة الهندية، إذا أدرك صانعو السياسة في بنغلاديش أنه فيما يتعلق بالاستراتيجية الجيوسياسية، يمكن أن تكون بنغلاديش هي واحدة من النقاط المهمة في السياسة العالمية، وبالتالي يمكن أن تساهم في دور إيجابي في احداث الساحة الدولية[1].

تبعا لما تقدم، سنعمد في هذا المبحث الى دراسة الاهمية الاستراتيجية لبنغلاديش من خلال المطالب الاتية:

(1) Sharif Mustajib, Why Bangladesh is important in geopolitical context ?, International Affairs, 28 September 2016, accessed (05.04.2024) Available at the link: https://internationalaffairsbd.com/bangladesh-important-geopolitical-context/

المطلب الاول
التطور التاريخي لبنغلاديش

أبرز الاحداث التي حدثت في بداية السبعينات من القرن المنصرم بجنوب شرق اسيا تمثلت بتفكك باكستان وظهور دولة قومية حديثة سميت ببنغلاديش[١]، اذ يمر التاريخ السياسي لهذه الدولة بثلاث محطات رئيسية منها: فترة ما بين (١٩٧٢-١٩٧٥)، وشهدت هذه الفترة حكم الاستبداد الشعبوي، بينما تميزت الفترة ما بين (١٩٧٥-١٩٩٠) بالحكم العسكري، اما الفترة الواقعة بين (١٩٩١-٢٠٠١) فقد كانت تتميز بالحكم الديمقراطي العسكري، لقد عاشت بنغلاديش طيلة الثلاثون سنة الماضية في ظل أنظمة حكم مختلفة تراوحت بين الحكم الرئاسي وحكم الحزب الواحد الى النظام الرئاسي ذات الاحزاب المتعددة ومن ثم الى نظام الحكم البرلماني، اذ توصلت بنغلاديش الى حالة وصفها بعض المختصين بالدولة (الديمقراطية الغير الليبرالية)، وسرعان ما دخل الشكل الرئاسي للحكومة المتميز بعدم تقييد الرقابة وتوازن الحكم الاستبدادي المناسب، حيث لم تنجح كافة الحكومات البنغلادشية في ممارسة السلطة بشكل مناسب بالإضافة الى عدم قدرتها على تحقيق رغبات وتطلعات مصالح شعبها فضلاً عن اخفاق تلك الحكومات بالتغلب على الانظمة الاستبدادية بسبب الاتجاهات الاستبدادية المتباينة[٢].

تعد بنغلادش ثامن أكبر دولة في العالم من ناحية عدد السكان، اذ تتميز بتشتت مواطنيها بمختلف أنحاء العالم مثل الولايات المتحدة الامريكية وأوروبا والشرق الأوسط وبعض الأماكن الأخرى، تربطها اللغة مع الهند والدين مع باكستان، وتعمل جاهدة لتحديد هويتها الوطنية ومنحها خصوصية عن هوية الدول المجاورة لها فضلاً عن احتضانها التنوع

(١) يتميز الموقع الجغرافي لبنغلاديش بأهمية جيوسياسية حيوية مهمة بسبب جغرافيتها التي تربط جنوب اسيا مع جنوب شرق اسيا، وتعتبر شريكاً استراتيجياً في منطقة المحيطين الهندي والهادي لكل من الولايات المتحدة الامريكية واليابان واستراليا والهند، اذ تلعب دوراً مركزياً في مبادرات عديدة داخل المنطقة منها: مبادرة الحزام والطريق، واعادة التوازن في اسيا، والاتفاقيات الامنية الثلاثية، والحوار الامني الرباعي، بالإضافة الى تسهيل وزيادة حجم الاستثمارات والتبادل التجاري مع الدول في المنطقة بهدف الرخاء والازدهار والتنمية ومواجهة ابرز التحديات والمعوقات الامنية وتطورات البنية التحتية والاقتصادية والتكنولوجية في منطقة المحيطين الهندي والهادي. للمزيد ينظر الى: The growing importance of Bangladesh in the Indo-Pacific, The Daily Star, 2024, accessed (17.05.2024),Available:https://www.thedailystar.net/opinion/views/news/the-growing-importance-bangladesh-the-indo-pacific-3474976

(2) Masum Sikdar and Mehedi Hasan Shohag, Democracy and Authoritarianism: Understanding Three Decades of Bangladesh Politics (Research: Humanities and Social Sciences), Vol (6), No (24), 2016, PP: 9,11,19.

اللغوي والديني والعرقي والإيديولوج ، لقد عاشت بنغلاديش العديد من الازمات، والحروب وعانت من الاستعمار، والفقر، والفيضانات، وحركات الانفصال عن الهند وحرب الاستقلال ضد الجيش الباكستاني، وحركات التمرد الداخلي التي تشنها القبائل بين الفينة والاخرى، وعلى الرغم من ذلك فقد نشأت فيها ثقافة تعددية وواعية لنمو اقتصادها وتناوب فترات السياسة الحزبية مع فترات الحكم العسكري[١].

تبعاً لذلك فقد بدأ الجنرال ضياء الرحمن، الذي وصل إلى سدة الحكم في بنغلادش عبر انقلاب عسكري عام (١٩٧٥)، في طرح فكرة إنشاء منظمة إقليمية، ورغم أن الدول الأصغر حجماً تبنت الفكرة على الفور، الا ان الهند والباكستان في بداية الامر كانتا أكثر تشككاً وبعدها قررتا قبول الاقتراح البنغلاديشي، ووجد الاقتراح تعبيراً رسمياً عام (١٩٨٥) مع إنشاء رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، حيث حاولت رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي خلق مناخ أفضل من التفاهم وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء[٢].

وبعدئذ بدأ النظام الديمقراطي في بنغلاديش بالتآكل، وتدهورت العلاقات بين الحزبين الرئيسيين لا سيما بعد محاولة اغتيال الشيخة حسينة في عام (٢٠٠٤) والتي دبرتها جماعة إسلامية متشددة بدعم ضمني من داخل حكومة الحزب الوطني البنغلاديشي وهو الدعم الذي بذلت حكومة الحزب الوطني البنغلاديشي جهداً كبيراً للتغطية عليه وأثارت هذه الخطوة ضجة وعنفاً وحملة قمعية قاسية من جانب الحكومة، ومأزقاً سياسياً هائلاً أدى إلى تفعيل الحكم العسكري تحت ستار الحكومة المدنية بين عامي (٢٠٠٧ و٢٠٠٨)، وأجبرت الضغوطات الدولية والاضطرابات الداخلية على إجراء انتخابات في عام (٢٠٠٨) والتي أسفرت عن فوز رابطة عوامي، الأمر الذي منح حسينة فترة ولايتها الثانية في السلطة، حيث كان العديد من افراد الشعب البنغلاديشي يأملون في ان يؤدي انتهاء هذه الفترة القصيرة من الحكم العسكري إلى تجديد آفاق الديمقراطية في البلاد ولكن ما حدث كان العكس تماماً .[٣]

---

(1) Meghna Guhathakurta and Willem van Schendel, The Bangladesh Reader: History, Culture, Politics, (Duke University Press Books), 2013, P: 568.

(٢) ناجي عبد الرحيم، اعادة تشكيل الدولة ومسارات الثورة الرابعة بتوقيت التغيير في بنغلاديش، عربي ٢١، ٢٠٢٤، تاريخ زيارة الموقع (٢٠٢٤/٥/٢٢)، متاح على الرابط التالي: إعادة تشكيل الدولة ومسارات الثورة الرابعة بتوقيت التغيير ... (arabi21.com)

(3) Mohamed Zeeshan, The Slow Death of Democracy in Bangladesh Was Always Bad News for India,The Diplomat, 2024, accessed (28.05.2024), Available at the Link :https://thediplomat.com/2024/08/the-slow-death-of-democracy-in-bangladesh-was-always-bad-news-for-india/

ومن الجدير بالذكر، بانه قد صدر قانون يبين الية عمل وكيفية جمع المنظمات غير الحكومية للأموال من مصادر خارجية، وهو الإجراء الذي بات سلاحاً من خلاله يتم السيطرة على المجتمع المدني المستقل الذي شجع المواطنين على المشاركة المدنية، في البداية كانت المنظمات المهنية غير الحزبية في طليعة الحركة المؤيدة للديمقراطية، اذ بات المجتمع المدني النابض بالحياة في البلاد، واليوم يسعى أنصار الحزب الحاكم لتشويه سمعة المثقفين وقادة منظمات المجتمع المدني عبر تنظيم الحشود على وسائل التواصل الاجتماعي من اجل استهداف الأصوات المعارضة. ففي عام (٢٠١٨) أقر البرلمان مجموعة من القوانين الصارمة لإسكات الصحافة وتقيد حريتهم ومنذ ذلك الحين، رفعت السلطات الحكومية نحو أكثر من (٢٥٠٠) دعوى قضائية ضد الاشخاص الذين زعموا أنهم كانوا سبباً لتدهور القانون والنظام في بنغلادش مع تشوية سمعة زعماء الحزب الحاكم عن طريق التواصل الاجتماعي شبكة الإنترنت[١].

أطلق الحزب الوطني البنغلاديشي احتجاجات عنيفة كلفت الحزب غالياً من خلال تزويد الحكومة بذريعة لممارسة القمع الشديد

ففي عام (٢٠١٥)، أطلق الحزب الوطني البنغلاديشي احتجاجات عنيفة كلفت الحزب غالياً من خلال تزويد الحكومة بذريعة لممارسة القمع الشديد، وانتهى هذا التحريض بعزل حزب (أدينت ضياء)، رئيسة الوزراء السابقة وزعيمة الحزب الوطني البنغلاديشي بتهم فساد مشكوك فيها عام (٢٠١٨) وحُكم عليها بالسجن لمدة اكثر من سنتين. كما اصر الحزب الوطني البنغلاديشي على أن التهم كانت بدوافع سياسية المقصود منها المنع من ممارسة العمل السياسي لغرض إضعاف حزبها، وبعد أن قضت أكثر من عامين في السجن، تم تعليق إدانتها مؤقتًا عام (٢٠٢١) بسبب اعتلال صحتها، اذ تدهورت حالة (ضياء) وخشي الاطباء على حياتها ما لم تتلقى العلاج في خارج بنغلادش لكن لم تحصل على موافقة الحكومة لمغادرة البلاد[٢].

ومن هذا المنطلق، بدأت بنغلاديش تسير نحو الاستبداد بعد ان حكمت البلاد لمدة

(1) Ali Riaz, Bangladesh's Quiet Slide Into Autocracy: The End of a Democratic Success Story, Foreign Affairs, 2022, accessed (03.06.2024), Available at the Link: https://www.foreignaffairs.com/articles/bangladesh/2022-04-29/bangladeshs-quiet-slide-autocracy

(٢) سيدة اسيا الحديدية: انتخابات بنغلاديش التشريعية ٢٠٢٤ تقود الشيخة حسينة واجد لولاية خامسة، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ٢٠٢٤، تاريخ زيارة الموقع (٢٠٢٤/١١/١٣)، متاح على الرابط التالي: مركز المستقبل - انتخابات بنغلاديش التشريعية ٢٠٢٤ تقود الشيخة حسينة واجد لولاية خامسة (futureuae.com)

(١٤) عاماً في عهد رئيسة الوزراء (الشيخة حسينة). وفي عام (٢٠٢١) صنف (معهد ديم) وهي منظمة بحثية للديمقراطية البلاد إلى جانب المجر والهند وتركيا والولايات المتحدة وغيرها من الدول كأمثلة على الديمقراطيات التي كانت استبدادية اذ بات من السهل تمييز بعض العلامات الكلاسيكية للاستبداد في بنغلاديش، ومنها تركز السلطة بشكل متزايد في أيدي (حسينة)، وهيمنة الحزب الحاكم على الهيئة التشريعية الذي احكم قبضته القوية على الإدارة المدنية ووكالات إنفاذ القانون، وهو ما ساهم في التراجع النظام الديمقراطي في بنغلاديش بشكل سريع جداً، فقد أصبحت الحكومة تمارس سلطات غير محدودة على نحو متزايد، بالإضافة الى ان الاحزاب والحركات المعارضة باتت مجزأة، والسلطة القضائية ضعيفة للغاية، والمجتمع المدني في حالة ذوبان، وإذا لم يتم وقف اضمحلال الديمقراطية في بنغلادش، ستتحول إلى دولة استبدادية يحكمها حزب واحد بحكم الأمر الواقع[١].

تجدر الاشارة ان واحدة من أهم القضايا المعقدة لدول جنوب اسيا هو عدم التوازن بين دول المنطقة ذلك أن الهند هي الدولة الأكبر والأقوى في المنطقة، وان سيطرتها على المنطقة لها تأثير مباشر ومتناقض على تطور الهياكل الإقليمية، حيث تتألف منطقة جنوب آسيا من الهند وست دول تشترك في الحدود مع الهند ولكنها لا تشترك في الحدود مع بعضها البعض باستثناء أفغانستان، التي تشترك في حدود مع باكستان ولكن ليس مع الهند، وهذا ما يعني إن منطقة جنوب آسيا تشكل في المقام الأول مجموع التفاعلات بين جيران الهند مع الهند، والهند مع جيرانها[٢].

وتماشياً مع ما تم ذكره واتساقا مع مظاهر النمو الاقتصادي الهائل، والعمل الانساني في إيواء نحو اكثر من (مليون) لاجئ من ميانمار المجاورة لبنغلادش، ومعركتها ضد الجماعات الإسلامية المسلحة المرتبطة بالمنظمات الإرهابية العابرة للحدود الوطنية فقد جذبت بنغلاديش انظار العالم اليها بشكل كبير في غضون السنوات الاخيرة. اذ كانت بنغلادش (ثامن) دولة من حيث الكثافة السكانية في العالم وقد تحولت من الحكم العسكري في التسعينيات لتصبح دولة ديمقراطية انتخابية، حيث نجحت في انتشال (١٥ مليون) شخص من حالة الفقر بين عامي) ٢٠٠٦ و٢٠٢١ (وانخفاض معدل الفقر الإجمالي إلى النصف منذ عام (٢٠٠٠) فضلاً عن التقدم في قطاعات التصنيع والنسيج، اذ تتفوق بنغلادش على جارتها الهند في العديد من مؤشرات التنمية البشرية الرئيسية، مثل توظيف الإناث بمتوسط العمر المتوقع، كما تقع على

(1) Ali Riaz, Op. Cit.

(٢) عمار كريم حميد، ديناميكيات القوى الصاعدة والمهيمنة في جنوب شرق آسيا: دراسة تحليلية وفق نظرية توازن المصالح، (مركز الرافدين للحوار، الطبعة الأولى، بيروت) ٢٠٢١، ص ٢٥٢.

المفصل بين جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا من خلال تزايد أهميتها الجيوسياسية .[١]

وعلى الرغم من كل هذه التطورات والاحداث المقلقة في بنغلادش، فقليلاً ما يتم الحديث عن التراجع الديمقراطي في أنحاء العالم، اذ اهتمت أغلب الدول الغربية ومن ضمنها الولايات المتحدة الامريكية بالمشاركة السياسية إلى حد كبير للحفاظ على علاقات أمنية قوية لتجنب التهديدات الإرهابية المحتملة في جنوب آسيا، كما عملت هذه الدول إلى حد كبير على تهدئة نظام حسينة بدلاً من تشجيعها على تغيير مسارها[٢].

تمتاز العلاقة الاستراتيجية الثلاثية بين الصين والهند والبنغلادش بأهمية فائقة في منطقة جنوب اسيا

ومع ازدياد المصالح الاستراتيجية والاقتصادية للهند التي تشمل الوصول الى الموانئ البنغلادشية والعبور عبر البلاد إلى المنطقة الشمالية الشرقية من الهند، أصبحت بنغلادش تتمتع بأهمية فائقة بالنسبة للصين، اذ تستغل جهودها العدوانية لتوسيع نطاق نفوذها في جنوب آسيا مع تمويل العديد من مشاريع البنية التحتية الضخمة في البلاد، كما استطاعت رابطة عوامي باستغلال هذه الحقائق الجيوسياسية بذكاء شديد لتعزيز مكانتها المحلية[٣].

تمتاز العلاقة الاستراتيجية الثلاثية بين الصين والهند والبنغلادش بأهمية فائقة في منطقة جنوب اسيا، اذ برزت الاخيرة كلاعب محوري في استراتيجية العملاقين الكبيرين خاصة في السنوات القليلة الماضية[٤]، حيث تسعى بنغلاديش الى انتهاج سياسة متوازنة مع دول العالم بشكل عام والقارة الاسيوية بشكل خاص لا سيما (الصين والهند) انطلاقاً من مبدأ الصداقة وعدم الكراهية لأي دولة كانت وذلك لغرض الحفاظ على وجودها وحماية مصالحها الامنية ومنها الحفاظ على سلامة اراضيها واستقلال سياستها ضد اطماع الدول المستعمرة، فقد تصدت بنغلاديش الى هجمات وتهديدات داخلية عديدة وذلك للارتباط العميق بين الحزبين المؤثرين لبنغلاديش مع رؤساء الحكومات الصينية والهندية والباكستانية.[٥]

(1) Ali Riaz, Op. Cit.

(٢) أبعاد تزايد التنافس الدولي على النفوذ في بنغلاديش، الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين، ٢٠٢٤، تاريخ زيارة الموقع (٢٠٢٤/١١/٢٢)، متاح على الرابط التالي: https://apa-inter.com/post.php?id=6059

(3) SOHINI BOSE, Bangladesh's Seaports: Securing Domestic and Regional Economic Interests, Observer Research Foundation, 2023, accessed (02. 12.2024), Available at the Link: https://www.orfonline.org/research/bangladesh-s-seaports-securing-domestic-and-regional-economic-interests

(4) Lowell Dittmer, The strategic triangle: An elementary game-theoretical analysis (World Politics), Vol (33), Issue (4), 1981.

(5) Sujit Kumar Datta, China-Bangladesh-India Triangular Cooperation: Options For Bangladesh (Journal of Indian Research), Vol (9), No (2), January-June-2021, PP: 1-2.

المطلب الثاني
بنغلاديش في المدرك الاستراتيجي الصيني

واجهت علاقات بنغلاديش مع الصين بيئة عدائية في البداية، إذ عارضت الأخيرة استقلال بنغلاديش عام (١٩٧١) ، حيث مالت الصين نحو باكستان خلال حرب (١٩٧١)، وفي سياق الحرب الباردة والصراع الصيني السوفيتي، كما استخدمت الصين حق النقض (الفيتو) في الأمم المتحدة لمنع انضمام بنغلاديش إليها عام (١٩٧٢)، بل إن الصين اجلت اعترافها ببنغلاديش حتى عام (١٩٧٥)، ونتيجة لذلك واجهت الدولتان عقبات في إقامة العلاقات الدبلوماسية بشكل إيجابي، ورغم هذه المعارضة الصينية تطورت العلاقات على مر العقود، ومنذ أوائل ثمانينيات القرن الماضي، برزت الصين كشريك تنموي وتجاري أساسي، وأكبر مورد للمعدات العسكرية لبنغلاديش، وقد طورت بنغلاديش تعاوناً استراتيجياً ودفاعياً مع الصين بناءً على معاهدة دفاع ثنائية، كما ان هناك استثمارات صينية متزايدة في بنغلاديش، في الواقع غالبا ما يتم اعتبار الصين من ِقبل القادة السياسيين في بنغلاديش بأنها (صداقة دائمة [١].

ففي عام (٢٠١٦)، اتخذ كلا الطرفين (الصين وبنغلاديش) خطوة جدية وبالغة الاهمية في توقيع مذكرة تفاهم من اجل العمل المشترك بهدف توسيع حجم الاستثمار وزيادة القدرة الانتاجية بينهما، وفي هذا الصدد، حصلت بنغلاديش على مبلغ يقدر بنحو (٢٤) مليار دولار أمريكي من الصين كمساعدات لإنشاء (٣٤) مشروعاً حيوياً تخدمهما معاً، حيث تأتي هذه الاتفاقية ضمن مبادرة الرئيس الصيني (شي جين بينغ) لتنفيذ مشروع الحزام والطريق، وهي مشروعاً تجارياً ضخماً التي تربط معظم دول قارة اسيا بقارتين اوروبا وافريقيا[٢]، وتبعاً لذلك، لم تقتصر أهمية هذه المبادرة على الجانب الاقتصادي لكل من الصين وبنغلاديش فحسب، بل لها تأثيرات جيوسياسية مهمة الامر الذي سيجعل أكثر أهمية في ظل الديناميكيات السياسية والاقتصادية وحتى الامنية لمنطقة جنوب اسيا، كما تمثل مصالح القوة العظمى الصاعدة مثل الهند فضلاً عن الثقل الكبير يمتلكها الولايات المتحدة الامريكية والصين[٣]. وفي المقابل، لم تكن العلاقات الاقتصادية بين الهند

(1) Muhammad Kamruzzaman, Bangladesh - China Bilateral Relations: Current Trend Analysis (International Journal of Social Science And Human Research), Vol (4), Issue (4), 2021, P: 604.

(2) **Kuala Lumpur,** Opinion- How huge China investment in Bangladesh affects region: $ 38 billion Chinese investment in Bangladesh: Changing dynamics in geopolitics of South Asia?, World Opinion Asia- Pacific, 2016, accessed (11.12.2024), Available at the Link: How huge China investment in Bangladesh affects region

(3) Shahadat Swadhin, China's Geo-economic Hegemony in South Asia: An Analysis of Bangladesh's Rapid Engagement and Consequence (Electronic Journal of Social and Strategic Studies), Vol (5), Issue (2), PP: 150-151.

وبنغلاديش مفتقرة بل هناك ايضاً العديد من مشاريع وبرامج اقتصادية مهمة بينهما لكن اذا ما تم مقارنة بينها وبين الصين فتعتبر تجارة الهند مع بنغلادش ضئيلة جداً. وتجدر الاشارة، يحلل الكثير من المحللين المختصين بأن علاقة بنغلادش سواء أكانت مع الصين أو الهند تعد في المحصلة النهائية علاقة صفرية، أي بمعنى أدق أن كلا البلدين (الصين والهند) يحصلون منافع كبيرة ويحققون مصالحهم واهدافهم من دون ان تحصل أو تستفاد بنغلادش أي شيء من تلك العلاقة. وطبقاً للمقابلة صحفية رسمية التي اجريت مع رئيسة بنغلاديش (حسينة) حول التأثير السلبي لتعزيز العلاقات الصينية البنغلادشية ضد الهند، اجابت بكل وضوح بأن بنغلاديش ستحافظ على علاقتها الوثيقة مع الهند ومن دون تعرضها لأي اثر سلبي بل على العكس ستزداد القوة الشرائية لكافة شعوب منطقة جنوب اسيا كاثر لتلك العلاقة وخصوصاً الهند على الرغم من اهتمام الاخير بشكل كبير بالجوانب العسكرية في علاقتها مع معظم دول منطقة.

اما الجانب الثقافي للعلاقات الصينية البنغلادشية فإنها تتميز بانها وطيدة، اذ ان هناك ما يقارب (20) الف طالب بنغلادشي يتلقون التعليم الجامعي في مختلف الجامعات الصينية وأكثر من (3000) طالب يتدربون في مختلف المجالات

اما الجانب الثقافي للعلاقات الصينية البنغلادشية فإنها تتميز بانها وطيدة، اذ ان هناك ما يقارب (٢٠) الف طالب بنغلادشي يتلقون التعليم الجامعي في مختلف الجامعات الصينية وأكثر من (٣٠٠٠) طالب يتدربون في مختلف المجالات، اذ باتت اللغة الصينية تزداد أهمية في جميع المدن البنغلادشية، فقد منحت الحكومة الصينية مركزاً كبيراً في جامعة دكا كمنصة حديثة بهدف تعزيز التعاون بين مراكز الفكر والأبحاث الأكاديمية لكلا الجانبين، ووفقاً للمسح الميداني الذي اجرته الحكومة الصينية في المدن البنغلادشية حول مدى أهمية العلاقة بينهما، تبين بأن نحو (٩٠٪) من المشاركين في الاستبيان عبروا عن دعمهم للعلاقة الايجابية التي تخدم مصالح كلا الطرفين[1].

ومن جهة أخرى، في عام (٢٠٢١) فرضت الولايات المتحدة الامريكية عقوبات صارمة على وحدات شبه عسكرية في بنغلاديش بسبب انتهاكاتها المزعومة لحقوق الإنسان وقيامها بعمليات قتل خارج نطاق القانون، ووجه المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية (وانغ وين بين) انذاراً شديد اللهجة لهذه السياسة المتبعة من قبل واشنطن عام (٢٠٢٣)

(1) Yao Wen, China, Bangladesh always cooperate toward a better future, China Daily Global, 2024, accessed (9.12.2024), hpp://epaper.chinadaily.com.cn/a/202407/09/WS668c736da3106431fe82cfaa.html

وبينت بأن الصينيين يدعمون بنغلاديش بقوة في حماية سيادتها واستقلالها وسلامة أراضيها والتمسك بالسياسات الداخلية والخارجية المستقلة بالإضافة الى متابعة مسار التنمية الذي يتناسب مع حقائقها الوطنية. وبعبارة أوضح، يشكل تنامي مكانة الصين في جنوب آسيا تغييراً واضحاً عن القرار الذي اتخذته بكين، والذي يعود تاريخه إلى نشأة جمهورية الصين الشعبية نحو ابتعاد عن المنطقة لصالح الهند، ولم تعد الصين تنظر إلى الهند باعتبارها نداً لها، كما أنها لم تعد على استعداد لقبول تفوق الهند في شبه القارة الهندية لاسيما في جنوب اسيا[١].

فضلاً عن ذلك، فبعد القرار الذي اتخذته الكثير من دول جنوب آسيا بالاستفادة من الصين لموازنة تفوق الهند، لم تعد سيطرة الهند على منطقة جنوب آسيا كما كانت في السابق، اذ أن فقدان الهند لتفوقها الإقليمي يعني أيضاً أن جنوب آسيا سوف تفقد أهميتها ككيان جيوسياسي، مع تعزيز الدول الأصغر للعلاقات الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية والثقافية مع الصين وابتعادها عن الهند وبعبارة أدق، فان الدول الأصغر في جنوب آسيا التي كانت ترغب بالاستفادة من التكامل الاقليمي بشكل اكثر في السابق من الهند اصبح أقل احتمالا، ومع استخدام الصين للموازنة مع الهند، قوضت هذه الدول تماسك جنوب آسيا ووحدتها المحتملة[٢]. حيث ينطبق نفس الشيء على الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها على الرغم من أنهم ينظرون إلى الدول الأصغر في جنوب آسيا على أنها غير ذات صلة أو على الأقل هامشية لمصالحهم فقط[٣]، اذ ينبغي عليهم أن يفهموا أن دول مثل بنغلادش متورطة في المنافسة الجيوسياسية الواسعة النطاق وحثهم لمشاركة الدول الأصغر في أطر وتحالفات أكبر مثل الاتفاقيات الامنية الثلاثية والحوار الامني الرباعي الذي من شأنه أن يساعد في تحجيم النفوذ الصيني وإعطاء هذه الدول بدائل للدعم السياسي والاقتصادي والامني الذي تقدمه الصين، وعلى الرغم من انه قد لا تشكل دول جنوب آسيا منطقة متماسكة لكنها ستلعب أدواراً

(1) Treasury Sanctions Perpetrators of Serious Human Rights Abuse on International Human Rights Day, U.S. Department Of The Treasury, 2021, accessed (18.12.2024), Available at the Link:Treasury Sanctions Perpetrators of Serious Human Rights Abuse on International Human Rights Day | U.S. Department of the Treasury

(٢) خبير أميركي: هل تنجح الهند في الوقوف بوجه الصين في جنوب آسيا؟، الجزيرة نت، ٢٠٢٣، تاريخ زيارة الموقع (٢٠٢٤/١٢/٢٢)، متاح على الرابط التالي : 19/8/https://www.aljazeera.net/politics/2023

(٣) ازهار عبدالله حسن، استراتيجية توظيف القوة الذكية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد عام ٢٠٠٨ (دراسة تحليليةمجلة تكريت للعلوم السياسية(، العدد (٩)، ٢٠١٧، ص ٧٤.

متكاملة في تشكيل توازن القوى الأوسع في آسيا للسنوات القادمة[1].

ولا يفوتنا ان ننوه الى ان في العقود الأربعة الاخيرة، لم تتمكن جنوب آسيا من بناء قدر ضئيل من التماسك الأمني أو الاقتصادي أو السياسي، وهذا ما أدى الى انعدام الثقة وتأسيس العداء لا سيما بين الهند والباكستان، اذ أن فكرة الانتماء إلى جنوب آسيا فقدت أي قدر من الجاذبية التي كانت تتمتع بها على الإطلاق، فلم يعد سكان جنوب آسيا ينظرون إلى بعضهم البعض بحثاً عن الاتصال والتضامن، بل أصبحوا ينظرون إلى ما هو أبعد من ذلك إلى الشرق الأوسط، أو جنوب شرق آسيا، أو الغرب، ولن يفكر سكان جنوب آسيا (باستثناء عشرات الملايين الذين يعيشون في الشتات في مختلف أنحاء العالم) باعتبار أنفسهم من سكان جنوب آسيا في المقام الأول، واليوم لا يشير المصطلح إلى هوية إقليمية متماسكة، بل إنه مجرد ترسيم جغرافي عادي يستخدمه في الغالب أولئك الذين يعيشون خارج المنطقة، فقد انتهى حلم جنوب آسيا الموحد مع عواقب مهمة على الجغرافية السياسية في شبه القارة والتي لم يستوعبها صناع السياسات والمحللون في المنطقة بالكامل بعد[2].

المطلب الثالث

بنغلاديش في المدرك الاستراتيجي الهندي

تتمتع نيودلهي بمصالح اقتصادية وسياسية واستراتيجية كبيرة في بنغلاديش ويمكن وصف العلاقات الثنائية الهندية البنغلادشية بانها متميزة من النواحي الثقافية والاجتماعية والسياسية بسبب ارتباطهما بروابط مشتركة مثل التاريخ والثقافة واللغة والعادات والتقاليد على سبيل المثال لا الحصر، ففي فترة حرب استقلال بنغلاديش تم توقيع معاهدة الصداقة بينهما لمدة (٢٥) سنة وعملوا كحليفين قويين بهدف توثيق الثقة المتبادلة بينهما[3] وتعتبر الهند من اوائل الدول التي اعترفت باستقلال بنغلاديش وأسست العلاقات الثنائية بينهما في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والامنية، اذ اهتم كلا الجانبين بترسيخ قواعد المساواة والتفاهم والثقة والشراكة المتبادلة بينهما، وأنشئ نحو أكثر من (٥٠) الية مؤسساتية من أجل التعاون الثنائي بين كلتا الدولتين في مختلف الميادين والابعاد لغرض تحقيق المكاسب والمصالح وحل القضايا الحيوية ذات الاهتمام المشترك، ولكن بعد الانقلاب العسكري الذي وقع عام (١٩٧٥) ووصول الحاكم العسكري المعارض للهند تدهورت العلاقات بينهما، لكن

(1) Happymon Jacob, Op. Cit.

(2) Ibid.

(3) Saiful M. Chowdhury, Bangladesh-India Relations: History and the Way Forward (Indian Foreign Affairs Journal), Vol (15), No (3), 2020, PP: 191, 194, 197.

سرعان ما تحسنت العلاقات بينهما بعد ذلك، اذ سعى كلا الطرفين لفض كافة المنازعات التي تتعلق بالحدود البرية والبحرية بالطرق السلمية بين عامي (٢٠١٤-٢٠١٥) بهدف ديمومة وترسيخ الشراكة الاستراتيجية المتجذرة بينهما[١].

اذ ان علاقات الهند مع حسينة ورابطة عوامي تاريخية ومتجذرة في دعمها للشيخ مجيب الرحمن ورابطة عوامي في حرب تحرير بنغلاديش عام (١٩٧١) ، وفي عام (١٩٧٥)، عندما اغتيل الرحمن والعديد من أفراد عائلته، تلقت ابنتاه، حسينة وريحانة، ملاذا في الهند، عاشت حسينة ست سنوات في الهند قبل أن تعود إلى الوطن في عام (١٩٨١)، دفعت هذه الاتصالات أرباحاً غنية من حيث العلاقات الدافئة بين الهند وبنغلاديش على مدار السنوات الخمسة عشر الماضية ، لقد أقامت نيودلهي علاقات ودية مع حسينة ورابطة عوامي منذ وصولها إلى السلطة في عام (٢٠٠٩)، بدأت الخطوة لتعزيز علاقات أفضل مع بنغلاديش مع رئيس الوزراء الهندي السابق مانموهان سينغ، استمر رئيس الوزراء ناريندرا مودي في المسار عندما تولى منصبه في عام (٢٠١٤) وبنى عليه ورفع العلاقة إلى مستويات جديدة، لدرجة أنها أدت إلى الإشارة هذه المرحلة من العلاقات الثنائية باسم (الفترة الذهبية) في العلاقات البنغلادشية الهندية[٢].

علاوةً على ذلك، لم تقتصر العلاقة الهندية البنغلاديشية على الجوانب المذكورة انفاً فحسب، بل تجسدت علاقاتهما ايضاً في العديد من الجوانب الاقتصادية والامنية وبدرجة كبيرة من الثقة المتبادلة، وعلى الرغم من وجود الكثير من القضايا الحساسة العالقة بينهما مثل قانون تعديل المواطنة، والقتل على الحدود، والمجلس النرويجي للاجئين، وتقاسم مياه الانهر وغيرها، ترغب الهند بحل كافة المشاكل بالطرق الدبلوماسية من خلال تقريب وجهات النظر فضلاً عن رغبها بالحفاظ على العلاقة المتينة مع بنغلاديش[٣]، وذلك لأسباب رئيسية مختلفة منها الاهمية الجيوسياسية التي تتمتع بها بنغلاديش، وتحجيم النفوذ الصيني في جنوب اسيا،

(1) Shantanu Roy-Chaudhury, India's Engagement with Bangladesh: Is China a Deterrent? (Air Power Journal), Vol (17), No (1), 2022, P: 89.

(2) Elizabeth Roche India in Wait-and-watch Mode as Yunus Takes Charge in Bangladesh, the diplomat, 12 August 2024 accessed in (14. 01.2025), Available at the link: https://thediplomat.com/2024/08/india-in-wait-and-watch-mode-as-yunus-takes-charge-in-bangladesh/

(3) Kamal Uddin Mazumder, Citizenship Amendment Act: Implications for Bangladesh and other South Asian Countries, Australian Institute of International Affairs, 2024, accessed (22. 02. 2025), https://www.internationalaffairs.org.au/australianoutlook/citizenship-amendment-act-implications-for-bangladesh-and-other-south-asian-countries/

وعدم تقليص دور حلفائها في المنطقة، والحفاظ على حجم التبادل التجاري والاستثمارات مع دول خليج البنغال (الهند وسريلانكا واندونيسيا وميانمار وتايلاند).[١]

ومن الجانب الاقتصادي فأن بنغلاديش تعتبر أكبر وأهم شريك تجاري للهند في عموم جنوب اسيا، اذ تم تمديد خطوط الائتمان الاستراتيجي من قبل الهند التي تقدر بحدود أكثر من (٨) مليار دولار أمريكي بهدف تطوير مشاريع البنى التحتية ومشاريع منح القروض وانماء قطاع الطاقة (النفط والغاز)، واعادة تأهيل طرق السكك الحديدية المعطلة منذ عام (١٩٦٥)، وانشاء محطات توليد الكهرباء بمقدار (١٦٠,١) ميغاوات، والتقدم في مجال الاتصالات الامر الذي ساهم في تكوين شراكة استراتيجية بين الهند وبنغلاديش[٢] ، ففي عام (٢٠٢١)، تم توقيع اتفاقية هامة لتطوير خط السكك الحديدية التي تمتد بين المدن (بوغورا الى سيراجكانج) لتقليل المسافة وتسهيل عملية انتقال الاشخاص والسلع والخدمات بين الهند وبنغلاديش وكذلك سيساعد على تسهيل عملية التبادل التجاري مع دول جنوب شرق اسيا، اذ تؤكد التقارير الرسمية للبنك الدولي بأن ازدياد قنوات الاتصال البنغلاديشية مع دول المنطقة سيمكنها من زيادة الصادرات بشكل اكثر وهذا سيؤدي بالتالي الى زيادة الصادرات الهندية لبنغلادش بنحو (١٧٢٪)، وزيادة الصادرات البنغلادشية للهند بحدود (٢٩٧ ٪)، كما واتفق الطرفان على إزالة كافة القيود والعوائق الحدودية لمرور الشاحنات بين البلدين، وفي ظل هذا التكامل الاقتصادي سيرتفع الدخل البنغلاديشي بحدود (١٦,٦٪) والدخل الهندي نحو (٧,٦ ٪) [٣]. لقد سعت جميع القوى العظمى، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، جاهدة لتحقيق مصالحها الوطنية في خليج البنغال، وقد خلقت هذه الظاهرة تفاعلاً معقداً للغاية في العلاقات بين القوى الإقليمية وشبه الإقليمية والعالمية، في المقابل، يتوقع بأن تنتهج الهند أيضاً بعض استراتيجيات التوازن، والتي تشير إلى الحفاظ على وصايتها كقوة إقليمية، مثل تعزيز قدراتها العسكرية واجراء مناورات عسكرية مشتركة في المحيط الهندي وخليج البنغال.

حيث برزت الصين كشريك تنموي وتجاري أساسي، وأكبر مورد للمعدات العسكرية لبنغلاديش، وقد طورت بنغلاديش تعاونا استراتيجيا ودفاعيا مع الصين بناءً على معاهدة دفاع ثنائية

(1) Sujit Kumar Datta, Op. Cit., P: 2.

(2) Ibid, PP: 89-91.

(3) Matias H. Dappe And Charles K., Connecting to Thrive Challenges and Opportunities of Transport Integration in Eastern South Asia (Washington: World Bank Group), 2021, P: 4.

المبحث الثاني
الاستراتيجية الصينية تجاه بنغلاديش

تعد بنغلاديش دولة رائدة في جنوب آسيا، حيث تتزايد أهميتها الجيوسياسية تدريجياً مع تنامي أهمية جنوب آسيا، وعلى نطاق واسع في السياسة الآسيوية، كما تعتبر مساحة بنغلاديش واقعاً جغرافياً اساسياً يؤثر على القادة السياسيين في وضع استراتيجياتهم الخارجية، ونظراً لعلاقة الصين المتنافسة مع الهند، وسعي بكين في البحث دائماً عن فرص لاحتواء الهند جغرافيا، تعتبر بنغلاديش من أفضل المواقع التي تلبي توقعاتها وطموحاتها في تلك المنطقة، اذ تنوي الاستفادة من موانئها لتعزيز موقعها الحيوي في جنوب آسيا، نظرا لأهميتها في الشؤون السياسية العالمية[1].

حيث برزت الصين كشريك تنموي وتجاري أساسي، وأكبر مورد للمعدات العسكرية لبنغلاديش، وقد طورت بنغلاديش تعاونا استراتيجيا ودفاعيا مع الصين بناءً على معاهدة دفاع ثنائية، كما وهناك استثمارات صينية متزايدة في بنغلاديش، في الواقع غالبا ما توصف العلاقة مع الصين من قبل القادة السياسيين في بنغلاديش بأنها صداقة دائمة، كما دعمت بنغلاديش (سياسة الصين الواحدة)، وتدعم بنغلاديش الصين في مختلف المحافل الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة والجدير بالذكر أن بنغلاديش قدمت دعمها الكامل لمشروع مبادرة الحزام والطريق الصينية، ومن العوامل المهمة الأخرى في العلاقات القائمة بين البلدين أن سياسة الصين تجاه بنغلاديش لا تتأثر حتى في حالة تغيير النظام السياسي في بنغلاديش.

إن عملية التوازن الاقليمي بين الصين والهند تضع بنغلاديش في قلب مصفوفة جيوسياسية معقدة

إن عملية التوازن الاقليمي بين الصين والهند تضع بنغلاديش في قلب مصفوفة جيوسياسية معقدة، حيث إن اقتصاد البلاد المتنامي وشبكات التجارة المتنامية، والاحتياجات المرتفعة للتنمية تتناغم مع طموحات الصين الإقليمية، ومع ذلك فإن هذا الانخراط المتزايد يستعد لإثارة بعض ردود الفعل القوية جدا من الهند، وهي قوة إقليمية غير مرتاحة بشأن الوجود الصيني المتزايد في جوارها، وعلى الرغم من ذلك شرعت القيادة السياسية الصينية في تنفيذ استراتيجية ثلاثية الأبعاد (سياسية، اقتصادية، عسكرية) لتحقيق الهيمنة والنفوذ في جنوب اسيا بشكل عام وفي بنغلاديش بشكل خاص، يمكن تلخيصها بالاتي:

(1) Pavittarbir Saggu, China's Strategic Dilemma in Bangladesh: Navigating Uncertainty Amid Political Turmoil, modern diplomacy, 19 October 2024, accessed (25. 02.2025), Available at the link: https://moderndiplomacy.eu/2024/10/19/chinas-strategic-dilemma-in-bangladesh-navigating-uncertainty-amid-political-turmoil/

المطلب الاول

البعـد السياسي

كان نفوذ الصين المتزايد في جنوب آسيا أحد أبرز التحولات في الجغرافيا السياسية الإقليمية على مدى العقد الماضي، من خلال مزيج من مشاريع البنية التحتية الطموحة والتحالفات الاستراتيجية والدبلوماسية الاقتصادية القوية[1]، حيث عمقت بكين علاقاتها بشكل مطرد في جميع أنحاء المنطقة، مع تميز بنغلاديش كشريك مهم بشكل خاص، اذ إن موقع بنغلاديش الاستراتيجي يجعلها ركيزة أساسية في خطط الصين الإقليمية، حيث تقع البلاد على مفترق طرق جنوب وجنوب شرق آسيا، ومع إمكانية الوصول المباشر إلى خليج البنغال، وتقدم لبكين عقدة مهمة لاستراتيجية (سلسلة اللؤلؤ [2])، من خلال انشاء شبكة من الموانئ والطرق البحرية المصممة لتأمين واردات الطاقة الصينية وموازنة نفوذ الهند في المنطقة، الامر الذي يجعل الاستقرار في بنغلاديش ليس مجرد مسألة اهتمام ثنائي بل جانبا حاسما من طموحات الصين الإقليمية الأكبر، إن قرب بنغلاديش من الهند، وموقعها الاستراتيجي كجسر بين جنوب وجنوب شرق آسيا، ووصولها إلى المحيط الهندي يجعلها عنصرا حاسما في حسابات الصين الإقليمية، وتبعاً لذلك تسعى الحكومة الصينية من خلال ذلك لتحقيق هدفين اساسيين وهما:

اولاً: احتواء النفوذ الهندي

يعتبر المفكرون الهنود منطقة المحيط الهندي بمثابة الفناء الخلفي للهند ومجال نفوذها وينظر ايضاً إلى أن الهند في هذه المنطقة تعمل كزعيمة رئيسية وصاحبة النفوذ الطبيعي وهي أكبر محيط أو منطقة في العالم تحمل اسم الدولة، ويرى المفكرون الهنود أن هذا الجزء من المحيط (محيط الهند) ومنذ الاستقلال، يميز القادة والمفكرون الهنود تشكيل السيطرة الكاملة على المحيط، وعلى مر السنين تجاهل الاستراتيجيون البحريون الهنود الهيمنة المحيطية، ولكن في السنوات الأخيرة، تحول تركيز التفكير البحري مع التركيز بشكل أكبر على الأسبقية البحرية، مع الاهتمام الأساسي بالتجارة في المحيط الهندي، وحماية المناطق الاقتصادية الخالصة، وتوسيع نطاق التجارة البحرية، يتمثل العمق الاستراتيجي الهندي في منطقة المحيط الهندي وبصرف النظر عن أهميته الجيواستراتيجية، فإن المحيط الهندي مهم

(١) صفاء حسين علي، استراتيجية القوة الذكية وأثرها في السياسة الخارجية الصينية، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية - الجامعة العراقية، العدد (٤٧)، جزء (٣)، ٢٠٢٠، ص ٣٧١.

(2) Syeda Aresha Sohail Shah , China's Geo-Political "String of Pearls" Strategy Explained , medium, 4 Oct 2024, accessed (11. 03. 2025), Available at the link: https://medium.com/@syedaareshasohailshah/chinas-geo-political-string-of-pearls-strategy-explained-26b0b296ecbc ,

أيضاً بالنسبة للهند فيما يتعلق بأمن الطاقة، كما هو الحال في الصين، أدى الطلب على النفط إلى زيادة البلاد على مر السنين، إلى جانب نمو اقتصادها وعدد سكانها الهائل، فقد زاد استهلاك النفط، وموارد البلاد غير كافية لتلبية الطلب[١]، لذلك أصبحت الهند ثالث أكبر دولة مستوردة للنفط في العالم عام (٢٠١٩)، ويبلغ اعتمادها على استيراد النفط (٨٠٪) من النفط الخام، وحوالي (٦٪) من الغاز الطبيعي المسال، كما هو الحال بالنسبة للصين، تعتمد الهند بشكل كبير على التجارة البحرية التي يتم استيراد معظم الطاقة المطلوبة تمر من ممرات الشحن الدولية عبر طريق المحيط الهندي، مما يجعلها منطقة حيوية بالنسبة للهند لمراقبتها والسيطرة عليها إن الهند التي تعتبر نفسها الدولة المهيمنة في منطقة المحيط الهندي تخشى من النزعة الصينية المتزايدة في منطقة المحيط الهندي وتوافقها الوثيق مع الدول المطلة على المحيط من خلال برامج البنية التحتية والاستثمارية المختلفة، لقد ذكر العديد من الاستراتيجيين وصانعي السياسات البحريين الهنود أن علاقة الصين واستثماراتها في الموانئ موجهة ضد الهند لتطويقها أو الإبقاء على وضع الهند غير المتوازن استراتيجياً ومعزولة في مجال نفوذها، وأن الموانئ التي تستثمرها الصين بكثافة على ساحل المحيط لن تستخدم فقط لأغراض التجارة البحرية أو الأنشطة التجارية الأخرى ولكن أيضاً للأغراض العسكرية[٢].

ثانيا: الممرات البحرية

يتمتع المحيط الهندي بحيوية هائلة لطرق التجارة الاستراتيجية ونقاط الاختناق، إن الصين والهند هما القوتان الصاعدتان في آسيا، واللتان تهدفان إلى السيطرة على المحيط الهندي من أجل تلبية طموحاتهما الإقليمية والعالمية، وقد أدت هذه القدرة التنافسية على النفوذ الإقليمي إلى نشوء منافسة جيواستراتيجية في المحيط الهندي، ونجحت الصين من خلال استراتيجية (سلسلة اللؤلؤ) في زيادة تواجدها البحري من خلال بناء موانئ في باكستان، وسريلانكا، وبنغلاديش[٣]، وتهدف الصين والهند إلى السيطرة على هذه المنطقة

(1) Jay Maniyar, India – A Leading Player in the Indian Ocean Region, 27 August, 2020, accessed (21.03.2025), Available at the Link: India – A Leading Player in the Indian Ocean Region - Diplomatist

(2) India Country Commercial Guide, International Trade Administration, 2024, accessed (17.04.2025), Available at the Link: https://www.trade.gov/country-commercial-guides/india-renewable-energy

(3) Shafi Md Mostofa and Tamim Muntasir, Reimagining the Bangladesh-China Strategic Partnership, The Diplomat, 14 April 2025, accessed (21. 04.2025), Available at the link: https://thediplomat.com/2025/04/reimagining-the-bangladesh-china-strategic-partnership/

من المياه لتلبية طموحاتهما الإقليمية والعالمية، لدى كلا الدولتين نوايا لزيادة نفوذهما الاستراتيجي لتأمين وتحدي منافسيهما، وقد أدى هذا التنافس على النفوذ الإقليمي بينهما سلباً إلى منافسة جيواستراتيجية في المحيط الهندي، كان النمو الاقتصادي المتسارع للصين على مدى العقود الأربعة الماضية سريعا، في حين جعلها ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة الامريكية لقد جعلت الصين على مر السنين، التصنيع والتصدير أصلا بدائيا لنموها المتسارع، لدى الصين مصالح ومخاوف جيواستراتيجية في المحيط الهندي لحماية خط اتصالاتها التجاري، وتتمثل مخاوفها الكبيرة في المحيط الهندي في حماية طرق التجارة البحرية التي تمر منها إمدادات النفط والغاز، والتي يعتمد عليها الاقتصاد الصيني، تدرك بكين المخاطر المحتملة من مختلف الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية عبر المضائق التي تمر منها تجارتها البحرية، ويمر ما يقرب من (٤٠٪) من واردات الصين من النفط عبر (مضيق هرمز) ويمر حوالي (٨٢٪) من النفط عبر مضيق ملقا، يشير هذا المضيق إلى (معضلة ملقا [1])، ويخشى الاستراتيجيون وصناع السياسات الصينيون أنه في حالة نشوب حرب، قد يتم إغراء أي خصم لاعتراض التجارة البحرية الصينية من نقطة ملقا ولحل «معضلة ملقا» قامت الحكومة الصينية بتوسيع استراتيجيتها الجديدة والتي استلزمت نشر القوات البحرية الصينية في المياه البحرية للقيام بمهام عسكرية كبرى، ويدل ذلك على تصميم الصين على بناء وجود بحري في المحيط الهندي، ومنذ ذلك الحين شرعت الصين في توسيع وجودها البحري في منطقة المحيط الهندي من خلال ربط شبكة من الدول معا في الدول المطلة على المحيط الهندي، لقد بدأت الصين مشروعا لتطوير الموانئ وتقديم الدعم الدبلوماسي في الدول المطلة عليها مثل في بنغلاديش (شيتاجونج)، وميانمار (سيتوي وكياوكبيا)، وباكستان (جوادار)، وسريلانكا (هامبانتوتا وكولومبو) ستتحول هذه الموانئ التجارية إلى قواعد بحرية عسكرية دائمة ويعتقد البعض بانه مع مثل هذا التطويق المزعوم بالقواعد، قد تهدد الصين في صراع مستقبلي المصالح الهندية، وتعرض بحر خط الاتصالات الدولي للخطر وقد تعرض التفوق المحيطي الأمريكي للخطر.

لحل «معضلة ملقا» قامت الحكومة الصينية بتوسيع استراتيجيتها الجديدة والتي استلزمت نشر القوات البحرية الصينية

(1) Navya Mudunuri , The Malacca Dilemma and Chinese Ambitions: Two Sides of a Coin , diplomatist, 7 July, 2020 , accessed (28. 03. 2025), Available at the link: https://diplomatist.com/2020/07/07/the-malacca-dilemma-and-chinese-ambitions-two-sides-of-a-coin/ ,

المطلب الثاني
البعد الاقتصادي

حققت الصين تنمية اقتصادية هائلة في العقود القليلة الماضية، واستفادت من ذلك من خلال وجودها السياسي والدبلوماسي في جوارها لتحقيق طموحاتها الاستراتيجية في آسيا، وفي الواقع أدى عمق وجودها الاقتصادي في آسيا إلى تأكيد تعاونها من خلال مبادرات متعددة الأطراف ومن خلال دورها في المساعدة على إنشاء مؤسسات مالية جديدة لتقديم مبادرة كبرى من حزام واحد وطريق واحد تتزايد مشاركة الصين في المنطقة باستمرار، ونتيجة لذلك يتنامى تفاعل الصين مع النخبة السياسية في المنطقة لإقناع الدول الآسيوية بفوائد ربط أجنداتها التنموية بالسياسات الاقتصادية الصينية، وفي الوقت نفسه لطمأنتهم على الطبيعة الحميمة لصعودها السلمي.

تعمقت العلاقات البنغلاديشية الصينية بشكل كبير في السنوات الأخيرة، مدفوعة إلى حد كبير بالتعاون الاقتصادي وتطوير البنية التحتية، لقد أصبحت الصين مستثمراً رئيسياً في بنغلاديش، حيث تمول المشاريع الكبرى في إطار مبادرة الحزام والطريق، مثل الطرق والجسور ومحطات الطاقة، والتي تعتبر ضرورية لاستراتيجية التنمية في بنغلاديش، ويعزز دعم بنغلاديش النشط لمبادرة الحزام والطريق هذه الشراكة، كما يعزز الترابط الإقليمي والتكامل الاقتصادي، وتمتد بصمة الصين العميقة في بنغلاديش إلى جميع القطاعات التجارية والبنية التحتية والطاقة، مما يوفر للبلاد رأس المال والتكنولوجيا والوصول إلى الأسواق الواسعة، اذ لعبت مبادرة الحزام والطريق دوراً محورياً في تسريع التنمية الاقتصادية في بنغلاديش، مما جعل الصين حجر الزاوية في استراتيجيتها للبنية التحتية والتجارية، مع تمتع (٩٧٪) من صادرات بنغلاديش بإمكانية الوصول المعفى من الرسوم الجمركية إلى السوق الصينية[1].

وفي الحقيقة توجد أكثر من (٤٠٠) شركة صينية تعمل داخل بنغلاديش، كما إن العلاقات الثنائية نمت بسرعة، وتعهدت الصين بتقديم أكثر من (٢٠) مليار دولار أمريكي لمشاريع البنية التحتية، بما في ذلك جسر بادما ونفق نهر شيتاغونغ، وارتفع الاستثمار الصيني من (٤٩,٨) مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٥ إلى (١,١٥٩,٤٢) مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٩ مع استثمار (٠٧,٧) مليار دولار أمريكي بين عامي (٢٠١٨ و ٢٠٢٢)، تم تمويل ما

(1) Syful Islam, Belt and Road projects in limbo as Bangladesh cuts budgets, Nikkei Asia, 28 June 2021, accessed (02. 04. 2025), Available at the link: https://asia.nikkei.com/spotlight/belt-and-road/belt-and-road-projects-in-limbo-as-bangladesh-cuts-budgets

يقرب من (٩٠٪) من مشاريع الطاقة قيد التطوير من قبل الصين بينما تعمل بنغلاديش على سد الفجوة التجارية لديها (١,٣) مليار دولار أمريكي من الواردات و (٧٠٠) مليون دولار أمريكي من الصادرات تدخلت الصين، ودعمت قطاع التصنيع في بنغلاديش من خلال إنشاء مجمعات صناعية في المراكز الاقتصادية الرئيسية مثل شيتاغونغ ومونغلا ، فضلاً عن ذلك تستثمر الصين أيضاً في قطاعي التمويل والرقمي في بنغلاديش، وتحديث البورصة وتمويل منصات الدفع عبر الهاتف المحمول والتجارة الالكترونية في الآونة الأخيرة، وإدراكا لرغبة الصين المعلنة تفكر بنغلاديش في التعاون مع الصين في مشروع الإدارة الشاملة والاستعادة لنهر تيستا، والذي يقدر بحوالي) ١ (مليار دولار أمريكي[١].

من جانب اخر، يتضح حجم وتنوع الدعم المالي الصيني عبر قطاعات البنية التحتية الحيوية مثل النقل والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعد المشاريع واسعة النطاق مثل مشروع ربط سكة حديد جسر بادما (٢,٦٧) مليار دولار أمريكي وطريق مارين درايف السريع (٢,٨٦) مليار دولار أمريكي أمثلة رئيسية على مشاركة الصين في تعزيز موقع بنغلاديش في جنوب آسيا وتحسين قدراتها اللوجستية الداخلية، وبنفس القدر من الأهمية المشاريع التي تركز على الطاقة، مثل مشروع تعزيز شبكة الكهرباء (١,٣٢) مليار دولار أمريكي ومحطة غازية التي تعمل بالفحم بقدرة (٣٥٠) ميجاوات (٤٣٣) مليون دولار أمريكي، كل هذه الاستثمارات ضرورية لأمن الطاقة في بنغلاديش وتوسيع قاعدتها الصناعية، نظراً للتوسع الحضري والتصنيع السريع في البلاد، تدعم مشاريع الطاقة هذه الطلب على إمدادات طاقة مستقرة وموسعة، وهو أمر حيوي للحفاظ على النمو في القطاعات الرئيسية مثل التصنيع والخدمات، وفي مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ينمو دور الصين من خلال مشاريع مثل تحديث شبكة الاتصالات (٢٣١) مليون دولار أمريكي وإنشاء الاتصال الرقمي (١) مليار دولار أمريكي لدعم أجندة التحول الرقمي في بنغلاديش، وبفضل خبرة الصين في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تتماشى هذه المبادرات مع طموح بنغلاديش في أن تصبح مركزاً رقمياً في جنوب آسيا[٢].

في(٢٦ اذار عام ٢٠٢٥)، زار محمد يونس، كبير مستشاري الحكومة المؤقتة في بنغلاديش، الصين ووقع اتفاقية للتعاون الاقتصادي والتكنولوجي إلى جانب ثماني مذكرات

(1) Mufassir Rashid , Is Bangladesh looking for a Chinese solution to its Teesta water woes? , South Asia Monitor, 26 Oct 2022, accessed (19. 04.2025), Available at the link: https://www.southasiamonitor.org/indo-pacific-china-watch/bangladesh-looking-chinese-solution-its-teesta-water-woes

(2) Saqlain Rizve , Bangladesh Tilts Toward China as Its Lead Economic Partner, the diplomat , 31 March 2025, accessed (07. 05. 2025), Available at the link: https://thediplomat.com/2025/03/bangladesh-tilts-toward-china-as-its-lead-economic-partner/

تفاهم، تغطي مذكرات التفاهم هذه قطاعات متنوعة، بما في ذلك التبادلات الثقافية والتعاون الإعلامي والرياضة والصحة، منذ أن أطاحت انتفاضة جماهيرية قادها الطلاب بالنظام الاستبدادي للشيخة (حسينة) ورابطة عوامي التابعة لها، تخضع بنغلاديش لإصلاحات كبيرة لإعادة تشكيل هويتها وهيكلها الحكمي. كما أكدت الحكومة الصينية على دعمها لحكومة بنغلاديش المؤقتة، كما تم تأكيد التزام بكين بتعزيز الشراكة التعاونية الاستراتيجية الشاملة بينهما من خلال التزام الصين بتمديد تسهيلات التعريفة الصفرية للسلع البنغلاديشية حتى عام (٢٠٢٨)، أي بعد عامين من خروج بنغلاديش المتوقع من وضع أقل البلدان نموا ، كما اقترحت الصين بدء مفاوضات من أجل اتفاقية تجارة حرة واتفاقية استثمار ، مما يمهد الطريق لزيادة الاستثمارات الصينية في بنغلاديش[١].

وقد حصلت بنغلاديش على التزامات بلغ مجموعها (2,1) مليار دولار أمريكي على شكل استثمارات وقروض ومنح من الصين

وقد حصلت بنغلاديش على التزامات بلغ مجموعها (٢,١) مليار دولار أمريكي على شكل استثمارات وقروض ومنح من الصين، حيث تعهدت ما يقرب من (٣٠) شركة صينية باستثمارات تصل إلى مليار دولار أمريكي في منطقة اقتصادية صناعية صينية حصرية، وشمل الدعم المالي الإضافي تخصيص (٤٠٠) مليون دولار أمريكي لتحديث ميناء (مونغلا)، وتقديم (٣٥٠) مليون دولار أمريكي لتطوير المنطقة الاقتصادية الصناعية الصينية، فضلا عن المساهمة في تقديم (١٥٠) مليون دولار أمريكي أخرى في شكل مساعدة تقنية مع تقديم الأموال المتبقية في شكل منح وأشكال أخرى من الإقراض. ومن جانب أخر، عززت الحكومة البنغلاديشية المؤقتة العلاقات الاقتصادية مع الصين، ولعبت دوراً بارزاً في التوازن من خلال تجنب مشروع نهر (تيستا) وسط توقعات عامة متزايدة، رفض النظام البغلاديشي السابق تنفيذ مشروع نهر (تيستا) بالتعاون الصيني في محاولة لإرضاء الهند ، وطلب يونس من الصين خطة رئيسية مدتها (٥٠) عاما لإدارة الأنهار والمياه، مع التأكيد على التعاون طويل الأمد دون تصعيد التوترات مع الهند، تسمح هذه الاستراتيجية لبنغلاديش بالحفاظ على علاقة عمل مع الصين مع إدارة قضايا تقاسم المياه الحساسة مع الهند[٢].

(1) Md Obaidullah, A New Chapter in Dhaka-Beijing Ties? Why Chief Adviser Dr. Muhammad Yunus Is Visiting China, The Diplomat 28 March 2025, accessed (16. 05. 2025), Available at the link https://thediplomat.com/2025/03/a-new-chapter-in-dhaka-beijing-ties-why-chief-adviser-dr-muhammad-yunus-is-visiting-china/

(2) Shafi Md Mostofa and Tamim Muntasir, Reimagining the Bangladesh-China Strategic Partnership, The Diplomat, 14 April 2025, accessed (19. 05. 2025), Available at the link: https://thediplomat.com/2025/04/reimagining-the-bangladesh-china-strategic-partnership/

المطلب الثالث

البعد العسكري

تتجاوز المصالح الاستراتيجية لجمهورية الصين الشعبية في بنغلاديش الاقتصاد، كما أنها متشابكة مع الدفاع والتأثير على قضايا تقاسم المياه الإقليمية، والمنافسة الجيوسياسية الأوسع بين الصين والهند، تاريخياً تلقت بنغلاديش مساعدات عسكرية صينية كبيرة، بما في ذلك الأسلحة والمعدات التي تشكل جزءاً كبيراً من مخزون القوات المسلحة البنغلاديشية، لقد كانت بكين أكبر مورد للمعدات العسكرية إلى بنغلاديش، حيث قدمت كل شيء من الغواصات إلى الطائرات المقاتلة، ومن المرجح أن يستمر هذا التعاون العسكري ويتسع فيه، إن جهود بنغلاديش المستمرة لتحديث جيشها، لا سيما في ضوء واقعها الجيوسياسي الجديد، تجعلها شريكاً مثالياً للصين، ومن المرجح أن تحفز خطة هدف القوات الطموحة (٢٠٣٠)، التي تسعى إلى تحويل جيش بنغلاديش إلى قوة قتالية في القرن الحادي والعشرين، زيادة الطلب على الأنظمة العسكرية الصينية، كما إن استعداد جمهورية الصين الشعبية لتوفير معدات حديثة وبأسعار معقولة، إلى جانب العلاقة طويلة الأمد بين سلك ضباط القوات المسلحة الباكستانية وجيش التحرير الشعبي، يضع الصين في وضع موات لمواصلة تعزيز العلاقات الدفاعية[1].

نمت العلاقات العسكرية لبنغلاديش مع الصين بشكل كبير، حيث يتم الحصول على أكثر معداتها، بما في ذلك الدبابات والطائرات المقاتلة والسفن البحرية من الصين، في عام)٢٠١٦(، اشترت بنغلاديش غواصتين صينيتين من طراز (مينغ)، مما أثار مخاوف هندية بشأن النفوذ الصيني في خليج البنغال، كما توسعت العلاقات العسكرية مع الصين، إلى جانب شراء الأسلحة، تشير التقارير إلى أن بنغلاديش تسمح للشركات الصينية بالمساعدة في تحديث قاعدتها البحرية في كوكس بازار، وهذا أيضاً يثير المخاوف من أن الصين قد تستخدم بنغلاديش كنقطة انطلاق للعمليات البحرية في خليج البنغال، مما يهدد الساحل الشرقي للهند، بالإضافة إلى ذلك يشير تقارب بنغلاديش مع باكستان في ظل النظام الحالي إلى تحول

(1) Rahul Pandey, Beijing's Strategic Engagement with Bangladesh in the Aftermath of Power Shift, india, Bangladesh,11 November 2024, accessed (21. 05. 2025), Available at the link:https://www.vifindia.org/article/2024/november/11/Beijing-s-Strategic-Engagement-with-Bangladesh-in-the-Aftermath-of-Power-Shift

في السياسة الخارجية، تتزايد المناقشات حول توسيع التعاون العسكري، وخاصة تبادل المعلومات الاستخباراتية، بالنظر إلى عداء باكستان للهند، فإن العلاقات العسكرية الوثيقة بين بنغلاديش وباكستان خاصة تحت النفوذ الصيني ستكون انتكاسة استراتيجية للهند[١].

لقد كانت أحد التطورات الأساسية في عقود من العلاقات الدافئة بين بكين ودكا هو التعميق والتوسع التدريجي لعلاقاتهما الدفاعية، وتشمل هذه الاتفاقيات إبرام اتفاقية تعاون عسكري رسمية، وتوريد واستلام كميات هائلة من الأسلحة، والتعاون الثنائي في بناء البنية التحتية العسكرية الحيوية والتدريبات وأكثر من ذلك. ان فعالية تكلفة الأسلحة الصينية مقارنة بالأسلحة الغربية، وخبرة الضباط البنغلاديشيين الواسعة في المعدات الصينية، وبساطة آليات شراء الأسلحة هي المحركات الرئيسية وراء نمو هذه العلاقات الدفاعية، تبعا لذلك اصبح البعد العسكري في الاستراتيجية الصينية ذو تأثير كبير على صانع القار البنغلاديش وبالتالي سنعمد الى تناول ذلك من خلال الاتي:

اولاً: مبيعات الاسلحة

منذ عام (٢٠٠٩)، أصبحت الصين أكبر مورد للأسلحة إلى دكا، في مرحلة ما، أشارت التقديرات إلى أن الأسلحة الصينية شكلت (٨٢٪) من إجمالي مخزون القوات الجوية الباكستانية، وتشمل هذه الغواصات الهجومية الكهربائية التي تعمل بالديزل من طراز (مينغ)، وطرادات (شادينوتا) من طراز (سي ١٣ بي)، والدبابات الخفيفة (إم بي تي-٢٠٠٠)، و(في تي-٥)، وصواريخ أرض جو قصيرة المدى من طراز (إتش كيو- ٧)، وعشرات المقاتلات الاعتراضية من طراز(إف-٧ بي جي)، من بين أسلحة ومعدات أخرى، كما ان مخزون دبابات دكا هو بالكامل من صنع صيني، مما يدل على اعتمادها على بكين لأسلحتها، فضلاً عن منح بكين دكا الإذن ببناء مجموعة متنوعة من الأسلحة الصينية الصغيرة والخفيفة[٢].

(1) Sumant Vidwans, China’s Deepening Grip on Bangladesh: What It Means for India , the perfect voice, 16 Feb 2024, accessed (26. 05. 2025), Available at the link: https://www.theperfectvoice.in/post/china-s-deepening-grip-on-bangladesh-what-it-means-for-india.

(2) Khandakar Tahmid Rejwan and Scott N. Romaniuk, Why Bangladesh-China Defense Ties Are Poised to Strengthen After the Monsoon Revolution, The Diplomat, 17 October 2024, accessed (03. 06. 2025), Available at the link: https://thediplomat.com/2024/10/why-bangladesh-china-defense-ties-are-poised-to-strengthen-after-the-monsoon-revolution/.

تشير التقديرات الى ان اكثر من (٧٠٪) من وارادات بنغلاديش من الاسلحة جاءت من الصين بين عامي (٢٠١٩-٢٠٢٣)، كما تزعم التقارير الى ان بنغلاديش في ظل حكومتها الجديدة تجري استفسارات حول شراء الطائرات الصينية من طراز (JF١٧) و (J١٠) التي نشرها سلاح الجو الباكستاني في الاشتباكات الاخيرة مع الهند (الادعاءات الباكستانية تشير إلى أن هؤلاء المقاتلات الصينية تفوقت على الهند)، كما تعتمد بنغلاديش على الصين خاص في الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا العسكرية[١].

ثانياً: التدريبات العسكرية المشتركة

في الاستراتيجية العسكرية للصين، ينظر إلى الانخراط في التدريبات العسكرية الدولية المشتركة على أنه جانب حاسم في استخدام القوة العسكرية في الخارج، مصنفة تحت ما يسميه الاستراتيجيون (العمليات العسكرية غير الحربية)، هذه التدريبات سواء أجريت على المستوى الثنائي أو المتعدد الأطراف، تعتبر عادة استخداما سهلا للقوة الصلبة على الساحة الدولية.

لقد أجرى كلا البلدين تدريبات عسكرية مشتركة، تحمل الاسم الرمزي (الصداقة الذهبية-٢٠٢٤)، لقد كان تمرين مكافحة الإرهاب هذا أول تمرين مشترك بين القوات المسلحة الباكستانية وجيش التحرير الشعبي إلى جانب تمارين مكافحة الاختطاف، مارس الجهد التعاوني القضاء على معسكرات تدريب الإرهابيين، مع نمو تعاونهما ليشمل التدريبات المشتركة، لا سيما في المجال البحري، وبرامج تدريب الأفراد التي تهدف إلى تحسين الوعي العام، وبناء البنية التحتية العسكرية، فإن العلاقة الدفاعية بين البلدين آخذة في التحول[٢].

(1) Nazam Laila, Bangladesh is helping to create a geopolitical shift in South Asia, Chatham house, 25 July 2025, accessed (05. 06. 2025), Available at the link :https://www.chathamhouse.org/2025/06/bangladesh-helping-create-geopolitical-shift-south-asia

(2) Saqlain Rizve , China-Bangladesh Military Exercises Signal Shifting Geopolitical Landscape ,The Diplomat, 6 May 2024, accessed (13. 06. 2025), Available at the link: https://thediplomat.com/2024/05/china-bangladesh-military-exercises-signal-shifting-geopolitical-landscape/

المبحث الثالث

الاستراتيجية الهندية تجاه بنغلاديش

تشترك الهند وبنغلاديش في علاقات تاريخية عميقة، تنبع بشكل أساسي من الدور الحاسم للهند في تحرير بنغلاديش من باكستان عام)١٩٧١(، ونظرت الهند إلى بنغلاديش كشريك استراتيجي في الحفاظ على الاستقرار في جنوب آسيا، وللاستقرار السياسي الداخلي في بنغلاديش آثار أمنية مباشرة على الهند، حيث يبلغ طول حدودها البرية أكثر من (٤٠٠٠) كيلومتر، كما وتعد إدارة الحدود أمراً بالغ الأهمية، وتؤثر قضايا مثل التهريب عبر الحدود والهجرة وأنشطة المتمردين على ولايات شمال شرق الهند[١].

وفي الحقيقة تمتد طموحات الهند في الهيمنة إلى ما وراء بنغلاديش لتشمل منطقة جنوب آسيا بأكملها، وهي تسعى إلى ترسيخ نفسها كقوة مهيمنة من خلال التدخل في الشؤون الداخلية لجيرانها، سواءً من خلال التدخل المباشر أو من خلال الاستفادة من النفوذ الاقتصادي والسياسي، كما إن القضايا الحدودية طويلة الأمد مع نيبال، والنزاعات مع باكستان حول كشمير، والتوترات مع سريلانكا بشأن السياسة التاميلية، كلها مؤشرات على نمط أوسع من السلوك المهيمن، يمكن تحليل طموحات الهند الإقليمية وميولها للهيمنة في جنوب آسيا من خلال علاقاتها مع جيرانها وأهداف سياستها الخارجية الشاملة، حيث تتمتع البلاد بحكم حجمها وسكانها واقتصادها وقوتها العسكرية بطبيعة الحال بنفوذ كبير في المنطقة[٢].

تقوم الاستراتيجية الهندية تجاه بنغلاديش على ثلاثة ركائز أساسية (سياسية، اقتصادية، عسكرية) وسيتم تناولها من خلال المطالب الاتية:

---

(1) Guest Shifting Dynamics in India-Bangladesh Relations: Geo-political and Geo-military Implications for the Future, Financial Express, 9 September 2024, accessed (18. 06. 2025), Available at the link: https://www.financialexpress.com/opinion/shifting-dynamics-in-india-bangladesh-relations-geo-political-and-geo-military-implications-for-the-future/3605726/

(2) Rokan Uddin, Bangladesh's Strategic Response against India's Hostile and Hegemonic Attitude, rokanuddin, 20 December 2024, accessed (23. 06.2025), Available at the link: https://rokanuddin.com/2024/12/20/bangladeshs-strategic-response-against-indias-hostile-and-hegemonic-attitude/

المطلب الاول
الركيزة السياسية

منذ استقلالها في عام (١٩٤٧)، اتبعت الهند في الغالب سياسة عدم الانحياز وتجنب التحالفات الرسمية ومقاومة الانجرار إلى الكتل المتنافسة، حدد هذا الموقف إلى حد كبير دبلوماسيتها خلال الحرب الباردة، لكنه بدأ يتغير بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، عندما فتحت الهند اقتصادها وسعت إلى علاقات أفضل مع الولايات المتحدة الامريكية تشدد القيادات السياسية الهندية على الالتزام بتعددية الانحيازيات، والذي يتكون من تنويع الشراكات ورفض الانضمام إلى التحالفات العسكرية، وتعزيز نظام عالمي متعدد الأقطاب لا تهيمن فيه قوة عظمى واحدة أو قوتين عظمى، والاستعداد للانخراط في تعاون قائم على القضايا مع مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة عبر خطوط الصدع الجيوسياسية.

اذ ان هذه السياسة مدفوعة بالبراغماتية والأمل في أن تتمكن الهند من العمل كقطب في النظام القادم، تعتبر الهند نفسها قوة مركزية في آسيا، اعتقد صانعو السياسة الخارجية الهنود أن الاحتياجات الاقتصادية والاستراتيجية والعسكرية للبلاد لا يمكن تلبيتها من قبل شريك أو تحالف واحد، لقد افترضوا أن الهند يمكن أن تحافظ على علاقاتها، على سبيل المثال، مع دول مثل إيران وروسيا بينما لا تزال تعمل عن كثب مع إسرائيل وامريكا، ومع بناء تحالفات في ما يسمى بالجنوب العالمي مع دول مثل البرازيل وجنوب إفريقيا. تخيلت نيودلهي أن واشنطن، على وجه الخصوص، ستتسامح مع هذا السلوك لأنه عندما يتعلق الأمر بالمنافسة مع الصين والمنافسة الجيوسياسية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، كانت الهند لا غنى عنها، لطالما اعتبرت الهند بصمة الصين المتنامية في جنوب آسيا، وخاصة في بنغلاديش، تحدياً مباشراً لهيمنتها الإقليمية. يشير مبادرة الحزام والطريق جنباً إلى جنب مع تطوير موانئ مثل بايرا وشيتاغونغ، إلى هدف استراتيجي يتمثل في الاندماج في خليج البنغال، تنظر الهند إلى هذا التوسع كجزء من استراتيجية (سلسلة اللؤلؤ) من قبل الصين لتطويق الهند من خلال شبكة من الموانئ والبنية التحتية ذات الموقع الاستراتيجي. ومن جانب اخر، يحدث صعود الهند في ظل الصعود الصيني الاكبر والاوسع، وبات ينظر إلى سلوك الصين الحازم، والعدواني في كثير من الأحيان، على أنه تحد كبير للهند لأنه يفتح إمكانية هيمنة الصين على الجوار المباشر للهند، من خلال تركيز قدر كبير من الطاقة في الجوار، تظهر حكومة مودي أن الهند لديها القدرة على تعزيز السلام الإقليمي والتكامل الاقتصادي، وبدلا من مجرد الشكوى من التدخل الخارجي في جنوب آسيا، تعمل نيودلهي على تطوير استراتيجية إقليمية تستند إلى مزايا الهند الجغرافية

الطبيعية، والتكامل الاقتصادي، والتراث الثقافي المشترك، وموقعها الاستراتيجي البارز. اذ يدرك مودي تماماً أن قدرة نيودلهي على التعامل مع دول المنطقة يمكن تعزيزها بشكل كبير إذا حققت الهند ثقة استراتيجية أكبر في الجغرافيا السياسية لجنوب آسيا[١].

تجدر الاشارة الى ان سياسة الجوار أولاً هي جزء من السياسة الخارجية للهند، هدفها الرئيسي هو تعزيز وتعميق روابط الهند مع جيرانها في جنوب آسيا مثل أفغانستان وبنغلاديش وبوتان ونيبال وسريلانكا وميانمار، لقد أنشأت سياسة الهند هذه منتديات إقليمية نشطة مختلفة في جنوب آسيا مثل مبادرة خليج البنغال للتعاون التقني والاقتصادي متعدد القطاعات (BIMSTEC)، ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (SAARC)، والتعاون الاقتصادي دون الإقليمي لجنوب آسيا (SASEC)، وبنغلاديش - بوتان - الهند - نيبال (BBIN). في هذه المنتديات الحكومية الدولية، تتعاون الهند مع جيرانها لحل النزاعات وتعزيز العلاقات الاقتصادية والسياسية ، طبقاً بأن سياسة الجوار أولاً تجعل الهند "أختا كبرى" لجيرانها في منطقة جنوب آسيا[٢].

وتواجه الهند صعوبات مع بنغلاديش، لقد أدارت الهند علاقاتها مع بنغلاديش بشكل جيد خلال فترة ولاية مودي الأولى، لكن هذا ليس هو الحال حيث أدى تعديل قانون الجنسية الهندي، الذي ينظر إليه على أنه يستهدف المسلمين، وخاصة المهاجرين من بنغلاديش إلى انهيار العلاقات، كما كانت حكومة الشيخة حسينة واضحة بشأن نظرة بنغلاديش إلى الجهاز المركزي للمحاسبات، وأن إشارة وزير الداخلية الهندي إلى المهاجرين البنغلاديشيين على أنهم (نمل أبيض) أثارت غضبا مفهوما، مما يدل على استياء دكا الغاء زيارة مقررة لوزير خارجية بنغلاديش عبد المؤمن في اللحظة الأخيرة، اذ وضع الجهاز المركزي للمحاسبات بنغلاديش، وهي دولة ذات أغلبية مسلمة كانت صديقة للهند وحكومة مودي، في موقف صعب كما تشعر بنغلاديش بالقلق من الهجرة العكسية المحتملة لأنه قد يكون هناك نزوح جماعي للمهاجرين

(1) Vinay Kaura, Grading India's Neighborhood Diplomacy, The Diplomat, 1 January 2018, accessed (26. 06. 2025), Available at the link: https://thediplomat.com/2017/12/grading-indias-neighborhood-diplomacy/

(2) Eman Malik, India's Neighborhood First Policy: Neighborhood or Indian Strategic Interests?, stratheia, 3 November 2023, accessed (26. 06. 2025), Available at the link: https://stratheia.com/indias-neighborhood-first-policy-neighborhood-or-indian-strategic-interests/

المسلمين الفارين من الاضطهاد في الهند، وخاصة من ولاية آسام الشمالية الشرقية[١].

أبقت الهند بنغلاديش تحت مجال نفوذها لجزء كبير من وجود الأخيرة منذ عام (١٩٧١)، كان هذا هو الحال بشكل خاص عندما تحكم بنغلاديش رابطة عوامي، وهي الحزب الحاكم على مدار الخمسة عشر عاما الماضية، ذهبت دكا إلى ما هو أبعد من مطالب الهند في سعيها لإرضاء نيودلهي، من خلال قائمة مبادرات بنغلاديش طويلة جدا بحيث لا يمكن تسميتها، في حين أن قائمة الإجراءات المتبادلة من جانب الهند كانت قصيرة ، لقد تم الوفاء بمطلب الهند الأول اقتلاع الحركات الانفصالية في شمال شرق البلاد مما أثار ارتياح نيودلهي، استضافت بنغلاديش رادار المراقبة الهندي، وسمحت بالوصول إلى ممر اقتصادي يربط شمال شرق الهند الفقير بالبر الرئيسي، والأهم من ذلك، وفرت الوصول إلى الهند في جميع جوانب الحياة البنغلاديشية، حيث أصبحت بنغلاديش ثالث أكبر مصدر للتحويلات المالية في الهند، ويرجع الفضل في ذلك إلى حد كبير لعدد من الهنود الذين يشغلون مناصب إدارية عليا في المؤسسات البنغلاديشية[٢].

وفي الواقع فأن انخفاض النفوذ السياسي الهندي على بنغلاديش يمكن أن يؤدي اصطفاف بنغلاديش المتزايد مع الصين إلى تقليص النفوذ السياسي للهند في دكا، خاصة إذا عملت مشاريع البنية التحتية والدفاع المدعومة من الصين على تعميق التعاون الاستراتيجي، تاريخياً كانت الهند اللاعب المهيمن في الشؤون الداخلية والإقليمية لبنغلاديش، حيث أثرت على تجارتها، واتفاقيات تقاسم المياه، وسياساتها الأمنية، ومع اتساع نفوذ الصين من خلال مبيعات الدفاع، وتطوير الموانئ، والمشاركة الدبلوماسية، تخاطر الهند بفقدان معقلها التقليدي، وبالتالي فإن الدور الموازنة لبنغلاديش من الممكن أن يقلل من التأثير الأحادي الجانب للهند، الأمر الذي قد يضغط على نيودلهي لتبني نهج أكثر تصالحية في التعامل مع القضايا الحساسة، مثل اتفاقية تيستا لتقاسم المياه، والتعريفات التجارية، والنزاعات الحدودية، قد تضع العلاقة القوية مع الصين بنغلاديش كلاعب مستقل في الشؤون السياسية والاقتصادية لجنوب آسيا، مما يدفع الهند نحو مفاوضات أكثر إنصافا وواقعية.

(1) Rajeswari Pillai Rajagopalan , India Under Strain Across South Asia, the diplomat, 7 August 2020, accessed (30. 06. 2025), Available at the link: https://thediplomat.com/2020/08/india-under-strain-across-south-asia/

(2) Anu Anwar, As US, China Fight Over Bangladesh, India Is the Real Winner, The Diplomat, 21 January 2023, accessed (08. 07. 2025), Available at the link: https://thediplomat.com/2023/01/as-us-china-fight-over-bangladesh-india-is-the-real-winner/

المطلب الثاني

الركيزة الاقتصادية

تعد علاقة بنغلاديش مع الهند حجر الزاوية في سياستها الخارجية، بسبب القرب الجغرافي والروابط التاريخية والمصالح الاستراتيجية المتداخلة، في حين أن هذه المشاركة تمتد إلى المجالات الاقتصادية والأمنية والسياسية، وتميزت العلاقة في أساسها بسلسلة من الزيارات والاتفاقيات الدبلوماسية رفيعة المستوى التي تركز على التعاون الاقتصادي والاتصال والتعاون الدفاعي، وتعكس هذه الارتباطات نية بنغلاديش الاستراتيجية لتأمين الفوائد الاقتصادية من خلال الوصول إلى أسواق الهند والاستفادة من قدراتها في مجال البنية التحتية، وتؤكد الاتفاقات المتعلقة بتجارة الطاقة عبر الحدود، والربط عبر الممرات المائية الداخلية، ونظام رادار المراقبة الساحلية على هذا الدافع.

على مدى العقود الثلاثة الماضية، توسع الاقتصاد الهندي بشكل مطرد من بين الاقتصادات الكبيرة، اذ تحتل المرتبة الأسرع نمواً في ربوع العالم، تبلغ متوسط أعمار سكانها حوالي (٢٨) عاماً، وهو أحد أصغر الأعمار في العالم ونظراً لهذه المزايا فليس من المستغرب أن تصبح الهند قطباً مستقلاً للقوة العالمية وقائداً للبلدان النامية، فقد انتهجت هذه السياسة للتأكيد على مجموعة مختلفة من الأولويات عن تلك التي يتبناها الغرب، ومن خلال حديثه في قمة صوت الجنوب العالمي الافتراضية التي عقدتها الهند في كانون الثاني، قال مودي إن جميع الدول النامية واجهت تحديات مماثلة في السنوات الثلاث الاخيرة، مثل ارتفاع أسعار الوقود والأسمدة والغذاء فضلاً عن التوترات الجيوسياسية المتزايدة التي أثرت على اقتصاداتها. حيث أعلن (مودي) أن الدول النامية ترغب في العولمة لا تخلق أزمة مناخية أو أزمة ديون أو توزيعاً غير متكافئ للقاحات أو سلاسل إمداد عالمية مفرطة التركيز. ودعا إلى إصلاحات جوهرية للمنظمات الدولية الكبرى، بما في ذلك مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي، حتى تمثل الجنوب العالمي بشكل أفضل، كما وعدت الهند بتوفير تكنولوجيتها الرقمية والنووية والفضائية مثل واجهة المدفوعات الإلكترونية الناجحة للغاية على مستوى البلاد للدول النامية الأخرى[1].

(1) The Indian Age - Its Youth and the Future, Politics Indiac, 2024, accessed (26.04.2025), Available Link:https://www.dw.com/en/the-indian-age-its-youth-and-the-future/a-69150879

فمن الناحية الاقتصادية، سعت كلتا الدولتين لتحسين العلاقة الاقتصادية بينهما في شتى المجالات ومنها: امن الطاقة والامن الغذائي ومجال النقل والاتصال والكهرباء والزراعة وصيد الاسماك والصحة والتعليم وغيرها لمواكبة التنمية التكنولوجية والاجتماعية والاقتصادية بينهما، اذ بلغت الصادرات الهندية نحو (٨) مليار دولار امريكي لبنغلادش، في المقابل، فأن نسبة الصادرات البنغلادشية بلغت حوالي (٣٥٠) مليون دولار امريكي للهند مع توقيع الاتفاقيات الثنائية بإزالة الحواجز غير الجمركية بشكل تام يعود السبب الرئيسي في انخفاض نسبة صادرات بنغلاديش مقارنة بالهند الى عدم وجود قنصليات بنغلادشية في معظم الولايات الهندية وهي بالعكس تماماً من الهند، اذ تحاول بنغلادش منذ عام (٢٠١١) الى زيادة عدد قنصلياتها ومكاتبها التي تختص بالأمور التجارية لكن من دون جدوى بهدف تقليل الفجوة الاقتصادية بين كلا الطرفين.[١]

علاوةً على ذلك، تعد بنغلاديش اكبر شريك تجاري للهند في منطقة جنوب اسيا، كما تعد الهند ثاني اكبر شريك تجاري لبنغلادش، ففي عام (٢٠١٩) نمت وتضاعفت العلاقات التجارية بين البلدين[٢]، حيث بلغت حجم الصادرات الهندية لبنغلاديش نحو اكثر من (٨) مليار دولار أمريكي والواردات بحوالي (١,٢٦) مليار دولار امريكي، بينما لو نظرنا الى حجم التبادل التجاري بين الهند وروسيا في نفس الفترة، نجد ان مقدار الصادرات بينهما تقدر باقل من (٨) مليار دولار امريكي، وهذا دليل واضح بأن العلاقة التجارية والتنمية بين الهند وبنغلادش تسيير نحو التطور والازدهار حتى مع اكبر دولة في اسيا[٣].

وتماشياً مع ما سبق، تعتمد بنغلادش بشكل كبير على الهند في امداداتها من القمح والرز والثوم والبصل والسكر والقطن والحديد والنفط والصلب والمعدات الالكترونية والبلاستيكية وان الازدهار الاقتصادي التي شهدتها بنغلادش قبل ان يلحقها الوباء كانت تعتمد على تصدير الملابس الى الغرب وتعتمد هذه الصناعة الرئيسية بشكل كبير على توريد المواد

(1) Ibid, P: 3-4.

(2) Brief on India's Bilateral Relations: Bangladesh, Ministry of External Affairs mea.gov, 2022, accessed (12.06.2025), Available at: https://www.mea.gov.in/Portal/ForeignRelation/India-Bangladesh2024.pdf

(3) Deb, Alok, India and Bangladesh: A Multi Faceted Relationship (CLAWS: Journal, Vol (15), No (1), 2022, P: 61.

الخام من الهند، فحدوث اي تدهور في العلاقات الهندية - البنغلادشية ستؤثر بشكل مباشر على انخفاض الصادرات لتلك المواد وهذا ما سيخلق انخفاض في الناتج المحلي الاجمالي، وارتفاع في معدلات التضخم وفقدان الكثير من العاملين لوظائفهم في بنغلاديش، وعليه سوف لن تستطيع الاخيرة تحمل تكاليف قطع علاقتها مع الهند بأي شكل من الاشكال[١].

على مدى السنوات الخمس الماضية، تضاعفت التجارة الثنائية بين الهند وبنغلاديش، حيث نمت من (٩) مليارات دولار أمريكي إلى (١٨) مليار دولار أمريكي وحصلت بنغلاديش، أكبر شريك للهند في مجال التنمية، عقوداً بقيمة أكثر من ملياري دولار أمريكي وأكثر من مليار دولار أمريكي على شكل مساعدات تنموية، أي ما يقرب من ربع التزامات خط الائتمان الهندية، تهدف كلتا الدولتين إلى تحديث البنية التحتية في المحطات الجمركية البرية والموانئ، خاصة في المنطقة الشمالية الشرقية من الهند، كما أكدت الدول على التعاون في مجال الطاقة مع نيبال وبوتان، حيث شجعت الهند على الانتهاء المبكر من طرائق الربط البيني للكهرباء عبر الحدود بين كاتهار وباربوتيبور وبورناغار، اذ حسنت بنغلاديش الاتصال من خلال مبادرات مثل الطريق السريع الآسيوي والممر الاقتصادي (BCIM)، إلى جانب اتفاقيات مع بوتان، وهذا أمر محوري لأن كلا من الصين، التي تسعى إلى الوصول البحري إلى مقاطعاتها الشرقية، والهند التي تهدف إلى ربط ولاياتها الشمالية الشرقية عبر بنغلاديش، لديهما مصالح استراتيجية في المنطقة وأكدت البلاد أن الاتصال ضرورة استراتيجية وليس خيارا [٢].

(1) Bangladesh: A Study Of India's Trade And Investment Potential, Export-Import Bank Of India: Occasional Paper No. 170, 2015, PP: 18, 114. For More Details: India-Bangladesh Agriculture Trade Demystifying Non-Tariff Barriers to India-Bangladesh Trade in Agricultural Products and their Linkages with Food Security and Livelihood (Published: CUTS International), 2019, P: 111.

(2) Al Amin, Sino-Indian Rivalry in Indo-Pacific and Bangladesh's Geo-Strategic hedging in response to its security threats, Global Society, Vol)3(, No(15), 2025, p: 55.

المطلب الثالث

الركيزة العسكرية

لقد حقق التعاون الدفاعي بين الهند وبنغلاديش تقدماً كبيراً في السنوات القليلة الماضية، حيث تم تصويره في تبادل الزيارات بين قادة البلدين، وكذلك إجراء برامج تدريبية وتدريبات مشتركة والمساعدات الإنسانية والإغاثة في حالات الكوارث، لطالما اعتزت الهند بعلاقاتها الوثيقة مع بنغلاديش وتعمل في الوقت نفسه على تعزيز علاقاتها مع المساهمة في أجندة التنمية في بنغلاديش باعتبارها شريك مهم في إطار سياسة الهند الرائدة (الجوار أولا)، التعاون بين البلدين واسع النطاق في جميع المجالات بما في ذلك التجارة والتجارة والطاقة والنقل والاتصال والعلوم والتكنولوجيا والدفاع والأمن والشؤون البحرية وتغير المناخ والتنمية المستدامة.

كما تبدي بنغلاديش اهتماماً بتصدير المعدات العسكرية من الهند، مع فتح الهند خط ائتمان بقيمة (٥٠٠) مليون دولار أمريكي للمشتريات الدفاعية، تهدف بنغلاديش إلى شراء معدات عسكرية مثل المركبات المتخصصة وطائرات (تيجاس) القتالية الخفيفة وطائرات الهليكوبتر الخفيفة من طراز (Dhruv) من تاتا وماهيندرا، كما يسعى كلا البلدين للحصول على مساعدة الهند لبنغلاديش في الحفاظ على معدات روسية المنشأ مثل طائرات الهليكوبتر (Mi-١٧) وطائرات النقل (Antonov) والطائرات المقاتلة (MiG-٢٩)، بينما تشتري بنغلاديش بالفعل معدات واقية مثل السترات والخوذات الواقية من الرصاص، يهدف كلا البلدين الآن إلى زيادة التجارة الدفاعية للسلع باهظة الثمن[١].

وتأكيداً على ما تقدم، فقد تم توقيع اتفاقيتين دفاعيتين بين بنغلاديش والهند خلال رحلة الشيخة حسينة التي استمرت أربعة أيام إلى نيودلهي في عام (٢٠١٧)، كانت هذه أول اتفاقيات من هذا القبيل وقعتها الهند مع أي من جيرانها، وبموجب هذه الاتفاقيات

(1) Jubeda Chowdhury, Strategic Importance Of India-Bangladesh's Recent 'Military Diplomacy , eur asia review, 29 April 2023, accessed (16. 07. 2025), Available at the link: https://www.eurasiareview.com/29042023-strategic-importance-of-india-bangladeshs-recent-military-diplomacy-oped/

سيجري جيشا البلدين تدريبات وتدريبات مشتركة وستساعد الهند بنغلاديش في إنشاء مراكز تصنيع وخدمة بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي في التصنيع الدفاعي، وستزود الهند أيضا جيش بنغلاديش بتدريب الخبراء والدعم التقني واللوجستي، كما وسعت الهند أول خط ائتمان لها على الإطلاق في مجال الدفاع إلى دولة مجاورة من خلال تزويد بنغلاديش بمبلغ (٥٠٠) مليون دولار أمريكي لشراء معدات دفاعية من الهند، وفي إطار التدريب والتدريبات المشتركة تشارك خدمات الدفاع في كلا البلدين الآن في التدريبات المشتركة والمساعدة الطبية وبرامج التدريب ، أكملت عملية التمرين العسكري المشترك لمكافحة الإرهاب، نسختها العاشرة في محطة جاشور العسكرية في (١٦ حزيران عام ٢٠٢٢)، ويتيح التمرين للوحدات من كلا الجيشين فهم التدريبات التكتيكية والتقنيات العملياتية لبعضهما البعض وتبادل خبراتهم في عمليات مكافحة التمرد ومكافحة الإرهاب وحفظ السلام والإغاثة في حالات الكوارث في إطار ولاية الأمم المتحدة[١].

وفي الحقيقة لا يهدف التحديث العسكري في بنغلاديش إلى تهديد الهند، ولكن إلى ضمان أمن بنغلاديش وسط تصاعد التوترات في خليج البنغال بالإضافة إلى العسكرة المتزايدة لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ، تسعى دكا إلى اتباع نهج متوازن في إطار سياستها الخارجية التقليدية "صديق للجميع"، حقد تجاه لا شيء، تحافظ بنغلاديش على علاقاتها مع كل من الهند والصين بينما تعمل بنشاط على تنويع شراكاتها الدفاعية مع تركيا وكوريا الجنوبية والدول الأوروبية[٢].

(1) Kamal Uddin Mazumder, Growing Indo-Bangla defence ties will have a significant bearing on South Asian security and stability, South Asia Monitor, 3 Sep 2023, accessed (22. 07. 2025), Available at the link: https://www.southasiamonitor.org/spotlight/growing-indo-bangla-defence-ties-will-have-significant-bearing-south-asian-security-and

(2) Md Obaidullah, India's Opposition to Bangladesh's Defense Modernization Is a Self-Defeating Strategy, the diplomat, 25 July 2025, accessed (25. 07. 2025), Available at the link:https://thediplomat.com/2025/07/indias-opposition-to-bangladeshs-defense-modernization-is-a-self-defeating-strategy/

المبحث الرابع

مستقبل التنافس الصيني الهندي على بنغلاديش

في المرحلة الراهنة اصبحت المنافسة بين الصين والهند تهيمن على جدول الاعمال الجيوسياسية والجيواقتصادية في منطقة جنوب اسيا، اذ تحاول الهند ابقاء دول المنطقة تحت نفوذها باعتبار انها تتمثل الفناء الخلفي لها وتسعى لكبح النفوذ الصيني المتنامي، بالمقابل تسعى الصين ان تثبت نفسها كقوة مهيمنة من خلال طرحها لمبادرة الحزام والطريق، وتقديم نفسها كبديل للهند، وبالتالي بدت المتصالح المتعارضة تماما للقوتين تتنافس للهيمنة على جنوب اسيا وبالذات بنغلاديش، تبعاً لذلك سنتناول ثلاثة مشاهد وفقاً للمعطيات التي تتوفر لكل مشهد.

المشهد الاول: الهيمنة الصينية على بنغلاديش

كان لصعود الصين بالفعل تأثير عميق على العالم، وبشكل خاص على القارة الاسيوية، من المرجح أن يكتسب التأثير زخما أكبر، ومع ذلك فإن دور الصين في الجغرافيا السياسية الآسيوية، والاقتصاد الآسيوي، والأمن الآسيوي سوف يتحدد بشكل كبير من خلال علاقاتها مع الدول الآسيوية الأخرى، على مر السنين الماضية تعمقت الروابط الاقتصادية للصين مع هذه الدول من خلال التجارة والاستثمار، مما وفر حاجزا قيما ضد النزاعات وتخفيف التوترات في العلاقات الإقليمية، كما سيتأثر دور الصين في الشؤون الآسيوية بعلاقاتها مع أصحاب المصلحة الرئيسيين خارج المنطقة في آسيا، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي الواقع لا يمكن تجاهل عامل الصين في المنطقة على الرغم من أن بنغلاديش حافظت على علاقات وثيقة مع الصين في ظل الحكومة السابقة، حيث زودت الصين جزءاً كبيراً من المعدات العسكرية لبنغلاديش، إلا أن الشيخة حسينة تمكنت من تحقيق توازن غير مستقر بين نيودلهي وبكين، ومع ذلك نظراً إلى تدهور العلاقات مع الهند مقارنة بالموقف الترحيبي للصين، يبدو اقتراب دكا من بكين معقولا، لاسيما بالنظر إلى حوافز التنمية والتكامل الاقتصادي في إطار مبادرة الحزام والطريق الصينية، وتؤكد الزيارة الأخيرة التي قام بها مستشار الشؤون الخارجية لبنغلاديش إلى الصين أهمية هذه العلاقة، ومن جانب اخر، اجرى مركز البدائل البنغلاديشي استطلاعاً للراي في جميع ارجاء البلاد في تشرين الثاني عام (٢٠٢٥) يظهر أن أكثر من (٧٥٪) من المستطلعين في بنغلاديش ينظرون إلى العلاقات مع بكين بشكل إيجابي، وأن (٥٩٪) ينظرون إلى العلاقات مع باكستان بشكل إيجابي، في حين أن (١١٪) فقط يفضلون

العلاقات مع نيودلهي[١].

قد تسعى الهند للحصول على المساعدة من الولايات المتحدة الامريكية لمنع ترسيخ الهيمنة الصينية، لا سيما بالنظر إلى اهتمام واشنطن باحتواء نفوذ الصين والدعم الذي تعد به استراتيجية المحيطين الهندي والهادئ للهند، ومع ذلك وبالنظر إلى موقف إدارة ترامب القوي المناهض للصين، فإن أي تعاون كبير يتم تقديمه إلى بنغلاديش قد يكون مصحوبا بضغوط لخفض التعاون مع بكين، وبالنظر إلى التزام الحكومة البنغلادشية بالحفاظ على سيادة صنع القرار، فمن غير المرجح أن يؤدي هذا الضغط إلى استجابة إيجابية، فضلا عن ذلك فإن معارضة إدارة ترامب للمساعدات الخارجية قد تجعلها غير قادرة على تحفيز بنغلاديش على تقليص الشراكة مع الصين[٢].

لقد شهدت دبلوماسية الصين الذكية تحولات تكتيكية سعياً وراء مصالحها، على الرغم من أن سقوط حسينة من السلطة كان انتكاسة لبكين، إلا أنها تحركت بسرعة للوصول إلى الحكومة المؤقتة بعد يوم من أداء اليمين وأكدت أنها تتبع بدقة مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى، لم تساهم الإطاحة بحكومة حسينة في إعادة توجيه الخطوط السياسية الداخلية لبنغلاديش فحسب، بل أدت أيضاً إلى إطلاق أحداث يمكن أن تؤدي إلى إعادة تنظيم استراتيجي كبير في المنطقة، وآثار هذه التطورات الإقليمية سيتردد صداها حتما على الصعيد العالمي.

المشهد الثاني: الهيمنة الهندية على بنغلاديش

ان بنغلاديش والهند هما دولتان متجاورتان تتشاركان خامس أطول حدود في العالم، تتمتعان بعلاقة ثنائية متناغمة، كما ان أول شيء يربط بنغلاديش بالهند هو جغرافيتها الثابتة، بنغلاديش بلد مغلق في الهند، أربعة وتسعون بالمائة من حدودها التي يبلغ طولها (٤٣٦٧) كم مشتركة مع الهند، في حين أن هذا يجعل بنغلاديش تعتمد على الهند في كل من الأمن والتجارة ، فإنه يمنح بنغلاديش أيضاً بعض النفوذ على الهند لأن بنغلاديش توفر اتصالا سهلا وغير مكلف بين الأجزاء الشرقية من الهند وبقية البلاد، وبالتالي فإن بنغلاديش أمر بالغ الأهمية للاتصال الداخلي للهند.

(1) What does survey say about Bangladesh's relations with China, India?, bdnews24, Bangladesh, 11 Mar 2025, accessed (08. 08. 2025), Available at the link: https://bdnews24.com/bangladesh/650b87725caa

(2) Safia Khan , Bangladesh-Pakistan Thaw and a Regional Realignment , modern diplomacy , 23 February 2025, accessed (11. 08. 2025), Available at the link: https://moderndiplomacy.eu/2025/02/23/bangladesh-pakistan-thaw-and-a-regional-realignment/

كما تعتمد بنغلاديش بشكل كبير على الهند في إمداداتها من الأرز والقمح والبصل والزنجبيل والثوم والسكر والقطن والحبوب والحديد والصلب والبترول المكرر والمعدات الإلكترونية والبلاستيك، لقد كان الازدهار الاقتصادي في بنغلاديش قبل أن يضربها الوباء بشدة يعتمد على تصدير الملابس إلى الغرب، تعتمد هذه الصناعة الرئيسية بشكل كبير على توريد المواد الخام من الهند، سيؤدي تدهور العلاقات مع الهند إلى انخفاض الصادرات، وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي، وارتفاع التضخم، وفقدان الوظائف بغض النظر عن عوامل الجذب التي قد تحتفظ بها الدول الأخرى، لا تستطيع بنغلاديش قطع علاقاتها مع الهند[1].

حيث نفذت بنغلاديش تحت قيادة حسينة سياسة خارجية تستند إلى استراتيجية التحوط لتحقيق ميزة كبيرة، كانت صديقة مع كليهما واستفادت من كليهما، إذا كانت بنغلاديش الجديدة تميل بطريقة أو بأخرى، فإنها ستغير بشكل أساسي ميزان القوى الإقليمي، وبنغلاديش الموالية للصين تجعل جنوب آسيا يمثل شبه القارة الصينية، من ناحية أخرى فإن بنغلاديش الموالية للهند أو حتى المحايدة ستبقي المنطقة تمثل فناءاً خلفياً للهند.

وتأكيدا على ما تقدم، التقى رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي بالزعيم المؤقت لبنغلاديش محمد يونس على هامش قمة بيمستيك في نيسان عام)٢٠٢٥(، كأول اجتماع رسمي بينهما منذ انهيار حكومة الشيخة حسينة في اب عام ٢٠٢٤ وارتفعت الآمال في تحقيق انفراجة في العلاقات الثنائية المتوترة[2].

ومع ذلك، فإن عدم وجود حدود مشتركة مع الصين يمنح الهند تفوقا طفيفاً على الصين عندما يتعلق الأمر بالاعتماد، أضف إلى هذا التشابه التاريخي والثقافي بين الهند وبنغلاديش ومن الواضح أن الهند لديها قوة ناعمة أكثر من الصين، في عام (١٩٧١)، ظهرت بنغلاديش كدولة جديدة بمساعدة الهند، في عام ٢٠٢٥ يمكن أن تظهر مرة أخرى كبنغلاديش جديدة، ومرة أخرى ستحتاج إلى مساعدة الهند.

(1) Muqtedar Khan and Umme Salma Tarin, A New Bangladesh Is Emerging But It Needs India Too, The Diplomat, 19 August 2024, accessed (22. 08. 2025), Available at the link: https://thediplomat.com/2024/08/a-new-bangladesh-is-emerging-but-it-needs-india-too/

(2) Rushali Saha, Have Bangladesh-India Ties Reached a Point of No Return?, the diplomat , 29 May 2025, accessed (14. 08. 2025), Available at the link: https://thediplomat.com/2025/05/have-bangladesh-india-ties-reached-a-point-of-no-return/

المشهد الثالث: التحوط البنغلاديشي

في مشهد عالمي متغير باستمرار، تتحرك الدول بشكل استراتيجي بين القوى الكبرى الناشئة، وتقرر ما إذا كانت ستوازن علاقاتها أو تتماشى معها، ومع ذلك غالبا ما تختار الدول الأصغر حلاً وسطاً، وتمتنع عن الاصطفاف التام مع أي من القوتين لحماية مصالحها الوطنية الحيوية، تتعامل بنغلاديش مع القوى الكبرى مثل الصين والهند، متجنبة استراتيجيات التوازن التقليدية، وبدلا من ذلك تنتهج سياسة التحوط في الشؤون الخارجية وتحقيق التوازن بين نفوذ الهند الإقليمي والأهمية الاقتصادية للصين، بما في ذلك المشاركة في مشاريع مثل مبادرة الحزام والطريق، ينطوي نهج بنغلاديش في التنقل في تعقيدات التنافس الصيني الهندي على مزيج من التدابير الاستراتيجية، وتشمل تعزيز التعاون الإقليمي، وتعزيز الروابط الاقتصادية، وتنويع الشراكات العالمية، بالإضافة إلى ذلك تحافظ الأمة على سياسة عدم الانحياز والحياد مع تعزيز المشاركة الدبلوماسية والتعاون الدفاعي لتعزيز الاستقرار، حيث يهدف هذا النهج إلى ضمان الأمن القومي وتعظيم الفوائد الاقتصادية والحفاظ على علاقات دبلوماسية مستقرة مع جميع القوى الكبرى، وتعزيز دور بنغلاديش في الأمن والتنمية الإقليميين، فضلا عن ذلك يمنع هذا الموقف الاستراتيجي التأثير غير المبرر، ويقلل من مخاطر التبعية ويسمح لبنغلاديش بالمرونة والاستقلالية في صنع السياسات الخارجية[1].

وتحمل الزيارات إلى الصين والهند تداعيات كبيرة على سياسة بنغلاديش الخارجية واستراتيجيتها الاقتصادية وموقع بنغلاديش في المشهد الجيوسياسي، والتحديات التي تواجهها دكا في تحقيق التوازن بين المصالح المتنافسة للقوى العالمية الكبرى مثل الصين والهند، بالنسبة لأهداف الصين في بنغلاديش فأنها متعددة الأوجه، وتركز في المقام الأول على تعزيز نفوذها الاستراتيجي والاقتصادي في جنوب آسيا، ومن خلال الارتقاء بعلاقتهما إلى شراكة تعاونية استراتيجية شاملة، تهدف الصين إلى تعميق مشاركتها في البنية التحتية الإقليمية من خلال مبادرة الحزام والطريق، التي تشمل استثمارات في النقل ومشاريع الطاقة والمجمعات الصناعية، وقد استثمرت الصين في العديد من مشاريع البنية التحتية في بنغلاديش، بما في ذلك جسر (بادما) ومحطة (بايرا) للطاقة والعديد من مشاريع الطرق والسكك الحديدية، لقد كانت هذه الأمور محورية في مسار التنمية في بنغلاديش على مدى العقد الماضي، كما عزز هذا الاستثمار الشراكة الصينية البنغلاديشية والوجود الصيني في بنغلاديش، وقد ساعدت بكين

(1) Rajesh Rajagopalan, Evasive balancing: India's unviable Indo-Pacific strategy , The Royal Institute of International Affairs, 1 January 2020, accessed (16. 07. 2025), Available at the link: https://doi.org/10.1093/ia/iiz224

على تأمين موطئ قدم لها في موقع مهم استراتيجيا بين ميانمار والهند ، يسمح بتوسيع النفوذ الجيوسياسي الصيني[1].

اما بالنسبة الى الهند فقد ركزت الحكومة البنغلاديشية على تعزيز التجارة والاتصال والتعاون الأمني، حيث وقع الجانبان اتفاقية ربط السكك الحديدية التي ستسمح للهند باستخدام شبكة السكك الحديدية في بنغلاديش لنقل البضائع إلى الشمال الشرقي، كما وافقت الهند على توسيع مرافق العبور إلى نيبال وبوتان للبضائع البنغلاديشية من خلال شبكات السكك الحديدية التابعة لها، وكانت قضية تقاسم مياه نهر تيستا نقطة خلاف طويلة الأمد بين بنغلاديش والهند، ولا يزال التوصل إلى اتفاق نهائي بشأن تقاسم مياه هذا النهر بعيد المنال، في غضون ذلك انضمت بنغلاديش إلى اجتماع الأمن في كولومبو كعضو خامس، تأسست (كسك) في عام (٢٠٢٠)، وهو تحالف أمني بدأته الهند لموازنة نفوذ الصين في منطقة المحيط الهندي، لقد تطورت ديناميكيات التنافس الصيني الهندي في منطقة المحيطين الهندي والهادئ بشكل كبير، تشبه سيناريو الحرب الباردة الحديث، وان الدول الصغيرة غالباً ما تجد نفسها تحت رحمة العمالقة المجاورين، حيث تتأثر قراراتها الاستراتيجية بشدة بصراعات السلطة الإقليمية، لذلك ستسعى بنغلاديش الى تنويع شراكاتها الدولية مع الحفاظ على توازنها الاستراتيجي.

ومن خلال استعراض المشاهد الثلاثة، نستطيع القول بأن الهيمنة الصينية على بنغلاديش ستؤدي الى دخولها في حرب الوكالة مع الهند وهو الامر المستبعد في ظل حالة الحكومة الجديدة وكذلك الحال مع الهند فلا تستطيع بنغلاديش التنازل عن المكاسب الاقتصادية الصينية والانجرار لفلك الهند ونفوذها والا فأنها ستفقد كل المزايا الاقتصادية التي تتمتع بها لاسيما وانها تمر بمرحلة ركود اقتصادي لذلك نجد بأن التحوط سيكون هو الخيار الامثل لبنغلاديش في ظل الظروف المحلية والاقليمية والدولية.

(1) Saqlain Rizve, Bangladesh's Tough Tightrope Walk Between India and China, the diplomat, 17 July 2024, accessed (26. 08. 2025), Available at the link: https://thediplomat.com/2024/07/bangladeshs-tough-tightrope-walk-between-india-and-china/

الخاتمة

يعد التوزيع النسبي للقوة أحد العناصر الرئيسية لفهم مجال الدولة ودرجة نفوذها داخل منطقتها وخارجها، على الرغم من أن هذا المفهوم يستخدم بشكل شائع لفهم ديناميكيات القوة بين القوى العظمى وفيما بينها في عالم افتراضي متعدد الأقطاب، إلا أنه من الواضح أيضاً فهم التأثير المتزايد لأنواع مختلفة من الدول، في كل هذه الحالات، حافظت بنغلاديش على النضج الدبلوماسي والتوازن، وكفلت عدم تأثر العلاقات الاقتصادية مع هذه البلدان بالاختلافات حول القضايا الأخرى.

على مدى فترة قصيرة من الزمن، طورت بنغلاديش وهي الدولة الواقعة في جنوب آسيا في وقت واحد النفوذ الدبلوماسي والتأثير الثقافي والعلاقات الاقتصادية وشبكات الدفاع كجزء من نموذج الشراكة الخاص بها، لقد استعاد خليج البنغال مؤخرا أهميته الاستراتيجية، مما أدى إلى استقطاب مضطرب في المنطقة بين الهند والصين، بالإضافة إلى ذلك هناك اهتمام أمريكي متزايد بمنطقة المحيطين الهندي والهادئ وتكثفت جهود واشنطن لاحتواء الصين من خلال تشكيل محور مع الهند في خليج البنغال، وفي ظل هذه الظروف ازداد دور بنغلاديش، في خضم هذه المسابقة الجيوسياسية المتنامية.

إن ملامح بنغلاديش الجيوسياسية والاقتصادية والاستراتيجية تزودها بالعديد من أوراق المساومة، وهو يوفر لبكين ممراً بديلاً للمحيط الهندي عبر خليج البنغال، لتقليل اعتمادها المفرط على مضيق ملقا، المعرض للصراعات المحتملة في بحر الصين الجنوبي وكذلك على الجبهات البرية، وبالنظر إلى جغرافية بنغلاديش فهي محاطة بالهند من ثلاث جهات، فإن الهند موجودة في كل مكان في قرارات السياسة الخارجية لبنغلاديش وينبغي على البلاد الحفاظ على علاقة متوازنة وسط الظروف المستقطبة في جنوب آسيا، وبينما تعيد بنغلاديش تعريف سياستها الخارجية، فإن قدرتها على تحقيق التوازن بين المصالح الإقليمية والعالمية ستحدد المسار المستقبلي للعلاقات بين بنغلاديش والصين والهند في مشهد جيوسياسي سريع التطور.

يمكن القول إن التنافس الصيني الهندي في بنغلاديش ليس صراعاً صفرياً بالمعنى المباشر، بل هو صراع على النفوذ والمجالات الحيوية، حيث تسعى كل دولة لتثبيت حضورها دون الوصول إلى مواجهة مفتوحة، من اجل حفاظ على استقرار جنوب آسيا.

الاستنتاجات:

اولاً: ان موقع بنغلاديش الاستراتيجي جعلها ساحة للتنافس بين الصين والهند، إذ تمثل حلقة وصل بحرية وبرية مهمة في جنوب آسيا، وتعد نقطة ارتكاز في مبادرة (الحزام والطريق) الصينية، وفي الوقت نفسه منطقة نفوذ تاريخي للهند.

ثانياً: البعد الاقتصادي هو المحرك الأبرز للتنافس، فالصين عززت حضورها عبر الاستثمارات الكبرى في البنية التحتية والموانئ، بينما سعت الهند للحفاظ على مكانتها من خلال مشاريع الطاقة والتبادل التجاري لتقليل اعتماد دكا على بكين.

ثالثاً: التنافس العسكري الأمني تعمّق مع تعزيز الصين تعاونها الدفاعي مع بنغلاديش عبر مبيعات الأسلحة والتدريب العسكري، الأمر الذي تعتبره نيودلهي تهديداً مباشراً لأمنها القومي، مما دفعها لتقوية التعاون العسكري والأمني مع دكا للحد من النفوذ الصيني.

رابعاً: البعد السياسي الدبلوماسي عكس مرونة بنغلاديش في إدارة التوازن بين القوتين، إذ تجنبت الانحياز الصريح لأي طرف، واتبعت سياسة التوازن الحذر للحفاظ على مصالحها الوطنية.

خامساً: انعكاسات التنافس على الاستقرار الإقليمي تظهر في زيادة الضغوط على بنغلاديش، فهي مضطرة للموازنة بين شراكة اقتصادية عميقة مع الصين وعلاقة جغرافية وأمنية لا غنى عنها مع الهند، ما يجعلها أحياناً عرضة لابتزاز سياسي واقتصادي.

قائمة المصادر

أولاً/ المجلات:

١. ازهار عبدالله حسن، استراتيجية توظيف القوة الذكية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد عام ٢٠٠٨ (دراسة تحليلية)، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد (٩)، ٢٠١٧.

٢. صفاء حسين علي، استراتيجية القوة الذكية وأثرها في السياسة الخارجية الصينية، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية - الجامعة العراقية، العدد (٤٧)، جزء (٣)، ٢٠٢٠.

٣. عمار كريم حميد، ديناميكيات القوى الصاعدة والمهيمنة في جنوب شرق آسيا: دراسة تحليلية وفق نظرية توازن المصالح)مركز الرافدين للحوار، الطبعة الأولى، بيروت(، ٢٠٢١.

ثانياً/ شبكة الانترنيت العالمية :

١. أبعاد تزايد التنافس الدولي على النفوذ في بنغلاديش، الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين، ٢٠٢٤، تاريخ زيارة الموقع (٢٠٢٤/١١/٢٢)، متاح على الرابط التالي: https://apa-inter.com/post.php?id=٦٠٥٩

٢. خبير أميركي: هل تنجح الهند في الوقوف بوجه الصين في جنوب آسيا؟، الجزيرة نت، ٢٠٢٣، تاريخ زيارة الموقع (٢٠٢٤/١٢/٢٢)، متاح على الرابط التالي : https:// ١٩/٨/٢٠٢٣/www.aljazeera.net/politics

٣. سيدة اسيا الحديدية: انتخابات بنغلاديش التشريعية ٢٠٢٤ تقود الشيخة حسينة واجد لولاية خامسة، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ٢٠٢٤، تاريخ زيارة الموقع (٢٠٢٤/١١/١٣)، متاح على الرابط التالي: مركز المستقبل - انتخابات بنغلاديش التشريعية ٢٠٢٤ تقود الشيخة حسينة واجد لولاية خامسة (futureuae.com)

٤. ناجي عبد الرحيم، اعادة تشكيل الدولة ومسارات الثورة الرابعة بتوقيت التغيير في بنغلاديش، عربي ٢١، ٢٠٢٤، تاريخ زيارة الموقع (٢٠٢٤/٥/٢٢)، متاح على الرابط التالي: إعادة تشكيل الدولة ومسارات الثورة الرابعة بتوقيت التغيير ... (arabi٢١.com)

ثالثاً: المصادر الانكليزية:

A/ Books

1- India-Bangladesh Agriculture Trade Demystifying Non-Tariff Barriers to India-Bangladesh Trade in Agricultural Products and their Linkages with Food Security and Livelihood (Published: CUTS International), 2019.

2- Matias H. Dappe And Charles K., Connecting to Thrive Challenges and Opportunities of Transport Integration in Eastern South Asia (Washington: World Bank Group), 2021.

3- Meghna Guhathakurta and Willem van Schendel, The Bangladesh Reader: History, Culture, Politics (Duke University Press Books), 2013.

B/ Papers

1- Bangladesh: A Study Of India's Trade And Investment Potential, Export-Import Bank (India: Occasional) P: 170.

C/ Journals

1- Al Amin, Sino-Indian rivalry in Indo-Pacific and Bangladesh's geo-strategic hedging in response to its security threats, Global Society, Vol (3), No (18), 2025.

2- Deb, Alok India and Bangladesh: A Multi] Faceted Relationship (CLAWS Journal), Vol (15), No (1), 2022.

3- Masum Sikdar and Mehedi Hasan Shohag, Democracy and Authoritarianism: Understanding Three Decades of Bangladesh Politics (Research on Humanities and Social Sciences), Vol (6), No (24), 2016.

4- Muhammad Kamruzzaman, Bangladesh - China Bilateral Relations: Current Trend Analysis, International Journal of Social Science And Human Research, Vol (4), Issue (4), 2021.

5- Saiful M. Chowdhury, Bangladesh-India Relations: History and the Way Forward (Indian Foreign Affairs Journal), Vol (15), No (3), 2020.

6- Shahadat Swadhin, China's Geo-economic Hegemony in South

Asia: An Analysis of Bangladesh's Rapid Engagement and Consequence, Electronic Journal (Social and Strategic Studies), Vol (5). Issue (2).

7- Shantanu Roy-Chaudhury, India's Engagement with Bangladesh: Is China a Deterrent?, Air Power Journal Vol (17), No (1), 2022.

8- Sujit Kumar Datta, China-Bangladesh-India Triangular Cooperation: Options For Bangladesh, Journal of Indian Research, Vol (9), No (2), January-June-2021.

D/ World Wide Web

1- Ali Riaz, Bangladesh's Quiet Slide Into Autocracy: The End of a Democratic Success Story, Foreign Affairs, 2022, accessed (03.06.2024), Available at: https://www.foreignaffairs.com/articles/bangladesh/2022-04-29/bangladeshs-quiet-slide-autocracy

2- Anu Anwar, As US, China Fight Over Bangladesh, India Is the Real Winner, The Diplomat , 21 January 2023 , accessed (08. 07. 2025), Available at the link: https://thediplomat.com/2023/01/as-us-china-fight-over-bangladesh-india-is-the-real-winner/

3- Brief on India's Bilateral Relations: Bangladesh, Ministry of External Affairs mea.gov, 2022, accessed (12.06.2025), Available at: https://www.mea.gov.in/Portal/ForeignRelation/India-Bangladesh2024.pdf

4- Elizabeth Roche, India in Wait-and-watch Mode as Yunus Takes Charge in Bangladesh, the diplomat, 12 August 2024, accessed (14. 01.2025), Available at the link: https://thediplomat.com/2024/08/india-in-wait-and-watch-mode-as-yunus-takes-charge-in-bangladesh/

5- Eman Malik, India's Neighborhood First Policy: Neighborhood or Indian Strategic Interests?, stratheia, 3 November 2023, accessed (26. 06. 2025), Available at the link: https://stratheia.com/indias-neighborhood-first-policy-neighborhood-or-indian-strategic-interests/

6- Guest Shifting Dynamics in India-Bangladesh Relations: Geo-political and Geo-military Implications for the Future, Financial Express, 9 September 2024, accessed (18. 06. 2025), Available

at the link: https://www.financialexpress.com/opinion/shifting-dynamics-in-india-bangladesh-relations-geo-political-and-geo-military-implications-for-the-future/3605726/

7- India Country Commercial Guide, International Trade Administration, 2024, accessed (17.04.2025), Available at the Link: https://www.trade.gov/country-commercial-guides/india-renewable-energy

8- Jay Maniyar, India – A Leading Player in the Indian Ocean Region, 27 August, 2020, accessed (21.03.2025), Available at the Link: India – A Leading Player in the Indian Ocean Region - Diplomatist

9- Jubeda Chowdhury, Strategic Importance Of India-Bangladesh's Recent 'Military Diplomacy, eur asia review, 29 April 2023 , accessed (16. 07. 2025), Available at the link: https://www.eurasiareview.com/29042023-strategic-importance-of-india-bangladeshs-recent-military-diplomacy-oped/

10- Kamal Uddin Mazumder , Growing Indo-Bangla defence ties will have a significant bearing on South Asian security and stability, South Asia Monitor, 3 Sep 2023, accessed (22. 07. 2025), Available at the link: https://www.southasiamonitor.org/spotlight/growing-indo-bangla-defence-ties-will-have-significant-bearing-south-asian-security-and

11- Khandakar Tahmid Rejwan and Scott N. Romaniuk, Why Bangladesh-China Defense Ties Are Poised to Strengthen After the Monsoon Revolutio, The Diplomat , 17 October 2024 , accessed (03. 06. 2025(, Available at the link: https://thediplomat.com/2024/10/why-bangladesh-china-defense-ties-are-poised-to-strengthen-after-the-monsoon-revolution/.

12- Kuala Lumpur, OPINION- How huge China investment in Bangladesh affects region: $ 38 billion Chinese investment in Bangladesh: Changing dynamics in geopolitics of South Asia?, World Opinion Asia- Pacific, 2016, accessed (11.12.2024), Available at: How huge China investment in Bangladesh affects region

13- Lowell Dittmer, The strategic triangle: An elementary game-

theoretical analysis (World Politics), Vol (33), Issue (4), 1981.

14- Md Obaidullah, A New Chapter in Dhaka-Beijing Ties? Why Chief Adviser Dr. Muhammad Yunus Is Visiting China, The Diplomat 28 March 2025, accessed (16. 05. 2025), Available at the link https://thediplomat.com/2025/03/a-new-chapter-in-dhaka-beijing-ties-why-chief-adviser-dr-muhammad-yunus-is-visiting-china/

15- Md Obaidullah, India's Opposition to Bangladesh's Defense Modernization Is a Self-Defeating Strategy, the diplomat, 25 July 2025, accessed (25. 07. 2025), Available at the link: https://thediplomat.com/2025/07/indias-opposition-to-bangladeshs-defense-modernization-is-a-self-defeating-strategy/

16- Mohamed Zeeshan, The Slow Death of Democracy in Bangladesh Was Always Bad News for India,The Diplomat, 2024, accessed (28.05.2024), Available at :https://thediplomat.com/2024/08/the-slow-death-of-democracy-in-bangladesh-was-always-bad-news-for-india/

17- Mufassir Rashid, Is Bangladesh looking for a Chinese solution to its Teesta water woes?, South Asia Monitor, 26 Oct 2022, accessed (19. 04.2025), Available at the link: https://www.southasiamonitor.org/indo-pacific-china-watch/bangladesh-looking-chinese-solution-its-teesta-water-woes

18- Muqtedar Khan and Umme Salma Tarin, A New Bangladesh Is Emerging But It Needs India Too, The Diplomat, 19 August 2024, accessed (22. 08. 2025), Available at the link: https://thediplomat.com/2024/08/a-new-bangladesh-is-emerging-but-it-needs-india-too/

19- Navya Mudunuri , The Malacca Dilemma and Chinese Ambitions: Two Sides of a Coin, diplomatist, 7 July, 2020 , accessed (28. 03. 2025), Available at the link:https://diplomatist.com/2020/07/07/the-malacca-dilemma-and-chinese-ambitions-two-sides-of-a-coin/

20- Nazam Laila, Bangladesh is helping to create a geopolitical shift in South Asia , Chatham house, 25 July 2025, accessed (05. 06. 2025), Available at the link :https://www.chathamhouse.org/2025/06/bangladesh-helping-create-geopolitical-shift-south-asia

21- Pavittarbir Saggu,China's Strategic Dilemma in Bangladesh: Navigating Uncertainty Amid Political Turmoil, modern diplomacy, 19 October 2024 , accessed (25. 02.2025), Available at the link: https://moderndiplomacy.eu/2024/10/19/chinas-strategic-dilemma-in-bangladesh-navigating-uncertainty-amid-political-turmoil/

22- Rahul Pandey, Beijing's Strategic Engagement with Bangladesh in the Aftermath of Power Shift, india, Bangladesh,11 November 2024, accessed (21. 05. 2025), Available at the link: https://www.vifindia.org/article/2024/november/11/Beijing-s-Strategic-Engagement-with-Bangladesh-in-the-Aftermath-of-Power-Shift

23- Rajesh Rajagopalan, Evasive balancing: India's unviable Indo-Pacific strategy , The Royal Institute of International Affairs, 1 January 2020, accessed (16. 07. 2025), Available at the link: https://doi.org/10.1093/ia/iiz224

24- Rajeswari Pillai Rajagopalan, India Under Strain Across South Asia, the diplomat, 7 August 2020, accessed (30. 06. 2025) Available at the link: https://thediplomat.com/2020/08/india-under-strain-across-south-asia/

25- Rokan Uddin, Bangladesh's Strategic Response against India's Hostile and Hegemonic Attitude, rokanuddin, 20 December 2024, accessed (23. 06.2025), Available at the link: https://rokanuddin.com/2024/12/20/bangladeshs-strategic-response-against-indias-hostile-and-hegemonic-attitude/

26- Rushali Saha, Have Bangladesh-India Ties Reached a Point of No Return?, the diplomat, 29 May 2025, accessed (14. 08. 2025), Available at the link: https://thediplomat.com/2025/05/have-bangladesh-india-ties-reached-a-point-of-no-return/

27- Safia Khan, Bangladesh-Pakistan Thaw and a Regional Realignment, modern diplomacy, 23 February 2025, accessed (11. 08. 2025), Available at the link: https://moderndiplomacy.eu/2025/02/23/bangladesh-pakistan-thaw-and-a-regional-realignment/

28- Saqlain Rizve, Bangladesh's Tough Tightrope Walk Between

India and China, the diplomat, 17 July 2024, accessed (26. 08. 2025), Available at the link: https://thediplomat.com/2024/07/bangladeshs-tough-tightrope-walk-between-india-and-china/

29- Saqlain Rizve, Bangladesh Tilts Toward China as Its Lead Economic Partner, the diplomat, 31 March 2025, accessed (07. 05. 2025), Available at the link: https://thediplomat.com/2025/03/bangladesh-tilts-toward-china-as-its-lead-economic-partner/

30- Shafi Md Mostofa and Tamim Muntasir, Reimagining the Bangladesh-China Strategic Partnership, The Diplomat, 14 April 2025, accessed (21. 04.2025), Available at the link: https://thediplomat.com/2025/04/reimagining-the-bangladesh-china-strategic-partnership/

31- Shafi Md Mostofa and Tamim Muntasir, Reimagining the Bangladesh-China Strategic Partnership, The Diplomat, 14 April 2025, accessed (19. 05. 2025), Available at the link:https://thediplomat.com/2025/04/reimagining-the-bangladesh-china-strategic-partnership/

32- Sharif Mustajib, Why Bangladesh is Important in Geopolitical Context ? , International Affairs, 28 September 2016, accessed (05.04.2024) Available at the link:https://internationalaffairsbd.com/bangladesh-important-geopolitical-context/

33- Sohini Bose, Bangladesh's Seaports: Securing Domestic and Regional Economic Interests, Observer Research Foundation, 2023, accessed (02. 12.2024), Available at : https://www.orfonline.org/research/bangladesh-s-seaports-securing-domestic-and-regional-economic-interests

34- Sumant Vidwans, China's Deepening Grip on Bangladesh: What It Means for India , the perfect voice, 16 Feb 2024, accessed (26. 05. 2025), Available at the link:https://www.theperfectvoice.in/post/china-s-deepening-grip-on-bangladesh-what-it-means-for-india.

35- Syeda Aresha Sohail Shah, China's Geo-Political "String of Pearls" Strategy Explained, medium, 4 Oct 2024, accessed (11. 03. 2025), Available at the link: https://medium.com/@syedaareshasohailshah/chinas-geo-political-string-of-pearls-

strategy-explained-26b0b296ecbc

36- Syful Islam, Belt and Road projects in limbo as Bangladesh cuts budgets, Nikkei Asia, 28 June 2021, accessed (02. 04. 2025), Available at the link: https://asia.nikkei.com/spotlight/belt-and-road/belt-and-road-projects-in-limbo-as-bangladesh-cuts-budgets

37- The growing importance of Bangladesh in the Indo-Pacific, The Daily Star, 2024, accessed (17.05.2024), Available at : https://www.thedailystar.net/opinion/views/news/the-growing-importance-bangladesh-the-indo-pacific-3474976

38- The Indian Age - Its Youth and the Future, Politics Indiac, 2024, accessed (26.04.2025), Available at Link:https://www.dw.com/en/the-indian-age-its-youth-and-the-future/a-69150879

39- Treasury Sanctions Perpetrators of Serious Human Rights Abuse on International Human Rights Day, U.S. DEPARTMENT OF THE TREASURY, 2021, accessed (18.12.2024), Available at :Treasury Sanctions Perpetrators of Serious Human Rights Abuse on International Human Rights Day | U.S. Department of the Treasury

40- Vinay Kaura, Grading India's Neighborhood Diplomacy, the diplomat, 1 January 2018, accessed (26. 06. 2025), Available at the link: https://thediplomat.com/2017/12/grading-indias-neighborhood-diplomacy/

41- What does survey say about Bangladesh's relations with China, India?, bdnews24, Bangladesh, 11 Mar 2025, accessed (08. 08. 2025), Available at the link: https://bdnews24.com/bangladesh/650b87725caa

42- Yao Wen, China, Bangladesh always cooperate toward a better future, China Daily Global, 2024, accessed (9.12.2024), hpp://epaper.chinadaily.com.cn/a/202407/09/WS668c736da3106431fe82cfaa.html

توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه دول الجوار بعد عام ٢٠٢٢

أ.م.د أوراد محمد مالك كمونه

جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية- قسم الدراسات الدولية

Awrad.m@copolicy.uobaghdad.edu.iq

https://doi.org/10.61884/hjs.v14i56.656

ملخص :

يعالج البحث التحولات الجوهرية التي طرأت على توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه دول الجوار في أعقاب الحرب الروسية الأوكرانية عام ٢٠٢٢، وهي المرحلة التي شهدت انتقال روسيا من سياسة الانخراط الحذر والتوازنات الدبلوماسية، إلى نهج أكثر صدامًا وارتكازًا على مفاهيم الأمن القومي والهيمنة الإقليمية، فقد فرضت هذه الحرب واقعًا جديدًا أجبر روسيا على إعادة صياغة أولوياتها .

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية الروسية، التوجهات، دول الجوار

Russian Foreign Policy Orientations toward Neighboring States after 2022

Asst. Prof. Dr. Awrad Mohammed Malek Kamona

University of Baghdad – College of Political Science

Department of International Studies

Awrad.m@copolicy.uobaghdad.edu.iq

ABSTRACT:

This study explores the profound shifts in Russia's foreign policy orientations toward its neighboring states in the aftermath of the 2022 Russia–Ukraine war. This period marked a decisive departure from a strategy of cautious engagement and diplomatic balancing toward a more assertive and confrontational posture, firmly anchored in the imperatives of national security and regional hegemony. The conflict created a new geopolitical

reality that compelled Moscow to recalibrate its strategic priorities and redefine its stance toward neighboring countries—whether those remaining within its traditional sphere of influence or those seeking integration into a Western-led order antagonistic to Russia.

KEYWORDS: Russian foreign policy, strategic orientations, neighboring states.

المقدمة:

تشكل السياسة الخارجية الروسية إحدى الركائز الأساسية في بناء مكانة روسيا الدولية وإعادة نفوذها الإقليمي، وقد شهدت هذه السياسة تحولات جوهرية خاصة بعد العام ٢٠٢٢ الذي مثّل نقطة فاصلة في مسار العلاقات الدولية إثر اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية، فقد أدى هذا الحدث إلى إعادة ترتيب أولويات الكرملين في محيطه الجيوسياسي المباشر، ما دفعه إلى اتباع توجهات أكثر صرامة وتدخلاً في شؤون دول الجوار، سواء عبر الأدوات الدبلوماسية أو الوسائل العسكرية أو الضغط الاقتصادي والسياسي، ولم تكن دول الجوار الجغرافي لروسيا، التي تمثل المجال الحيوي لمصالحها الإستراتيجية، بمنأى عن هذه التحولات، إذ تنوعت السياسات الروسية تجاهها بين تعزيز التحالفات القائمة كما هو الحال مع بيلاروسيا، والسعي للهيمنة غير المباشرة في آسيا الوسطى، والتصعيد الحاد كما في الحالة الأوكرانية، كما أن هذه التوجهات لا تنفصل عن التصورات الروسية لأمنها القومي وموقفها من توسع حلف الناتو ونفوذ الاتحاد الأوروبي، ما يجعل من دراسة السياسة الروسية بعد ٢٠٢٢ ضرورة لفهم طبيعة التغير في سلوك الدولة الروسية ومدى تأثير البيئة الدولية والإقليمية في إعادة تشكيل علاقتها بجيرانها، وبناءً على ذلك يسعى هذا البحث إلى تحليل توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه دول الجوار بعد عام ٢٠٢٢، ورصد العوامل التي تقف وراء هذه التوجهات، فإن روسيا لم تعد تتعامل مع جوارها القريب من منظور التعاون المتبادل بقدر ما تنظر إليه كجبهة دفاع استراتيجي تتطلب السيطرة والتطويع، وهو ما جعل سياساتها تتسم بقدر أكبر من الصرامة والعسكرة بعد ٢٠٢٢، وفي ظل استمرار الحرب في أوكرانيا والعقوبات الغربية الشاملة، فإن مستقبل هذه التوجهات سيظل رهينًا بقدرة روسيا على التكيف مع التغيرات العميقة في بيئتها الإقليمية والدولية، والحفاظ على تماسك نفوذها دون الانزلاق نحو عزلة جيوسياسية واسعة تقييم ما إذا كانت تعكس تحولاً إستراتيجياً

دائماً أم مجرد رد فعل ظرفي للأحداث المتسارعة.

إشكالية البحث:

تسعى هذه الدراسة إلى فهم كيف أعادت الحرب الروسية الأوكرانية عام ٢٠٢٢ تشكيل توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه دول الجوار؟، وما مدى قدرتها في الحفاظ على نفوذها التقليدي في ظل تصاعد التحديات الإقليمية والدولية وتباين مواقف دول الجوار بين التحالف والحياد والمواجهة؟ وما هي العوامل التي دفعت روسيا إلى اعتماد نهج أكثر حدة في علاقاتها الإقليمية، خاصة في ظل تصاعد التوتر مع الغرب وتبدل موازين القوى الدولية؟

فرضية البحث:

تفترض الدراسة أن السياسة الخارجية الروسية تجاه دول الجوار بعد ٢٠٢٢ أصبحت أكثر ميلاً إلى الحسم والمواجهة، مدفوعة بتصورات أمنية وجيوسياسية تهدف إلى منع النفوذ الغربي والتوسع في العمق الإستراتيجي لروسيا.

أهمية البحث:

تسليط الضوء على تحولات السياسة الروسية الحديثة، مع فهم طبيعة العلاقات الروسية مع دول الجوار في ظل الصراع مع الغرب، ثم مساعدة الباحثين وصناع القرار على تفسير السلوك الروسي المستقبلي.

أهداف البحث: تحليل التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الروسية بعد ٢٠٢٢، وتوضيح العوامل المؤثرة في صنع القرار الروسي تجاه دول الجوار، مع تقديم تحليل مقارن بين فترات ما قبل وما بعد ٢٠٢٢.

منهجية البحث: يعتمد البحث على المنهج التحليلي لفهم توجهات السياسة الخارجية، والمنهج المقارن لرصد الاختلافات بين مراحل السياسة الروسية المختلفة، إلى جانب المنهج الواقعي لتفسير دوافع السلوك الخارجي الروسي.

هيكلية البحث:

تتكون من مبحثين، الأول: السياق الجيوسياسي لتوجهات السياسة الخارجية الروسية بعد ٢٠٢٢، أما الثاني: تطبيقات على التوجهات الروسية تجاه دول الجوار.

المبحث الأول

السياق الجيوسياسي لتوجهات السياسة الخارجية الروسية بعد ٢٠٢٢

شهدت روسيا بعد عام ٢٠٢٢ تحولات جذرية في موقعها داخل النظام الدولي، انعكست بوضوح على توجهاتها الخارجية تجاه محيطها الإقليمي، فقد أعادت الحرب في أوكرانيا تشكيل البيئة الجيوسياسية المحيطة بها، لتصبح أكثر احتدامًا من حيث الصراع على النفوذ وتزايد الضغوط الغربية، وفي ظل هذا المناخ المتوتر، لم تعد روسيا تتعامل مع دول الجوار كمجال جغرافي طبيعي للتعاون والتكامل، بل كمجال تنافسي يتطلب فرض السيطرة والحد من الاختراقات الغربية، لا سيما توسع حلف الناتو والاتحاد الأوروبي، كما أسهمت العقوبات الاقتصادية وعزلة روسيا عن بعض مراكز القرار الدولية في تعزيز توجهاتها نحو تفعيل أدوات أكثر حدة في سياساتها الخارجية، وخلق توازنات جديدة من خلال بناء شراكات مع قوى صاعدة كالصين وإعادة تقوية نفوذها، هذا الواقع الجيوسياسي المتغير فرض على صانع القرار الروسي اعتماد مسارات أكثر حسمًا واستباقًا في علاقاته الإقليمية، ما يستدعي دراسة لهذه البيئة لفهم الخلفيات التي دفعت روسيا إلى تبني نهج سياسي جديد تجاه دول الجوار بعد ٢٠٢٢.

شهدت روسيا بعد عام 2022 تحولات جذرية في موقعها داخل النظام الدولي، انعكست بوضوح على توجهاتها الخارجية تجاه محيطها الإقليمي

المطلب الأول

المحددات الداخلية والخارجية لصياغة السياسة الخارجية الروسية

شهدت روسيا بعد عام ٢٠٢٢ تحولات جذرية في موقعها داخل النظام الدولي، انعكست بوضوح على توجهاتها الخارجية تجاه محيطها الإقليمي، فقد أعادت الحرب في أوكرانيا تشكيل البيئة الجيوسياسية المحيطة بها، لتصبح أكثر احتدامًا من حيث الصراع على النفوذ وتزايد الضغوط الغربية، وفي ظل هذا المناخ المتوتر، لم تعد روسيا تتعامل مع دول الجوار كمجال جغرافي طبيعي للتعاون والتكامل، بل كمجال تنافسي يتطلب فرض السيطرة والحد من الاختراقات الغربية، لا سيما توسع حلف الناتو والاتحاد الأوروبي، كما أسهمت العقوبات الاقتصادية وعزلة روسيا عن بعض مراكز القرار الدولية في تعزيز توجهاتها نحو تفعيل أدوات أكثر حدة في سياساتها الخارجية، وخلق توازنات جديدة من خلال بناء شراكات مع قوى صاعدة كالصين وإعادة تقوية نفوذها، هذا الواقع الجيوسياسي المتغير فرض على صانع القرار الروسي

اعتماد مسارات أكثر حسمًا واستباقًا في علاقاته الإقليمية، ما يستدعي دراسة لهذه البيئة لفهم الخلفيات التي دفعت روسيا إلى تبني نهج سياسي جديد تجاه دول الجوار بعد ٢٠٢٢.[١].

أولاً: المحددات الداخلية لصياغة السياسة الخارجية الروسية

١- **النظام السياسي المركزي:** تميز النظام الروسي بقيادة مركزية قوية تتيح لصانع القرار، وخاصة الرئيس، هامشًا واسعًا في توجيه السياسة الخارجية وفقاً لتصوراته الإستراتيجية، مما يجعل القرارات غالبًا إنعكاسًا لرؤية النخبة الحاكمة وليس لمؤسسات الدولة بالمعنى التقليدي، لذلك يتسم النظام السياسي الروسي بتركيبة مركزية، حيث تتركز السلطة التنفيذية في يد الرئيس بشكل واضح، مما أضعف آليات المراقبة والمساءلة الديمقراطية، وفي ظل هذا السياق، أصبحت عملية صنع القرار في السياسة الخارجية مقتصرة على دائرة ضيقة من النخبة السياسية والأمنية، تعرف في الأدبيات السياسية الروسية بـ"السيليوفوكي"، أي النخبة الأمنية والعسكرية المحيطة بالرئيس.[٢]

ومن ثم فإن الطابع المركزي للنظام السياسي لا يمنح فقط للرئيس سلطة واسعة في إدارة السياسة الخارجية، بل يعكس أيضًا رؤية الدولة الروسية للأمن والهوية والدور العالمي، بوصفها دولة قوية تواجه التهديدات الخارجية من موقع المبادرة لا الدفاع.[٣]

٢- **الاعتبارات الاقتصادية:** تعد الاعتبارات الاقتصادية من أبرز العوامل التي توجه السياسة الخارجية الروسية، إذ يؤدي الاقتصاد الروسي، القائم بدرجة كبيرة على صادرات الموارد الطبيعية، دورًا مركزيًا في تحديد مسارات الانخراط الخارجي، يعتمد الاقتصاد الروسي بشكل رئيسي على صادرات النفط والغاز، وهي موارد تشكل نسبة كبيرة من الدخل القومي وتمثل أداة حيوية في السياسة الخارجية، خاصة تجاه دول الجوار الأوروبي، لذلك تستخدم روسيا الطاقة ليس فقط كمورد اقتصادي، بل كأداة

(١) أحمد جابر حسن عثمان، أهداف ومحددات السياسة الخارجية الروسية، مجلة المركز العلمي للدراسات والبحوث، (المجلد٣،العدد٢، القاهرة،)٢٠٢٢،ص٣٦-٤٢.

(٢)) عامر عيد عامر وآخرون،السياسة الخارجية الروسية في عهد بوتين:مفهومها وإستراتيجيتها، مجلة المجلس السياسي العلمي (جامعة الاسكندرية)/ (كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية /قسم العلوم السياسية،الاسكندرية/ مصر،)٢٠٢٤،ص٣٧.

(3) Michael McFaul, putin, putinism, and Demestic Determinants of Russian Foreign Policy, International Security, MIT Press Journals Cambridge, Massachusetts,2020,PP95-139

ضغط جيوسياسي، كما يتجلى في علاقاتها مع دول مثل ألمانيا وأوكرانيا وبولندا، إذ ترتبط هذه الدول بدرجة متفاوتة بإمدادات الغاز الروسي.(١)

بعد عام ٢٠٢٢، ومع تصاعد العقوبات الغربية بشكل غير مسبوق نتيجة الحرب في أوكرانيا، ازدادت أهمية الاقتصاد في صياغة توجهات روسيا الخارجية، إذ وجدت موسكو نفسها أمام تحدي فك الارتباط التدريجي عن الأسواق الغربية، وتوجيه سياساتها نحو تنويع الشركاء التجاريين والاستثماريين، ولذلك، أصبحت السياسة الخارجية الروسية أكثر انفتاحًا على دول آسيا، وعلى رأسها الصين والهند، إلى جانب دول إفريقيا وأمريكا اللاتينية، بهدف خلق بدائل اقتصادية تمكنها من مواجهة العزلة المفروضة عليها من الغرب.(٢)

كما أن الضغط الداخلي الناجم عن التباطؤ الاقتصادي والتضخم ونقص الاستثمارات الأجنبية يدفع القيادة الروسية إلى توظيف السياسة الخارجية كأداة لحماية الاقتصاد الوطني، في مواجهة الضغوط المتزايدة.(٣)

٣- **الهوية القومية والرؤية التاريخية:** يُوظف الخطاب السياسي الروسي التاريخ والإرث الإمبراطوري والسوفيتي لتعزيز فكرة "روسيا الكبرى" وحماية الأقليات الروسية في الخارج، ما ينعكس على السياسة الخارجية بوصفها أداة لإعادة مكانة روسيا كقوة عظمى، وتعد الهوية القومية والرؤية التاريخية من الركائز الأساسية التي تقوم عليها السياسة الخارجية الروسية، إذ تعتمد القيادة الروسية في تبرير العديد من خطواتها الخارجية على تصورات راسخة عن دور روسيا في التاريخ والجغرافيا السياسية، فالفكر السياسي الروسي يتبنى رؤية تعد روسيا ليست مجرد دولة قومية، بل كيانًا حضاريًا مميزًا يمتد عبر قارتين، ويحمل رسالة خاصة في حفظ التوازن الدولي، هذه الرؤية تُستخدم لتبرير سياسات التدخل أو الحضور في دول مثل أوكرانيا، جورجيا، كازاخستان، ومولدوفا.

ثانياً: المحددات الخارجية لصياغة السياسة الخارجية الروسية

١- **البيئة الدولية وتوازنات القوى:** ترتبط السياسة الخارجية الروسية بتفاعلها مع قوى

(١))عبد العزيز مهدي الراوي، توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة مابعد الحرب الباردة، مجلة دراسات دولية،الموسوعة السياسية: https://political-encyclopedia.org

(2)) Angela E. Stent Putin's World: Russia against the West and with the Rest Twelve (An imprint of Hachette Book Group (, New York United States of America pp. 102–129.

(٣))عبد العزيز مهدي الراوي، مصدر سبق ذكره.

كبرى كالولايات المتحدة والصين والاتحاد الأوروبي، وتدفعها محاولة مقاومة الهيمنة الغربية إلى انتهاج سلوك أكثر استقلالية أو تحدياً في محيطها الإقليمي، فضلاً عن أن البيئة الدولية وتوازنات القوى من العوامل الخارجية المحورية التي تُسهم في تشكيل توجهات السياسة الخارجية الروسية، خاصة بعد العام ٢٠٢٢ الذي شهد تحولات حادة في العلاقات الدولية، وعودة واضحة إلى منطق الصراع بين القوى الكبرى، تنظر روسيا إلى نفسها كفاعل دولي رئيسي يسعى لإعادة مكانته في نظام دولي تعده أحادي القطب، تهيمن عليه الولايات المتحدة وشبكة تحالفاتها الغربية، وتتعامل روسيا مع تحركات الغرب، خصوصًا توسع الناتو والاتحاد الأوروبي، بوصفها محاولات متعمدة لتطويق النفوذ الروسي وإضعاف دورها العالمي، وهو ما يدفعها إلى اعتماد سياسات خارجية أكثر حدة لموازنة هذا النفوذ وفرض رؤيتها على المسرح الدولي.[١]

في ظل هذا الإدراك، أصبح السلوك الخارجي الروسي في مرحلة ما بعد ٢٠٢٢ أكثر اندفاعًا نحو تحدي الوضع القائم، ومحاولة فرض توازن قوى جديد.[٢]

٢- التهديدات الأمنية وتوسع حلف الناتو

ترى روسيا في تمدد الناتو نحو حدودها تهديدًا مباشرًا لأمنها القومي، ما يفسر نهجها الحاد تجاه بعض دول الجوار التي تسعى للانضمام إلى الحلف، كما في حالة أوكرانيا وجورجيا، إذ تحتل التهديدات الأمنية مكانة محورية في تشكيل توجهات السياسة الخارجية الروسية، وتعد مسألة توسع الناتو من أكثر القضايا التي تثير قلقًا إستراتيجيًا دائمًا لدى صانع القرار في روسيا، فمنذ انهيار الاتحاد السوفيتي، تراقب روسيا بتوجس شديد تمدد الناتو باتجاه حدودها الغربية، معده ذلك خرقًا للتفاهمات الضمنية التي تلت الحرب الباردة، وتعديًا على مجالها الحيوي التاريخي، وتزايد هذا القلق مع انضمام دول من أوروبا الشرقية ودول البلطيق إلى الحلف، ما جعل روسيا ترى في هذا التوسع تهديدًا مباشرًا لأمنها القومي ومجالها الإستراتيجي التقليدي.[٣]

(١))عبير الغندور و هويدا شوقي، أشراف (أحمد جابر حسن عثمان)،أهداف ومحددات السياسة الخارجية الروسية، (كلية التجارة وإدارة الأعمال – جامعة حلوان، المجلد ١٤،العدد٣، يوليو)٢٠٢٣، ص١٢٥.

(٢))نورهان الشيخ، الاستمرار والتغيير في السياسة الخارجية الروسية تجاه دول اسيا الوسطى والقوقاز(١٩٩١-١٠١٠)،(رسالة ماجستير –كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،)٢٠١٣، ص٩٤.

(٣)) السيد أمين شلبي، بوتين وسياسة روسيا الخارجية، السياسة الدولية،المجلد٤٤،العدد١٧٥، يناير٢٠٠٩،ص٢٥٧.

بعد عام ٢٠٢٢، بلغ هذا التوتر ذروته مع المساعي الغربية لضم أوكرانيا إلى الناتو، وهو ما عدته روسيا خطًأ أحمر لا يمكن تجاوزه، ما أسهم في تسريع قرارها بشن عمليات عسكرية هناك، ولم تعد روسيا تتعامل مع الناتو كمجرد تحالف دفاعي، بل كأداة للهيمنة الغربية وإحاطة روسيا بالقواعد العسكرية ونظم الدرع الصاروخي، الأمر الذي فاقم شعور التهديد الوجودي لديها، وجعل من مواجهة هذا التمدد هدفًا رئيسيًا لسياستها الخارجية، وقد انعكس ذلك بوضوح في السلوك الروسي الأكثر عدوانية، سواء في جورجيا عام ٢٠٠٨، أو في أوكرانيا بدءًا من ٢٠١٤، ومرورًا بتصعيد أكبر بعد ٢٠٢٢، إذ اتبعت روسيا إستراتيجية هجومية لحماية ما تَعده خطوطها الدفاعية الأمامية.(١)

من هنا يتضح أن التهديدات الأمنية، وعلى رأسها توسع الناتو، ليست فقط مصدر قلق لروسيا، بل محرك رئيسي في رسم خطوط سياستها الخارجية، وتحديد طبيعة علاقاتها مع دول الجوار والعالم.(٢)

٣- الديناميكيات الإقليمية في فضاء الجوار

تشكل الديناميكيات الإقليمية في فضاء الجوار الروسي عاملًا مؤثرًا وحساسًا في صياغة توجهات السياسة الخارجية لروسيا، إذ تنظر روسيا إلى جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق بوصفها منطقة نفوذ تقليدية يجب أن تظل ضمن المجال الإستراتيجي الروسي، سواء عبر التحالفات أو التبعية الاقتصادية أو التفاهمات الأمنية، ومع ذلك، فإن هذه المنطقة لم تعد خالية من المنافسين، بل أصبحت ساحة تنافس مفتوحة مع قوى دولية وإقليمية تسعى لمد نفوذها داخلها، ما أوجد بيئة إقليمية معقدة ومتشابكة تدفع روسيا إلى اتباع سياسات أكثر انخراطًا وفاعلية في محيطها القريب.(٣)

في آسيا الوسطى، على سبيل المثال، تتزايد التحديات الروسية نتيجة تنامي النفوذ الصيني من خلال مبادرة الحزام والطريق، فضلًا عن وجود مصالح تركية متصاعدة تقوم على روابط ثقافية ولغوية مع شعوب المنطقة، هذا التنافس يدفع روسيا إلى إعادة تأكيد نفوذها من خلال

(١) فراس عباس هاشم،الأبعاد الإستراتيجية للسياسة الخارجية الروسية تجاه ساحات التنافس الجيوبوليتيكية (منطقة جنوب شرق آسيا إنموذجاً)،م(جلة العلوم السياسية،العدد٦٩،جامعة بغداد،)٢٠٢٥،ص٧٤.

(٢) رغدة البهي، ساحات إستراتيجية:لماذا تكثف روسيا أنشطتها البحرية في المحيط الهندي،(مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة،١٨يناير،)٢٠٢٤، ص٢٨.

(3))Stanislav Pritchin, Central Asia and the South Caucasus in Russia's Foreign Policy – Before and After the Ukraine CrisisHorizons – Central Asia (Winter 2025, Issue No. 29) Center for International Relations and Sustainable Development (CIRSD), Belgrade,Serbia, 2025 , PP1025-

أدوات متعددة، أبرزها منظمة معاهدة الأمن الجماعي، والاتحاد الاقتصادي الأوراسي، إلى جانب الحضور العسكري والاستخباراتي في جمهوريات مثل كازاخستان وقيرغيزستان، أما في القوقاز، فتسعى روسيا للحفاظ على موقعها كلاعب أمني رئيسي، خصوصًا بعد الحرب بين أذربيجان وأرمينيا، والتي أدت فيها دور الوسيط الضامن، بما يضمن لها الاستمرار في إدارة توازن القوى الإقليمي، وفي أوروبا الشرقية، تتصاعد التوترات مع دول مثل أوكرانيا ومولدوفا وجورجيا، التي تتبنى سياسات خارجية تميل إلى الغرب وتسعى للانضمام إلى الناتو أو الاتحاد الأوروبي، ما تعده روسيا تهديدًا مباشرًا لمصالحها، إذ تتعامل روسيا مع هذه الديناميكيات بوصفها اختبارًا حقيقيًا لقدرتها على حماية مجالها الجغرافي، وردع محاولات الغرب اختراقه عبر بناء حكومات موالية له أو دعم حركات مناوئة للنفوذ الروسي.[١]

تتصاعد التوترات مع دول مثل أوكرانيا ومولدوفا وجورجيا، التي تتبنى سياسات خارجية تميل إلى الغرب وتسعى للانضمام إلى الناتو أو الاتحاد الأوروبي، ما تعده روسيا تهديدًا

كل هذه التحولات والتفاعلات داخل فضاء الجوار تمثل بيئة ضغط وتحدٍ مستمر أمام روسيا.

المطلب الثاني

تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على علاقات روسيا بدول الجوار

أثرت الحرب الروسية الأوكرانية التي اندلعت في شباط ٢٠٢٢ بشكل عميق على طبيعة العلاقات بين روسيا ودول الجوار، إذ شكّلت هذه الحرب لحظة مفصلية أعادت رسم خريطة التفاعلات الإقليمية في محيط روسيا الحيوي، فقد دفعت العمليات العسكرية الروسية إلى تصاعد التوترات الأمنية والسياسية في المنطقة، وأثارت قلق العديد من الدول المجاورة التي بدأت بإعادة النظر في موقعها الجيوسياسي ومواقفها من روسيا، كما أظهرت الحرب ملامح تغيير في أنماط التحالفات الإقليمية، إذ اتجهت بعض الدول إلى تقوية علاقاتها مع الغرب بعده مظلة أمنية واقتصادية بديلة، بينما فضّلت دول أخرى انتهاج سياسة الحذر والحياد لتفادي التورط في تداعيات الصراع، بهذا الشكل، أصبحت علاقات روسيا مع جيرانها أكثر تعقيدًا وتباينًا، بين من يتوجّس من التوسع الروسي، ومن يسعى للحفاظ على علاقات متوازنة تحمي مصالحه في ظل بيئة إقليمية مضطربة.[٢]

---

(1) Stanislav Pritchin, Ibid

(٢) غنيم،هايدى.٢٠٢٤.تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على التوازنات الدولية والإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا .مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية،المجلد٤،العدد١، القاهرة،إبريل ٢٠٢٤،ص٤٣.

أولاً: تصاعد النزعة الأمنية في السياسة الروسية.

أدت الحرب الروسية الأوكرانية إلى تصاعد ملحوظ في النزعة الأمنية ضمن توجهات السياسة الخارجية الروسية، إذ أصبح الأمن بمفهومه التقليدي والعسكري يحتل موقعًا متقدمًا في أولويات الكرملين على حساب الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية المعتادة، فقد أعادت القيادة الروسية تعريف البيئة الدولية بعدها مليئة بالتهديدات، وخصوصًا في محيطها الجغرافي المباشر، مما انعكس في تبني خطاب سياسي وإعلامي يُصور روسيا كدولة مستهدفة تسعى لحماية نفسها من محاولات تطويق غربية يقودها حلف الناتو والولايات المتحدة، هذا التصور قاد إلى استخدام أدوات القوة العسكرية بشكل أكثر مباشرة في العلاقات مع الجوار، ليس فقط في أوكرانيا، بل كإشارة تحذيرية لبقية الدول الساعية للانخراط مع الغرب أو الخروج من دائرة النفوذ الروسي، إذ إسهمت الحرب في ترسيخ مبدأ "الأمن أولاً" في رسم السياسة الخارجية، وأصبحت كل علاقة ثنائية مع دول الجوار تُقوّم بناءً على ما إذا كانت تمثل تهديدًا محتملاً أو شريكًا يمكن الاعتماد عليه في تعزيز الأمن الإقليمي من منظور روسي.

أصبحت علاقات روسيا مع جيرانها أكثر تعقيدًا وتباينًا، بين من يتوجّس من التوسع الروسي، ومن يسعى للحفاظ على علاقات متوازنة تحمي مصالحه في ظل بيئة إقليمية مضطربة

ثانياً: انقسام دول الجوار بين المحايد والداعم والمعارض.

أفرزت الحرب الروسية الأوكرانية انقسامًا واضحًا في مواقف دول الجوار الروسي، إذ لم تتبنَّ هذه الدول موقفًا موحدًا تجاه النزاع، بل توزعت مواقفها بين الحياد والدعم والمعارضة، وفقًا لحساباتها السياسية والأمنية ومصالحها الإستراتيجية، إذ أظهرت بعض الدول دعمًا صريحًا لروسيا، كما هو الحال مع بيلاروسيا، التي تُعد أقرب حليف لروسيا، إذ سمحت باستخدام أراضيها كنقطة انطلاق للعمليات العسكرية، وشكلت نموذجًا للدولة المتماهية مع الموقف الروسي أمنيًا وسياسيًا، في المقابل، اتخذت دول أخرى موقفًا محايدًا نسبيًا، مثل كازاخستان وأرمينيا وأذربيجان، وحرصت هذه الدول على عدم القطيعة مع روسيا نظرًا للارتباطات الأمنية والاقتصادية القائمة معها، لكنها في الوقت ذاته تفادت تأييد الحرب بشكل علني، وسعت إلى موازنة علاقاتها مع الغرب والصين لتحقيق قدر من الاستقلال في القرار السياسي، أما المجموعة الثالثة من دول الجوار، فقد عبّرت عن موقف معارض بشكل واضح، وفي مقدمتها أوكرانيا، التي دخلت في مواجهة عسكرية مباشرة مع روسيا، إلى جانب جورجيا ومولدوفا، اللتين

أبدتا قلقًا كبيرًا من التوسع الروسي وسعتا إلى تعزيز التعاون مع حلف الناتو والاتحاد الأوروبي، هذا الانقسام عكس تباين أولويات دول الجوار واختلاف تصوراتها للتهديد الروسي، كما إسهم في إعادة تشكيل خريطة التحالفات الإقليمية، إذ أصبحت علاقات روسيا مع جيرانها محكومة بمواقفهم من الحرب، بدرجات تتراوح بين التحالف المطلق والحذر الإستراتيجي والعداء المباشر.[١]

ثالثاً: محاولات روسيا إعادة فرض الهيمنة الإقليمية.

وظفت روسيا المؤسسات الإقليمية التي تسيطر عليها، مثل منظمة معاهدة الأمن الجماعي والاتحاد الاقتصادي الأوراسي، لتعزيز تبعية بعض دول الجوار، سواء من الناحية الأمنية أو الاقتصادية، سعيًا لخلق بيئة مواتية تحافظ فيها روسيا على دورها كمحور أساسي في التفاعلات الإقليمية، كما سعت إلى كبح أي توجه من هذه الدول نحو التحالف مع الغرب، من خلال الضغط السياسي، أو التدخل غير المباشر، أو حتى بث رسائل ردع عبر وسائل الإعلام والخطاب الرسمي، وتكشف هذه السياسات عن رؤية روسية تعد أن الحفاظ على مجالها الحيوي لا يتحقق فقط بالدفاع، بل من خلال فرض واقع إقليمي يجعل من الصعب على الدول المجاورة الفكاك من النفوذ الروسي دون دفع كلفة سياسية أو أمنية كبيرة، ولذلك فإن محاولات روسيا لإعادة فرض الهيمنة الإقليمية تشكل جزءًا من مشروع أوسع لإعادة هندسة التوازنات داخل فضاء ما بعد الاتحاد السوفيتي، إذ تبقى روسيا صاحبة الكلمة العليا في تقرير مصير المنطقة.[٢]

رؤية روسية تعد أن الحفاظ على مجالها الحيوي لا يتحقق فقط بالدفاع، بل من خلال فرض واقع إقليمي يجعل من الصعب على الدول المجاورة الفكاك من النفوذ الروسي دون دفع كلفة سياسية أو أمنية كبيرة

(١) المغربي،باسم؛ عطوة، رشا. ٢٠٢٤.الحرب الروسية الأوكرانية وانعكاساتها على الشرق الأوسط.المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية،المجلد١٥،العدد٣،القاهرة،٢٠٢٤ ص٣٧.

(٢) نوفل،ميشال. مصدر سبق ذكره.

المبحث الثاني

تطبيقات على التوجهات الروسية تجاه دول الجوار

بعد رسم الإطار النظري والمحددات التي تحكم السياسة الخارجية الروسية، تبرز الحاجة إلى تحليل ميداني للتطبيقات العملية التي عكست هذه التوجهات في الواقع الفعلي، خصوصًا تجاه دول الجوار الجغرافي، فمنذ عام ٢٠٢٢، لم تعد السياسة الروسية تعتمد فقط على التصريحات والمواقف العامة، بل تجلت بصورة مباشرة في سلوكها تجاه دول بعينها، تفاوتت ردود فعلها وسياساتها بين التأييد، أو الحذر، أو المعارضة الصريحة، وتكشف دراسة هذه الحالات عن أن روسيا لم تتبنَّ نهجًا موحدًا، بل اتسمت سياساتها بالتنوع تبعًا لخصوصية كل دولة، ومدى ارتباطها بالغرب أو اعتمادها على روسيا، فضلًا عن موقعها الجغرافي وموروثها التاريخي مع روسيا، إن تتبع نماذج محددة من هذه الدول يُمكّننا من فهم الكيفية التي تترجم بها روسيا أهدافها الإستراتيجية .

المطلب الأول

السياسة الخارجية الروسية مع دول آسيا الوسطى والقوقاز

تمثل دول آسيا الوسطى والقوقاز عمقًا إستراتيجيًا بالغ الأهمية للسياسة الخارجية الروسية، نظرًا لما تتمتع به من موقع جغرافي حساس وارتباطات تاريخية وثقافية وسياسية طويلة مع موسكو منذ الحقبة السوفيتية، وتسعى روسيا إلى الحفاظ على نفوذها التقليدي في هذه المنطقة، في مواجهة تزايد انخراط قوى أخرى مثل الصين وتركيا والولايات المتحدة، وقد اتخذت السياسة الروسية تجاه هذه الدول بعد عام ٢٠٢٢ طابعًا أكثر حذرًا وتدخلاً، في محاولة لمنع تحول المنطقة إلى ساحة تنافس تضعف دورها الإقليمي، وبينما تحرص روسيا على تأمين التبعية الأمنية لبعض هذه الدول، فإنها تواجه في الوقت ذاته رغبة متزايدة لدى العديد منها في تنويع علاقاتها وتقليص اعتمادها على الكرملين، مما يجعل العلاقة بين الجانبين قائمة على التوازن الحذر أكثر من الولاء المطلق.[١]

أولاً: الأمن الإقليمي والاقتصاد

يشكّل البعدان الأمني والاقتصادي محورين رئيسيين في تعامل روسيا مع دول آسيا الوسطى والقوقاز، إذ تنظر روسيا إلى هذه المنطقة بعدها جزءًا من فضائها الإستراتيجي الحيوي الذي لا ينبغي أن يخرج عن دائرة نفوذها، فمن الناحية الأمنية، تسعى روسيا إلى تأديت دور الضامن

(١) علي،ضحى فيصل.٢٠٢٥.التوجه الإستراتيجي الروسي تجاه التوازنات الدولية في آسيا الوسطى والقوقاز. قضايا سياسية. كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين،العدد ٨٠،ص٦٣٨.

للاستقرار في المنطقة، مستخدمة مؤسسات مثل منظمة معاهدة الأمن الجماعي، التي تضم بعض جمهوريات آسيا الوسطى، كأداة لتعزيز حضورها العسكري والسياسي، وقد ظهر هذا الدور بشكل واضح خلال الأحداث التي شهدتها كازاخستان في كانون الثاني ٢٠٢٢، عندما أرسلت روسيا قوات دعم سريعًا للمساعدة في السيطرة على الاحتجاجات، مؤكدة بذلك أنها القوة القادرة على التدخل السريع لحماية الأنظمة المتحالفة معها.[١]

أما من الناحية الاقتصادي، فتعتمد روسيا على علاقاتها التجارية والاستثمارية مع هذه الدول، وتحرص على إبقائها ضمن أطر التبعية الاقتصادية، سواء عبر تصدير العمالة من آسيا الوسطى إلى روسيا، أو من خلال مشاريع الطاقة وخطوط النقل العابرة للإقليم، كما تسعى روسيا إلى دعم الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، الذي يُعد إحدى أدواتها لتقوية الارتباط الاقتصادي مع دول الجوار، ومحاولة تقويض النفوذ الصيني أو التركي المتصاعد في المنطقة[٢]

تمثل دول آسيا الوسطى والقوقاز عمقًا إستراتيجيًا بالغ الأهمية للسياسة الخارجية الروسية، نظرًا لما تتمتع به من موقع جغرافي حساس وارتباطات تاريخية وثقافية وسياسية طويلة مع موسكو منذ الحقبة السوفيتية، وتسعى روسيا إلى الحفاظ على نفوذها التقليدي في هذه المنطقة، في مواجهة تزايد انخراط قوى أخرى مثل الصين وتركيا

وفي ظل هذا الواقع، تجد روسيا نفسها في وضع معقد: فهي ترغب بالحفاظ على دورها كقوة أمنية واقتصادية مهيمنة، لكنها تواجه تحولات إقليمية عميقة تقودها مصالح وطنية متزايدة لدى دول المنطقة، ما يجعل البُعدين الأمني والاقتصادي ساحة صراع هادئ ولكن مستمر على النفوذ والسيطرة.

ثانياً: منظمة معاهدة الأمن الجماعي ودور روسيا

تعد منظمة معاهدة الأمن الجماعي إحدى أبرز الأدوات التي تستخدمها روسيا لترسيخ نفوذها الأمني في فضاء آسيا الوسطى والقوقاز، إذ تعمل هذه المنظمة بوصفها تحالفًا عسكريًا تقوده روسيا، ويضم عددًا من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، مثل كازاخستان وأرمينيا وقيرغيزستان وطاجيكستان، وقد أنشأت روسيا هذه المنظمة لتكون بمثابة إطار أمني جماعي يضاهي حلف الناتو في المنطقة، لكن تحت مظلتها المباشرة، ما يمنحها شرعية للتدخل السريع

(١) هلال،رضا محمد.٢٠٢١.السياسة الروسية الجديدة في المنطقة العربية: أدوات القوة الناعمة وفعاليتها. مجلة السياسة والاقتصاد(JPSA)،القاهرة،٢٠٢١)،ص٢٤١.

(٢) هلال،رضا محمد.٢٠٢٢.أمن الطاقة ومحاولات روسيا لفرض النفوذ الدولي .مجلة السياسة والاقتصاد، العدد١٣(يناير)،القاهرة) ،ص ص١٢٦-١٥٠.

في شؤون الدول الأعضاء متى ما رأت أن الاستقرار الإقليمي مهدد.[١]

بعد عام ٢٠٢٢، اتسع استخدام روسيا لهذه المنظمة كذراع تنفيذية لسياساتها الأمنية في الجوار، وبرز هذا الدور بشكل لافت في تدخلها العسكري في كازاخستان مطلع العام ذاته، إذ أُرسلت قوات حفظ سلام من المنظمة بطلب من القيادة الكازاخية لقمع احتجاجات داخلية، وهو ما عدّته روسيا رسالة واضحة لبقية دول المنطقة مفادها أن بقاء الأنظمة واستقرارها يرتبط بالتنسيق الأمني الوثيق معها عبر هذا الإطار الجماعي، ومع ذلك، فقد واجهت روسيا تحديات في الحفاظ على وحدة مواقف الدول الأعضاء، لا سيما في ظل الحرب على أوكرانيا، إذ أبدت دول مثل كازاخستان وأرمينيا تحفظًا على الانخراط المباشر في الموقف الروسي، وحرصت على التمايز السياسي خشية التورط في تداعيات الصراع.( )فبينما ترى روسيا في منظمة معاهدة الأمن الجماعي أداة لحماية النظام الإقليمي وضمان الولاء الأمني لها، بدأت بعض الدول الأعضاء تنظر إليها كإطار يكرّس تبعيتها السياسية والعسكرية لروسيا، وهو ما يهدد بتراجع فعاليتها على المدى الطويل في ظل تغير أولويات تلك الدول.[٢]

ثالثاً: التوازن مع النفوذ الصيني والتركي

تواجه روسيا في فضاء آسيا الوسطى والقوقاز تحديًا إستراتيجيًا متناميًا يتمثل في تمدد النفوذ الصيني والتركي، وهو ما يدفعها إلى انتهاج سياسة توازن دقيقة تسعى من خلالها إلى الحفاظ على موقعها التاريخي المهيمن دون الدخول في صدام مباشر مع هاتين القوتين الصاعدتين، فالصين، عبر مشروع "الحزام والطريق"، أصبحت لاعبًا اقتصاديًا رئيسًا في آسيا الوسطى، إذ تستثمر بكثافة في البنية التحتية والطاقة والنقل، مما يمنحها حضورًا واسعًا في الدول التي كانت تقليديًا ضمن دائرة التأثير الروسي، ورغم أن روسيا تنظر إلى الصين بوصفها شريكًا إستراتيجيًا على المستوى الدولي، فإنها تدرك أن التوسع الصيني في هذه المنطقة قد يُضعف تدريجيًا مكانتها الاقتصادية ويحوّل جمهوريات آسيا الوسطى إلى ساحات نفوذ مشترك، ما يستدعي حذرًا روسيًا متزايدًا في التعامل مع الصين داخل هذا الإقليم.[٣]

(1) (Kaszuba, Malina. (2019). The Collective Security Treaty Organization (CSTO) in the Foreign Policy of the Russian Federation. The Copernicus Journal of Political Studies, Poland.p.p 141153-

(٢)) أمبروسيو،توماس.٢٠٢٤.منظمة معاهدة الأمن الجماعي: تحالف بلا حياة ومتعثر،مجلة جورج تاون،الدوحة/ قطر، ٤مارس ٢٠٢٤،على الرابط: www.gjia.georgetown.edu

(٣))إبراهيم،لؤي .٢٠٢٠.التنافس الروسي- التركي في آسيا الوسطى بعد انتهاء الحرب الباردة. (مجلة جامعة دمشق- الاقتصاد والتنمية،المجلد ٣٦،العدد٢،دمشق، ٢٠٢٠)،ص٣٣٥.

أما تركيا، فقد استطاعت أن تستثمر في القواسم الثقافية واللغوية والدينية التي تجمعها مع شعوب آسيا الوسطى والجنوب القوقازي لتعزيز نفوذها الناعم، وبدأت في السنوات الأخيرة بترسيخ حضورها من خلال التعاون السياسي والدبلوماسي والعسكري، يحضى بثقة الطرفين[١]،

في ظل هذا الواقع المعقّد، تسعى روسيا للحفاظ على مكانتها من خلال مزيج من أدوات الردع والاحتواء والتعاون .

المطلب الثاني

السياسة الخارجية الروسية مع دول أوروبا الشرقية وبحر البلطيق

تعد دول أوروبا الشرقية وبحر البلطيق من أكثر مناطق الجوار حساسية في السياسة الخارجية الروسية، نظرًا لقربها الجغرافي، وارتباطها التاريخي المعقد مع روسيا، وتوجهاتها الغربية المتزايدة، وبعد عام ٢٠٢٢، شهدت العلاقات مع هذه الدول تصاعدًا حادًا في التوتر، نتيجة الحرب في أوكرانيا، وازدياد مخاوف هذه الدول من التهديد الروسي، ما دفعها إلى تعزيز ارتباطها بحلف الناتو والاتحاد الأوروبي، في مقابل سعي روسيا لفرض توازن ردعي يحول دون مزيد من التمدد الغربي في هذه المنطقة الحيوية.

أولاً: أوكرانيا وجورجيا كنموذج صدامي

أوكرانيا أبرز وأشد النماذج الصدامية في علاقات روسيا بدول الجوار، وقد تحولت إلى بؤرة مواجهة مفتوحة بين روسيا والغرب منذ عام ٢٠١٤، حين ضمّت روسيا شبه جزيرة القرم، لكن حدّة هذا الصدام بلغت ذروتها بعد الاجتياح العسكري الروسي الشامل في شباط ٢٠٢٢، تنظر روسيا إلى أوكرانيا ليس فقط كجار جغرافي، بل كجزء من المجال الحضاري والسياسي والتاريخي الروسي، وترى في محاولاتها الانضمام إلى حلف الناتو والاتحاد الأوروبي تهديدًا مباشرًا لأمنها القومي، ولهذا تعد روسيا أن سيطرة الغرب على أوكرانيا تعني خسارة إستراتيجية فادحة، لا يمكن القبول بها.[٢]

لذلك سعت أوكرانيا، لا سيما منذ عام ٢٠١٤، إلى تكريس هويتها الأوروبية والانفصال التام عن المدار الروسي، وهو ما أثار حفيظة روسيا ودفعها إلى استخدام القوة لإعادة تشكيل

(١)) البتانوني،عبير.٢٠٢٢.التنافس الدولي في آسيا الوسطى: الصين وروسيا الفترة من ٢٠٠١ حتى ٢٠١٨.(آفاق آسيوية، المجلد٦،العدد٢٠٢٢،١٠)،ص ٣٢٧.

(٢)) هادي، فادية عباس .٢٠٢٤.أهمية أوكرانيا الجيوستراتيجية بالنسبة لروسيا: الأبعاد الأمنية والسياسية والنفوذ الإقليمي.(المجلة السياسية الدولية، العدد٦١،العراق)،ص ص٣٢٢-٣٢٦.

الواقع الجيوسياسي.[١]

أما جورجيا فتعد واحدة من أبرز حالات التوتر المزمن في علاقات روسيا مع دول الجوار، وقد بدأت ملامح هذا التوتر بالتصاعد منذ الثورة الوردية عام ٢٠٠٣، التي حملت قيادة موالية للغرب إلى السلطة، وسعت بوضوح إلى الانفكاك عن المدار الروسي والتقارب مع حلف الناتو والاتحاد الأوروبي..[٢]

منذ تلك الحرب، دخلت العلاقات بين الجانبين في حالة من الجمود السياسي والعداء الصريح، إذ لا تزال جورجيا ترفض الاعتراف بـ"استقلال" المناطق الانفصالية، بينما تصر روسيا على رفض أي تقارب جورجي مع الناتو، وعلى الرغم من محاولات محدودة للتطبيع على المستوى الاقتصادي أو الثقافي، فإن الجفاء السياسي ظل سيد الموقف، خاصة في ظل استمرار روسيا في تعزيز وجودها العسكري في المناطق الانفصالية، واتهام تبليسي لها بالتدخل في الشؤون الداخلية عبر أدوات غير مباشرة، إن الحالة الجورجية تشكّل مثالًا على نمط التدخل الروسي الذي لا يعتمد فقط على الضغوط السياسية أو الاقتصادية، بل يتضمن خلق واقع ميداني على الأرض مجالها الاستراتيجي.[٣]

ثانياً: بيلاروسيا ومولدوفا بين التحالف العميق والتوتر المتصاعد

تشكل بيلاروسيا ومولدوفا نموذجين مختلفين في تعامل السياسة الخارجية الروسية مع دول الجوار، إذ تمثل الأولى حالة تحالف إستراتيجي عميق، بينما تمثل الثانية ساحة توتر متنامٍ وتنافس جيوسياسي متصاعد، في حالة بيلاروسيا، تُعد العلاقة مع روسيا من أقرب العلاقات الثنائية في محيط ما بعد الاتحاد السوفيتي، وقد تعزز هذا التحالف بشكل ملحوظ بعد عام ٢٠٢٠، على خلفية الاحتجاجات الشعبية ضد الرئيس ألكسندر لوكاشينكو، إذ قدّمت روسيا دعمًا سياسيًا وأمنيًا مباشرًا للنظام، وإسهمت في تثبيت سلطته مقابل تقارب أكبر معها سياسيًا وعسكريًا، ومنذ بدء الحرب الروسية الأوكرانية عام ٢٠٢٢، تحوّلت بيلاروسيا إلى حليف عسكري مباشر، إذ سمحت باستخدام أراضيها كنقطة انطلاق للقوات الروسية، ما يعكس

(١)) عبد الشافي،عصام.٢٠٢٢.الحرب الروسية – الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي.مركز الجزيرة للدراسات،قطر،٣مايو٢٠٢٢،على الرابط: https://studies.aljazeera.net/ar/article/5361

(٢)) فواز،أحمد عبد الحافظ.٢٠٢٢.انعكاسات الحرب الروسية الأوكرانيةعلى السياسات الخارجية لدول جنوب القوقاز.(مجلة السياسة والاقتصاد،المجلد٢١،العدد٢٠،مصر، ٢٠٢٢)،ص ص٣٧- ٦٠.

(٣)) فواز،أحمد عبد الحافظ. مصدر سبق ذكره.

اندماجًا كبيرًا في المواقف الإستراتيجية بين البلدين، وصل إلى حد الحديث عن تكامل دفاعي وأمني غير مسبوق.[١]

أما في حالة مولدوفا، فالوضع مختلف تمامًا، فرغم العلاقات التاريخية بين البلدين، فإن مولدوفا، وخاصة بعد وصول حكومة موالية للغرب، بدأت تنتهج سياسة خارجية تسعى إلى تقليص الاعتماد على روسيا، والتقارب مع الاتحاد الأوروبي.[٢]

في المحصلة، تظهر بيلاروسيا ومولدوفا كحالتين متعاكستين في رؤية روسيا لمحيطها القريب: الأولى حليف مضمون يُعوّل عليه في مواجهة الغرب، والثانية دولة صغيرة لكنها تتجه تدريجيًا للخروج من الفلك الروسي، وهو ما يجعل منها ساحة مراقبة دائمة وتحذير مبطن من قبل روسيا لأي خطوات تتعلق بالابتعاد عن مجالها الإستراتيجي.

ثالثاً: التصعيد مع دول البلطيق وتزايد الحضور العسكري

تشهد العلاقات بين روسيا ودول بحر البلطيق – إستونيا ولاتفيا وليتوانيا – توترًا متصاعدًا، خصوصًا بعد اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية عام ٢٠٢٢، إذ أصبحت هذه الدول الثلاث في مقدمة الصفوف المعارِضة لموسكو داخل الناتو والاتحاد الأوروبي، وتعد روسيا أن هذه الدول تمثل خط تماس مباشر مع البنية الأمنية الغربية، خاصة مع وجود قوات للناتو على أراضيها، وتنامي نشاط البنى العسكرية الغربية على حدودها، وهو ما تعده روسيا تهديدًا إستراتيجيًا لا يمكن تجاهله، وترى دول البلطيق في السلوك الروسي تجاه أوكرانيا دليلًا واضحًا على استعداد روسيا لاستخدام القوة لتغيير حدود ما بعد الحرب الباردة، ما دفعها إلى المطالبة المستمرة بتعزيز التواجد العسكري الغربي على أراضيها، وتكثيف منظومات الردع والدفاع.[٣]

ردًا على ذلك، بدأت روسيا بإعادة النظر في وضعها العسكري في منطقة كالينينغراد، وهي أرض حبيسة تحيط بها بولندا وليتوانيا، ويُعد من أكثر المواقع العسكرية حساسية في أوروبا،

(١)) السميري، كاظم.٢٠٢٣.روسيا وبيلاروسيا: الشراكة الأمنية والمسار نحو التوحد- دراسة في توازن النفوذ. (المجلة العربية للدراسات الإستراتيجية، المجلد ١٤، العدد٢ ،دمشق)، ص٢١٥.

(٢)) الفارسي، رحيم محمود.٢٠٢٢.مولدوفا بين روسيا والغرب: سياسة موسكو تجاه ترانسنيستريا والنفوذ الجيواستراتيجي. (مجلة العلوم السياسية الدولية، العدد٧، القاهرة) ،ص٨٩.

(٣)) الحمراوي، سامي.٢٠٢٤. التوتر الروسي مع البلطيق: التصعيد العسكري وإستراتيجية الردع. (المجلة العربية للأمن الدولي، المجلد٨،العدد١، بيروت،٢٠٢٤)،ص٤٥.

وشهدت المنطقة تعزيزات عسكرية، شملت نشر أنظمة صاروخية متقدمة، وتكثيف التدريبات العسكرية، و هو جزء من سياسة ردع متبادلة تُستخدم فيها الرمزية العسكرية والدبلوماسية بدرجة عالية، ومن المتوقع أن يستمر هذا التوتر طالما استمر النزاع في أوكرانيا، واستمرت دول البلطيق في تأدية دور نشط في دعم كييف سياسياً وأمنياً.[١]

الخاتمة:

إن السياسة الخارجية الروسية تجاه دول الجوار بعد عام ٢٠٢٢ قد دخلت مرحلة جديدة من الحزم والتوتر والانكشاف، نتيجة تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية والتحولات العميقة في النظام الدولي والإقليمي، فقد أصبح المحيط الجغرافي لروسيا ساحة إستراتيجية تمارس فيها روسيا نفوذها عبر مزيج من الأدوات الأمنية والعسكرية والاقتصادية، في محاولة لحماية مصالحها وكبح محاولات الاختراق الغربي المتزايد، وبيّنت التحليلات أن هذه السياسة لم تعد موحّدة أو ثابتة، بل تختلف بحسب مواقف كل دولة من الحرب وموقعها الجغرافي وخياراتها الإستراتيجية، ما أنتج علاقات متباينة تتراوح بين التحالف الوثيق كما في حالة بيلاروسيا، والتوتر الحذر كما في آسيا الوسطى، والتصعيد الصدامي كما في أوكرانيا ودول البلطيق.

كما أظهرت التطبيقات العملية أن روسيا تسعى لإعادة تشكيل بيئتها الإقليمية بما يخدم رؤيتها لحدود أمنها القومي، متجاهلة في كثير من الأحيان قواعد القانون الدولي وردود الفعل الدولية، وقد انعكس ذلك في تصاعد النزعة الأمنية، ومحاولات الهيمنة، وتعزيز الدور العسكري في محيطها، ومع ذلك، فإن هذا التوجه يواجه تحديات حقيقية، أهمها تآكل الثقة بها في بعض جمهوريات الجوار، وتنامي النفوذ البديل لكل من الصين وتركيا، فضلاً عن الضغوط الغربية المتزايدة، والعقوبات التي أثرت في قدرتها على المناورة.

يمكن القول : إن مستقبل السياسة الروسية في جوارها القريب سيبقى مرهونًا بتطورات الحرب في أوكرانيا، وبقدرة روسيا على الحفاظ على توازن بين فرض النفوذ، وتفادي العزلة، والتعامل مع واقع إقليمي بات أكثر تعقيدًا وتنوعًا من أي وقت مضى، إن الجوار الروسي لم يعد ساحة آمنة، بل أصبح مرآة تعكس طبيعة العلاقة بين روسيا والعالم، وحدود قوتها وقدرتها على فرض رؤيتها في بيئة دولية متغيرة.

(١)) العقيلي، رقية. ٢٠٢٥.زيادة التواجد العسكري الروسي في بحر البلطيق وآثره على أمن حلف الناتو.(مجلة السياسة والدراسات الاستراتيجية، المجلد ١٠، العدد٢، القاهرة،) ص ص١٢٠-١٤٢.

الاستنتاجات:

١. بعد عام ٢٠٢٢، أصبحت السياسة الخارجية الروسية أكثر ميلًا إلى الحسم الأمني والتدخل المباشر، خصوصًا في التعامل مع دول الجوار.

٢. تختلف توجهات روسيا تجاه دول الجوار بحسب موقع كل دولة من الصراع في أوكرانيا، فهناك دول داعمة، وأخرى محايدة، وأخرى معارضة بشدة.

٣. تحولت أوكرانيا إلى النموذج الأكثر صدامية، إذ تمثل ساحة مواجهة مفتوحة بين روسيا والغرب على مستقبل النظام الإقليمي.

٤. تسعى روسيا لإعادة فرض الهيمنة الإقليمية من خلال أدوات القوة الصلبة والمؤسسات التي تهيمن عليها، كمنظمة معاهدة الأمن الجماعي والاتحاد الأوراسي.

٥. تواجه روسيا تحديات متزايدة في آسيا الوسطى والقوقاز نتيجة تنامي النفوذ الصيني والتركي، مما يفرض عليها موازنة دقيقة بين التعاون والتنافس.

٦. في أوروبا الشرقية، تختلف العلاقات بين التحالف الكامل كما في بيلاروسيا، والتوتر المتصاعد كما في مولدوفا، والصدام المفتوح كما في جورجيا وأوكرانيا.

٧. بلغ التصعيد مع دول بحر البلطيق مستويات غير مسبوقة، مع تزايد الوجود العسكري الروسي والغربي، وارتفاع خطر المواجهة غير المباشرة.

المصادر:

١. احمد عبد الامير الانباري : تأثير الحرب الروسية – الأوكرانية في النظام الدول: التدافعات المكانية والإزاحات الجغرافية. دراسات دولية، عدد ٩٦/٩٥، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٢٤.

٢. عبير البتاتوني: التنافس الدولي في آسيا الوسطى: الصين وروسيا الفترة من ٢٠٠١ حتى ٢٠١٨، آفاق آسيوية، المجلد ٦، العدد ٢٠٢٢،١٠.

٣. رغدة البيهي: ساحات إستراتيجية: لماذا تكثف روسيا أنشطتها البحرية في المحيط الهندي،مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ١٨ يناير،٢٠٢٤.

٤. سامي الحمراوي : التوتر الروسي مع البلطيق: التصعيد العسكري وإستراتيجية الردع، المجلة العربية للأمن الدولي، المجلد ٨، العدد ١، بيروت،٢٠٢٤.

٥. مناف الحمد : مقاربة لفهم الثقافة السياسية الروسية. مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، ٧ ديسمبر. الرابط (https://rawabetcenter.com/archives/٣٦٣٠٠)

٦. عبد العزيز مهدي الراوي : توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. مجلة دراسات دولية، الموسوعة السياسية: https://political-encyclopedia. org/ (https://political-encyclopedia.org)

٧. كاظم السميري: روسيا وبيلاروسياالشراكة الأمنية والمسار نحو التوحد – دراسة في توازن النفوذ، المجلة العربية للدراسات الإستراتيجية، المجلد ١٤، العدد ٢، دمشق،٢٠٢٣.

٨. نورهان الشيخ : الاستمرار والتغيير في السياسة الخارجية الروسية تجاه دول آسيا الوسطى والقوقاز (١٩٩١–٢٠١٠)، رسالة ماجستير – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٣.

٩. عصام الشافي: الحرب الروسية – الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، ٣ مايو. الرابط (https://studies.aljazeera.net/ar/article/٥٣٦١)

١٠. رقية العقيلي : زيادة التواجد العسكري الروسي في بحر البلطيق وأثره على أمن حلف الناتو، مجلة السياسة والدراسات الاستراتيجية، المجلد ١٠، العدد ٢، القاهرة، ٢٠٢٥.

١١. عبير الغندور : أهداف ومحددات السياسة الخارجية الروسية،كلية التجارة وإدارة الأعمال

– جامعة حلوان، المجلد ١٤، العدد ٣، يوليو، ٢٠٢٣.

١٢. رحيم محمود الفارسي : مولدوفا بين روسيا والغر: سياسة موسكو تجاه ترانسنيستريا والنفوذ الجيواستراتيجي. مجلة العلوم السياسية الدولية، العدد ٧، القاهرة، ٢٠٢٢.

١٣. فواز احمد عبد الحافظ : انعكاسات الحرب الروسية الأوكرانية على السياسات الخارجية لدول جنوب القوقاز. مجلة السياسة والاقتصاد، المجلد ٢١، العدد ٢٠، مصر، ٢٠٢٢.

١٤. هادي غنيم : تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على التوازنات الدولية والإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية، المجلد ٤، العدد ١، القاهرة، إبريل، ٢٠٢٤.

Refrences:

1. Hussain, Mumtaz et al. (July–September 2022). Study of Russian Security Activities in Central Asia under Collective Security Treaty Organization. Journal of Development and Social Science, Pakistan.
2. Kaszuba, Malina. (2019). The Collective Security Treaty Organization (CSTO) in the Foreign Policy of the Russian Federation. The Copernicus Journal of Political Studies, Poland.
3. McFaul, Michael. (2020). Putin, Putinism, and Domestic Determinants of Russian Foreign Policy. International Security, MIT Press Journals, Cambridge, Massachusetts.
4. Pritchin, Stanislav. (Winter 2025). Central Asia and the South Caucasus in Russia's Foreign Policy – Before and After the Ukraine Crisis. Horizons – Central Asia, Issue No. 29, Center for International Relations and Sustainable Development (CIRSD), Belgrade, Serbia.
5. Stent, Angela E. Putin's World: Russia Against the West and with the Rest. Twelve (An imprint of Hachette Book Group), New York, USA.

مفهوم إدارة التهديد وبناء السلام الإقليمي
(مقاربة نظرية)

الباحثة سوسن حسن احمد

طالبة ماجستير علوم سياسية

جامعة الموصل

na6934779@gmail.com

أ.م.د. يونس مؤيد يونس

كلية العلوم السياسية

جامعة الموصل

younis1986mmyy@uomosul.edu.iq

https://doi.org/10.61884/hjs.v14i56.659

ملخص :

تواجه الدول في البيئات الإقليمية الخاصة بها تهديدات متعددة ومتنوعة تقسم إلى تهديدات تماثلية نابعة من سعي الدول إلى تحقيق مصالحهم القومية العليا من سباق للتسلح والتنافس فيما بينهم للوصول إلى مرتبة الريادة والقيادة في البيئة الإقليمية ليساعدهم ذلك في أداء دور عالمي مهم في البيئة الإستراتيجية العالمية مستندين في ذلك إلى أدوات القوة العسكرية التقليدية وغير التقليدية التي تؤدي دورًا في أن تكون تهديدًا من التهديدات؛ لأن وجود هذا القوة تقود إلى الدخول في نزعات حدودية ومطالبات إقليمية بمناطق معينة ذات وقع إستراتيجي، كما تواجه الدول تهديدات غير متماثلة متأتية من فواعل دون الدول تنتشر في البيئات الإقليمية، وتغييرات مناخية ناتجة من حراك الدول في سبيل الوصول إلى مراحل متقدمة من التنمية والتقدم.

الكلمات المفتاحية: التهديد، التحدي، إدارة، الأمن، السلام الإقليمي

The Concept of Threat Management and Regional Peace-building (A Theoretical Approach)

Sawsan Hassan Ahmed
Master's Student in Political Sciencel University of Mosul
na6934779@gmail.com

Dr.: Younis Moayad Younis
College of Political Science / University of Mosul
younis1986mmyy@uomosul.edu.iq

ABSTRACT

States operating within their respective regional environments are confronted with a range of diverse threats, broadly classified into symmetrical threats arising from states' pursuit of their supreme national interests—such as arms races and interstate rivalries aimed at attaining regional leadership and dominance. Such aspirations are often pursued to secure an influential global role within the broader strategic international system, relying on both conventional and unconventional military capabilities. However, the possession of such power can itself constitute a source of threat, frequently triggering border disputes and competing territorial claims over strategically significant areas.

KEYWORDS: Threat, Challenge, Management, Security, Regional Peace

المقدمة

تواجه البيئات الإقليمية المتعددة، التي تشكّل في مجموعها النظام الدولي، طيفًا واسعًا من التهديدات التقليدية وغير التقليدية، مثل سباق التسلح، والتنافس بين القوى الفاعلة، والإرهاب، والنزاعات الحدودية والمطالب الإقليمية، والتغير المناخي، إضافة إلى هشاشة بعض الدول، وتنعكس هذه التهديدات بشكل مباشر على الأمنين الإقليمي والدولي، مما يؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار، ويجعل السلام في وضع ضبابي يمكن وصفه بـ»السلام الرمادي.

ومن هنا، تبرز أهمية إدارة التهديدات كأداة أساسية للحفاظ على الأمن الإقليمي والدولي، إذ ترتبط هذه الإدارة بجملة من المفاهيم الأمنية التي تسهم في تحقيق السلام والاستقرار، وتشمل إستراتيجيات إدارة التهديدات: التحوط الإستراتيجي، الشراكة الإستراتيجية، التسلح وبناء القوة الذاتية للدولة، والترتيبات الإقليمية، وتؤدي كل من هذه الإستراتيجيات دورًا محوريًا في تعزيز الاستقرار الإقليمي، بما يفضي إلى بناء سلام إقليمي نسبي.

أهمية البحث:

التعرف على إستراتيجيات التي تتبعها الدول في البيئات الإقليمية المتعددة لمواجهة تهديدات الأمن القومي للدول، وهذا الإستراتيجيات تكون البعض منها منفردة والبعض الآخر جماعية، ومن ثم يتم الاستفادة منها على المستوى العملي في العراق ليكون أمام صانع ومنفذ القرار

العراقي حرية اختيار الإستراتيجيات المناسبة للدولة العراقية لمواجهة التهديدات الأمنية التي يتعرض لها من تهديدات تقليدي وغير تقليدية.

إشكالية البحث:

ينطلق البحث من السؤال الرئيسي الآتي: هل أن السلام الإقليمي في البيئة الإقليمية يتحقق في ظل الإستراتيجيات التي تتبعها الدول لمواجهة التهديدات التي تواجهها أم إن طبيعة هذه التهديدات تجعل من إستراتيجيات مواجهتها غير فاعلة ومن ثم لايكون هناك استقرار وسلام إقليمي فعال بل سلام إقليمي رمادي.

فرضية البحث: الدول ساعية إلى الحفاظ على أمنهم القومي ومصالحهم العليا فيضطرون إلى اتباع إستراتيجيات متعددة تترتب عليهم التزامات للوصول إلى حالة طبيعية من الاستقرار والسلام الإقليمي ليتمكنوا من مواصلة تقدمهم في البيئة الإقليمية والدولية.

منهجية البحث:

بعد تحديد الإشكالية والفرضية تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي.

هيكلية البحث:

تقسيم البحث إلى خمسة محاور رئيسية، بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة، تناول المحور الأول تعريف مفهوم التهديد، وخصص المحور الثاني للمفاهيم المقاربة له، بينما ركز المحور الثالث على تعريف الأمن، أما المحور الرابع فبحث في مفهوم إدارة التهديد، في حين حلل المحور الخامس مفهوم السلام الإقليمي.

اولاً: التعريف مفهوم التهديد

التهديد لغة: من الناحية اللغوية اشتقت كلمة (تهديد)من لفظ (هدد_يهدد_تهديدا)، ويعني به محاولة الحاق الأذى والضرر بشي معين بقصد الإخلال بالأمن[١].

التهديد اصطلاحا: هو بلوغ تعارض المصالح والغايات القومية مرحلة يتعذر معها إيجاد حل سلمي يوفر للدول الحد الأدنى من أمنها السياسي والاقتصادي والعسكري، مقابل قصور قدراتها لموازنة الضغوط الخارجية، الأمر الذي قد يضطر الأطراف المتصارعة إلى اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية، معرضة الأمن القومي لأطراف أخرى للخطر[٢] فإن التهديد يتعلق بكل ما يمكن أن يخل بالأمن ويثير الخوف للطرف المهددة[٣].

ويعرف الباحث السياسي (تيري ديبل) التهديد: بأنه العمل النشط والفاعل تقوم به دولة ما للتأثير على سلوك دولة أخرى، وهذا الجهد يعد جزءًا من إستراتيجية الشؤون الخارجية للدولة[٤]، كما يعرف المؤرخ الدبلوماسي ريتشارد اولمان التهديد: بأنه فعل أو سلسلة من الأحداث التي تؤدي إلى تهديد جودة الحياة لسكان دولة ما أو تهدد نطاق خيارات السياسية المتاحة لحكومة الدولة أو للجهات الخاصة غير الحكومية (الأشخاص الجماعات والشراكات) داخل الدولة[٥].

وعرف الباحث السياسي باري بوزان التهديد الناجم عن الفوضى السياسية والصراع من أجل السيطرة على مؤسسات الدولة[٦].

أما شروط توفر التهديدات [٧] هي : الأول: أن يسبب حالة من الهلع والخوف. **الثاني:** درجة الخطورة، أي طبيعة الخطورة(المحتملة، الفعلية، الكامنة)، فكلما كان التهديد خطير، كلما

(١) صباح بالة، **الموسوعة السياسية**، (القاهرة: الدار العربية للنشر والتوزيع، ٢٠٢٠)، ص ٢١٤.

(٢) سليمان عبد الله الحربي، **مفهوم الامن: مستوياته وتهديداته (دارسة نظرية في المفاهيم والاطر)**، المجلة العربية للعلوم السياسية، المجلد ٢٠٠٨، العدد ١٩،(بيروت: الجمعية للعلوم السياسية، ٢٠٠٨)، ص ٢٨.

(٣) بسمة مطالبي، **طبيعة التهديدات اللاتماثلية في المناطق الحدودية**، مجلة السياسة العالمية، المجلد ٥، العدد الخاص ٠١،(الجزائر: جامعة الجزائر ١، ٢٠٢١)، ص١٤١.

(٤) تيري ل. ديبل، **استراتيجية الشؤون الخارجية منطق الحكم الامريكي**، ترجمة: وليد شحادة، (بيروت: دار الكتاب العربي، مؤسسة محمد بن راشد ال مكتوم، ٢٠٠٩)، ص ٢٥٨.

(5) Richard H. Ulman, Redefining Security International, International Security, Vol. 8, No1,The MlT Press, Summer, 1983,p. 133.

(6) Barry Buzan, People States, and Fear: The National Security Problem in International Relations,(Great Britain: Whealsheaf books, 1983), p. 62.

(٧) نوال بلحربي، **التهديدات الامنية الجديدة وسبل مواجهتها: اي دور للحدود الذكية؟**، مجلة ابحاث قانونية وسياسية، مجلد ٧، العدد ١،(الجزائر: جامعة الجزائر، ٢٠٢٢)، ص ١١٧١.

تطلب ذلك رد فوري وفعال من الطرف المهدد، **الثالث:** توفر القدرة على الاستهداف، سواء أكان الاستهداف للدولة مباشرة أم مواطنيها أو الدول المجاورة للدولة، وهنا يكون للتهديد تاثير الجيوسياسي، فمثلا: الفوضى الأمنية والتهديدات الأمنية الموجودة بدول الجوار.

وتصنف التهديدات حسب مصادرها إلى [١]

١- **المستوى الداخلي:** يرتبط بالتهديدات القائمة أو المحتملة داخل مجتمع ما.

٢- **المستوى الخارجي:** وفيها مستويين فرعين، أولهما مستوى إقليمي يتمثل بالعلاقة بين الدولة ومحيطها الإقليمي، وما يدخل تحت هذا الإطار من علاقات التهديد أو التعايش أو التعاون، وثانيهما المستوى العالمي يتصل بمجال العلاقة بين الدولة والمحيط العالمي، وخاصة القوى الدولية الكبرى المتحكمة فيه، وما يدخل تحت الإطار أيضا من علاقات التبعية أو الاستقلال أو التحالفات.

كما تُصنف التهديدات حسب طبيعتها إلى[٢]**:**

أ_التهديدات الأمنية التماثلية (التقليدية):هو اسم يطلق على النمط التقليدي للتهديدات التي تتميز بالطابع العسكري، وتتشابه في الفواعل من حيث الخصائص كالتهديد العسكري.

ب_التهديدات الأمنية اللاتماثلية (غير التقليدية): هي تهديدات غير واضحة المعالم وهي لاتصدر من الوحدات سياسية، « الدول» بل هي تهديدات مجهولة المصدر تعرف بالتهديدات اللاتناظرية أو غير المتكافئة، وتكون بين فاعلين غير متكافئتين من حيث القوة، **و أبرز ظهورها هي** [٣]

أ- «تسارع وتفشي التنمية التكنولوجية وثورة المعلومات، إذ إن التميز التكنولوجي للدول القوية يشكّل حافزًا للطرف الضعيف لاعتماد التكنولوجيا في اختيار مجالات الحروب التي تمثّل أفضل البدائل لتحقيق التفوق على الخصم ذي المستوى التكنولوجي المتقدم.

ب- تأثير ثورة الاتصال والمعلومات مثل الإنترنت والهاتف في هذا المجال، حيث إن

---

(١) دنيا محمد جبر، **صياغة استراتيجية الامن القومي للدولة في ضوء ادراك التهديدات المتغيرة: الإستراتيجية الروسية انموذجا**، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الانسانية، مجلد الثاني والعشرون، العدد الاول،(جامعة بغداد: كلية العلوم السياسية، ٢٠٢٢)، ص ص ٤٠_٤١.

(٢) نورا علي ابراهيم معروف، **التهديدات الامنية اللاتماثلية و انعكاسها على دول مجموعة الخمس G٥الافريقي**، مجلة الدراسات الافريقية، مجلد ٤٥،الجزء ١، العدد ٤، ٢٠٢٣،ص ٤٠٣.

(٣) الفن هايدي توفلر، **الحرب وضد الحرب والبقاء في فجر القرن الواحد والعشرين**، ترجمة: محمد عبد الحليم ابو غزالة، (دار المعارف، ٢٠٠٠)، ص ١١.

التحولات السريعة في عملية التواصل بين الأفراد والمؤسسات والمجتمعات الإنسانية قد وسعت الفرص لسهولة الوصول إلى المعلومات وتبادلها، والتي لم تكن متوفرة من قبل، لا سيما ما يتعلق بالمعلومات الحساسة التي تحتكرها المؤسسات العسكرية الرسمية التي تحكم قدرتها على دفع تكاليف الخدمات.

كما تُصنف التهديدات حسب نوعيتها إلى[1]:

- **التهديدات الفعلية:** تعرض الدولة لخطر داهم نتيجة استخدام القوة العسكرية بالفعل أو التهديد الجاد باستخدامها.
- **التهديدات المحتملة:** وجود الأسباب الحقيقية لتعرض الدولة لتهديدات دون وصولها إلى مرحلة استخدام القوة العسكرية لحل النزاع.
- **لتهديدات الكامنة:** وجود أسباب للخلاف بين دولتين أو أكثر دون وجود أي مظاهر مرئية لها على السطح.

التحولات السريعة في عملية التواصل بين الأفراد والمؤسسات والمجتمعات الإنسانية قد وسعت الفرص لسهولة الوصول إلى المعلومات وتبادلها

- **التهديدات المدركة:** وهي تلك التهديدات التي لا توجد أي مظاهر لها في المرحلة الآنية.

وتصنف التهديدات حسب القطاعات التي تصيبها وهي[2]:

أ- **التهديدات السياسية:** المساس بتقسيم الديمقراطية، وكذا النشاطات المناهضة لمؤسسات الدولة، ورموزها.

ب- **التهديدات العسكرية:** تستهدف المساس بقدرات العسكرية للدولة بما يهدد الوحدة الترابية الدولة.

ج- **التهديدات الاقتصادية:** بمدى القدرة على توفير الموارد الطبيعية، ومدى قدرة الدولة على تلبية متطلبات السكان بما يضمن لهم مستوى معيشة مقبول يجعلهم بمناى عن البطالة والفقر.

د- **التهديدات البيئية:** وترتبط خاصة بالنشاط الإنساني، المدمر للطبيعة والمتسبب في تدهورها.

هـ- **التهديدات المجتمعية:** تستهدف التكامل الوحدوي الثقافي الاجتماعي للعناصر الاجتماعية.

---

(١) ليندة عكروم، **تأثير التهديدات الامنية على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط**،(عمان: دار بطوطة للنشر والتوزيع، ٢٠١١)، ص ص ٣١_٣٢.

(٢) احمد فريحة، **الامن والتهديدات الامنية في عالم ما بعد الحرب الباردة**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد الرابع عشر،(جامعة بسكرة الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٦)، ص١٦٢.

ثانياً: المفاهيم المقاربة للتهديد

هناك مجموعة من المفاهيم المتداخلة مع مفهوم التهديد تسبب التباسًا نتيجة التداخل بين هذه المفاهيم وتوحي بانها ذات دلالات متشابهة في حين أن هناك اختلافًا بينها وهو ما سيتم بحث في هذا المطلب.

أما تيري ديبل عرف الخطر (هو محصلة التهديد مضافا اليه قابلية التعرض للخطر)

الخطر لغةً: مجازفة، ضرر أو خطر محتمل [١].

الخطر اصطلاحًا: الخطر التغير في العوائد المتوقعة لحدث معين نتيجة الخطر أو عدم اليقين بشان الخسارة، وذلك بسبب المخاطرة المتنوعة والمتعددة التي تؤدي الى خسائر فادحة في الأموال والأرواح [٢].

أما تيري ديبل عرف الخطر (هو محصلة التهديد مضافا اليه قابلية التعرض للخطر) [٣]، أيضا عرف اولريش بيك الخطر فهي معدية وقادرة على تغيير شكل عدم المساواة الاجتماعية: فالأزمة الاجتماعية قائمة على التسلسل هرمي، أما الخطر الجديد فهو في المقابل ديمقراطي، فهو يصيب الأغنياء والأقوياء أيضا [٤].

الخطر هو المرحلة الأولى من تحقيق التهديد، عندما تصل إلى إدراك الخطر، نحن على وشك التحدث عن التهديد، حيث لا يتم تعريف الخطر ولا يزال مسألة محتملة قد تؤدي إلى التهديد لأنه قد لا يؤدي إلى ذلك [٥]، **فالأركان الرئيسة للخطر هي:**[٦]

أولا: عدم التأكد :شعور أو إحساس ينشأ لدى الإنسان نتيجة موقف معين أو يصاحب مرحلة اتخاذ قرار معين وتقديراته الشخصية للنتائج المتوقعة أو المحتملة.

ثانيا: أن يكون نتيجة حادث مفاجئ : يجب أن يكون وقوع الخطر نتيجة حادث عرضي (غير إرادي) أي لا يكون معتمدا من جانب المؤمن له أو أحد تابعيه.

ثالثا: الاحتمالية: بمعنى إن احتمال وقوع الخطر يتركز على المستقبل، بحيث يكون محتمل

---

(1) See: Oxfard Word Power, Eleventh Impress (Uk: Oxfard University Press, 2006), p. 665.

(٢) عيد احمد ابو بكر وليد اسماعيل السيفو، **ادارة الخطروالتامين**، ط١، (عمان: دار حامد للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩)، ص ٢٥.

(٣) تيري ل. ديبل، **استراتيجية الشؤون الخارجية منطق الحكم الامريكي**، مصدر سبق ذكره، ص٢٦٥.

(٤) اولريش بيك، **مجتمع المخاطر العالمي بحث عن الامان المفقود**، ترجمة: علا عادل، هند ابراهيم، بسنت حسن، ط١، (القاهرة: مركز القومي للترجمة، ٢٠١٣)، ص٣٠.

(٥) عمر بعزوز،» **فكرة الامن الوطني الشامل في مواجهة قلة المناعة والمخاطروالتهديدات في اطار العولمة** «، مجلة الفكر البرلماني، العدد ٦،(الجزائر: مجلس الامة، ٢٠٠٤)، ص ص ١٧٨_١٧٩.

(٦) محمد هشام جبر، **ادارة الخطروالتأمين**، ط١،(فلسطين: جامعة بيرزيت_ رام الله، ٢٠١٢)، ص١٤.

الحدوث، فلا يكون مؤكد الحدوث، ولا مستحيل الحدوث، بمعنى إن احتمال الخطر يقع بين صفر و واحد.

رابعا: الخسارة المالية: بمعنى إن تحقيق الخطر يترتب عليه خسارة مالية، وهذا يتطلب إهمال الخسارة المعنوية، لصعوبة قياسها كميا، وتعد الخسارة المادية الركيزة الأساسية للخطر واحد من أهم عناصره.

وهناك علاقة بين مفهوم التهديد ومفهوم الخطر، وأوجه التشابه والاختلاف بين المفهومين يعد كل منهما عدم وجود أمن لأي كيان سواء أكانت الدولة أم الأفراد أو المجموعات، ويمكن الفرق بين الخطر و التهديد، لأن الخطر معلوم المصدر ويمكن التنبؤ بتوقيت وقوعه وإن كان ذلك بدرجة نسبية بينما التهديد مجهول المصدر وتوقيت الوقوع، ما يعقد من التصدي له، وذلك يصعب تحديد التهديد ويرجع ذلك إلى سببين: **الأول:** استحالة قياس هذا الأخير، والتهديدات التي قد لا يكون لها إدراك السيطرة على حقيقة أساسية، **الثاني:** صعوبة التمييز بين التهديدات الخطيرة بما يكفي لتشكيل تهديد للأمن القومي وتلك التي تظهر كنتيجة طبيعية للحياة اليومية في بيئة دولية منافسة[١].

هناك علاقة بين مفهوم التهديد ومفهوم الخطر، وأوجه التشابه والاختلاف بين المفهومين يعد كل منهما عدم وجود أمن لأي كيان سواء أكانت الدولة أم الأفراد أو المجموعات،

التحدي لغةً، تحدى يتحدي،تحد،تحديا،فهو متحد، والمفعول به متحدى [٢] تحدي: الشيء حداه وفلانا طلب مباراته في الأمر[٣].

التحدي اصطلاحًا: يعرف : هو المشاكل أو الصعوبات أو المخاطر التي تواجه الدولة، وتحد أو تعيق من تقدمها، وتشكل حجرة عثرة أمام تحقيق أمنها واستقرارها ومصالحها الحيوية والمشتركة الذاتية والمشتركة، ويصعب تجنبها او تجاهلها[٤]، ويختلف التحدي عن التهديد وفق الآتي[٥]:

(١) عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للامن الجزائر اوروبا، والحلف الاطلسي**،(الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، ٢٠٠٥)، ص ص ١٧_١٨.

(٢) احمد مختار عمر،، **معجم اللغة العربية المعاصرة،(القاهرة: عالم الكتب،٢٠٠٨)**، ص ٤٦١

(٣) مجموعة مؤلفين، **المعجم الوسيط**، الجزء الاول، ط٣،(القاهرة: مجمع اللغة العربية، ١٩٣٢)، ص ١٦١.

(٤) سليمان عبدالله الحربي، **مفهوم الامن: مستوياته وتهديداته (دارسة نظرية في المفاهيم والاطرا)**، مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٤_٢٥.

(٥) شيماء معروف فرحان **ادراك التهديد و اثره في ادارة الازمة الدولية: دراسة حالة ازمة البرنامج النووي الايراني**، ط١،(بغداد: دار الحكمة، ٢٠١٤)، ص ص ٢٤_٢٥.

١- يصدر القرار في حالة التحدي من طرفيه، فكل منهما له الرغبة أو الإرادة في تحدي الطرف الآخر، في حين يصدر التهديد من قبل أحد الأطراف من أن يكون الطرف الثاني راغبا في ممارسة التهديد، أو دون أن يكون له القدرة على التهديد كما يفعل الطرف الأول.

يتميز التحدي عن التهديد بالانسيابية العالية للأفعال وردود الافعال بين اطرافه، مع تميزه بعنصر الاستمرارية في الزمان والمكان

٢- يتميز التحدي عن التهديد بالانسيابية العالية للأفعال وردود الافعال بين اطرافه، مع تميزه بعنصر الاستمرارية في الزمان والمكان، في حين إن التهديد يمكن أن يتوقف قبل تطوره من خلال عدم اتخاذ الطرف الثاني أو عن طريق استجابة لأية ردود أفعال، أو من خلال الاستجابة لمطالب الطرف الذي يقوم به وقد لا تكون للطرف الثاني من القوة والقدرة للرد بالمثل على تهديدات الطرف الأول، وبعبارة أدق إن التحدي غالبا ما يتم بين أطراف غير متكافئة في القدرات والإمكانات.

٣- التحدي أعم وأشمل، والتهديد هو جانب من جوانب التحدي، إذ ينطوي الأخير على كل مضامين التهديد السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والثقافية، ويختلف التحدي عن التهديد في أن الأول _ أي التحدي _ يكون أعم وأشمل.

٤- إن التحدي يقوم على أساس الكشف المسبق عن نوايا_ أطرافه المالكة للرغبة في إصدار الإشارات والتصريحات التي يتم من خلالها الاستدلال على النوايا، أما التهديد فتكون نوايا مستترة وغير مكشوفة مما يضفي على التهديد في أحيان كثيرة صفة الغموض وعدم الوضوح، وهذا ما يفسر لنا شعور دولة معينة، مثل اعتقاد الدولة(A) بأن الدولة (B) تمثل تهديدا حقيقيا لها، في حين إن الدولة (B) لا تعترف بوجود مثل هكذا التهديد.

٥ - حيث طبيعة التوظيف للموارد والإمكانات. ففي التحدي يكون هناك توظيف شامل للإمكانات والموارد أما في التهديد فليس بالضرورة أن يتم التوظيف الشامل لتلك الموارد والإمكانات.

ثالثاً: التعريف بمفهوم الأمن

الأمن لغةً: أمانة: كان أمينًا[١] يعرف قاموس أكسفورد الأمن بأنه (حالة من الشعور بالأمان والتحرر من القلق) [٢].

الأمن اصطلاحا: بأنه (يعني التحرر من التهديد)، ويرى بعض المحللين في ذلك شرطا مطلقا؛ فإما يكون المرء آمنا وأما لا يكون، وهم في الغالب ينظرون إليه في الأغلب إنه أمر نسبي؛ فهنالك درجات مختلفة من الأمن، باعتباره أمرا موضوعيا وذاتيا في آن واحد، **فالأول** يشير إلى إذا كان الشخص مهددا فعلا وتتوفر له الحماية الكافية، أما **الآخر** تصور المرء عن الوضع ورغبته لا في التحرر من التهديد، فحسب بل في الشعور بالحرية[٣].

وعرف الباحث السياسي ارنولد وولفز الأمن: أنه «غياب التهديدات للقيم المكتسبة»[٤]، ومن منظور موضوعي للأمن بأنه غياب التهديدات للقيم المكتسبة، من جانب ذاتي: غياب الخوف من مهاجمة هذه للقيم إذ يعرف الباحث السياسي بول رو الأمن بأنه (تمثيل توفير مختلف أنواع الحاجات الإنسانية ومواجهة التهديدات التي تهدد وجوده [٥] الأمن أن تكون « آمنا يعني أن تكون سليما من الأذى»[٦] وعرف الباحث السياسي باري بوزان الأمن «الحماية من الخطر، والشعور بالأمان، والتحرر من الشك»[٧]، ولقد حدد باري بوزان الابعاد الأساسية للأمن وفق الآتي[٨]:

١- **الأمن السياسي:** تحقيق الاستقرار السياسي المؤسساتي والتنظيمي، ويدرس مختلف التهديدات(التدخل، المؤامرة، الدعاية).

---

(١) المعجم الوسيط، **مجمع اللغة العربية**، ط٤،(القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٤)، ص ٢٨.

(2) See: Oxfard Word Power, lbid. P. 66.

(٣) بول روبنسون، **قاموس الامن الدولي، ط١، (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠٠٩)**، ص ٢٦٩.

(4) Arnold Wolfers, National Security" as an Ambiguous Symbol,(Political Science Quarterly, Vo1.67,No. 4,December 1952), p. 485.

(5) Paul Roe, The" Value "of Positive Security, Review of in Ternational Studies, Vol,No. 4,Cambridge University Press, 2008,p. 779.

(٦) مارتن غريتس وتيري اوكلاهان، المفاهيم الاساسية في العلاقات دولية،(دبي: مركز خليج للابحاث، ٢٠٠٨)، ص ٧٨.

(7) Barry Buzan, People States and Fear: The National Security Problem in International Relations, lbid. P 19.

(٨) نقلا عن: جارش عادل، **تأثير التهديدات الامنية بدول الجوار على الامن الوطني الجزائري**، ط١،(مكتب العربي للمعارف، ٢٠١٨)، ص ٣٩.

٢- **الأمن الاقتصادي:** حماية عنصر الإنتاج الوطنية (الصادرات، الواردات، الاستثمارات).

٣- **الأمن المجتمعي:** حماية القيم المجتمعية من الآخر في ظل وجود تناقض هوياتي بين "الأنا"والآخر".

٤- **الأمن البيئي:** يرتبط بالنشاطات التي تهدد المحيط مثل التلوث، الاحتباس الحراري، الكوارث الطبيعية وغيرها.

٥- **الأمن العسكري:** استخدام القوة والإكراه وحماية الدولة من مختلف التهديدات التقليدية وغير التقليدية.

كما يقسم الأمن على أربعة مستويات هي:

أ- **الأمن القومي:** تامين كيان الدولة من الأخطار التي تهددها داخليا وخارجيا، وتامين مصالحها، وتهيئة الظروف المناسبة لتحقيق أهدافها وغاياتها القومية[١].

الأمن الدولي هو حصيلة أمن كل دولة عضو في البيئة الدولية، ويتحقق من خلال التعاون والتنسيق الدولي، ضمن إطار شامل وواسع يحتضنه أو ينظّمه مجموعة من الوثائق الدولية الملزمة بالتطبيق والتنفيذ

ب- **الأمن الإقليمي:** سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد تسعى من خلال هذه التوجهات للتطوير و وضع تعاون عسكري وتنظيمي لدول هذا الإقليم ومنع أي قوى أجنبية أو خارجية من التدخل في مصالح هذا الإقليم[٢].

ج- **الأمن الدولي:** الأمن الدولي هو حصيلة أمن كل دولة عضو في البيئة الدولية، ويتحقق من خلال التعاون والتنسيق الدولي، ضمن إطار شامل وواسع يحتضنه أو ينظّمه مجموعة من الوثائق الدولية الملزمة بالتطبيق والتنفيذ، وهو ما تجسّد في ميثاق الأمم المتحدة [٣].

د- **الامن العالمي:** حالة الأمن المتعلقة بجميع وحدات النظام الدولي، ولكن الفرق الأساسي بينها وبين الأمن الدولي هو إنه يشمل كل الفواعل لدوليين[٤].

(١) نعيم ابراهيم الظاهر، **الجغرافيا السياسية المعاصرة في ظل النظام الدولي الجديد**،(عمان: دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧)، ص ٨٧.

(٢) نقلا عن: وئام السيد عثمان، **اثر متغيرات النظام الدولي على الامن الاقليمي العربي: دراسة تاصيليه لدورنظرية الايكولوجية السياسية**، مجلة كلية السياسية والاقتصاد، العدد تاسع،(جامعة بور سعيد: كلية التجارة، يناير ٢٠٢١)، ص١٦١.

(٣) ناظم عبد الواحد الجاسور، **موسوعة علم السياسة**، ط١،(عمان: دار مجدلاوي للنشر، ٢٠٠٤)، ص٨٠.

(٤) مروان سالم العلي، **الاقليمية الجديدة والنظام الدولي دراسة في التاثيروالتأثر**،(بيروت: دار السنهوري، ٢٠١٧)، ص ٣٧.

رابعاً: التعريف بمفهوم إدارة التهديد

الإدارة لغةً: أدار (إدارة) الشيء: جعله يدور، ويُقصد بها تنظيم جهاز يُعنى بترتيب الأمور داخل المؤسسة أو المدرسة.

أما الإدارة اصطلاحًا، فهي تُعد إحدى ركائز السياسة، ويتجلى ذلك في دورها الواضح في إدارة الشؤون السياسية، ولا شك أن المهام الموكلة إلى الإدارة السياسية تتشابه بين الدول ذات الأنظمة المتقاربة، لكنها تختلف في أساليب الممارسة والتنفيذ، تبعًا لأشكال الحكم التي تنظم تلك الدول، وهذا ما يتفق مع قول أحد رواد علم الإدارة، هنري فايول: (الإدارة هيئة تُشكّل الحكم الذي ينظم تلك الدولة التي تعمل فيها، فهو يجعل الإدارة في شتى نواحيها على صورته ومثاله.) [١].

وهناك إستراتيجيات متعددة لإدارة التهديد هي:

١- **إستراتيجية التسلح**: يقصد به استكمال قدرة الدولة على مواجهة أي عدوان وتامين حماية مستمرة للأراضي والسكان والثروات والمكاسب المعنوية، فهو من هذه الوجهة حق من حقوق الدولة الحديثة القانون الدولي، ويمليه مبدأ المساواة بين الدول [٢] واليوم تحتل عملية التسلح بأهمية فائقة لدى صانع القرار، سواء أكان في البلدان المتقدمة أم في البلدان النامية؛ ذلك إن امتلاك السلاح المتطور والفعال، يعد في الوقت الحاضر من أبرز القوة الوطنية للدولة، من هنا فإن بلدان العالم كافة وعلى اختلاف درجة تقدمها، تهتم وبشكل اساسي بعملية التسلح [٣].

٢- **إستراتيجية إدارة التهديدات اللاتماثلية: يعتمد على**[٤]:

- **الاعتماد التكنولوجي**: تعتمد التهديدات اللاتماثلية القابلة للتطبيق على التكنولوجية الحديثة بحيث يمكن تحقيق الأهداف التي لا يمكن تحقيقها عبر تبني هجمات مباشرة وطرق تقليدية، لأن اصدار التهديدات اللاتماثلية تعد طريقة ذكية؛ نظرًا لإدارتها

---

(١) حازم حمد موسى، **ادارة التغير الإستراتيجية الامريكية الشاملة انموذجا**، ط١،(عمان: مركز الحامد للنشر والتوزيع،٢٠١٤)، ص ص ٧٥_٧٦.

(٢) عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسية**، ج ١،(بيروت: مؤسسة العربية لدراسات والنشر، ١٩٩٧)، ص ٧٢٨.

(٣) فتحي معيفي، **التسلح ونزع السلاح والرقابة على التسلح: قراءة في المفاهيم والدلالات**، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد ٥، العدد ٤،(جامعة العربي التبسي: الجزائر، ٢٠٢١)، ص ص ١٩١ _١٩٢.

(٤) كريمة عباس، **الهاجس الامني لدول الخليج العربي في ظل التهديدات اللاتماثلية _دراسة في الادراك الخليجي للدور الايراني بالمنطقة**، مجلة السياسة العالمية، العدد ١، (الجزائر، جامعة امحمد بوقرة –٢٠١٩)،ص ص ١٠٥_١٠٦.

عن بعد، والتكامل بين الأدوات العسكرية والمدنية، والاعتماد على المعلومات الاستخبارية الدقيقة.

- **وسائل الإعلام**: يمكن اعتماده وسيلة للدفاع أو الهجوم، ويمكن تحقيق الأهداف باستخدام الإعلام كبديل عن الأهداف التي عجزت الوسائل العسكرية من تحقيقها، ففي الوقت الذي تعجز الحكومات عن التحكم في وسائل الإعلام فانه يمكن لوسائل الإعلام أن تتحكم وتؤثر في أمن الدول.

٣- **إستراتيجية الترتيبات الإقليمية**: مجموعة من الأحلاف والمواثيق الدفاعية، والتكتلات الأمنية والاقتصادية[١]، وهذا المفهوم ينطوي على أبعاد أمنية _ إستراتيجية؛ لأنها **أولا**: تهدف إلى تحقيق التعاون في مجالات متعددة بين الدول الأعضاء **ثانيا**: تحقيق الأمن والدفاع بالنسبة لأعضائها، يكون هذا التعاون اقتصاديا أو إستراتيجيا، وبعبارة أخرى، إن هذه التراتيب تعني بالمسائل ذات الاهتمام المشترك بالنسبة للدول الاعضاء وليس بالضرورة أن تكون عسكرية لتصبح هذه التراتيب الإقليمية من أكثر خصائص عالم ما بعد الحرب الباردة تميزًا[٢].

٤- **إستراتيجية بناء التحالفات:** هي شكل من أشكال التراتيب الأمنية التي تذهب إليها الدول والبلدان؛ لمواجهة القوى الأخرى عبر مسارات ثلاثة هي لزيادة القوة، والبناء الذاتي عبر التنمية والتقدم التقني، وزيادة ثروة القدرات العسكرية، والتوسع الخارجي للسيطرة على الموارد، والسيطرة على فوائد المناطق العسكرية[٣]، والتحالفات الإستراتيجية تلجا إليها الدول؛ لتحقيق التوازن الإقليمي أو الدولي، إذ تشكل التحالفات عنصرًا اساسيًا في الصراع الدولي، ولهذا فان حشد التحالفات السياسية، يعد من أهم الأنشطة في الساحة الدولية واحد أبرز الفنون السياسية، نظرا لكونه أداة فعالة لتحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية والعسكرية، فضلًا عن تحديد المواقع بين الحلفاء[٤]،

---

(١) هايل عبد المولى،، **مبادئ اساسية في العلوم السياسية،(الاردن: دار الكندي للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦)**، ص١٨٧.

(٢) شيماء عبد الستار جبر الليلة، **العولمة والمنظمات الدولية المالية (دراسة قانونية)**،(عمان: دار ايلة للنشر، ٢٠١٠)، ص٢٠.

(٣) كاظم هاشم نعمة، **نظرية العلاقات الدولية**،(طرابلس: اكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، ١٩٩٩)، ص٢٤١.

(٤) كريس براون و كريستين انلى، **فهم العلاقات الدولية**، ترجمة: محمد محمود العشماوي، ط١،(القاهرة: مركز القومي للترجمة، ٢٠٢١)،ص ٦١.

وخصائص التحالف هي:

أ. التزام تعاقدي بين مجموعة من الدول ما يكون موجها نحو هدف ما.

ب. وبسبب القيم والأهداف المشتركة، قد تكون التحالفات أقوى وأكثر ديمومة، وتتخذ إطارا رسميا.

ج- قد ينطوي بناء التحالف على التعاون والتقارب بين الدول فيه والتي تشترك في الأهداف المشتركة[١].

٥- **إستراتيجية التحوط الإستراتيجي:** هي نظرية هيكلية جديدة في العلاقات الدولية، على الرغم من أن سلوك التحوط ليس جديدًا في السياسات الخارجية للدول، إذ اثبتت الممارسة أن هناك دولا كثيرة، سواء أكانت كبرى أم صاعدة أم متوسطة وظفت هذه الإستراتيجية؛ لضمان أمنها الوطني عبر تجاوز توصيات الواقعيين المتعلقة بانتهاج التوازن أو مسايرة الركب أو الحياد، وتسمى أيضًا بسياسة الاسترضاء، التي اتبعتها كل من بريطانيا وفرنسا في مواجهة المانيا النازية قبيل الحرب العالمية الثانية على أنها الترجمة المعاصرة لسياسة التحوط الإستراتيجي، إذ كانت الدولتان تنخرطان في دبلوماسية ناعمة مع المانيا، وفي الوقت نفسه تستعدان لمواجهة عسكرية آتية، وتسمى أيضًا بسياسة الدربين التؤام التي تستخدم دولة ما الحوار مع طرف معين لحل نزاع، وفي الوقت نفسه تفرض كليا عقوبات اقتصادية أو تتخذ تدابير ردعية للضغط عليه[٢]

٦- **إستراتيجية الشراكة الإستراتيجية:** تعني التحول في العلاقات بين دولتين أو أكثر من الوضع التقليدي إلى علاقات ثنائية أو متعددة شديدة الترابط والتكامل في الشؤون الإقليمية على نحو الذي يحقق التفاهم الشامل لتحقيق المصالح المشتركة[٣]، وعلى الرغم من أن الشراكة تبدو مقبولة، بيد أنها من ناحية أخرى تعبر عن موازين القوى، يفرض فيها سياسته على الضعيف، ومن ثم فإن الشراكة لا تعني التوازن بين الطرفين عند التعاون فحسب، بل تعني تقديم مساعدات في شكل استثمارات منتجة أيضا، فالأوربيين مثلا لأسباب موضوعية، يعمدون إلى فرض

(١) دعاء عبد العال، **دليل ماذا نعرف عن بناء التحالفات؟**، مؤسسة فريدرش ايبرت، مصر، ب ت، ص ١٤.

(٢) ايمن ابراهيم الدسوقي، « **التحوط الاستراتيجي في الشرق الاوسط** «، مجلة السياسة الدولية، مجلد ٥٤، العدد ٢١٥،(القاهرة: مؤسسة الاهرام، ٢٠١٩)، ص٣٠.

(٣) مروان سالم العلي، **الاقليمية الجديدة والنظام الدولي دراسة في التأثير والتأثر،(بيروت: دار السنهوري، ٢٠١٧)**، ص٥٩.

منطقهم السياسي وهيمنتهم على دول كانت سابقًا خاضعة لسيطرتهم وإحدى وسائل المرحلة الجديدة تتجسد فيها يسمى اليوم بالشراكة معهم، فضلا عن حرصهم على الحفاظ على التباين الواضح في العديد من القضايا بينهم وبين الأخرين في الانتاج والدخل...، ولعل أبرز ما ينبغي على الشراكة تحقيقه هو تنظيم القوات المسلحة التي تعد من اهم الاهداف التي تضعها الدول نصب اعينها عند التفكير في عقد التحالفات والشراكات، لمواجهة التهديدات العسكرية والمخاطر الأمنية، وكذلك من اهدافها تنظيم التوقعات الإستراتيجية بين الأقطاب، فالتحالفات والشراكات التي يتوقع أن تثير الكثير من الإشكاليات لا يتوقع لها الاستمرار[١].

تعريف السلام اصطلاحًا: هو حالة تتميز بغياب النشاطات المعادية أو القصد المعادي في العلاقات بين دولتين أو أكثر ذات السيادة

خامساً: مفهوم السلام الإقليمي

تعريف السلام لغًة: السلام اسم من اسماء الله الحسنى، تحية المسلمين، أمان، صلح، سلامة من العيوب[٢] يعني السلام ضمنا في أبسط أشكاله انعدام الحرب، علما إنه يشير إلى عدم وجود التوتر والشجارات، بمعنى أن يعيش الجيران في سلام بعضهم البعض [٣].

تعريف السلام اصطلاحًا: هو حالة تتميز بغياب النشاطات المعادية أو القصد المعادي في العلاقات بين دولتين أو أكثر ذات السيادة [٤]، ويمكن بشكل عام تحديد ثلاثة أوضاع للسياسة العالمية: الحرب واللاحرب والسلام، حيث **الأول**: تشير إلى وضع تسود فيه الأعمال القتالية الفعلية، **الثانية:** منطقة رمادية ضبابية. **الثالث:** يعني توقفها أو غيابها [٥]، ويصنف السلام إلى : **السلام السلبي:** وهو غياب أعنف بين الجماعات البشرية وبين الدول. **والسلام الإيجابي:** تطور علاقات التعامل والتكامل بين الجماعات البشرية والدول للعيش في سلام دائم[٦].

---

(١) المصدر نفسه، ص٦١.

(٢) محمد خليل الباشا، معجم الكافي، مصدر سبق ذكره، ص١٧٧.

(٣) بول روبنسون، قاموس الامن الدولي، مصدر سبق ذكره، ص٢٢٥.

(٤) سامي عوض، **معجم المصطلحات العسكرية**، ط١،(عمان: دار اسامة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨)، ص٣٢٣.

(٥) غراهام ايفانز و جيفري نوينهام، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**، ط١،(دبي: مركز الخليج للابحاث، ٢٠٠٤)، ص ٥٧٧.

(٦) نجاح الريس، السلام في العلاقات الدولية: المفاهيم والسبل،، المجلة المصرية للقانون الدولي، العدد ٧١،(القاهرة، ٢٠١٥)، ص٥٠.

ويصنف ريمون ارون السلام إلى ستة أصناف معبرة عن تداخل العلاقات الدولية وتشابكها بين الضعف والقوة والتوازن، واساس هذا التصنيف هي قوة الدولة وإمكاناتها، وهذه التصنيفات الستة هي:

الأول: **سلام التوازن:** الحالة التي يمتلك فيها أطراف العلاقة قوة متعادلة بحيث لايستطيع أحد الطرفين القيام بأي عمل عدواني لعلمه بامتلاك الطرف الآخر قوة معادلة تسطيع إيقاع الخسائر.

الثاني: **سلام امبراطوري:** سيطرة قوى عظمى على النظام العالمي بكل وحداته الفاعلة في فترة زمنية معينة وبيئة جغرافية معينة.

الثالث: **سلام السيطرة أم الهيمنة:** سلام بين الصنف الأول والثاني وهذا لايعني امتلاك أسباب القوة ولكن الدول تجد نفسها فاقدة الأمل بتغيير وتعديل الوضع الراهن، والدول المسيطرة لاتبحث عن إضعاف الدول الأخرى، واحترام السيادة الوطنية.

الرابع: **سلام ضعف:** سلام الخوف أو الرعب قائم بين دول التي تمتلك توجيه ضربة قاتلة للأخرى، سلام أيهما يبدأ بالحرب.

الخامس: **سلام القوة:** قدرة الدولة على فرض سيطرتها على الدول الأخرى وانتهاك سيادتها.

السادس: **سلام الرضا:** حالة بين سلام القوة وسلام الضعف أي الدول راضية عن الوضع القائم[1].

وفي محاولة لتحديد مقومات الاستقرار الإقليمي، يمكن الذهاب باتجاهين، يتمثل **الاتجاه الأول** في البحث عن المواصفات التي تجعل من وحدة إقليمية مستقرة لمدة لعقود من الزمن، والكشف عن التوافقات الموجودة بين دولها، في الاقتصاد والاجتماع والقانون والسياسة، أما **الاتجاه الثاني** فيتمثل في الكشف عن عوامل الاضطراب في منظومة غير مستقرة لمدة عقود، واعتبار العوامل المناقصة للاضطراب هي عوامل الاستقرار، من أبرز ملامح الاستقرار الإقليمي هي [2] غياب النزاعات المسلحة أو

سلام الرضا: حالة بين سلام القوة وسلام الضعف أي الدول راضية عن الوضع القائم

(١) نجاح الريس، المصدر نفسه، ص ص١٥-٥٤؛ مروان قبلان، **موازين القوى الاقليمية بعد انهيار العراق: دراسة في ادارة توزيع القوة وتجلياتها في منطقة الخليج والشرق الاوسط**، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٥)، ص٣.

(٢) حسام ميرو، **مقومات الاستقرار الاقليمي**،٦ /مارس /٢٠٢٣،موقع الخليج،، تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٥/٧، نقلا عن شبكة المعلومات العالمية (الانترنت)، متاح على الرابط الاتي: https://2u.pw/IRmc

وجود آليات فعّالة لحلّها، وتوازن القوى بما يمنع دولة واحدة من فرض هيمنتها بالقوة، وتعاون اقتصادي وأمني بين دول الإقليم، وجود أطر إقليمية (مثل اتحادات أو منظمات) تعزز الحوار وتمنع التصعيد، احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

وللوصول إلى حالة السلام الإقليمي السلبي هو نتيجة لحالة الاستقرار الإقليمي..... الناتجة عن إستراتيجيات إدارة التهديدات التي تواجه منطقة إقليمية معينة.

الخاتمة:

الاستقرار والسلام الإقليمي يتحقق؛ نتيجة الإستراتيجيات التي تتبعها الدول في البيئات الإقليمية المتعددة لمواجهة التهديدات التقليدية وغير التقليدية التهديدات التي تتطلب إستراتيجيات جماعية لمواجهتها تكون ناجعة وفاعلة في أكثر الاحيان مثل تهديد الإرهاب والتغيير المناخي، ومعالجة الدول الهشة، لكن التهديدات التي تواجهها الدولة بصورة منفردة وتضع إستراتيجيات لمواجهتها بصورة منفردة يعتمد على مفردة القوة التي تملكها الدول وتقوم بتوظيف القوة لفرض السلام الذي ترغب فيه لاسيما تهديد التنافس مع القوى الفاعلة في البيئة الإقليمية أو تهديد السيطرة على المنطقة الإقليمية أو نقاط الاختناق الإستراتيجية أو النزعات الحدودية والمطالبات الإقليمية؛ ما يجعل من هذا السلام سلام قوة أو سلام امبراطوري وترضى القوى الأخرى في البيئة الإقليمية بهذا السلام المفروض عليها استنادًا إلى الخوف والرعب وحالة الضعف التي تكون عليها؛ لأنها فاقدة القدرة على تغيير الوضع الراهن وراضية عليه، وتوصل البحث لعدة استنتاجات وهي:

١- التهديدات التي تواجه البيئات الإقليمية هي تهديدات تقليدية وغير تقليدية ومتشابهة مصدرها الفواعل الدوليين في البيئات الإقليمية المكونة للبيئة الدولية.

٢- التهديدات ناتجة عن السعي المتواصل من قبل دول هذه البيئات الإقليمية إلى الحصول على المكانة والنفوذ والريادة في النظام الإقليمي ومن ثم الانطلاق نحو العالمية.

٣- تستند أدوار القوى الفاعلة في البيئات الإقليمية إلى النظرية الواقعية في العلاقات الدولية، التي ترى أن تحقيق الأمن هو الهدف الأساسي للدول، إلا أن سعي دولة ما لتحقيق أمنها قد يؤدي، في المقابل، إلى شعور دولة أخرى بالتهديد أو اللاأمن، مما يخلق حالة من التوتر وعدم الاستقرار، و هذه الظاهرة تُعرف في أدبيات العلاقات الدولية بـ"معضلة الأمن"، حيث يُنظر إلى تعزيز القدرات الدفاعية لدولة ما على أنه

تهديد محتمل من قبل الدول الأخرى، مما يدفعها إلى اتخاذ إجراءات مضادة، فتدخل المنطقة في دوامة من الشك والتسلح.

٤- مواجهة التهديدات في البيئات الاقليمية يتطلب إستراتيجيات لإدارة هذه التهديدات التي يمكن احتواؤها بإستراتيجيات منفردة أو جماعية.

٥- في الحالة الطبيعية في البيئات الإقليمية ليس هناك سلام مستدام بل سلام نسبي حتى في البيئات الإقليمية الديمقراطية أم في البيئات الإقليمية التي تحتوي على تعددية في فواعلها فيوجد بها سلام رمادي.

٦- الاستقرار الإقليمي المؤدي إلى السلام الإقليمي يتطلب إجراءات بناء الثقة بين الأطراف الرئيسة في البيئات الإقليمية وعدم القيام باية استفزازات تثر ريبة وقلق الدول.

قائمة المصادر

اولًا: المصادر العربية

١- الكتب العربية والمترجمة

أ- احمد مختار عمر، ، معجم اللغة العربية المعاصرة،(القاهرة: عالم الكتب،٢٠٠٨).

ب- اولريش بيك، مجتمع المخاطر العالمي بحث عن الامان المفقود، ترجمة: علا عادل، هند ابراهيم، بسنت حسن، ط١، (القاهرة: مركز القومي للترجمة، ٢٠١٣).

ج- بول روبنسون، **قاموس الامن الدولي، ط١**، (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠٠٩).

د- تيري ل. ديبل، **استراتيجية الشؤون الخارجية منطق الحكم الامريكي**، ترجمة: وليد شحادة، (بيروت: دار الكتاب العربي، مؤسسة محمد بن راشد ال مكتوم، ٢٠٠٩).

هـ- جارش عادل، تأثير التهديدات الامنية بدول الجوار على الامن الوطني الجزائري، ط١،(مكتب العربي للمعارف، ٢٠١٨).

و- حازم حمد موسى، ادارة التغير الإستراتيجية الامريكية الشاملة انموذجا، ط١،(عمان: مركز الحامد للنشر والتوزيع،٢٠١٤).

ز- دعاء عبد العال، دليل ماذا نعرف عن بناء التحالفات؟، (مؤسسة فريدرش ايبرت، مصر، ب ت).

ح- سامي عوض، معجم المصطلحات العسكرية، ط١،(عمان: دار اسامة للنشر

والتوزيع، ٢٠٠٨).
ط- شيماء عبد الستار جبر الليلة، العولمة والمنظمات الدولية المالية (دراسة قانونية)،(عمان: دار ايلة للنشر، ٢٠١٠).
ي- شيماء معروف فرحان ادراك التهديد واثره في ادارة الازمة الدولية: دراسة حالة ازمة البرنامج النووي الايراني، ط١،(بغداد: دار الحكمة، ٢٠١٤).
ك- صباح بالة، الموسوعة السياسية، (القاهرة: الدار العربية للنشر والتوزيع، ٢٠٢٠).
ل- عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للامن الجزائر اوروبا، والحلف الاطلسي،(الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، ٢٠٠٥).
م- عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسية، ج ١،(بيروت: مؤسسة العربية لدراسات والنشر، ١٩٩٧).
ن- عيد احمد ابو بكر وليد اسماعيل السيفو، ادارة الخطر والتامين، ط١، (عمان: دار حامد للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩).
س- غراهام ايفانز و جيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، ط١،(دبي: مركز الخليج للابحاث، ٢٠٠٤).
ع- الفن هايدي توفلر، الحرب وضد الحرب والبقاء في فجر القرن الواحد والعشرين، ترجمة: محمد عبد الحليم ابو غزالة، (دار المعارف، ٢٠٠٠).
ف- كاظم هاشم نعمة، نظرية العلاقات الدولية،(طرابلس: اكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، ١٩٩٩).
ص- كريس براون و كريستين انلى، فهم العلاقات الدولية، ترجمة: محمد محمود العشماوي، ط١،(القاهرة: مركز القومي للترجمة، ٢٠٢١).
ق- ليندة عكروم، تأثير التهديدات الامنية على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط،(عمان: دار بطوطة للنشر والتوزيع، ٢٠١١).
ر- مارتن غريتس وتيري اوكلاهان، المفاهيم الاساسية في العلاقات دولية،(دبي: مركز خليج للابحاث، ٢٠٠٨).
ش- مجموعة مؤلفين، المعجم الوسيط، الجزء الاول، ط٣،(القاهرة: مجمع اللغة العربية، ١٩٣٢).
ت- محمد خليل الباشا، معجم الكافي، معجم عربي حديث، ط١،(شركة مطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠١٥).
ث- محمد هشام جبر، ادارة الخطر والتأمين، ط١،(فلسطين: جامعة بيرزيت_ رام الله،

٢٠١٢).

خ- مروان سالم العلي، الاقليمية الجديدة والنظام الدولي دراسة في التاثير والتأثر،(بيروت: دار السنهوري، ٢٠١٧).

ذ- مروان سالم العلي، الاقليمية الجديدة والنظام الدولي دراسة في التأثير والتأثر،(بيروت: دار السنهوري، ٢٠١٧).

ض- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، ط٤،(القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٤).

غ- ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة، ط١،(عمان: دار مجدلاوي للنشر، ٢٠٠٤).

ظ- نعيم ابراهيم الظاهر، الجغرافيا السياسية المعاصرة في ظل النظام الدولي الجديد،(عمان: دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧).

أأ- هايل عبد المولى، ، مبادئ اساسية في العلوم السياسية،(الاردن: دار الكندي للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦).

أ- المجلات والصحف

١- احمد فريحة، **الامن والتهديدات الامنية في عالم ما بعد الحرب الباردة**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد الرابع عشر،(جامعة بسكرة الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٦).

٢- ايمن ابراهيم الدسوقي، « التحوط الاستراتيجي في الشرق الاوسط «، مجلة السياسة الدولية، مجلد ٥٤، العدد ٢١٥،(القاهرة: مؤسسة الاهرام، ٢٠١٩).

٣- بسمة مطالبي، **طبيعة التهديدات اللاتماثلية في المناطق الحدودية**، مجلة السياسة العالمية، المجلد ٥، العدد الخاص ٠١،(الجزائر: جامعة الجزائر ١، ٢٠٢١).

٤- دنيا محمد جبر، صياغة استراتيجية الامن القومي للدولة في ضوء ادراك التهديدات المتغيرة: الإستراتيجية الروسية انموذجا، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الانسانية، مجلد الثاني والعشرون، العدد الاول،(جامعة بغداد: كلية العلوم السياسية، ٢٠٢٢).

٥- سليمان عبد الله الحربي، **مفهوم الامن: مستوياته وتهديداته (دارسة نظرية في المفاهيم والاطر)**، المجلة العربية للعلوم السياسية، المجلد ٢٠٠٨، العدد ١٩،(بيروت: الجمعية للعلوم السياسية، ٢٠٠٨).

٦- عمر بعزوز،» فكرة الامن الوطني الشامل في مواجهة قلة المناعة والمخاطر والتهديدات في اطار العولمة «، مجلة الفكر البرلماني، العدد ٦،(الجزائر: مجلس الامة، ٢٠٠٤).
٧- فتحي معيفي، التسلح ونزع السلاح والرقابة على التسلح: قراءة في المفاهيم والدلالات، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد ٥، العدد ٤،(جامعة العربي التبسي: الجزائر، ٢٠٢١).
٨- كريمة عباس، الهاجس الامني لدول الخليج العربي في ظل التهديدات اللاتماثلية _ دراسة في الادراك الخليجي للدور الايراني بالمنطقة، مجلة السياسة العالمية، العدد ١، (الجزائر، جامعة امحمد بوقرة –٢٠١٩).
٩- نجاح الريس، السلام في العلاقات الدولية: المفاهيم والسبل، ، المجلة المصرية للقانون الدولي، العدد ٧١،(القاهرة، ٢٠١٥).
١٠- نجاح الريس، المصدر نفسه، ص ص١٥-٥٤؛ مروان قبلان، موازين القوى الاقليمية بعد انهيار العراق: دراسة في ادارة توزيع القوة وتجلياتها في منطقة الخليج والشرق الاوسط، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٥).
١١- نوال بلحربي، التهديدات الامنية الجديدة وسبل مواجهتها: اي دور للحدود الذكية؟، مجلة ابحاث قانونية وسياسية، مجلد ٧، العدد ١،(الجزائر: جامعة الجزائر، ٢٠٢٢).
١٢- نورا علي ابراهيم معروف، التهديدات الامنية اللاتماثلية وانعكاسها على دول مجموعة الخمس G٥الافريقي، مجلة الدراسات الافريقية، مجلد ٤٥،الجزء ١، العدد ٤، (جامعة القاهرة، كلية الدراسات الافريقية العليا، ٢٠٢٣).
١٣- وئام السيد عثمان، اثر متغيرات النظام الدولي على الامن الاقليمي العربي: دراسة تاصيليه لدور نظرية الايكولوجية السياسية، مجلة كلية السياسية والاقتصاد، العدد تاسع،(جامعة بور سعيد: كلية التجارة، يناير ٢٠٢١).

ج- شبكة المعلومات الدولية-انترنيت-

١- حسام ميرو، مقومات الاستقرار الاقليمي،٦ /مارس /٢٠٢٣،موقع الخليج،، تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٥/٧، نقلا عن شبكة المعلومات العالمية (الانترنت)، متاح على الرابط الاتي: https://:2u.pw/IRmc.

ثانيًا: المصادر الاجنبية

A- Books

1- Barry Buzan, People States, and Fear: The National Security Problem in International Relations,(Great Britain: Whealsheaf books, 1983), p. 62.

2- See: Oxfard Word Power, Eleventh Impress (Uk: Oxfard University Press, 2006).

B- Journals

1- Richard H. Ulman, Redefining Security International, International Security, Vol. 8, No1,The MlT Press, Summer, 1983.

2- Arnold Wolfers, National Security" as an Ambiguous Symbol,(Political Science Quarterly, Vo1.67,No. 4,December 1952).

3- Paul Roe, The" Value "of Positive Security, Review of in Ternational Studies, Vol,No. 4,Cambridge University Press, 2008.

دور الأمم المتحدة في الحفاظ على الأمن الغذائي لمناطق النزاع

م.م. ولاء علي فرحان
جامعة النهرين- رئاسة الجامعة
ruqayhyasir@gmail.com

م.د. رقية كريم جارالله ياسر
وزارة التربية- المديرية العامة للتخطيط التربوي
walaa.ali@nahrainuniv.edu.iq

https://doi.org/10.61884/hjs.v14i56.657

ملخص :

يتناول هذا البحث الدور الذي تؤديه الأمم المتحدة في الحفاظ على الأمن الغذائي في مناطق النزاع، إذ يُعد الأمن الغذائي ركيزة من ركائز الأمن الإنساني، ويتأثر بشدة بالنزاعات المسلحة، يتتبع البحث آليات تدخل الأمم المتحدة، مركّزًا على جهود برنامج الأغذية العالمي (WFP)، ومنظمة الأغذية والزراعة (FAO)، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، في الإغاثة العاجلة، ودعم الزراعة، والتنسيق الإنساني ، كما يستعرض الإطار القانوني الدولي الذي يحظر استخدام التجويع كسلاح، لاسيما القرار 2417 لمجلس الأمن، إلا أن التدخلات الأممية تواجه تحديات متعددة، منها التسييس، ونقص التمويل، وغياب المساءلة، يوصي البحث بتوسيع الشراكات مع الفاعلين المحليين، وتعزيز المساءلة، وربط الأمن الغذائي بالتنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي- النزاعات المسلحة- منظمة الأمم المتحدة- الأمن الإنساني.

The Role of the United Nations in Maintaining Food Security in Conflict Zones

Asst. Lecturer
Walaa Ali Farhan
walaa.ali@nahrainuniv.edu.iq

Asst. Prof. Dr.
Ruqaya Kareem Jarallah Yasser
ruqayhyasir@gmail.com

ABSTRACT:

This research addresses the role of the United Nations in preserving food security in conflict zones, emphasizing that food security is a cornerstone of human security and is severely affected by armed conflicts. The study explores the mechanisms of UN intervention, with a particular focus on the efforts of the World Food Programme (WFP), the Food and Agriculture Organization (FAO), and the Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA) in providing emergency relief, supporting agriculture, and ensuring humanitarian coordination. The research also reviews the international legal framework prohibiting the use of starvation as a method of warfare, especially UN Security Council Resolution 2417. However, UN interventions face numerous challenges, including politicization, funding shortages, and lack of accountability. The study recommends expanding partnerships with local actors, enhancing mechanisms of accountability, and integrating food security within the framework of sustainable development.

KEYWORDS: Food Security – Armed Conflicts – United Nations – Human Security.

المقدمة:

يمثل الأمن الغذائي أحد أركان الأمن الإنساني المعاصر، ويُعدّ توافر الغذاء الكافي والآمن والمغذي حقًا أصيلًا من حقوق الإنسان، كما ورد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨) والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (١٩٦٦)، إلا أن تحقيق هذا الحق لا يزال يواجه تهديدات حادة في ظل النزاعات المسلحة التي تعصف بالعديد من مناطق العالم، مسببةً أزمات إنسانية مركبة تضرب في عمق قدرة الدول والمجتمعات على تأمين حاجاتها الأساسية، وفي مقدمتها الغذاء.

فقد باتت النزاعات المسلحة المعاصرة أكثر تعقيدًا وتفككًا، وغالبًا ما تدور داخل الدول وليس بينها، وتترافق مع انهيارات مؤسسية، وتشظٍّ اجتماعي، وتهجير قسري، وتدمير للبنى التحتية، خاصة تلك المرتبطة بالقطاع الزراعي وسلاسل الإمداد الغذائي، وقد كشفت تقارير برنامج الأغذية العالمي (WFP) أن أكثر من ٧٠٪ من الجوع الحاد في العالم اليوم مرتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بالنزاعات المسلحة، مما يجعلها العامل الرئيسي لانعدام الأمن الغذائي المزمن.

أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من عدة جوانب فمن جهة، يتناول موضوعًا ذا أولوية قصوى في أجندة الأمن الإنساني العالمي، ويتقاطع مع الجهود الدولية الهادفة إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما الهدف الثاني (القضاء على الجوع).

إشكالية البحث

تنطلق الإشكالية من السؤال المركزي الآتي: إلى أي مدى تمكّنت الأمم المتحدة، عبر أجهزتها ووكالاتها، من تحقيق الأمن الغذائي في مناطق النزاع المسلح، وما أبرز التحديات التي تحدّ من فاعلية تدخلاتها؟ وتنبثق عن هذا السؤال الرئيسي مجموعة من التساؤلات الفرعية، أبرزها:

-كيف يمكن تعريف وتحديد العلاقة الجدلية بين النزاع المسلح وانعدام الأمن الغذائي؟

-ما الآليات التنفيذية والتنسيقية التي تعتمدها الأمم المتحدة لتحقيق الأمن الغذائي في البيئات المتأزمة؟

-ما هي الأطر القانونية والسياسية التي يستند إليها تدخل الأمم المتحدة في هذا المجال؟

-ما مدى نجاح تدخلات الأمم المتحدة في عدد من حالات النزاع (مثل اليمن، سوريا، السودان، أوكرانيا والعراق وغزة)؟

-وكيف يمكن تفسير محدودية تأثير المنظمة في بعض الحالات، رغم تدخلها الواسع النطاق؟

فرضية البحث

ننطلق من فرضية أساسية مفادها أن: «دور الأمم المتحدة في الحفاظ على الأمن الغذائي في مناطق النزاع يتسم بالطابع التفاعلي والتراكمي، لكنه غالبًا ما يُواجه بقيود هيكلية وسياسية وميدانية تحدّ من تأثيره المستدام.

منهجية البحث

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي في عرض المفاهيم والمفردات النظرية المرتبطة بالأمن الغذائي والنزاع، كما يستخدم المنهج الاستقرائي المقارن في تحليل آليات الأمم المتحدة وتطبيقاتها الميدانية في سياقات نزاع مختلفة.

هيكلية البحث

تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث، بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة ،تناول المبحث الأول الإطار النظري، وتضمن ثلاثة مطالب: المطلب الأول تناول مفهوم الأمن الغذائي والنزاع، بينما ركّز المطلب الثاني على العلاقة بين الأمن الغذائي والنزاع، أما المطلب الثالث فتناول

الأمن الغذائي ضمن إطار الأمن الإنساني ، أما المبحث الثاني، فقد تناول آليات الأمم المتحدة لتحقيق الأمن الغذائي، وتضمن عدة مطالب، جاء في مقدمتها: الآليات الإنسانية والتنفيذية التي تعتمدها الأمم المتحدة للحفاظ على الأمن الغذائي في مناطق النزاع والمطلب الثاني: الإطار السياسي والقانوني للأمم المتحدة لحماية الأمن الغذائي في مناطق النزاع، المطلب الثالث: التحديات التي تواجه الأمم المتحدة في مناطق النزاع.

اولاً: الإطار النظري

تُعدّ الإحاطة بالمفاهيم الأساسية المرتبطة بالأمن الغذائي والنزاعات المسلحة خطوة ضرورية لفهم السياق العام الذي تتحرك فيه جهود الأمم المتحدة في مناطق النزاع، إذ يشكّل الأمن الغذائي جزءًا لا يتجزأ من حقوق الإنسان ومن مكونات الأمن الإنساني، بينما تمثل النزاعات المسلحة أحد أبرز التهديدات المباشرة له، لما تسببه من تهجير واسع، وانهيار اقتصادي، وتفكك في البنى التحتية، يتناول هذا المبحث المفاهيم النظرية للأمن الغذائي والنزاع، ويستعرض العلاقة الجدلية بينهما، مع تسليط الضوء على موقع الأمن الغذائي ضمن مفهوم الأمن الإنساني الحديث، مما يُمكّن من تحليل أدوار الفاعلين الدوليين بمرجعية علمية واضحة، وذلك بكل المطالب الاتية:

١- مفهوم الأمن الغذائي والنزاع

أ- مفهوم الأمن الغذائي

يمثل الأمن الغذائي مرتبة متقدمة في قائمة الحاجات الأساسية في الدول، لذا فلا غرابة أن يعطي اهتماما بالغا في الأوساط الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فهو التزام متفرع من التزام أعم بتوفير وحماية حقوق الإنسان وهو ماصدر عن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة في عام ١٩٤٨، ومن هذه الحقوق ، الحق في مستوى معيشة لائق للفرد وأسرته الوارد في المادة (٢٥) من هذا الإعلان، وقد نصت هذه المادة الدولية بشكل صريح على الحق في الغذاء الكافي للإنسان، الذي يعد جزء من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصادر عن الأمم المتحدة في عام ١٩٩٦، والحكومات ملزمة بالمحافظة على حق كل مواطن في الحصول على ما يكفيه من الغذاء، وتأمينه ضد التعرض للجوع، وتحريره من الجوع إذا وقع فريسة له وهي ملزمة تبعا لذلك، باتخاذ الإجراءات اللازمة الضمان توافق سياسات إنتاج وحفظ وتوزيع الغذاء، مع هدف تأمين وحماية الحق في الغذاء، ومع هدف توفير الأمن الغذائي، وقد تضمن الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية التي أقرها المجتمع الدولي في عام ٢٠٠٢ تخفيض نسبة الناس الذين يعانون الجوع إلى نصف ما كانت عليه في عام ١٩٩٠،

والذي مازال يطمح الوصول إليه، وتجري الأمم المتحدة متابعة مستمرة للتقدم المحرز في هذا الهدف، أما عربيا فقد أدرج هذا الهدف في إستراتيجية التنمية الزراعية العربية التي تبنتها القمة العربية التي عقدت في الرياض في عام ٢٠٠٧ وتقوم المنظمة العربية للتنمية الزراعية بإصدار تقارير سنوية من ضمنها تقرير يعني بمتابعة أوضاع الأمن الغذائي العربي.[١]

مفهوم الأمن الغذائي حسب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) إذ عرفت مفهوم الأمن الغذائي (على أنه حصول جميع الناس وفي جميع الأوقات على غذاء كاف لحياة ملؤها الصحة والنشاط). وكذلك الأمن الغذائي يحدث عندما تتاح لجميع الناس وفي جميع الاوقات الفرص المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على أغذية كافية وأمنة ومغذية تلبي احتياجاتهم الغذائية وأذواقهم الغذائية وتضمن ان يعيشوا حياة صحية ونشيطة.[٢]

الأمن الغذائي (على أنه حصول جميع الناس وفي جميع الأوقات على غذاء كاف لحياة ملؤها الصحة والنشاط)

مفهوم الأمن الغذائي حسب منظمة الصحة العالمية (WHO) عرفت الأمن الغذائي انه تأمين جميع الظروف والمعايير الضرورية خلال عملية إنتاج وتصنيع وتوزيع وإعداد الغذاء اللازم لضمان أن يكون الغذاء أمنا وموثوق به صحيا وملائما للاستهلاك البشري.[٣]

مفهوم الأمن الغذائي حسب مؤتمر القمة العالمي للأغذية لعام ١٩٩٦ متى يحصل جميع الناس في جميع الأوقات على ما يكفي من الغذاء المغذي للحفاظ على حياة صحية ونشيطة) [٤]

مفهوم الأمن الغذائي حسب المنظمة العربية للتنمية الزراعية (AOAD) عرف الأمن الغذائي بأنه توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمة للنشاط والصحة بشكل مستمر لكل فرد من أفراد الأمة العربية على أساس الإنتاج المحلي وإتاحته لجميع أفراد المجتمع أولا وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل دولة بأسعار تتناسب مع قدراتها وإمكانياتها المالية[٥]

---

(١) الغوث ولد الطالب جدو، اهم تحديات الامن الغذائي العربي، ورقة مقدمة الى المؤتمر العلمي الخامس عشر للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية «التنمية العربية بين التحديات الراهنة وافاق الثورة الصناعية الرابعة، (المعهد العربي للتخطيط، اتحاد الغرف العربية، بيروت: ٢٠١٩)، ص٤-٥.

(٢) تقرير حالة انعدام الامن الغذائي في العالم، (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما: ٢٠١٠)، ص٨.

(٣) إبراهيم احمد سعيد، أهمية الاستثمارات في الامن الغذائي العربي، (مجلة جامعة دمشق، المجلد ٢٧، العددان ٣-٤: ٢٠١١)، ص ٥٤٨.

(٤) داليا إسماعيل محمود، المياه والعلاقات الدولية، ط١، (مكتبة مدبولي، مصر: ٢٠٠٦)، ص٣٤.

(٥) المنظمة العربية للتنمية والزراعة، دراسة تقويم الاستراتيجيات البديلة لتحقيق الامن الغذائي العربي، (الخرطوم: ١٩٩٤)، ص١٧٦.

ب- مفهوم النزاع

إن مفهوم النزاع هو من المفاهيم التي تنوعت حولها التعاريف والطروحات النظرية، وهو من المفاهيم التي كثر حولها الجدل في الأدبيات الغربية، لاسيماً المتعلقة منها بموضوع النزاعات أو الصراعات الأهلية، إن النزاع في معناه الضيق يشير إلى المنافسة التي تقوم بين عدة جماعات أو دول تعد كل منها أن أهدافها متناقضة مع الأخرى والهدف من النزاع هو تحييد فئة أو تفوق فئة على أخرى، وغالبا ما يتقدم أحد أطراف النزاع بادعاء خاص يقوم على أساس خرق القانون في الوقت الذي يرفض الطرف الآخر هذا الادعاء[1].

وبالرغم من أن للنزاعات تواجد في كافة أشكال السلوك الاجتماعي، إلا أنه تختلف أشكال النزاعات وفقا محصلة اعتقادات وتصورات ورغبات القوى المشاركة في أدواره، فلكل نزاع أرضية يقوم عليها، كما أنه دائماً ما يأتي ممتزجاً بالكثير من التبريرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فهناك سبب أصيل لأي صراع كما أن هناك دائما تبرير مباشر لوجوده وتجري النزاعات والصراعات عادة بدافع مجموعة من الرغبات والحاجات الخاصة فعندما تشعر الأطراف المتفاعلة أن هناك ثمة مصالح يمكن أن تجنيها من جراء الانخراط في الصراع فإنها تقدم على الدخول فيه، وتغربها تلك المصالح بكسر قواعد سابقة أو المغامرة بانتهاك أعراف عامة لإدارة الصراعات على المستويات المختلفة، إذ دلت المعطيات التاريخية للحروب الأهلية التي اندلعت منذ الحرب العالمية الثانية إلى الوقت الراهن (١٢٠) حرباً أهلية مازال ٠ منها قائمة وأن معدل القتلى فيها ألف شخص في السنة أو أكثر، كما أن متوسط استمرارها هو عشر سنوات، وذكر معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام بأنه منذ انتهاء الحرب الباردة كانت الحروب بين الدول نادرة نسبيًا، إذ إن جميع النزاعات المسلحة الرئيسة التي اندلعت بين عامي (١٩٩٠ - ٢٠٠٠) كانت نزاعات أهلية، باستثناء ثلاث فقط ، ووفق تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المتعلق بأسباب الصراعات الأهلية في إفريقيا، فقد شهدت أربع عشرة دولة من أصل ثلاث وخمسين دولة إفريقية نزاعات مسلحة في عام ١٩٩٦وعلى أساس ذلك تعد الحرب الأهلية من أهم التعبيرات العملية للنزاعات الداخلية أو هي إحدى نتائجه فهي لا ينطبق عليها حكم القواعد المتعددة لقوانين الحرب ولا تنطبق على

النزاع يوجد بشكل عام عندما تتنازع مجموعة أو أكثر وتصبح مصالحها متناقضة وأخذت تعبر عن مواقفها بعدائية أو الأضرار بالمجموعات الأخرى

(١) هشام حكمت، دبلوماسية القمة في تسوية المنازعات العربية في أطار الجامعة العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، (كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد: ١٩٩٤)، ص٣١.

المتمردين صفة المحاربين، فهي حرب بين فصائل داخل دولة واحدة تستهدف أما تغيير النظام الحاكم كليا، أو إزاحة بعض العناصر داخله، أو حتى الانفصال بمنطقة ما كدولة مستقلة جديدة.[١]

فالنزاع يوجد بشكل عام عندما تتنازع مجموعة أو أكثر وتصبح مصالحها متناقضة وأخذت تعبر عن مواقفها بعدائية أو الأضرار بالمجموعات الأخرى، ومن هذه الزاوية يعرف الأستاذ أحمد إبراهيم محمود النزاع الداخلي تعريفاً إجرائياً وذلك في دراسته حول (الحروب الأهلية في إفريقيا)، حيث يرى الحرب الأهلية بوصفها شكلاً من أشكال الصراع الداخلي في المجتمع، تقوم به جماعة أو جماعات على أسس أثنية أو أيديولوجية من أجل تغيير بعض السياسات الحكومية أو الإطاحة بنظام الحكم أو الحصول على الحكم الذاتي لمنطقة معينة أو الانفصال عن الدولة، ويشتمل هذا الصراع على أعمال عنف مسلح منظم واسع النطاق من جانب جميع الأطراف المشاركة، ويتم تنفيذ عمليات العنف انطلاقاً من مناطق معينة تمثل قاعدة عسكرية محددة لها.[٢]

٢- العلاقة بين الأمن الغذائي والنزاع

بالرجوع إلى برنامج الأغذية العالمي يُقدر عدد الأشخاص الذين يعانون انعدام الغذاء ب ٢٨ مليون نسمة في بلدان العراق وفلسطين والسودان واليمن، كما موضح في الجدول الأتي:

جدول: انعدام الأمن الغذائي في البلدان والمناطق المتأثرة بالنزاعات في منطقة الإسكوا

البلد/ المنطقة	اليمن	السودان	العراق	الضفة الغربية	غزة
السكان (مليون)	٢٣	٤١	٢٩	٢,٥	١,٥
يعانون انعدام الامن الغذائي (مليون)	١٠	١١	٦,٤	٠,٤	٠,٣
السكان (K)	٤٣	٢٧	٢٢	١٦	٢٠

المصدر: الأمن الغذائي والنزاع في منطقة الاسكوا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا)، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠١٠، ص٤١.

(١) احمد إبراهيم محمود، الحروب الاهلية في افريقيا، (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة: ٢٠٠١)، ص٢٥.

(٢) المصدر نفسه، ص٢٥.

بالتالي ما هو الرابط بين انعدام الأمن الغذائي وانكشاف الدولة على خطر النزاع المسلح؟ إن مسألة إسناد علاقة سببية مباشرة بين انعدام الأمن الغذائي والنزاع غير واضحة أيضاً لأن العلاقة بين النزاع المسلح ومتغيراته التفسيرية هي في أحيان كثيرة علاقة داخلية أي أن وجود نزاع يؤثر بحد ذاته على المتغيرات الرئيسية المستعملة لتفسير النزاع عدا عن المتغيرات الجغرافية لكن هناك توافق عام على أن الفقر والنمو المنخفض يؤديان إلى زيادة مخاطر النزاع والإقصاء، ما يؤدي بدوره إلى تكاليف اقتصادية أعظم تتصاعد إلى هوة نزاع - فقر - إقصاء وليس انعدام الأمن الغذائي إلا جزءاً واحداً من الصورة الكبرى، إذ قد يكون مرتبطاً بالفقر، ولكن ليس بالضرورة، و قد يعاني السكان من انعدام الأمن الغذائي دون أن يكونوا فقراء، وقد يتمتعون بالأمن الغذائي على الرغم من كونهم فقراء، تناولت العديد من الدراسات الكمية في الأدبيات العلاقة الواضحة بين الفقر وانعدام المساواة والنزاع الأهلي، وقد أكدت هذه الدراسات وجود ارتباط يمكن تحليله على ثلاثة مستويات مختلفة، فعلى المستوى الفردي، تؤدي الديناميات المرتبطة بالفقر إلى تقليص الإيرادات المتوقعة من العمل في الزراعة، مقارنة بما قد توفره الانخراط في مجموعات متمردة أو إجرامية، أما على مستوى الجماعة، غالبًا ما تُفسَّر النزاعات من منظور الحرمان النسبي أو عدم المساواة الأفقية ، إذ قد تؤدي الاختلافات في الفرص بين مجموعات مختلفة إلى حفز المجموعات المهمشة على حمل السلاح لتغيير الوضع الراهن، كما أن المنازعات هي أحد الأسباب الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي الهيكلي، وغالبا ما تمنع المنازعات المسلحة المزارعين من إنتاج الأغذية، كما أنها تقطع سبل الوصول إلى الغذاء بسبب تعطل أعمال النقل والتجارة والأسواق. وطبقا لبيانات منظمة الأغذية والزراعة، أدت المنازعات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى خسائر في الإنتاج الزراعي تبلغ قيمتها ٥٢ مليار دولار تقريبا خلال الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٩٧، وهو رقم يعادل ٧٥ في المائة من المساعدات الإنمائية الرسمية التي تلقتها البلدان المتضررة من المنازعات وبالنسبة لجميع البلدان النامية، تقدر الخسائر في الإنتاج الزراعي بنحو ٤,٣ مليار دولار سنويا في المتوسط - وهو مبلغ كان يكفي لزيادة المتحصل من الأغذية لنحو ٣٣٠ مليون من ناقصي الأغذية إلى أدنى المستويات المطلوبة، وقد أدت المنازعات التي ترتبط غالبا بالجفاف، إلى حدوث ست من بين سبع مجاعات أفريقية كبرى منذ ١٩٨٠، إذ إن الإنذار المبكر والاستجابة عادة ما يمنعان حدوث المجاعة عندما يكون سببها الجفاف والكوارث الطبيعية الأخرى، ولكن الحالة لا تكون كذلك في مناطق الحروب، حيث إن نقص

الأمن وتعطل النقل والشبكات الاجتماعية يحول دون تسليم معونات الإغاثة.[١]

٣- الأمن الغذائي في إطار الأمن الإنساني

لا يمكن فهم الأمن الغذائي في سياق النزاعات المسلحة دون ربطه بمفهوم أوسع وأشمل هو الأمن الإنساني، وقد برز هذا المفهوم بقوة في تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام ١٩٩٤، بوصفه نقلة نوعية من التركيز على حماية الدول إلى حماية الأفراد وكرامتهم، حيث صنف الأمن الغذائي كأحد المكونات الأساسية للأمن الإنساني إلى جانب الأمن الصحي، الاقتصادي، البيئي، السياسي، الشخصي، والاجتماعي ، و في هذا الإطار، لا يُعد انعدام الأمن الغذائي مجرد نتيجة عرضية للنزاعات، بل يمثل أحيانًا أداة مباشرة من أدوات القمع والإخضاع الجماعي، كما في حالات الحصار والتجويع المتعمد ، وقد تناول مبدأ «مسؤولية الحماية" (R2P) الذي أقرته الأمم المتحدة عام ٢٠٠٥، هذه القضايا بشكل واضح، باعتباره التزامًا جماعيًا لحماية السكان من الجرائم الفادحة، ومنها استخدام الجوع كسلاح.[٢]

إن إدماج الأمن الغذائي ضمن أجندة الأمن الإنساني يسمح للأمم المتحدة بتوسيع أدواتها القانونية والسياسية والإنمائية، ويمنحها شرعية أقوى في التدخل في حالات النزاع

إن إدماج الأمن الغذائي ضمن أجندة الأمن الإنساني يسمح للأمم المتحدة بتوسيع أدواتها القانونية والسياسية والإنمائية، ويمنحها شرعية أقوى في التدخل في حالات النزاع، بل إن بعض الأدبيات تذهب إلى اعتبار غياب الأمن الغذائي أحد العوامل المحركة للنزاع في حد ذاته، مما يجعل من تأمين الغذاء أولوية في عمليات بناء السلام بعد النزاع.[٣]

وعلى هذا الأساس، فإن الأمن الغذائي لا يُقاس فقط بوفرة الغذاء، بل بقدرة الأفراد والمجتمعات على الوصول إليه دون تمييز، وان لا يُستخدم كأداة للابتزاز السياسي أو الإقصاء الاجتماعي، وهذا يتطلب ربط إستراتيجيات الأمم المتحدة بمجالات أوسع تشمل تعزيز الحوكمة، وبناء المؤسسات، والعدالة الاجتماعية، والتنمية الريفية، والتكامل الإقليمي.

---

(١) الامن الغذائي والنزاع في منطقة الاسكوا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا)، (الأمم المتحدة، نيويورك: ٢٠١٠)، ص٣٤-٣٥ وص٤١.

(٢) سليم كاظم، «الأمن الإنساني في منظور العلاقات الدولية.»، مركز الدراسات الدولية، مجلة دراسات استراتيجية، العدد ٥٥، (بغداد: ٢٠١٩)، ص ٢٢–٣٩.

(٣) عبد المجيد حسن، «الأمن الغذائي والنزاعات المسلحة: منظور إنساني، (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٢٠، القاهرة: ٢٠٢٠)، ص ٧٣–٨٥.

ثانياً: آليات الأمم المتحدة لتحقيق الأمن الغذائي

في ظل تصاعد النزاعات المسلحة والأزمات الإنسانية في عدد من مناطق العالم، أصبح الأمن الغذائي أحد أكثر التحديات إلحاحًا أمام المجتمع الدولي، لا سيما في البيئات التي تشهد انهيارًا في المؤسسات، وتعطلًا في سلاسل الإمداد، وتهجيرًا واسع النطاق للسكان، و تلعب الأمم المتحدة دورًا محوريًا في التصدي لهذه التحديات من خلال منظومة من الآليات المتعددة التي تهدف إلى ضمان وصول الغذاء إلى الفئات الأكثر ضعفًا ، وهذا المبحث يعرض الآليات الرئيسية التي تعتمدها الأمم المتحدة لتحقيق الأمن الغذائي في مناطق النزاع، مع تسليط الضوء على الوكالات والمنصات الفاعلة ضمن هذا الإطار.

١- الآليات الإنسانية والتنفيذية للأمم المتحدة في الحفاظ على الأمن الغذائي في مناطق النزاع

يشكّل الأمن الغذائي في مناطق النزاع اختبارًا معقدًا لمدى فعالية النظام الإنساني الدولي بقيادة الأمم المتحدة، فالنزاعات المسلحة غالبًا ما تؤدي إلى انهيار الأنظمة الزراعية، وتعطّل سلاسل الإمداد، وارتفاع أسعار الغذاء، وتهجير السكان، وهو ما يجعل من التدخل الإنساني في هذه السياقات مهمة شاقة تتطلب تنسيقًا عالي المستوى بين مختلف الوكالات الدولية، وتُقسم آليات التدخل الأممي إلى ثلاثة مستويات مترابطة:[١]

أ- الإغاثة الغذائية الطارئة – برنامج الأغذية العالمي

يقود برنامج الأغذية العالمي (WFP) استجابة الأمم المتحدة لحالات الجوع الطارئة، من خلال تقديم الغذاء المباشر أو الدعم النقدي والغذائي عبر بطاقات إلكترونية، إضافة إلى الدعم اللوجستي لجهات الإغاثة الأخرى ، ويتدخل البرنامج في أكثر من ٨٠ دولة، وقد توسّع نطاق عمله بعد النزاع في أوكرانيا، ليشمل حتى أوروبا الشرقية، حيث في غزة بعد التصعيد الإسرائيلي في ٧ أكتوبر ٢٠٢٣، عمل البرنامج على تقديم المساعدات لأكثر من ١,٢ مليون فلسطيني، رغم القيود الشديدة على المعابر والتهديدات الأمنية، وقد بيّن تقرير WFP إن قطاع غزة يشهد "أسرع انهيار لنظام غذائي في العالم خلال العقدين الأخيرين"، حيث أصبحت ١٠٠٪ من الأسر تعاني من الجوع الشديد في مناطق مثل جباليا والشجاعية وخان يونس، أما جنوب

(١) أسيل قاسم العزاوي، «دور برنامج الأغذية العالمي في إدارة الأزمات الإنسانية في اليمن.»، (مجلة دراسات إنسانية واجتماعية، العدد ٣١، ٢٠٢٢، ص. ٧٧–٩٢. كذلك: تقرير برنامج الأغذية العالمي (WFP)، "تقييم حالة غزة: ٢٠٢٤).

السودان ومنذ اندلاع الحرب الأهلية عام ٢٠١٣، تعرّضت مناطق واسعة لانعدام الأمن الغذائي بسبب النزوح الجماعي وتوقف الإنتاج الزراعي، وقدّم البرنامج مساعدات غذائية لأكثر من ٦ ملايين شخص، خاصة في ولايات جونقلي والوحدة وأعالي النيل، لكنّ شح التمويل والقيود اللوجستية أعاقت الوصول الشامل، والصومال في مواجهة الجفاف والنزاعات القبلية، تدخل البرنامج عبر عمليات توزيع غذاء وشرائح مالية لأكثر من ٣,٥ مليون صومالي، ومع ذلك، تُظهر بيانات التقييم الغذائي أن التدخل لم يكن كافيًا لتفادي مجاعة في بعض المناطق بسبب تضارب النفوذ المحلي وتهديدات حركة الشباب المسلحة.

ب- دعم الزراعة والتعافي المبكر– منظمة FAO

يتركز عمل منظمة الأغذية والزراعة (FAO) في مرحلة ما بعد الإغاثة، ويمثل محورًا أساسيًا في الحفاظ على الأمن الغذائي طويل الأمد من خلال دعم الإنتاج المحلي، وتأهيل الأراضي الزراعية، وتقديم الخدمات البيطرية، وتنمية قدرات المجتمعات الريفية، في العراق بعد تحرير مناطق واسعة من داعش، عملت FAO على توزيع البذور والأسمدة في محافظات نينوى وصلاح الدين وديالى، كما أعادت تأهيل شبكات الري ومصائد الأسماك في الأهوار، مما ساهم في استعادة قدرة المجتمعات على تأمين غذائها.

اما أوكرانيا بعد اندلاع الحرب الروسية–الأوكرانية، تدخلت المنظمة لدعم المزارعين في إقليم خاركيف وزاباروجيا عبر توفير مدخلات الزراعة والتخزين، لكن القصف المستمر وسقوط المنشآت الزراعية الحيوية أدى إلى تراجع الإنتاج بنسبة ٣٠٪ في ٢٠٢٣. في حين إن جمهورية الكونغو الديمقراطية تُعدّ من أكثر الدول التي تلقت دعمًا زراعيًا من FAO، خصوصًا في إقليمي إيتوري وكيفو الشرقي، إذ دعمت المنظمة المزارعين بالبذور والأدوات، كما وأنشأت مشاريع إنتاج غذائي مجتمعي للنازحين ،غير أن ضعف البنية الأمنية والفساد الإداري المحلي أعاقا التنمية الزراعية المستدامة.[١]

ج- التنسيق والتمويل – دور مكتب OCHA وصناديق الطوارئ

يتولى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) مهمة حيوية في دعم استجابة الأمم المتحدة من خلال:

(١) هبة عبد الرحمن الطائي، ٢٠٢١. «فاعلية منظمة FAO في دعم الأمن الغذائي في المناطق المتأثرة بالنزاعات." مجلة العلوم السياسية، (جامعة النهرين، العدد ٦٨، العراق: ٢٠٢١)، ص. ٤٤–٥٨. كذلك: منظمة الأغذية والزراعة (FAO). "تقرير الأمن الغذائي في أوكرانيا"، ٢٠٢٣.

- تنظيم عمل الوكالات ضمن "نظام العنقود الإنساني"
- تقييم الاحتياجات ومخاطر المجاعة
- إدارة التمويل الإنساني من خلال صناديق مثل CERF
- التفاوض على فتح ممرات إنسانية

أوكرانيا: أشرف OCHA على أكبر عملية تمويل مشترك في أوروبا، ونجح في إنشاء غرف عمليات في بولندا وألمانيا لتنسيق دخول المساعدات عبر الحدود، كما عمل على تمويل خطط الاستجابة السريعة للأمن الغذائي في الشرق الأوكراني.

الصومال: حيث أدى المكتب دورًا في جمع ١,٦ مليار دولار عام ٢٠٢٢ استُخدمت في دعم الأمن الغذائي والمائي، لكن استمرار سيطرة الجماعات المسلحة على بعض الطرق جعل الوصول الإنساني محدودًا، خصوصًا في إقليم باي.

غزة: منذ أكتوبر ٢٠٢٣، تولّى المكتب التنسيق بين ٢٧ جهة إنسانية، لكنه واجه عراقيل سياسية إسرائيلية حالت دون تنفيذ خطط توزيع الغذاء بشكل كامل، حيث تم قصف أكثر من ٥٠ شاحنة إغاثة، وتعطّل التنسيق مع الهلال الأحمر الفلسطيني.[١]

تُظهر الخبرات المتراكمة أن تدخلات الأمم المتحدة في الأمن الغذائي باتت تتبع نموذجًا ثلاثي المراحل: إغاثة فورية (WFP)، دعم زراعي مستدام (FAO)، وتنسيق مالي ولوجستي (OCHA). إلا أن هذا النموذج يظل هشًا أمام تحديات الأمن، والتمويل، والتسييس، وغياب الالتزام المحلي بالقانون الدولي الإنساني ، وتبرز حالة غزة كاختبار قاسٍ لمدى قدرة الأمم المتحدة على حماية الحق في الغذاء تحت النار، وتفرض على المجتمع الدولي مراجعة آليات حماية الأمن الغذائي كحق غير قابل للتفاوض.

٢- الإطار السياسي والقانوني للأمم المتحدة لحماية الأمن الغذائي في مناطق النزاع

في السنوات الأخيرة، أصبح مجلس الأمن يؤدي دورًا أكثر فاعلية في الاعتراف بخطر الجوع كسلاح حرب، ومن أبرز القرارات: القرار ٢٤١٧ (٢٠١٨) الذي يدين استخدام التجويع كسلاح حرب ويؤكد التزام الأمم المتحدة بضمان وصول المساعدات الغذائية دون عوائق، وإن سياسة التجويع جريمة محظورة بموجب عدد من القوانين والاتفاقيات الدولية، ويُنظر

(١) سعاد إسماعيل الهيتي، «مكتب OCHA ودوره في تنسيق المساعدات الإنسانية." (مجلة البحوث الاجتماعية والإنسانية، جامعة الموصل، العدد ٤٠، العراق: ٢٠٢٠)، ص. ١٠١–١١٦. كذلك: تقرير مكتب OCHA عن غزة، مايو ٢٠٢٤.

إليها على أنها انتهاك خطير للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، ومن أبرز الأطر القانونية التي تناولت هذه الجريمة:[١]

- اتفاقيات جنيف والبروتوكولات الإضافية.
- اتفاقية جنيف الرابعة (١٩٤٩) وتحظر استهداف المدنيين بحرمانهم من المواد الضرورية لحياتهم.
- البروتوكول الإضافي الأول الصادر عام ١٩٧٧، ويؤكد على حظر استخدام التجويع سلاحا في النزاعات الدولية المسلحة.
- البروتوكول الإضافي الثاني وينص على حماية المدنيين من آثار النزاعات غير الدولية، بما في ذلك منع استخدام سلاح التجويع ضدهم.
- القانون الدولي العرفي ويحظر استخدام التجويع ضد السكان المدنيين في جميع أشكال النزاعات المسلحة، سواء كانت دولية أو غير دولية.
- القرار ٢٤١٧ الذي تبنته الأمم المتحدة.

يشكل الأمن الغذائي في حالات النزاع المسلح مجالًا يتقاطع فيه القانون الدولي الإنساني مع حقوق الإنسان والقانون الدولي العام، ويُعدّ تجويع المدنيين سلوكًا محظورًا بموجب منظومة متكاملة من القواعد القانونية الدولية،

يشكل الأمن الغذائي في حالات النزاع المسلح مجالًا يتقاطع فيه القانون الدولي الإنساني مع حقوق الإنسان والقانون الدولي العام، ويُعدّ تجويع المدنيين سلوكًا محظورًا بموجب منظومة متكاملة من القواعد القانونية الدولية، ما يعطي الأمم المتحدة شرعية واضحة في التدخل لحماية هذا الحق في البيئات التي تعاني من النزاع والانهيار المؤسسي.

أ- الإطار القانوني الناظم لحظر استخدام الجوع كسلاح في النزاعات

تناولت اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، ولا سيما الاتفاقية الرابعة، حماية السكان المدنيين أثناء النزاع، ونصت في المادة (٢٣) على ضرورة تسهيل مرور الأغذية والمستلزمات الطبية للسكان المدنيين، كما جاء في المادة (٥٥) من الاتفاقية نفسها أن الدولة المحتلة ملزمة بضمان تموين السكان بالأغذية والأدوية الضرورية، ثم جاء البروتوكول الإضافي الأول (١٩٧٧) في المادة (٥٤) ليُجرّم صراحة تجويع المدنيين بوصفه وسيلة من وسائل الحرب، وحرّم تدمير

(١) التجويع جريمة حرب بـ»سلاح» الغذاء، شبكة الجزيرة، ٣٠/ ٣/ ٢٠٢٥، وعلى الرابط: https://www.aljazeera.net/١

أو إزالة أو جعل المواد التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين هدفًا للعمليات العسكرية ، أما البروتوكول الإضافي الثاني، والذي ينطبق على النزاعات غير الدولية، فقد كرر هذا الحظر، مما يدل على اتساع نطاق الحماية القانونية ليشمل الحروب الأهلية، وقد أقرّت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن هذا الحظر يُعدّ من القواعد العرفية التي تنطبق على جميع أطراف النزاع، سواء كانت دولًا أم جماعات مسلحة، حتى في حال عدم التصديق على البروتوكولات.[١]

ب- القرار٢٤١٧ (٢٠١٨) لمجلس الأمن: مقاربة سياسية لحماية الحق في الغذاء

شكّل قرار مجلس الأمن رقم ٢٤١٧ الصادر في ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٨ تطورًا سياسيًا لافتًا في الاعتراف بخطورة استخدام الجوع كسلاح في النزاعات، وأكد القرار في فقراته الأولى أن «تجويع المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب قد يشكل جريمة حرب» حسب القانون الدولي، وقد طالب القرار الأمين العام للأمم المتحدة بتقديم تقارير دورية إلى المجلس حول الحالات التي يُستخدم فيها الجوع بشكل منهجي، كما دعا إلى محاسبة مرتكبي هذه الأفعال ، ومع ذلك، لا يتضمن القرار آليات عقابية واضحة أو إلزامية، مما يضعف من فاعليته كأداة رادعة، خاصة في ظل غياب توافق بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، ولم تُسجّل حتى الآن أي حالات محاسبة مباشرة بموجب القرار، رغم توثيق انتهاكات جسيمة في عدة دول، مثل استخدام الحصار الغذائي في الغوطة الشرقية بسوريا، وفي تعز باليمن، وفي تيغراي بإثيوبيا.[٢]

ج- الإشكالات القانونية والتطبيقية في النزاعات غير الدولية

رغم وضوح النصوص القانونية التي تُجرّم تجويع المدنيين، إلا أن معظم النزاعات المعاصرة تنتمي إلى فئة النزاعات المسلحة غير الدولية (intra-state conflicts)، ما يثير إشكاليات بشأن إلزام الجماعات المسلحة غير الحكومية بهذه النصوص. فهذه الجماعات لا تلتزم عادة بالقانون الدولي، ولا تخضع لآليات المساءلة التقليدية ، وقد بيّنت الفقهية القانونية العربية أن القصور في إلزام هذه الأطراف لا يعود فقط إلى ضعف القانون، بل إلى غياب آليات تنفيذية فعالة، وصعوبة الوصول إلى مرتكبي هذه الانتهاكات، فضلًا عن التردد السياسي للدول

(١) صباح حمزة الجبوري، "حماية المدنيين من استخدام الجوع كسلاح في النزاعات المسلحة." (مجلة الدراسات السياسية والدولية، جامعة بغداد، العدد ٥٧، بغداد: ٢٠١٨)، ص. ١٢٢–١٢٦.

(٢) فاضل كاظم الزبيدي، "القرار ٢٤١٧ لمجلس الأمن وأثره القانوني على حماية الأمن الغذائي."، (مجلة القانون والسياسة، جامعة كركوك، المجلد ١٠، العدد ٢، العراق: ٢٠٢١)، ص. ١٨٨–١٩١.

في ملاحقتهم دوليًا، خاصة إذا كانوا طرفًا مدعومًا إقليميًا أو دوليًا.[١]

يمكن القول : إن الإطار القانوني الدولي يوفر أسسًا قوية لحماية الأمن الغذائي في النزاعات المسلحة، سواء من خلال القواعد الاتفاقية أو العرفية، إلا أن الفجوة الأكبر تكمن في غياب آليات الإنفاذ والمساءلة، وضعف الإرادة السياسية الدولية في تفعيل هذه النصوص، ويبقى القرار ٢٤١٧ خطوة متقدمة، لكنها محدودة الأثر ما لم تُقرن بإجراءات رقابية حقيقية، وشراكات دولية تُعلي من شأن الحق في الغذاء كمكون أساسي من مكونات الكرامة الإنسانية.

ثالثاً: التحديات التي تواجه الأمم المتحدة في مناطق النزاع

رغم فعالية الآليات التنفيذية للأمم المتحدة في معالجة أزمات الغذاء، إلا أن الواقع الميداني يكشف عن جملة من التحديات التي تعيق تحقيق الأهداف المنشودة، وهذه التحديات لا ترتبط فقط بالبيئة المادية للنزاعات، بل كذلك بالإطار السياسي والقانوني الذي تعمل فيه الوكالات الإنسانية، وسيتم إدراج أبرز هذه التحديات بكل من الاتي: [٢]

١- **تقييد الوصول الإنساني:** غالبًا ما تفرض الأطراف المتنازعة قيودًا صارمة على دخول القوافل الغذائية والمساعدات، وتُستخدم كوسيلة ضغط سياسي، كما حدث في سوريا واليمن وميانمار، وهو ما يمثل خرقًا للقانون الدولي الإنساني.

٢- **تسيس المساعدات الغذائية:** تدخل الدول والجهات المانحة في توجيه المساعدات أيديولوجيًا أو جيوسياسي يقلل من حيادية برامج الأمم المتحدة، ويؤدي إلى استبعاد بعض المناطق أو الفئات الضعيفة من الاستفادة الفعلية.

٣- **نقص التمويل والاستدامة المالية:** يشهد العمل الإنساني تراجعًا في حجم التمويلات، وغيابًا للتخطيط بعيد المدى، مما يهدد استمرارية البرامج، ويجبر وكالات الأمم المتحدة على العمل وفق أولويات قصيرة الأجل.

٤- **صعوبة التنسيق الميداني:** تعدد الفاعلين، وغياب قنوات تنسيق فعالة بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والسلطات المحلية، يؤدي إلى التكرار أو الفجوات في الاستجابة.

---

(١) زهراء عبد الكريم الهاشمي، "مدى فعالية تطبيق القانون الدولي الإنساني على الجماعات المسلحة غير الدولية." (مجلة العلوم القانونية، جامعة النهرين، العدد ٧٢، العراق: ٢٠٢٠)، ص. ٩٩–١٠٣.

(٢) محمد غسان، ٢٠٢١. «التحديات الإنسانية في مناطق النزاع.»، (مركز دراسات الشرق الأوسط، مجلة دراسات الشرق الأوسط، العدد ٤٤، عمان: ٢٠٢١)، ص١٠١–١١٩.

٥- **غياب المساءلة الدولية:** رغم وضوح النصوص القانونية التي تجرّم استخدام الجوع كسلاح، إلا أن الملاحقة القانونية للمسؤولين عن ذلك تبقى نادرة، ما يشجع على تكرار الانتهاكات دون رادع حقيقي.

الخاتمة:

في ضوء ما تقدم خلال البحث، يتبين أن الأمن الغذائي في مناطق النزاع لم يعد مجرد بعد اقتصادي أو إنساني، بل أصبح مكونًا إستراتيجيًا من مكونات الأمن القومي والدولي، وهو ما يستدعي مقاربات متعددة المستويات من قبل الفاعلين الدوليين، وعلى رأسهم منظومة الأمم المتحدة، فالأمن الغذائي لا يرتبط فقط بإيصال الغذاء أو تقديم المساعدات الطارئة، بل يتصل بجملة من العوامل الهيكلية والسياسية والاجتماعية التي تعزز قدرة المجتمعات على الصمود، وتحد من احتمالات الانزلاق نحو مجاعات أو أزمات إنسانية مستدامة.

أظهرت الدراسة أن الأمم المتحدة، من خلال برامجها المختلفة، خصوصًا برنامج الأغذية العالمي (WFP) ومنظمة الأغذية والزراعة (FAO) ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، تعتمد نهجًا مركبًا يجمع بين الإغاثة العاجلة ودعم سبل العيش المستدامة، وذلك ضمن إطار قانوني يحظر استخدام التجويع كسلاح، كما نص على ذلك القرار الأممي رقم ٢٤١٧ (٢٠١٨)، واتفاقيات جنيف، والقانون الدولي الإنساني.

مع ذلك، فإن هذه الجهود تصطدم بجملة من التحديات البنيوية، أبرزها تعقيد بيئات النزاع، والقيود السياسية على العمل الإنساني، والانقسامات داخل المجتمعات المحلية، وضعف التمويل، وتضارب مصالح الأطراف الدولية، ولا يمكن النظر إلى دور الأمم المتحدة في هذا المجال بمعزل عن البيئة الدولية الأوسع، التي باتت تشهد تراجعًا في الالتزام الجماعي بالمسؤولية الإنسانية، وتزايدًا في تسييس العمل الإغاثي.

وعليه، فإن المقاربة المستقبلية لتعزيز الأمن الغذائي في مناطق النزاع تتطلب توسيع الشراكات مع الفاعلين المحليين، وتحسين نظم الإنذار المبكر، وتكثيف المساءلة القانونية تجاه الجهات التي تستخدم الغذاء كأداة ضغط سياسي أو كسلاح حرب، كما ينبغي الانتقال من مرحلة "الإغاثة" إلى مرحلة "إعادة البناء المستدام"، وربط الأمن الغذائي بأهداف التنمية المستدامة، وخاصة الهدف الثاني (القضاء على الجوع)، والهدف السادس عشر (السلام والعدل والمؤسسات القوية).

قائمة المصادر:

اولاً: المصادر العربية

١- **الكتب العربية والمترجمة:**

أ- احمد إبراهيم محمود، الحروب الاهلية في افريقيا، (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠١).

ب- الامن الغذائي والنزاع في منطقة الاسكوا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا)، (الأمم المتحدة، نيويورك: ٢٠١٠).

ج- داليا إسماعيل محمود، المياه والعلاقات الدولية، ط١، (مكتبة مدبولي، مصر: ٢٠٠٦).

٢- **المجلات والصحف**

أ- إبراهيم احمد سعيد، أهمية الاستثمارات في الامن الغذائي العربي، (مجلة جامعة دمشق، المجلد ٢٧، العددان ٣-٤، ٢٠١١).

د- أسيل قاسم العزاوي، "دور برنامج الأغذية العالمي في إدارة الأزمات الإنسانية في اليمن."، (مجلة دراسات إنسانية واجتماعية، العدد ٣١: ٢٠٢٢).

هـ- زهراء عبد الكريم الهاشمي، "مدى فعالية تطبيق القانون الدولي الإنساني على الجماعات المسلحة غير الدولية." مجلة العلوم القانونية، (جامعة النهرين، العدد ٧٢، العراق: ٢٠٢٠).

و- سعاد إسماعيل الهيتي، "مكتب OCHA ودوره في تنسيق المساعدات الإنسانية." مجلة البحوث الاجتماعية والإنسانية، (جامعة الموصل، العدد ٤٠، العراق: ٢٠٢٠).

ز- سليم كاظم، "الأمن الإنساني في منظور العلاقات الدولية."، (مركز الدراسات الدولية، مجلة دراسات استراتيجية، العدد ٥٥، بغداد: ٢٠١٩).

ح- صباح حمزة الجبوري، "حماية المدنيين من استخدام الجوع كسلاح في النزاعات المسلحة." مجلة الدراسات السياسية والدولية، (جامعة بغداد، العدد ٥٧، بغداد: ٢٠١٨).

ط- عبد المجيد حسن، "الأمن الغذائي والنزاعات المسلحة: منظور إنساني، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، (مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٢٠، القاهرة: ٢٠٢٠).

ي- فاضل كاظم الزبيدي، "القرار ٢٤١٧ لمجلس الأمن وأثره القانوني على حماية الأمن الغذائي."، مجلة القانون والسياسة، (جامعة كركوك، المجلد ١٠، العدد ٢، العراق: ٢٠٢١).

ك- محمد غسان، ٢٠٢١. "التحديات الإنسانية في مناطق النزاع."، مركز دراسات الشرق الأوسط، (مجلة دراسات الشرق الأوسط، العدد ٤٤، عمان: ٢٠٢١).

ل- هبة عبد الرحمن الطائي، ٢٠٢١. "فاعلية منظمة FAO في دعم الأمن الغذائي في المناطق المتأثرة بالنزاعات." (مجلة العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد ٦٨، العراق: ٢٠٢١).

٣- **الرسائل والاطاريح**

أ- هشام حكمت، دبلوماسية القمة في تسوية المنازعات العربية في أطار الجامعة العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، (كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد: ١٩٩٤).

٤- التقارير:

أ- تقرير برنامج الأغذية العالمي (WFP)، "تقييم حالة غزة"، برنامج الأمم المتحدة الانمائي، ٢٠٢٤.

ب- تقرير حالة انعدام الامن الغذائي في العالم، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما، ٢٠١٠.

ج- تقرير مكتب OCHA عن غزة، مايو ٢٠٢٤.

د- الغوث ولد الطالب جدو، اهم تحديات الامن الغذائي العربي، ورقة مقدمة الى المؤتمر العلمي الخامس عشر للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية "التنمية العربية بين التحديات الراهنة وافاق الثورة الصناعية الرابعة، المعهد العربي للتخطيط، (اتحاد الغرف العربية، بيروت: ٢٠١٩).

هـ- "تقرير الأمن الغذائي في أوكرانيا"، منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، ٢٠٢٣.

و- المنظمة العربية للتنمية والزراعة، دراسة تقويم الاستراتيجيات البديلة لتحقيق الامن الغذائي العربي، (الخرطوم: ١٩٩٤).

٥- **شبكة الانترنت**

أ- التجويع جريمة حرب بـ"سلاح" الغذاء، شبكة الجزيرة، ٣٠/ ٣/ ٢٠٢٥، وعلى الرابط: https://www.aljazeera.net/1

استراتيجيات بناء السلام في العراق ما بعد عام ٢٠١١
دراسة في التحديات والفرص

م.م. ريام احمد جاسم
كلية الاعلام/ جامعة بغداد
Email: riam.a@comc.uobaghdad.edu.iq

م.م. رفل اياد صالح
مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية
جامعة بغداد
Email: rafal.a@cis.uobaghdad.edu.iq

https://doi.org/10.61884/hjs.v14i56.665

ملخص :

شهد العراق بعد العام ٢٠١١ مرحلة انتقالية معقدة اتسمت بتحديات سياسية وأمنية واجتماعية أثرت على مسارات بناء السلام. فقد مثّل الانسحاب العسكري الأمريكي، وتنامي الخلافات السياسية الداخلية، إذ شهد العراق بعد عام ٢٠١٤ اجتياح للجماعات الإرهابية (داعش) لمساحات واسعة من أراضيه، مما أدى إلى انهيارات أمنية وسياسية واجتماعية عميقة، إذ تسبب هذا الهجوم المسلح في نزوح عدد كبير من السكان، وانهيار البنى التحتية، وارتفاع الانقسامات الطائفية والقومية، فضلاً عن تراجع ثقة المواطن بالمؤسسات الرسمية. وفي ظل هذا الواقع المعقد، برزت الحاجة إلى صياغة استراتيجيات لبناء السلام ما بعد الحرب تتجاوز المعالجات العسكرية، وانما تستند إلى المصالحة الوطنية، وإعادة الإعمار، وتعزيز الهوية الجامعة، فضلاً عن إصلاح المؤسسات الأمنية والسياسية، وتقييم فعاليتها في تحقيق الاستقرار، مع التركيز على التحديات التي واجهتها والفرص التي يمكن البناء عليها لضمان استدامة السلم الأهلي.

الكلمات المفتاحية: الاستراتيجية، بناء السلام، الانسحاب الامريكي، التنظيمات الارهابية، منظمات المجتمع المدني.

Peacebuilding Strategies in Post-2011 Iraq: A Study of Challenges and Opportunities

ASST.Lec. Riyam Ahmed Jassem
Email: riam.a@comc.uobaghdad.edu.iq

Asst.lec. Rafal Ayad Salih
Email: rafal.a@cis.uobaghdad.edu.iq

ABSTRACT:

After 2011, Iraq faced a complex transition period, marked by political, security, and social challenges that hampered peacebuilding efforts. The US military withdrawal and internal conflicts, exacerbated by the ISIS incursions after 2014, led to significant security and infrastructure collapses, resulting in widespread displacement and deepening sectarian divisions. This underscores the need for post-war peacebuilding strategies focused on national reconciliation, reconstruction, collective identity, and institutional reform to achieve lasting stability and civil peace..

KEYWORDS: strategy, peacebuilding, US withdrawal, terrorist organizations, civil society organizations.

المقدمة:

يعد مفهوم بناء السلام اساساً في العلاقات الدولية، لكونه يتجاوز وقف العنف إلى معالجة جذور الصراع وتحقيق السلام المستدام، وفي العراق، يكتسب المفهوم أهمية بعد العام ٢٠١١، كونها مرحلة انسحاب القوات الأمريكية من البلاد، إلا أنها لم تكن بداية سلام واستقرار، بل جاءت مثقلة بأزمات داخلية وتدخلات إقليمية وتحديات عالمية، الأمر الذي أفسح المجال أمام الجماعات الإرهابية (تنظيم داعش) لتوسيع نفوذها عام ٢٠١٤.

فالعراق بعد عام ٢٠١٤ يمثل أنموذجاً للدول الخارجة من النزاعات العنيفة، حيث واجه تهديداً وجودياً تمثل في اجتياح تنظيم داعش لمدن رئيسية (الموصل والرمادي وتكريت). لم تكن الأزمة مجرد صراع عسكري، بل عكست هشاشة البنية السياسية والاجتماعية للدولة العراقية، وضعف قدرتها على تحقيق التماسك الداخلي، وتلبية متطلبات الأمن والتنمية. وعلى الرغم من الانتصار العسكري الذي تحقق في عام ٢٠١٧ وإعلان تحرير الأراضي العراقية من التنظيم، إلا أن التحدي الأكبر تمثل في مرحلة ما بعد داعش، وهي المرحلة التي تقتضي معالجة العوامل الجذرية التي سمحت بظهور التنظيم وانتشاره، والعمل على إعادة بناء الثقة بين المكونات العراقية المختلفة.

وبذلك من هنا جاءت أهمية دراسة استراتيجيات بناء السلام في العراق بعد ٢٠١٤ لا يقتصر على إعادة الإعمار المادي فحسب، بل امتدت لتشمل إعادة دمج النازحين والمهجرين، ومكافحة خطاب الكراهية والتطرف، وتطوير المؤسسات الأمنية والقضائية، وتعزيز المشاركة السياسية لجميع المكونات بما يضمن تحقيق العدالة الاجتماعية.

أهمية البحث:

تكمن أهمية الدراسة في أنها تمثل قدرة الدولة العراقية على تجاوز آثار الحرب، وبناء عقد

اجتماعي جديد يؤسس لمستقبل أكثر استقراراً وسلمية. ومن هنا تأتي الحاجة إلى تحليل السياسات والبرامج التي اعتمدت في هذا السياق، والكشف عن مواطن القوة والضعف ، بهدف صياغة مقترحات عملية يمكن أن تسهم في ترسيخ السلام المستدام، وتمنع تكرار الأزمات.

هدف البحث:

يهدف البحث الى تحليل طبيعة التحديات التي واجهت العراق بعد ٢٠١١ في مسار بناء السلام، ودراسة الاستراتيجيات الرسمية وغير الرسمية المتبعة لتحقيق السلم الأهلي، فضلاً عن تقييم فعالية البرامج الأممية والمحلية في إعادة الإعمار والمصالحة، وايضاً استشراف آفاق تعزيز الاستقرار في العراق على المديين القريب والبعيد.

فرضية البحث:

يفترض البحث على أن استراتيجيات بناء السلام في العراق ما بعد العام ٢٠١١ لم تحقق أهدافها بصورة شاملة; بسبب التحديات الأمنية والسياسية والاجتماعية، وعليه يتطلب إعادة صياغة نهج وطني يقوم على المصالحة المجتمعية، والحكم الرشيد، والتكامل مع الجهود الدولية والإقليمية.

إشكالية البحث:

تتمحور الإشكالية حول السؤال الرئيس وهو: إلى أي مدى تمكنت استراتيجيات بناء السلام في بعد ٢٠١٤ من تحقيق الاستقرار السياسي والمجتمعي في العراق؟ ومنه تتفرع الأسئلة الفرعية:

١. ماذا يقصد بمفهوم بناء السلام؟
٢. كيف حقق العراق السلام بعد الانسحاب الأمريكي عام ٢٠١١؟
٣. ما هي الاستراتيجيات الوطنية المتبعة في البلد لبناء لاستقرار بعد الانتصار على تنظيم داعش الإرهابي؟

منهجية البحث:

يستند البحث على مناهج عدة منها: الوصفي التحليلي لتحليل السياقات التاريخية والسياسية والاجتماعية.

هيكلية البحث:

يتوزع البحث الى مقدمة ومبحثين، فالمبحث الأول: واقع دولة العراق بعد عام ٢٠١١ وتحديات بناء السلام، والذي ينقسم الى مطلبين، الأول: بلورة مفهوم بناء السلام، والثاني: بناء السلام بعد الانسحاب الأمريكي عام ٢٠١١، اما المبحث الثاني: استراتيجيات بناء السلام في العراق بعد هزيمة تنظيم (داعش) الإرهابي، والذي ينقسم ايضاً الى مطلبين، فالأول: الاوضاع السياسية والامنية في العراق، اما الثاني: الاستراتيجيات الوطنية ودور المنظمات الدولية والمجتمع المدني في بناء الاستقرار، فضلاً عن الخاتمة والاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الاول

و اقع دولة العراق بعد عام ٢٠١١ وتحديات بناء السلام

منذ تطبيق النظام الديمقراطي في البلد عام ٢٠٠٣، ووضع الدستور عام ٢٠٠٥ الذي احتوى على المواد الراعية لحقوق الانسان وحرياته، لم يتم تحقيق مواده إلا بشكل نسبي، وهذا يؤثر على عملية بناء السلام تتطلب وجود أسس ومرتكزات منهت توفر الإرادة الحرة لدى مواطني الدولة العراقية[١]، وعليه يشهد العراق تحدياً يتمثل في إعادة بناء السلام وتأسيس هوية وطنية تكون موحدة للمجتمع العراقي [٢].

المطلب الاول

بلورة مفهوم بناء السلام

بدأ مفهوم بناء السلام مع اعلان الرئيس الأمريكي الأسبق (وودرو ويلسون) ومبادئه الأربعة عشر بعد الحرب العالمية الأولى، إلا ان المفهوم تبلور مؤسساتياً مع تقرير الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة (بطرس بطرس غالي) عام ١٩٩٢ والذي تضمن أربعة مصطلحات الدبلوماسية الوقائية ،حفظ السلام وصنع السلام واخيراً بناء السلام[٣].

يعد بناء السلام: هي الإجراءات المتخذة في نهاية الصراع لتعزيز السلام ومنع عودة المجابهة المسلحة[٤].وتنطوي عليه جهود دولية ومحلية عدة، لغرض الحفاظ على ما تم إنجازه من خطوات اسفرت عن التوصل لأنهاء النزاع من جهة وضمان ديمومة النتائج من جهة أخرى[٥].

وبذلك تعاني مجتمعات ما بعد النزاع من أوضاع صعبة تتطلب معالجتها من خلال اتخاذ إجراءات عدة، فضلاً عن تعزيز الحوار بين المجموعات القومية والعرقية في البلد، وعليه تمثيل الجماعات كافة في المؤسسات الحكومية المختلفة[٦]. ينظر المرتسم (١) يوضح دورة بناء السلام في المجتمعات المتعرضة للنزاع.

---

(١) خالد نجم ندا جبر، بناء السلام والتعددية المجتمعية في العراق بعد عام ٢٠١٤: دراسة تحليلية، رسالة ماجستير غير منشورة،(كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت، ٢٠٢٠)، ص٩٤.

(٢) خير الله سبهان عبد الله، بناء السلام وتعزيز الهوية الوطنية في العراق، مجلة تكريت للعلوم السياسية، (عدد خاص لمؤتمر كلية العلوم السياسية، العدد الثالث، ٢٠ آب/ أغسطس ٢٠١٩)، ص٦٨٩.

(٣) فهيل جبار جلبي، الإجراءات الأمنية والإنسانية لبناء السلام في مرحلة ما بعد النزاع، مجلة دراسات دولية،(العدد ٨٤، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، ٢٠٢١)، ص٣١٦.

(٤) المصدر نفسه، ص٣١٦.

(٥) زهراء إسماعيل حمود، ماهية بناء السلام ودور الحكومة في تطبيقه، مجلة دراسات دولية، العدد ٩٥-٩٦، (مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية، جامعة بغداد، ٢٠٢٤)، ص٧٥٦.

(٦) فهيل جبار جلبي، (مصدر سبق ذكره)، ص ص٣٢١-٣٢٢.

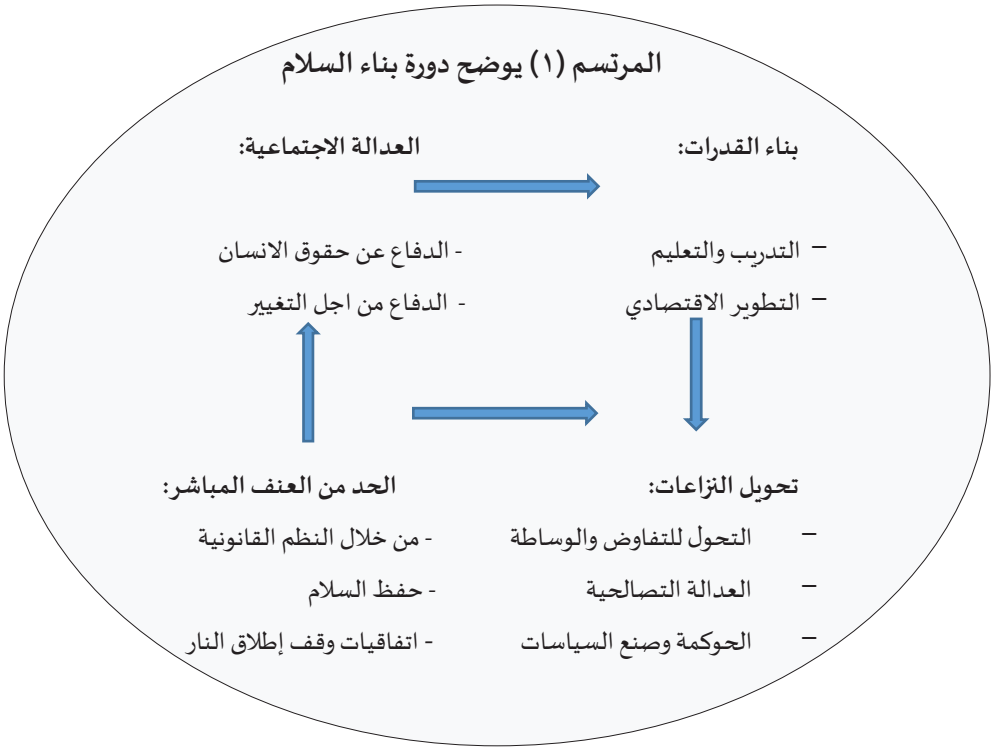

من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

فهيل جبار جلبي، الإجراءات الأمنية والإنسانية لبناء السلام في مرحلة ما بعد النزاع، مجلة دراسات دولية، العدد ٨٤، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، ٢٠٢١، ص٣٢١.

فقرار بناء السلام هو عملية معقدة تتداخل فيها العوامل التي تتطلب التركيز على الاطار النظري للقرار، وصناعته تحتاج الى وفره تحليلية، وقياس مدى تأثيره، والتي تقاس على عاملين، الأول هو اثره على ادراك الموقف من قبل صانع القرار ، والثاني هو ذو علاقة بدرجة تعقيد الموقف[١].

بناء السلام هو عملية معقدة تتداخل فيها العوامل التي تتطلب التركيز على الاطار النظري للقرار، وصناعته تحتاج الى وفره تحليلية، وقياس مدى تأثيره

فعملية بناء السلام تتطلب الأخذ بالاتي[٢]:

١- توفير الامن

٢- إقامة الأسس الاجتماعية والاقتصادية

(١) حازم حمد موسى، التحليل الاستراتيجي للنزاع وبناء السلام المستدام: دراسة في الركائز الثلاثة النزاع-المصالحة- السلام، ط١، (دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٢٠)، ص٤٧.

(٢) فهيل جبار جلبي،(مصدر سبق ذكره)، ص٣١٩.

٣- وضع اطار سياسي للسلام

٤- تغليب المصالحة وإقامة العدالة

وبذلك فإن عملية بناء السلام تحتاج ان تمارس في كل المجتمعات كونها تمنع العنف والنزاع، وهذا ما يسمى بالسلام الوقائي [١].

من الصعب جداً تقييم عملية بناء السلام بعد انتهاء النزاع، فالدول التي تتعرض للعنف وتحاول معالجته كالعراق تشعر بالقلق إزاء انتهاء النزاع، حتى ان منظمة الامم المتحدة تتردد من استخدام مصطلح بناء السلام للإشارة الى الجهود التي تعالج العنف[٢].

المطلب الثاني

بناء السلام بعد الانسحاب الأمريكي عام ٢٠١١

هناك جملة من التحديات تواجه العراق لبناء السلام بعد عام ٢٠٠٣ ناتجة عن الازمات الداخلية والخارجية في مختلف المجالات ، فقد شكلت عملية بناء السلام ابرز المتطلبات التي تسعى اليها الدولة ، ذلك ان السلام يستهدف امن ورخاء المجتمع العراقي يتطلب احداث تغييرات عميقة في سلوك الأطراف المتنازعة، بما يدفعهم الى التفاعل مع الاخرين الذين يختلفون عنهم في الأهداف والمصالح[٣].

وبالرغم من ان هناك اتفاقاً حول عملية بناء السلام بأنها تستهدف بالأساس إقامة علاقات سلمية بين اطراف النزاع بما يمنع تكرار العنف في المستقبل، غير ان هذه الرؤية الاستراتيجية تجاه معالجة العنف لا زالت متبناه[٤]. وعليه نصل الى عوامل داخلية وخارجية أثرت على عملية بناء السلام في العراق

أولاً: العوامل الداخلية

١. التعدد الديني والمذهبي:

ان التنوع الديني والمذهبي يمتاز به العراق ، فالأغلبية القاطنة في البلد هم من المسلمين بنسبة ٩٠٪، فضلاً عن وجود الأقليات الدينية كالمسيحية والصابئة واليهود والايزيديين

(١) ليزا شيرك، استراتيجيات بناء السلام: هل يمكن بناء السلام؟، تعريب: هايدي جمال، وجدي وهبه، سلسلة بناء السلام ٣،(دار الثقافة، مصر، ٢٠١١)، ص١٩.

(٢) فهيل جبار جلبي،(مصدر سبق ذكره)، ص٣١٩.

(٣) حازم حمد موسى الجنابي، استراتيجية بناء السلام السياسي في العراق بين المغالطات والمقاربات، (مجلة الدراسات الإقليمية، المجلد ٣، العدد ٢، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، كانون الأول/ ديسمبر٢٠١٩)، ص٢٠١.

(٤) المصدر نفسه، ص٢٠١.

والكاكائية يتوزعون بنسبة ١٠٪، والاغلبية المسلمة تنقسم بدورها الى مذاهب، وهذا التنوع سبب صراع مستدام فيما بينهم أدى الى حالة عدم الاستقرار السياسي[١].

٢. التعدد القومي:

يتألف العراق من القوميات الرئيسة وهي العرب والكرد، فالعرب يشكلون نسبة ٧٠-٧٥٪ من مجموع السكان في البلد، بينما نسبة الكرد ٢٠٪ـ فضلاً عن الأقليات الأخرى التركمان والاشوريين والارمن والكلدان والتي تشكل نسبة ٥-٧٪ من مجموع سكان البلد، وبالنسبة للقومية الكردية فأنها تعد اكبر قومية في العالم ليست لها دولة، ولأنها كانت موزعة بين اربع بلدان (العراق، تركيا، ايران، سوريا)، ما جعلها في حالة اضطرابات ونزاع دائم مع الدول الأخيرة، وفي العراق استطاعت ان تحصل على الحكم الذاتي بعد قرار مجلس الامن ٦٨٨ في نيسان/ ابريل من عام ١٩٩١، في المحافظات الشمالية الثلاثة (أربيل، سليمانية، دهوك)، وحظر الطيران العراقي في جوها عند خط عرض ٣٦ شمالاً، وبعد عام ٢٠٠٣ اصبح للكرد مواقع مميزة في النظام السياسي الجديد ومشاركة الأحزاب الكردية في المؤسسات الدولة الثلاثة[٢].

ثانياً: العوامل الخارجية[٣]:

١. العامل الإقليمي:

تأثر العراق بالبلدان المجاورة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، **فإيران** كان لها توترات وخلافات مع العراق بعد حرب الخليج الأولى بين العراق وايران ١٩٨٠-١٩٨٨ ، وحرب الخليج الثانية ودخول القوات العراقية للكويت، وقفت ايران الى جانب الانتفاضة في جنوب العراق وتهمها العراق بأنها سبب الاضطرابات في جزئه الجنوبي، واستمر هذا التوتر بين البلدين حتى عام ٢٠٠٣ وتغيير النظام السياسي جعل من ايران تستغل هذه الفرصة في مد نفوذها في البلد، وجاءت فرصتها الثانية بعد الهجوم الإرهابي (داعش) على العراق في عدد من المحافظات العراقية عام ٢٠١٤، فأخذت دور أمني في حربها ضد الإرهاب، وهذا التدخل أدى الى حالة عدم الاستقرار والفوضى الدائمة، إذ اصبح العراق ساحة مواجهة بين ايران والقوى المعادية لها، مما اضر بأمن واستقرار البلد. أما **تركيا** فمنذ العقود الثلاثة الأخيرة ازدادت حدة التوترات بسبب مطالبة تركيا بفرض سيطرتها على محافظة الموصل وكركوك،

(١) ريبوار كريم محمود، إبراهيم احمد صالح، التجارب الفاشلة لدور الأمم المتحدة في بناء السلام العالمي: العراق- سوريا،(المجلة العلمية لجامعة جيهان، العدد ٢، السليمانية، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٠)، ص ص٣٠-٣١.

(٢) نفس المصدر السابق، ص ص٣٠-٣٢.

(٣) المصدر نفسه، ص ص٣٢-٣٤.

وبعد التغيير عام ٢٠٠٣ استثمرت احتلال العراق فكانت بين فترة وأخرى تطالب بإعادة ترسيم الحدود مع العراق، فضلاً عن القضايا العالقة بين البلدين ومنها مشاكل المياه ووجود عناصر حزب العمال الكردستاني في شمال العراق، فضلاً عن موقفها تجاه تنظيم (داعش) الإرهابي.

٢. العامل الدولي:

بعد صدور قرار رقم ١٤٤١ في ٨ نوفمبر عام ٢٠٠٢ الذي نص على ان العراق خرق ألتزامات التخلي عن التسلح المرقم برقم ٦٨٧، وهذا ما عبأ الولايات المتحدة الامريكية من اجل شن حرب عليه، وقد ألقى وزير الخارجية الأمريكي الأسبق (كولن باول) في خطابه بمجلس الامن بيوم السادس من فبراير عام ٢٠٠٣ والذي أكد فيه عن طريق صور الستلايت كيف ان العراق خرق ألتزاماته في تدمير أسلحة الدمار الشامل.

وفي ١٩ مارس عام ٢٠٠٣ أعلن الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج بوش) انه بدأ حرباً على العراق لنزع سلاحه، وتحرير شعبه. وبعدها استمرت منظمة الأمم المتحدة في اصدار قرارات عدة تجاه العراق بعد عام ٢٠٠٣ مما جعل العراق يتخذ مساراً جديداً في علاقاته مع المنظمات الدولية والإقليمية، فتوجه الى إعادة دوره ومكانه الدولي والإقليمي وتسديد الديون المترتبة عليه[١].

وبذلك قامت السياسة الخارجية للعراق بعد عام ٢٠٠٣ تقوم على الانفتاح على دول العالم، وانتهاج الدبلوماسية مع محيطه الإقليمي، وازاله مخلفات القرارات الدولية والبالغة ٨٠ قراراً ومنها ٧٣ قراراً تحت الفصل السابع، والتي تتعلق بالانسحاب من الكويت والتعويضات والتي حددت بمبلغ ١٧٧,٦ مليار دولار امريكي[*]،ان قرار خروج العراق من الفصل السابع يمثل عودة الأخير الى مكانته الإقليمية والدولية وحضوره الفاعل في المنظمات الدولية[٢].

---

(١) ريبوار كريم محمود، إبراهيم احمد صالح، (مصدر سبق ذكره)، ص ص٣٦-٣٧.

(*) في١٦ شباط/ فبراير من العام ٢٠٢٢ صوت أعضاء مجلس الأمن في جلسة مفتوحة برئاسة السفير الروسي (فاسيلي نيبينزيا) بالإجماع على القرار الذي حمل الرقم ٢٦٢١، ونص القرار على أنه: « لم تعد حكومة العراق مطالبة بإيداع نسبة مئوية من عائدات مبيعات تصدير البترول والمنتجات البترولية والغاز الطبيعي إلى لجنة الأمم المتحدة للتعويضات"، وبذلك أعلن العراق بعد ان دفع ما يزيد على ٥٢ مليار دولار لتعويض الكويت، وخروجه من إجراءات الفصل السابع الذي يتيح استخدام القوة العسكرية ضد الدولة التي تهدد الامن والسلم الدوليين. للمزيد ينظر: مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العراق خارج البند السابع بعد انهاء ملف التعويضات الكويتية، شبكة المعلومات الدولية، ٢٤ شباط/ فبراير ٢٠٢٢. او على الرابط:
https://rawabetcenter.com/archives/142766

(٢) نفس المصدر السابق ، ص ص ٣٧- ٤٠.

في عام ٢٠٠٨، فقد وقع العراق مع الولايات المتحدة الامريكية اتفاقيتين كانت الأولى في ١٧نوفمبر وسميّت بإتفاقية وضع القوات، وقد وقعها وزير الخارجية العراقي الأسبق (هوشيار زيباري) مع السفير الأمريكي الأسبق في العراق (ريان كروكر)، وتضم هذه الاتفاقية وضع القوات الامريكية المؤقت في البلد ومدة هذه الاتفاقية هي ثلاثة أعوام وتبدأ حيز التنفيذ من ١ كانون الثاني ٢٠٠٩ الى ٣١ كانون الأول/ عام ٢٠١١[١].

اما الاتفاقية الثانية فهي تتعلق بالتعاون والصداقة بين البلدين والتي عرفت باسم اتفاقية الاطار الإستراتيجي وتعرف بـ(SFA)، وجاءت هذه الاتفاقية على خلفية اعلان مبادئ التعاون والصداقة الذي تم توقيعه في ٢٦ نوفمبر عام ٢٠٠٧، وقد نص على: « يواصل الطرفان العمل على تنمية علاقات التعاون بينهما فيما يتعلق بالترتيبات الأمنية من دون الاجحاف بسيادة العراق على ارضه ومياهه واجوائه، ويتم هذا التعاون في مجالي الامن والدفاع وفقاً للأتفاق بين الولايات المتحدة الامريكية وجمهورية العراق بشأن انسحاب قوات الولايات المتحدة الامريكية من العراق وتنظيم أنشطتها خلال وجودها المؤقت فيه»، وعليه لم تحدد هذه الاتفاقية آليات التعاون بين البلدين[٢].

لم تكن هناك عملية لبناء السلام في العراق، فقد كان للاحتلال الأمريكي السبب في دخول البلاد في الاضطراب السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري، رغم تصديره للديمقراطية التي روج لها الاحتلال، وكانت جزءاً من خطابات الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج بوش) ، فبسبب هذا الفراغ السياسي والأمني كان فرصة لدخول الجماعات الإرهابية للبلد لتبدأ بعد ذلك مرحلة محاربته بالتعاون مع التحالف الدولي وما سببته هذه الحرب من اضطرابات سياسية .

(١) وحدة الدراسات السياسية، جدل الانسحاب الأمريكي من العراق بين الشعارات والاحتجاجات، سلسلة تقييم حالة،(المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، ١٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٠)، ص١.

(٢) المصدر نفسه، ص١.

المبحث الثاني

استراتيجيات بناء السلام في العراق بعد هزيمة تنظيم (داعش) الارهابي

شهد العراق منذ عام ٢٠١٤ واحدة من اخطر الازمات وهي دخول تنظيم (داعش) الارهابي وفرض سيطرته على مساحات من الاراضي العراقية وما رافق ذلك من اعمال (تدمير للبنى التحتية وممارسة انواع العنف وتهجير ملايين من المواطنين)، خلال الاعوام ٢٠١٤ - ٢٠١٧ عانى العراق من وجود استمرار اعمال التنظيم الارهابية على الرغم من ذلك الا ان في ١٠ كانون الاول عام ٢٠١٧ تحقق النصر للعراق بهزيمة تنظيم (داعش) الارهابي.

بعد هزيمة التنظيم بدأت مرحلة العمل من اجل بناء السلام وترسيخ الاستقرار في المنطقة لمنع العنف ومعالجة الاثار التي تركها التنظيم لتحقيق سلام مستدام.

المطلب الاول

الاوضاع السياسية والامنية في العراق

يمر العراق بمرحلة استثنائية تواجه أمنه الوطني بعد عام٢٠٠٣، بما تضمنته بالتركة الثقيلة للسياسات الفاشلة السابقة بالإضافة الى وجود القوات الاجنبية على الاراضي العراقية وما تضمنه هذا الوجود من ممارسات واخطاء جميعها اثرت على الاوضاع الداخلية للبلد وساهمت في زعزعة الاستقرار والامن الداخلي[١].

في ١٠ حزيران ٢٠١٤ بدأ دخول تنظيم (داعش) الارهابي الى الموصل ومن بعدها حاول التمدد إلى مدن أخرى ؛ صلاح الدين والأنبار[٢] ،نتيجة للإعمال الارهابية التي قام بها التنظيم تحدث (سيث.ج جونز)[*٣]على ان التنظيم يستخدم العنف كوسيلة لتوسيع سيطرته[٤]،وانه استخدم مختلف الاسلحة منها العبوات الناسفة، السيارات الملغمة والانتحاريين نتج عنه

(١) عماد علي عبد فارس وعادل عبد الحمزة ثجيل، استراتيجية الامن الداخلي ودورها في بناء السلام في العراق بعد عام ٢٠١٤، (مجلة كلية دجلة الجامعة، المجلد٥، العدد٢، ٢٠٢٢)، ص١١٠.

(٢) أمل نجم محمد، أثر الوضع الأمني في العراق على الأمن الأسري وسائل المعالجة (أحداث داعش عام ٢٠١٤ نموذجا)، (المؤتمر السادس عشر لمركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد٩، ٢٠٢٥)، ص٤٤٥.

(٣) [*] هو رئيس وزارة الدفاع والامن ورئيس كرسي هارولد براون في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية يركز على استراتيجية الدفاع/ العمليات العسكرية، القاعدة الصناعية الدفاعية والحرب الغير نظامية، كما يقود فريقاً يضم اكثر من ١٥٠ موظفاً للمزيد انظر الى الرابط:

https://www.csis.org/people/seth-g-jones

(٤) بهاء عدنان السعبري و ليث هادي سيد، الجيوبولتك والتهديدات اللامتماثلة في العراق بعد العام ٢٠١٤،(مجلة الدراسات الدولية، العدد ٩٧ ،٢٠٢٤)، ص٢٠٢.

ازدياد اعدد الضحايا من المدنيين[١]، لذا فأن الاضرار التي تسبب بها تتضمن قتل عشرات الآلاف من المواطنين العراقيين ونزوح قرابة ٥ مليون شخص في قضاء سنجار و نينوى، كما شن التنظيم حملة ابادة ضد الازيدين اذ اختطف آلاف النساء ودمرت المناطق والقرى بإلاضافة إلى تدمير البنى التحتية (شبكات المياه والكهرباء والمدارس والطرق والجسور) و تدمير التراث التاريخي وايضاً تدمير التنوع التعددي وهو احد أهداف التنظيم الاساسية، لذا ووفقا للتقارير التي أجراها البنك الدولي والحكومة العراقية التكلفة التي لحقت بترميم وبناء المباني الدينية والتاريخية بعد التدمير قرابة ٥٦,٢ مليار دينار[٢].

فأن ما يميز المعركة ضد تنظيم داعش الارهابي عن غيرها من المعارك انها كانت تجري وسط السكان المدنيين الى جانب ان العدو تمكن من السيطرة على مناطق ذات الاهمية الاقتصادية والدينية واستخدامها ساحة للمعركة[٣]، فأن هدفه من احتلاله هذه المناطق هو العمل على تغيير ديموغرافي ومحاربة التنوع الثقافي الديني لتهديد السلم المجتمعي في العراق [٤].

نتيجة للإعمال الارهابية التي قام داعش الامر الذي دعى المرجعية الدينية إلى اصدار فتوى بعد ثلاثة أيام من احتلال مدينة الموصل تتضمن الدعوة إلى الجهاد الكفائي في 13 حزيران 2014 لدعم القوات الأمنية العراقية

ونتيجة للإعمال الارهابية التي قام داعش الامر الذي دعى المرجعية الدينية إلى اصدار فتوى بعد ثلاثة أيام من احتلال مدينة الموصل تتضمن الدعوة إلى الجهاد الكفائي في ١٣ حزيران ٢٠١٤ لدعم القوات الأمنية العراقية[٥].

لذا فأن الاجراءات المتبعة للقضاء على تنظيم (داعش) الارهابي تتضمن الاتي:

١. الدعم المحلي هو فتوى المرجعية الدينية في النجف الاشرف المرجع الديني الأعلى

(١) مكتب حقوق الانسان التابع لبعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق(يونامي) ومكتب مفوضية الامم المتحدة السامية لحقوق الانسان، (تقرير بشأن حقوق الانسان في العراق، بغداد، ٢٠١٤)، ص٢٠.

(2) Amal bourhrous, shivan fazil and Dylan odriscoll,post- conflict reconstruction in the Nineveh plains of Iraq agricuiture, cultural practices and socil cohesion,sipri, Sweden, 2022,p11.

(٣) حسين عليوي المفرجي و ضحى مهند الحمداني، داعش في العراق بين فشل الدولة المدنية والسياسة الحكومية الامنية دراسة تحليلية،(مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، العدد ٣، ٢٠١٩)، ص١٧.

(٤) عمار سعدون سلمان البدري وآية ثائر عدنان، التعايش والسلم الأهلي في العراق ما بعد تنظيم داعش الارهابي ،(المجلة سياسية دولية، العدد ٦١ ،٢٠٢٤)، ص٥٢٥.

(٥) عماد علي عبد فارس وعادل عبد الحمزة ثجيل ، (مصدر سبق ذكره)، ص١٠١.

آية الله سيد علي السيستاني[١]، جاءت فتوى الجهاد الكفائي وذلك بعد استشعار المرجعية الدينية العليا للتهديد الذي شكله تنظيم (داعش) الإرهابي على الأمن والسلام للعراق والمواطنين وكذلك على المقدسات الدينية، الأمر الذي يتطلب حماية العراق ضد التنظيم تضمنت الدعوة ٠ الدفاع عن الوطن واهله وأعراضه ومواطنيه وهذا يعتبر واجب للحفاظ على وحدة العراق [٢]، وعلى اثر ذلك تطوع العديد من المواطنين تحت مسمى (الحشد الشعبي) فان تكوين هذه الشريحة قد غيرت من المعادلة الاستراتيجية لصالح القوات العسكرية والأمنية العراقية بفضلها وقد حققت القوات العسكرية والحشد الشعبي انتصارات عظيمة منها في صلاح الدين وبيجي[٣].

٢. في أيلول ٢٠١٤ بدأت تشكيل حكومة جديدة عملت من أجل هزيمة تنظيم داعش الارهابي.

٣. في أيلول ٢٠١٤ تم تأسيس تحالف دولي للوقوف بوجه تنظيم داعش الإرهابي ضم هذا التحالف(٨٢) كيان يتضمن دول ومنظمات عدة هدف هذا التحالف هو لمهاجمة التنظيم تحرير المناطق التي وقعت تحت سيطرته، ضم هذا التحالف الناتو التي انضمت عام ٢٠١٧ والاتحاد الاوربي وجامعة الدول العربية اضافة الى اعضاء مجلس الامن منها الولايات المتحدة وفرسنا بالاضافة الى الدول المنطقة منها مصر المملكة العربية السعودية الاردن قطر لبنان والامارات العربية المتحدة، اذا يعمل هذا التحالف على تقديم المساعدات العسكرية ومنع مشاركين مقاتلين اجانب وايقاف الموارد المالية على التنظيم[٤].

٤. في ١٥ اب ٢٠١٤ أصدر مجلس الأمن الدولي قرار رقم ٢١٧٠ تضمن قطع مصادر التمويل عن المقاتلين الإرهابيين المتطرفين في العراق وسوريا ومنعهم من تجنيد مقاتلين، كما ادان الأعمال التي يقومون بها ، وعد التنظيم يشكل تهديد للسلم والأمن

---

(١) عماد علو الربيعي، دور المرجعية الدينية في بلورة استراتيجية الحشد الشعبي قراءة عسكرية، (العتبة العباسية المقدسة قسم الشؤون الفكرية والثقافية، ٢٠١٦)، ص ١٦.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٧.

(٣) عماد علو الربيعي، دور المرجعية الدينية في بلورة استراتيجية الحشد الشعبي قراءة عسكرية ،(مصدر سبق ذكره)، ص ١٥.

(٤) محمود مدين، المقاتلين الاجانب ما بين المسئولية والحماية في القانون الدولي الانساني،(المصرية للنشر والتوزيع، ٢٠١٩)، ص٣٨.

الدولي [١].

على الرغم من اعمال التدمير والخراب التي قام بها التنظيم خلال تلك الفترة فقد تمت عمليات تحرير هذه المناطق في محافظة صلاح الدين ٢٢ آب ٢٠١٦ والآنبار ٣٠ حزيران ٢٠١٦ وتم تحرير الموصل كامل في ١٠ تموز ٢٠١٧، لذا اعلن رئيس الوزراء العراقي النصر على تنظيم (داعش) في ١٠ كانون الاول ٢٠١٧[٢].

إن الخطوة المقبلة بعد التحرير هو العمل على إعادة الإعمار وبناء السلام وتحقيق الاستقرار، فأن الامر لا يتعلق فقط بإعادة أعمار المباني والاقتصاديات بل هناك أيضا جملة من الاجراءات والسياقات الثقافية المحلية والاجتماعية السائدة لاستعادة النسيج الاجتماعي الثقافي[٣] .

المطلب الثاني
الاستراتيجيات الوطنية ودور المنظمات الدولية والمجتمع المدني في بناء الاستقرار

بعد تحرير المناطق من تنظيم (داعش) الارهابي كان لابد هناك من اللجوء الى المرحلة التالية التي تتضمن إعادة بناء هذه المناطق وتلبيه احتياجات المنطقة واحتياجات السكان ايضاً [٤].

لذا فأن مراحل اعادة الاعمار للمناطق المتضررة تتضمن الاتي:

١. إصلاح المناطق المدمرة منها المباني الرسمية (مراكز الشرطة محطة الأطفاء والدفاع المدني والمحاكم وغيرها من المؤسسات الحكومية الرسمية)، ترميم البنى التحتية وتقديم الخدمات العامة للسكان[٥].
٢. تلبية احتياجات السكان منها الصحية والاجتماعية وتعويضهم عن الخسائر والمعاناة التي عاشوها والعمل على تحقيق متطلبات الأمن والسلامة.
٣. استعاد الحريات والحقوق للسكان المتضررين.
٤. تعزيز الانتعاش الاقتصادي الذي يتضمن خلق فرص العمل وتنمية القدرات

(١) حنان فالح حسن، الجهود الوطنية والدولية في المكافحة الإرهاب داعش انموذجا،(المجلة السياسية الدولية، العدد ٥٨ ،٢٠٢٤)، ص٣٥١.

(٢) أمل نجم محمد، مصدر سبق ذكره)، ص٤٤٥.

(3) Amal bourhrous, shivan fazil and Dylan odriscoll, Op.cit ,p12.

(٤) العراق اعادة الاعمار والاستثمار، تقييم الاضرار والاحتياجات للمحافظات المتضررة ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٢.

(٥) المصدر نفسه، ص٢٣.

الإنتاجية وتحفيز الأنشطة الاقتصادية[١].

٥. اعادة الاهتمام بالقطاع الزراعي بعد حالات التدمير التي تعرضت لها والاضرار التي لحقت بها بالإضافة الى ذلك الاضرار لحقت بأنظمة الري والمواشي[٢].

٦. اعادة الاندماج الثقافي والعلاقات الاجتماعية وذلك لما عانته هذه المناطق خلال فترة وجود التنظيم من تدمير مواقع التراث القديمة والهياكل الدينية منها الكنائس المسيحية المعابد اليزيدية بالإضافة إلى الاضرحة الكاكائية كان التدمير هذا متعمد لتدمير الهوية الثقافية للمحافظة[٣].

تبين مما سبق ان الهدف الأساسي التي تسعى الحكومة الى تحقيقه في اعادة اعمار هو زيادة الأمن والاستقرار لهذه المناطق واعادة الاوضاع اكثر استقراراً [٤].

من جانب اخر كانت هناك توترات بين المواطنين بعد النزوح بسبب الشكوك فيما بينهم ويرجع ذلك الى محاولة التنظيم لخلق فكرة الانقسامات بين الطوائف الدينية والعرقية[٥].

لذا فأن إعادة النازحين إلى مناطقهم بعد التحرير كان من اهم الخطط الاستراتيجية التي اتبعتها لبناء السلام في المنطقة، تتطلب هذه تغيير المعتقدات المجتمعية التي تجددت بعد وجود التنظيم بين المواطنين في تعاملهم مع بعضهم البعض لذا تم إنشاء لجنة مصالحة وطنية في عام ٢٠١٦ وتبدأ فكرة المصالحة أن تتبع نهج من أسفل إلى أعلى لنجاح سياسات المصالحة تأخذ بنظر الاعتبار التركيب القبلية في العراق على أنها قد تكون فرصة للمصالحة بدلا من أن تعتبرها بأنها وجها للتحدي وذلك بعد محاولة التنظيم الارهابي في زرع افكاره لمحاربة التعددية[٦].

دور المنظمات الدولية والمجتمع المدني في بناء الاستقرار

يتبين دور منظمة الأمم المتحدة الدولية في بناء السلام والاستقرار وفقا لتقرير الأمين العام للأمم المتحدة في الباب السادس بعنوان بناء السلام(اذ يتعين على الأمم المتحدة اتخاذ مجموعة من الإجراءات دون تجدد الصراع مثل نزع السلاح ، نزع الألغام، دفع الجهود لحماية حقوق الإنسان إصلاح و تعزيز المؤسسات الحكومية، ودعم العمليات الرسمية وغير الرسمية

---

(١) المصدر نفسه، ص٢٤.

(2) Amal bourhrous, shivan fazil and Dylan odriscoll, Op.cit,p18.

(3) lbid,p28

(٤) العراق إعادة الاعمار والاستثمار، مصدر سبق ذكره، ص١٢

(5) Amal bourhrous, shivan fazil and Dylan odriscoll, Op.cit,p30.

(٦) أمل نجم محمد ، اثر الوضع الأمني في العراق على الأمن الأسري وسائل المعالجة (أحداث داعش عام ٢٠١٤ نموذجا)، مصدر سبق ذكره، ص٤٥٤.

للمشاركة السياسة) فعملية بناء السلام تتعلق بعدة خطوات تقوم بها الأمم المتحدة لسد الثغرات التي تظهر مباشرة بعد انتهاء الصراع في المنطقة[١].

وعليه, فقد قام فريق عمل مشترك بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني على المستوى المحلي لدعم الوجود الميداني للاولى وذلك لوضع استراتيجيات مشاركة مجتمعية خاصة بكل بلد بشأن بناء السلام ،كما تعمل هذه العلاقة بين المنظمة والمجتمع المدني الى عقد اجتماعات، ندوات, بناء القدرات وعلاوة على ذلك يتم دعم ذلك من خلال إنشاء طرائق أكثر استدامة وشفافية مع المجتمع المدني المتنوع في السياسة والبرامج ويمكن التحقيق ذلك من خلال إنشاء هيئات مشتركة بينهم[٢].

في احداث عام ٢٠١٤ فأن من اكثر المنظمات التي لاقت اهتماما بهذه المواضيع وبالاخص مساعدة النازحين هي منظمة undp) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، هذا البرنامج يتضمن عدة سبل لدعم العيش للعوائل النازحة وتمكين الحوار المجتمعي والعمل على إعادة الاستقرار لهذه المناطق المتضررة[٣]، كما عملت المنظمة بالتعاون مع الحكومة العراقية على إطلاق مشروع اعادة الاستقرار لهذه المناطق ركز المشروع على تشغيل الخدمات العامة لصالح المواطنين لكي يعودوا إلى منازلهم[٤]، كما كان لهذه البرنامج دور واضح في الأحداث فأن الممثل الخاص قدم لأكثر من مرة إلى مجلس الأمن الانتهاكات التي تعرض لها المواطنين المدنيين في تلك المناطق كما قدموا المساعدات لهم[٥]، كما كان لليونامي مكتب خاص يتعلق بحقوق الإنسان لتلبية الاحتياجات الأساسية الغذاء والمسكن والخدمات الطبية كما لديها المعلومات على الانتهاكات التي تتعرض لها حقوق الإنسان في تلك المناطق وتنشر تقاريرها على موقعها وموقع المفوضية السامية لحقوق الإنسان[٦].

---

(١) ابتسام بوعرعور، دور منظمة الأمم المتحدة في بناء السلام دراسة وصفية تحليلية، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،(كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٥)، ص٣٨

(٢) لا سلام مستدام بدوننا وجهات نظر محلية حول بناء السلام في الشرق الاوسط وشمال افريقيا، (networkof people building peace, 2020)، ص9.

(٣) المصدر نفسه، ص٤٥٨.

(٤) عدي الحديثي، دور المنظمات الدولية في مساعدة النازحين العراقيين، (المجلة القانونية، المجلد٧، العدد ١، ٢٠٢٠)،ص٧١.

(٥) ابتسام بوعرعور ، مصدر سبق ذكره، ص٤٤.

(٦) زياد يوسف حمد، دور المنظمات الدولية في حماية حقوق الإنسان في العراق بعد عام ٢٠٠٣ دراسة في دور بعثة الأمم المتحدة- يونامي،(مجلة العلوم القانونية والسياسية، المؤتمر العلمي الدولي الخامس، ديالى، ٢٠٢٣)، ص٣٦٤ .

اما منظمات المجتمع المدني هي التي تقدم الاحتياجات الإنسانية الأساسية ما تخص الصحة التعليم التربية ،كما تشجع هذه المنظمات لتقديم الأفكار والمصالحة بين الأطراف في فترات النزاع، و تقديم المشورة للقوى السياسية وإقامة جلسات حوارية من أجل تبادل الأفكار والبرامج المتعلقة ببناء السلام.

فأن هذه المنظمات اكثر تناولاً في مجال حل النزاع وبناء السلام لتأهيل أطراف النزاع من خلال وسائل التدريب والتطوير في منطقة النزاع والعمل على أدراج موضوعات حل النزاع على اجندة السياسات العامة الدولة [١].لذا فأن دورها في عملية نشر ثقافة السلام في المدن التي تعاني من حالة عدم الاستقرار في الوقت التي تتطلب تفعيل دور المؤسسات التربوية والتعليمية على اعتبار انهم يشكلون الشريحة الأكبر والاوسع تأثيراً في المجتمع لكون المرحلة العمرية لهذه الفئة أكثر تقبلاً للأفكار من الممكن قبول التعددية والتنوع[٢]، وهذا ما تحدث عنه استاذ حقوق الإنسان والعلوم السياسية محمد سعدي بقوله ان ثقافة السلام وتربية على السلام دور طلائعي في تشجيع تعايش المدني بين أفراد و الشعوب المختلفة[٣] .

الاستنتاجات:

١. في عام ٢٠٠٩ تم توقيع اتفاقية بين العراق والولايات المتحدة الامريكية تسمى اتفاقية (وضع القوات) ويعني به الوجود المؤقت للقوات الامريكية في العراق.
٢. عند دخول تنظيم (داعش) الارهابي وفرض سيطرته على عدة مناطق شهدت هذه المرحلة بانها مرحلة عدم استقرار وذلك بسبب العنف والدمار الذي قام به.
٣. نتيجة لتلك الاعمال اصدرت المرجعية الدينية العليا في النجف الاشرف فتوى الجهاد الكفائي للدفاع عن الوطن واهله.
٤. بعد تحقيق الانتصار وهزيمة التنظيم بدأت مرحلة اعادة الاعمار تحقيق السلام والاستقرار لذا لجأت الى اصلاح المناطق في جوانب عدة منها الجانب الخدمي(البنى التحتية) والجانب الاقتصادي والامني والصحي والاجتماعي ايضاً.
٥. دور منظمة الامم المتحدة ووكالاتها بالإخص (برنامج الامم المتحدة الانمائي) المختص لمساعدة النازحين ودوره في اعادة الاستقرار للمناطق المتضررة من وجود التنظيم.

(١) مثنى فائق مرعي، دور منظمات المجتمع المدني في مرحلة ما بعد النزاع العراق أنموذجاً،(المجلة الدولية للسياسات العامة في مصر، المجلد،١، العدد٢، ٢٠٢٢)، ص٢٢.

(٢) خضر دوملي، كتابات في بناء السلام والتعايش،(مطبعة خاني، دهوك، ٢٠١٤)،ص٤٣.

(٣) المصدر نفسه، ص٤٤.

٦. منظمات المجتمع المدني ودورها في عملية بناء السلام يمثل في تقديم الاحتياجات الانسانية الاساسية التي تخص التعليم الصحة والتربية وايضا دورها في تقديم الافكار واقامة جلسات للحوار حول برامج بناء السلام والعمل على نشر ثقافة بناء السلام المستدام.

التوصيات:

١. على الصعيد الاقتصادي ، معالجة الازمات التي طرأت على الجانب الاقتصادي ومنها معالجةالقطاع الزراعي على اعتباره مصدر دخل للاسر، الى جانب العمل على تخفيض نسبة البطالة.

٢. على الصعيد الامني تعزيز وتطوير القدرات الامنية من خلال التدريب والتجهيز الحديث، العمل على حصر السلاح بيد الدولة لمنع وقوع التهديدات مستقبلا، وتطوير وتشديد الرقابة على الحدود لمنع وقوع تهديدات اخرى.

٣. على الصعيد الاجتماعي تفعيل دور المؤسسات التعلمية والتربوية لنشر ثقافة بناء السلام.

٤. على الصعيد الثقافي العمل على دعم وتعزيز الهوية الوطنية والتنوع الديني والمذهبي والقومي ودعم المصالحة المجتمعية وتعزيز الروابط الاجتماعية.

٥. تعزيز دور منظمات المجتمع المدني في تنفيذ استراتيجيات بناء السلام في العراق لتحقيق المصالحة الوطنية بالاضافة الى دورها لمساعدة النازحين والمتضررين من العمليات الارهابية واشتراكها في جلسات حوارية حول مواضيع بناء السلام وتقديم مقترحات لصناع القرار والشراكة مع المنظمات الدولية ودورها في نشر ثقافة السلام.

الخاتمة:

يتبين من خلال متن البحث ان عملية بناء السلام ما بعد عام ٢٠١١ تواجه تحديا كبيراً وذلك لكون هذه الفترة تمخضت عن حدثين، الاول انسحاب القوات الامريكية من العراق عام ٢٠١١ والثاني دخول تنظيم (داعش) الارهابي عام ٢٠١٤ وهزيمته عام ٢٠١٧، لذا فأن خلال تلك الفترة واجهة تحديات سياسية وامنية اقتصادية واجتماعية ايضاً، فأن جهود بناء السلام قد عملت على معالجة كل جوانب هذه التحديات بالاضافة الى تعزيز دور منظمات المجتمع المدني وتحقيق المصالحة الوطنية وذلك من اجل الوصول الى السلام والاستقرار والامن في المنطقة.

المصادر والمراجع:

أولاً :المصادر العربية

أ. الكتب العربية والمترجمة:

١. حازم حمد موسى. التحليل الاستراتيجي للنزاع وبناء السلام المستدام: دراسة في الركائز الثلاثة النزاع- المصالحة- السلام، ط١. عمان: دار الأكاديميون للنشر والتوزيع ، ٢٠٢٠.

٢. خضر دوملي. كتابات في بناء السلام والتعايش. دهوك: مطبعة خاني ، ٢٠١٤.

٣. عماد علو الربيعي. دور المرجعية الدينية في بلورة استراتيجية الحشد الشعبي قراءة عسكرية: العتبة العباسية المقدسة قسم الشؤون الفكرية والثقافية، ٢٠١٦.

٤. ليزا شيرك. استراتيجيات بناء السلام: هل يمكن بناء السلام؟، تعريب: هايدي جمال، وجدي وهبه، سلسلة بناء السلام ٣. مصر : دار الثقافة ، ٢٠١١.

٥. محمود مدين. المقاتلين الاجانب ما بين المسئولية والحماية في القانون الدولي الانساني: المصرية للنشر والتوزيع، ٢٠١٩.

ب. الاطروحات والرسائل الجامعية:

١. ابتسام بوعرعور، دور منظمة الأمم المتحدة في بناء السلام دراسة وصفية تحليلية، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٥.

٢. خالد نجم ندا جبر، بناء السلام والتعددية المجتمعية في العراق بعد عام ٢٠١٤: دراسة تحليلية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت، ٢٠٢٠.

ج :المجلات والصحف.:

١. أمل نجم محمد، أثر الوضع الأمني في العراق على الأمن الأسري وسائل المعالجة (أحداث داعش عام ٢٠١٤ نموذجا)، المؤتمر السادس عشر لمركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد٩، ٢٠٢٥.

٢. بهاء عدنان السعبري وليث هادي سيد، الجيوبولتك والتهديدات اللامتماثلة في العراق بعد العام ٢٠١٤، مجلة الدراسات الدولية، العدد ٩٧ ،٢٠٢٤.

٣. حازم حمد موسى الجنابي، استراتيجية بناء السلام السياسي في العراق بين المغالطات والمقاربات، مجلة الدراسات الإقليمية، المجلد ٣، العدد ٢، مركز

الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٩.

٤. حسين عليوي المفرجي و ضحى مهند الحمداني، داعش في العراق بين فشل الدولة المدنية والسياسة الحكومية الامنية دراسة تحليلية، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، العدد ٣، ٢٠١٩.

٥. حنان فالح حسن، الجهود الوطنية والدولية في المكافحة الإرهاب داعش انموذجا، المجلة السياسية الدولية، العدد ٥٨ ،٢٠٢٤.

٦. خير الله سبهان عبد الله، بناء السلام وتعزيز الهوية الوطنية في العراق، مجلة تكريت للعلوم السياسية، عدد خاص لمؤتمر كلية العلوم السياسية، العدد الثالث، ٢٠ آب/ أغسطس ٢٠١٩.

٧. ريبوار كريم محمود، إبراهيم احمد صالح، التجارب الفاشلة لدور الأمم المتحدة في بناء السلام العالمي: العراق- سوريا، المجلة العلمية لجامعة جيهان، العدد ٢، السليمانية، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٠.

٨. زهراء إسماعيل حمود، ماهية بناء السلام ودور الحكومة في تطبيقه، مجلة دراسات دولية، العدد ٩٥-٩٦، مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية، جامعة بغداد، ٢٠٢٤.

٩. زياد يوسف حمد، دور المنظمات الدولية في حماية حقوق الإنسان في العراق بعد عام ٢٠٠٣ دراسة في دور بعثة الأمم المتحدة- يونامي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المؤتمر العلمي الدولي الخامس، ديالى، ٢٠٢٣.

١٠. عدي الحديثي، دور المنظمات الدولية في مساعدة النازحين العراقيين، المجلة القانونية، المجلد٧، العدد ١، ٢٠٢٠.

١١. عماد علي عبد فارس وعادل عبد الحمزة ثجيل، استراتيجية الامن الداخلي ودورها في بناء السلام في العراق بعد عام ٢٠١٤، مجلة كلية دجلة الجامعة، المجلد٥، العدد٢، ٢٠٢٢.

١٢. عمار سعدون سلمان البدري وآية ثائر عدنان، التعايش والسلم الأهلي في العراق ما بعد تنظيم داعش الارهابي المجلة سياسية دولية، العدد ٦١ ،٢٠٢٤.

١٣. فهيل جبار جلبي، الإجراءات الأمنية والإنسانية لبناء السلام في مرحلة ما بعد النزاع، مجلة دراسات دولية، العدد ٨٤، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، ٢٠٢١.

١٤. مثنى فائق مرعي، دور منظمات المجتمع المدني في مرحلة ما بعد النزاع العراق

انموذجاً، المجلة الدولية للسياسات العامة في مصر، المجلد،١، العدد٢، ٢٠٢٢.

١٥. وحدة الدراسات السياسية، جدل الانسحاب الأمريكي من العراق بين الشعارات والاحتجاجات، سلسلة تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، ١٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٠.

د. التقارير ومصادر الكترونية:

١. العراق اعادة الاعمار والاستثمار، تقييم الاضرار والاحتياجات للمحافظات المتضررة، مجموعة البنك الدولي، الجزء الثاني، ٢٠١٨.

٢. لا سلام مستدام بدوننا وجهات نظر محلية حول بناء السلام في الشرق الاوسط وشمال افريقيا، anetworkof people building peace, 2020 .

٣. مكتب حقوق الانسان التابع لبعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق(يونامي) ومكتب مفوضية الامم المتحدة السامية لحقوق الانسان، تقرير بشأن حقوق الانسان في العراق، بغداد، ٢٠١٤.

ثانياً: المصادر باللغة الانكليزية

أ. المجلات والصحف

1. Amal bourhrous, shivan fazil and Dylan odriscoll,post- conflict reconstruction in the Nineveh plains of Iraq agricuiture, cultural practices and socil cohesion,sipri, Sweden, 2022.

تحديات الردع السيبراني في الإستراتيجية الأمنية الصينية

م.د. علي حسن هويدي

جامعة بغداد - كلية العلوم السياسية- قسم الدراسات الدولية

ali.h@copolicy.uobaghdad.edu.iq

https://doi.org/10.61884/hjs.v14i56.661

ملخص :

يتناول هذا البحث موضوع صعوبات الردع الإلكتروني في الإستراتيجية الأمنية للصين، حيث يُعَد من أبرز التغيرات في العقيدة الأمنية خلال القرن الحادي والعشرين، الهدف من الدراسة هو تحليل أدوات الردع الإلكتروني التي تستخدمها الصين، مثل القدرات التقنية، والهياكل التنظيمية، والقوانين، والدبلوماسية الرقمية، مع توضيح العلاقة بين هذا الردع والسياسة الخارجية للصين، خاصة في ظل التحديات القانونية والتقنية والمحلية التي تؤثر على فعاليته، وقد توصلت الدراسة إلى أن الردع الإلكتروني أصبح وسيلة أساسية في السياسة الأمنية والخارجية الصينية، لكنه لا يزال يواجه صعوبات تتعلق بتعقيد النسب، وتداخل الأدوار المؤسسية، وافتقار إطار قانوني دولي ملزم ينظم سلوك الدول في الفضاء السيبراني، وانتهت الدراسة بمجموعة من الاقتراحات لتعزيز فعالية الردع الإلكتروني الصيني على الصعيدين الداخلي والدولي.

الكلمات المفتاحية: الردع السيبراني، الأمن القومي الصيني، الإستراتيجية الأمنية، التهديدات الإلكترونية، السيادة الرقمية.

Challenges of Cyber Deterrence in China's Security Strategy

Dr. Ali Hasan Howidy

University of Baghdad / College of Political Science / Department of International Studies

ali.h@copolicy.uobaghdad.edu.iq

ABSTRACT:

This study examines the challenges of cyber deterrence within China's security strategy, as one of the most significant transformations in its security doctrine in the twenty-first century. The objective of the research is to analyze the instruments of cyber deterrence employed by China—such as technological capabilities, organizational structures, legal frameworks, and digital diplomacy—while clarifying the relationship between cyber deterrence and China's foreign policy. The study particularly focuses on the legal, technical, and domestic challenges that influence the effectiveness of this deterrence. The findings indicate that cyber deterrence has become a central tool in China's national and foreign security policies. However, it continues to face obstacles related to the complexity of attribution, overlapping institutional roles, and the absence of a binding international legal framework governing state behavior in cyberspace. The study concludes with a set of recommendations aimed at enhancing the effectiveness of China's cyber deterrence at both the domestic and international levels.

KEYWORDS: Cyber deterrence, Chinese national security, security strategy, cyber threats, digital sovereignty.

المقدمة:

في زمن تتسارع فيه التغيرات التكنولوجية، لم تعد القوة التقليدية لوحدها كافية لضمان سلامة الدولة، بل أصبحت الفضاءات الرقمية تمثل ساحة أساسية للصراع الجيوسياسي، ومع زيادة التهديدات الإلكترونية، ظهر مفهوم الردع الرقمي كعنصر أساسي في الإستراتيجية الأمنية للدول الكبرى، مثل الصين، التي تعيش نمواً اقتصادياً وعسكرياً مرتبطاً بتحول رقمي قوي، يدرس هذا البحث فكرة الردع الرقمي، وأنواعه، وتأثيره في تقوية الإستراتيجية الأمنية الصينية، مع تحليل واقعي للأدوات التي تستخدمها الصين لمواجهة التهديدات الإلكترونية.

إشكالية البحث:

كيف ساعد الردع الرقمي في بناء وتحديث خطة الأمن لجمهورية الصين الشعبية، وما هي الوسائل والتحديات الحقيقية التي يواجهها في السياق الدولي المتغير؟ والبحث ينطلق من اهمية تقرن بالنقاط التالية:

١. تسليط الضوء على كيفية تغير مفاهيم الأمن القومي لتشمل الفضاء الإلكتروني.
٢. دراسة التجربة الصينية كنموذج في مجال الردع الرقمي على مستوى العالم.
٣. وضع إطار لفهم القوانين والإستراتيجيات المتعلقة بالردع في الفضاء الإلكتروني.

فرضيات البحث:

١. تطورت الخطة الأمنية في الصين بسبب زيادة المخاطر المتعلقة بالإنترنت.
٢. تستخدم الصين مزيجاً من الأساليب الدفاعية والهجومية في إستراتيجياتها الإلكترونية.
٣. تجعل الظروف العالمية المضطربة من الصعب تحقيق فعالية الردع السيبراني في الصين.

منهجية البحث:

يستند البحث إلى منهج تحليلي ومقارن، حيث يستخدم مراجع أكاديمية وتقارير أمنية عالمية لفهم مواقف الصين وتصرفاتها في الفضاء السيبراني.

هيكلية البحث:

تنظم هيكل هذا البحث إلى قسمين، القسم الأول: الإطار النظري لمفهوم الردع السيبراني وينقسم إلى نقطتين، النقطة الأولى بعنوان: دراسة جوانب الردع السيبراني وأنواعه، بينما النقطة الثانية: تطور الإستراتيجية الأمنية الصينية في المجال السيبراني، أما القسم الثاني: فقد تناول تأثير الردع السيبراني على الإستراتيجية الأمنية الصينية، ويقسم الى: أدوات الردع السيبراني الصينية، بينما الثانية تطرقت إلى التحديات التي تواجه الردع السيبراني في الصين ، بالإضافة إلى ذلك، هناك خاتمة ومصادر.

المبحث الأول

الإطار النظري لمفهوم الردع السيبر اني

يشير مفهوم الردع في مجال الأمن السيبراني إلى استغلال قدرات التكنولوجيا الرقمية، سواء كانت هجومية أو دفاعية، لمنع أو تقليل فرص تنفيذ هجوم إلكتروني من قِبَل خصم ، وذلك يتم عن طريق إظهار القدرة على الرد أو إبطال آثار الهجوم المتوقع. هذا المفهوم هو امتداد لفكرة الردع التقليدي، لكنه يواجه تحديات خاصة بالفضاء السيبراني، مثل الغموض وصعوبة تحديد الفاعلين وسرعة تطور التكنولوجيا، ينقسم الردع السيبراني إلى ثلاثة أنواع رئيسية:

١. الردع بالعقوبة: التهديد بإطلاق هجمات إلكترونية مضادة أو تقليدية للإضرار بالخصم.

٢. الردع بالحرمان: تعزيز الدفاعات لمنع المهاجم من تحقيق أهدافه.

٣. الردع بالغموض والشك: خلق حالة من عدم اليقين لدى الخصم حول قدرات الدولة وإجراءاتها، مما يقلل من فرص المخاطرة بالهجوم.

يشمل الردع السيبراني جوانب متعددة، مثل التقنية والقانونية والعسكرية والسياسية، ويتطلب تعاونًا بين المؤسسات الحكومية والشركات التقنية والنظم القانونية المحلية والدولية.

المطلب الأول

دراسة جو انب الردع السيبر اني و أنواعه:

يعد الردع السيبراني مجموعة من السياسات والإستراتيجيات الرامية إلى منع أو تقليل فرص التعرض لهجمات إلكترونية ضد دولة أو مؤسسة أو بنية تحتية رقمية، من خلال توضيح القدرة على الدفاع أو الرد أو الانتقام من هجوم محتمل، يعتمد الردع السيبراني على ثلاثة عناصر رئيسية:

مصداقية الدفاع: إظهار كفاءة الدولة في حماية أصولها الرقمية

١. مصداقية الدفاع: إظهار كفاءة الدولة في حماية أصولها الرقمية.

٢. القدرة على الانتقام: توفر أدوات هجومية إلكترونية أو تقليدية لمواجهة المعتدي.

٣. الرغبة في الردع: وجود نية سياسية واضحة للرد على أي تهديد سيبراني.

في عصر يتسم بسرعة التحول الرقمي، أصبح الردع السيبراني أمرًا حيويًا للدول والمؤسسات التي تعتمد بشكل كبير على البنية التحتية الرقمية. ينطلق الردع السيبراني من الجانب التقني، حيث تظهر المعركة من خلال أدوات غير مرئية ولكنها فعالة للغاية، الدول التي

تسعى لبناء نظام ردع سيبراني قوي لا تكتفي باستخدام جدران نارية تقليدية أو أنظمة للكشف عن الاختراق، بل تسعى لتطوير تقنيات تعتمد على الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي، والتي يمكنها توقع الهجمات قبل حدوثها وتحليل سلوك المعتدين المحتملين، علاوة على ذلك، أصبح تشكيل فرق للاستجابة للحوادث السيبرانية (مثل فرق CERT وSOC) جزءًا أساسياً من الدفاع، حيث تعمل هذه الفرق على مدار الساعة لمراقبة التهديدات والتعامل معها بسرعة.،في المقابل، لا تتجاهل الدول تحسين قدراتها الهجومية بتطوير برمجيات ، قادرة على تعطيل أنظمة حساسة مثل الكهرباء والمياه والاتصالات، مما يجعل الردع السيبراني سلاحًا ذو حدين.

أصبح الردع السيبراني أمرًا حيويًا للدول والمؤسسات التي تعتمد بشكل كبير على البنية التحتية الرقمية

أما من الناحية القانونية، لا يزال المجال السيبراني يحتاج إلى إطار قانوني دولي موحد يعرف الهجمات الإلكترونية بدقة ويحدد كيفية الرد عليها، تعد مشكلة تحديد الجهة المنفذة للهجوم من أكبر التحديات، وذلك لأن المهاجمين يستخدمون تقنيات متقدمة لإخفاء هويتهم، مثل الشبكات الافتراضية الخاصة (VPN) والبوتات ،حتى اتفاقية بودابست للجريمة الإلكترونية، والتي تعد أول محاولة دولية لتنظيم هذا المجال، لم تحظَ بقبول عالمي، حيث لم تنضم إليها دول كبرى مثل روسيا والصين، مما يضعف من فعاليتها ، وهذا يضع البحث امام تساؤل هل يعد الهجوم السيبراني استخدامًا للقوة وهل يبرر الرد العسكري؟

في الجانب السياسي، يصبح الردع السيبراني وسيلة دبلوماسية فعالة، فالدول لا تستخدمه فقط لحماية أمنها، بل أيضًا لنقل رسائل سياسية، وتقديم ضغط على خصومها ، فعلى سبيل المثال، قد تقوم دولة ما بتسريب معلومات استخباراتية حول قدراتها السيبرانية أو حول نجاحاتها في الاختراق، بهدف إثارة الخوف لدى الخصم نفسيًا وسياستياً. كما يُستخدم الردع السيبراني كجزء من العقوبات الاقتصادية أو طرد الدبلوماسيين أو إيقاف التعاون الاستخباراتي، مما يجعله جزءًا من أدوات السياسة الخارجية، وفي بعض الأحيان، يُظهر الردع السيبراني بشكل استعراضي حيث تُنشر أخبار عن قدرات الدولة في هذا المجال، بهدف تعزيز صورتها كقوة رقمية قوية.

أما البُعد الإستراتيجي، فهو الأساس الذي يعتمد عليه الردع السيبراني، حيث تُبنى الإستراتيجيات على ثلاثة محاور رئيسية: الردع بالإنكار، والردع بالانتقام، والردع بالاستيعاب،

فالردع بالإنكار يعتمد على تقوية الدفاعات بحيث لا ينجح الهجوم في المقام الأول، بينما يعتمد الردع بالانتقام على تهديد الخصم برد مؤلم سواء كان هذا الهجوم سيبرانيًا أو عسكريًا، أما الردع بالاستيعاب، فيتمثل في تعزيز الأنظمة لتستطيع التعافي السريع بعد الهجوم، مما يُفقد المعتدي فعاليته، وتتعزز هذه الإستراتيجيات عبر التعاون الدولي، وتبادل المعلومات الاستخباراتية، وإنشاء تحالفات سيبرانية مثل «Cyber NATO» التي تهدف إلى تنسيق الجهود بين الدول المتحالفة ، كما أن الردع السيبراني لا يُمارس في فراغ، بل يحتاج لفهم عميق لخصائص الخصم، وقدراته، ونواياه، لذلك يعد التحليل الاستخباراتي أساسيًا في تطوير الإستراتيجيات.

وأخيرًا، يأتي البُعد النفسي والإعلامي، الذي يعد من أكثر الأبعاد تأثيرًا على الرغم من كونه الأقل وضوحًا ، فالحرب النفسية الرقمية تستخدم لإرباك الخصم، وزرع الشك في أمانه، وخلق حالة من عدم اليقين داخل مؤسساته ، كما يعد استخدام الإعلام لتضخيم القدرات السيبرانية أو تهديد الخصم بالانتقام وسيلة فعالة لردعهم دون الحاجة للقوة، وتفيد وسائل التواصل الاجتماعي كمنصات لنشر الرسائل المستهدفة، واستهداف النخب وصانعي القرار، مما يجعل عملية الردع السيبراني شاملة تشمل التقنية، والقانون، والسياسة، والإستراتيجية، والنفسية.

تُبنى الإستراتيجيات على ثلاثة محاور رئيسية: الردع بالإنكار، والردع بالانتقام، والردع بالاستيعاب

كما أن الردع السيبراني يُفهم كمفهوم إستراتيجي يهدف إلى منع الهجمات الإلكترونية قبل حدوثها، من خلال إقناع الخصم بأن الهجوم لن يحقق أهدافه أو أن العواقب ستكون صعبة، تتنوع أنواعه وأساليبه، ولكل نوع أمثلة حقيقية تظهر تطبيقه في الواقع ، و يُعتدالردع بالإنكار نوعًا رئيسيًا من الردع السيبراني، ويرتكز على تعزيز الدفاعات السيبرانية بحيث يصبح الهجوم غير مجدٍ ، فعلى سبيل المثال، تعتمد شركة Microsoft على بنية تحتية تعتمد تقنيات «Zero Trust» التي تفترض أن كل محاولة وصول غير موثوقة، حتى من داخل الشبكة، مما يصعب عملية الاختراق ، كذلك، قام الكيان الاسرائيلي بتطوير نظام دفاع سيبراني يعتمد على التكرار والتشفير المتقدم، مما يجعل حتى الهجمات الجزئية غير فعالة.[1].

أما الردع بالعقاب، فيقوم على تهديد الخصم برد مؤلم في حال تنفيذ الهجوم ، الولايات المتحدة طبّقت هذا النوع من الردع عندما أعلنت في ٢٠١٨ عن إستراتيجية

(1) Herbert Lin & Amy Zegart (Eds.)،Bytes، Bombs، and Spies: The Strategic Dimensions of Offensive Cyber Operations، 2019، Brookings Institution Press، Washington، D.C.m P. 252.

"Cyber Deterrence Initiative"، والتي تتضمن الرد على الهجمات السيبرانية بهجمات مضادة أو عقوبات اقتصادية [1].

الردع القانوني والدبلوماسي يقوم على استخدام القوانين الدولية والضغط السياسي، و أنشأ الاتحاد الأوروبي نظامًا يسمى "EU Cyber Diplomacy Toolbox" حتى يتمكن من فرض عقوبات على الدول التي تقوم بالهجمات الإلكترونية. أيضًا، و تعد اتفاقية بودابست أول اتفاق عالمي لمكافحة الجرائم الإلكترونية، على الرغم من عدم انضمام دول مثل روسيا والصين، مما يعكس الصعوبات القانونية المتعلقة بهذا النوع من الردع.

الردع النفسي والإعلامي يرتكز على زراعة الشك والخوف في عقول الأعداء عن طريق إبراز القدرات السيبرانية للدولة. فعلت كوريا الشمالية، مثلاً، ذلك عن طريق نشر أخبار عن اختراقات ناجحة، مما يخلق شعورًا بالردع دون الحاجة لتنفيذ هجوم حقيقي ، كذلك، استخدمت إيران الإعلام لنشر معلومات عن قدرتها على اختراق أنظمة خصومها، مما ساعد على بناء صورة قوية للردع.

أما الردع الاستباقي، فهو يتجسد من خلال القيام بعمليات سيبرانية ضد الأعداء المحتملين قبل حدوث أي هجوم. الهجوم السيبراني المعروف بـ "Stuxnet"، والذي يُعتقد أن الولايات المتحدة وإسرائيل قامتا به ضد المنشآت النووية الإيرانية في ٢٠١٠، هو مثال بارز على هذا النوع، حيث تم تعطيل أجهزة الطرد المركزي قبل استخدامها في تخصيب اليورانيوم.

وأخيرًا، يوجد النوع الهجين من الردع، الذي يجمع بين أنواع عدة ، فنأخذ الصين مثالًا على ذلك، حيث تمزج بين الردع عن طريق بناء دفاعات قوية، واستخدام أساليب نفسية بإبراز قدراتها السيبرانية، والردع القانوني من خلال عدم قبول بعض الاتفاقيات الدولية التي لا تخدم مصالحها، أيضًا، يعتمد حلف الناتو على مزيج من الردع بالعقوبات

ان زيادة وعي الدولة بمكونات الردع السيبراني يجعل قدرتها على تحقيق الأمن الرقمي الوطني أعلى وأكثر كفاءة.[2].

(1) Joseph S. Nye Jr،Deterrence and Dissuasion in Cyberspace، 2017، Belfer Center for Science and International Affairs، Harvard University، P.20.

(2) Thomas Rid،Cyber War Will Not Take Place، 2013، Oxford University Press، Oxford، UK، P.240.

المطلب الثاني

تطور الإستر اتيجية الأمنية الصينية في المجال السيبر اني

شهدت الإستراتيجية الصينية الأمنية في المجال السبراني تغيرًا كبيرًا خلال العقدين الاخيرين، نتيجة لزيادة التهديدات الرقمية والاعتماد المتزايد على الفضاء الإلكتروني في جوانب الحياة المختلفة ، ومن موقف الحذر والرد في البداية، تحولت الصين تدريجيًا إلى تبني طريقة هجومية ودفاعية معًا، تعمل على تعزيز الأمن الرقمي الداخلي وتوسيع قدرتها على الردع السيبراني ضد الأعداء الخارجيين.

تشير قوانين الأمن السيبراني التي وضعتها الصين في عام ٢٠١٧، وإنشاء هيئات مثل مكتب الفضاء السيبراني، إلى دخول الصين في مرحلة جديدة تُعنى بالأمن السيبراني بشكل منظم ، كما أصبحت الإستراتيجية السيبرانية جزءًا رئيسيًا من إستراتيجيتها الدفاعية العامة، التي تهدف إلى السيطرة على المعلومات، والسيادة الرقمية، واستخدام التأثير السيبراني كوسيلة ضغط في السياقات الجيوسياسية.، ومع ازدياد الاعتماد على الإنترنت في المجالات الاقتصادية والعسكرية والسياسية، بدأت القيادة تدرك أن الفضاء السيبراني قد يصبح ساحة صراع حقيقي، مما جعلها تعيد ترتيب أولوياتها الأمنية.

بدأت القيادة تدرك أن الفضاء السيبراني قد يصبح ساحة صراع حقيقي، مما جعلها تعيد ترتيب أولوياتها الأمنية

في عام ٢٠١٠، تبنت الصين فكرة «السيادة السيبرانية»، التي تتيح للدولة التحكم الكامل في الفضاء الرقمي الخاص بها، بما في ذلك المحتوى والبيانات والبنية التحتية، كان هذا المفهوم نقطة تحول، فقد أطلقت الحكومة مجموعة من السياسات التي تهدف إلى تنظيم استخدام الإنترنت، وزيادة الرقابة، وتطوير قدرات دفاعية وهجومية في العالم الرقمي، ومن أبرز هذه السياسات «جدار الحماية العظيم»، الذي يُعد من أكبر أنظمة الرقابة على الإنترنت في العالم، ويهدف إلى منع الوصول إلى المحتوى الخارجي الذي ترى الحكومة أنه يشكل تهديدًا للاستقرار الداخلي.

في عام ٢٠١٣، تم إنشاء «اللجنة المركزية لأمن الإنترنت والمعلومات» في الصين، برئاسة الرئيس شي جين بينغ، لتكون المسؤولة عن وضع وتنفيذ السياسات الخاصة بالأمن السيبراني، هذا التحول يعكس كيف أن الأمن السيبراني قد أصبح قضية إستراتيجية تتعلق بأعلى مستويات صنع القرار ، منذ ذلك الحين، بدأت الصين بإدماج الأمن السيبراني في إستراتيجياتها العسكرية، حيث عد جيش التحرير الشعبي الفضاء السيبراني ساحة قتال خامسة بجانب البر والبحر والجو والفضاء.

في عام ٢٠١٧، أصبح قانون الأمن السيبراني الصيني ساري المفعول، وهو أول قانون شامل ينظم هذا المجال، و ينص القانون على ضرورة تخزين البيانات داخل الصين، ويُلزم الشركات الأجنبية والمحلية بجملة من المعايير للامتثال في حماية المعلومات، كما يمنح السلطات صلاحيات واسعة لمراقبة الأنشطة الرقمية، مما أثار جدلًا دوليًا حول تأثيره على حرية الإنترنت وخصوصية المستخدمين، و لم يكن هذا القانون مجرد أداة تنظيمية، بل كان أيضًا إعلانًا سياسيًا يُظهر أن الصين تعدُ الأمن السيبراني جزءًا لا يتجزأ من سيادتها الوطنية.

استثمرت الصين مليارات الدولارات في تطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات الكبيرة، وإنشاء مراكز متقدمة للأمن السيبراني، كما أطلقت برامج لتدريب الأفراد، وأقامت شراكات مع القطاعين العام والخاص لتعزيز الابتكار في هذا المجال، و بدأت الجامعات الصينية في تقديم تخصصات أكاديمية متقدمة في الأمن السيبراني، مما ساعد في تشكيل جيل جديد من المختصين القادرين على التعامل مع التهديدات المعقدة.

على المستوى العالمي، اتبعت الصين سياسة مزدوجة؛ فهي تدعو لإنشاء نظام عالمي لإدارة الفضاء الإلكتروني، بينما ترفض في نفس الوقت الانضمام إلى معاهدات مثل اتفاقية بودابست بدعوى أنها لا تأخذ في الاعتبار احتياجات الدول النامية ، وهذا دفع الصين الى تطوير قدراتها السبرانية حيث تعتبر الصين نموذجًا فريدًا يدمج بين الأمن القومي والرقابة السياسية والتحول الرقمي، فأصبح الأمن السيبراني في الصين ليس مجرد وسيلة للدفاع، بل جزءًا أساسيًا من خطة الهيمنة الرقمية الجيوسياسية، و هذا النموذج يعتمد على فكرة «السيادة السيبرانية المطلقة»، مما يجعله موضوع نقاش عالمي بين من يرونه ضرورة للأمن الداخلي ومن يعدونه تهديدًا للحرية الرقمية حول العالم.

تلعب مجموعة من المؤسسات الصينية أدوارًا مهمة في صياغة وتنفيذ سياسات الأمن السيبراني، وتتضمن هذه الجهات مؤسسات حكومية وعسكرية وتنظيمية وأكاديمية، مما يعكس التعقيد والتشابك في هذا المجال في الصين، في مركز الهيكل التنظيمي، تأتي اللجنة المركزية لأمن الإنترنت والمعلومات، التي يرأسها الرئيس الصيني، والتي تُعد الهيئة العليا المسؤولة عن وضع السياسات السيبرانية وتنسيق الجهود بين الجهات المختلفة ، و تمثل هذه اللجنة تحولًا إستراتيجيًا في التعامل مع الأمن السيبراني، حيث أصبحت المسألة ليست مجرد تقنية بل قضية أمن قومي على أعلى المستويات، بجانبها، تساهم وزارة الأمن العام في مراقبة الأنشطة الرقمية في البلاد، وتطبيق القوانين المتعلقة بالجرائم الإلكترونية، كما تشرف على التحقيقات في الهجمات الإلكترونية التي تستهدف البنية التحتية الوطنية.

بينما تتولى وزارة الصناعة وتكنولوجيا المعلومات مسؤوليات مثل وضع المعايير التقنية وتنظيم قطاع الاتصالات وتعزيز أمن الشبكات والبنية التحتية الرقمية، كما تشرف على تطوير المجالات المرتبطة بالأمن السيبراني، بالإضافة إلى ذلك، يبرز دور جيش التحرير الشعبي الصيني في الأمن السيبراني، حيث يمتلك وحدات متخصصة في الحروب السيبرانية، ويعد الفضاء الرقمي ساحة قتال خامسة إلى جانب اليابسة والبحر والجو والفضاء، و تعمل هذه الوحدات على تحسين القدرات الهجومية والدفاعية، وتشارك في أنشطة التجسس الإلكتروني وجمع المعلومات الاستخبارية.

توجد هيئات تنظيمية مثل مكتب إدارة التشفير الخاص بأمن الدولة، الذي يتولى مسؤولية تطوير وتنفيذ تقنيات التشفير، مع ضمان حماية المعلومات الحساسة، خصوصًا تلك المتعلقة بالأمن القومي ، إضافة إلى ذلك، تسهم الجامعات والأكاديميات في تدريب الأفراد وإجراء أبحاث متقدمة في مجال الأمن السيبراني، مثل جامعة الدفاع الوطني وجامعة تشينغهوا، اللتين تعدان من أبرز المؤسسات التعليمية في هذا المجال، و كذلك، تشارك شركات كبيرة مثل هواوي وعلي بابا وتينسنت في تطوير حلول أمنية متطورة، وتعمل بالتعاون مع الحكومة في مشاريع إستراتيجية تهدف إلى تعزيز الأمن السيبراني للدولة.

يبرز دور جيش التحرير الشعبي الصيني في الأمن السيبراني، حيث يمتلك وحدات متخصصة في الحروب السيبرانية، ويعد الفضاء الرقمي ساحة قتال خامسة إلى جانب اليابسة والبحر والجو والفضاء

هذا التعاون بين الجهات الحكومية والعسكرية والأكاديمية والتجارية يعكس النموذج الفريد للصين، الذي يدمج الأمن السيبراني في إطار شامل يتعلق بالسيادة الرقمية، والنمو الاقتصادي، والاستقرار السياسي، مما يجعل كل مؤسسة فعالة جزءًا من شبكة متكاملة تهدف إلى حماية الفضاء السيبراني في الصين ضد التهديدات الداخلية والخارجية، يتميز النموذج الصيني في مجال الأمن السيبراني بأنه مركزي ومنظم بدقة، حيث يرتبط الأمن القومي ارتباطًا وثيقًا بالسياسات التكنولوجية ومراقبة المجتمع ، و تعمل كل هيئة ضمن رؤية الحزب الشيوعي لتحقيق "السيادة السيبرانية"، والقدرة على مواجهة التهديدات الرقمية من الداخل والخارج، وخلق نموذج عالمي ينافس أساليب إدارة الإنترنت الغربية.

المبحث الثاني

أثر الردع السيبراني على الإستراتيجية الأمنية الصينية

أدى تزايد المخاطر الإلكترونية في العالم إلى جعل الردع السيبراني جزءًا أساسيًا في وضع الإستراتيجية الأمنية للصين. مع تزايد الهجمات الرقمية والاختراقات التي تتعرض لها الصين من دول أخرى، عملت بكين على إنشاء نظام شامل للردع السيبراني ، هذا النظام يساعدها في حماية أمنها الرقمي وزيادة قدرتها على مواجهة التهديدات أو منعها قبل حدوثها ، وقد ساعد هذا التوجه في تعديل المفهوم الأمني للصين، بحيث يتم التعامل مع الفضاءات السيبرانية وفقًا لأسلوب أمني صارم، يمزج بين الدفاع الاستباقي، والهجمات الإلكترونية، والتحكم في البيانات، وتطوير ردع رقمي وطني كجزء من الأمن الشامل للبلاد.

المطلب الأول

أدوات الردع السيبراني الصيني

تتكون أدوات الردع السيبراني في الصين من مجموعة متكاملة من المهارات التقنية، والهياكل التنظيمية، والإستراتيجيات غير الشائعة، التي تهدف إلى حماية الفضاء الرقمي الوطني، وصد المخاطر من الخصوم المحتملين، وتحقيق التفوق في مجال القتال الرقمي ، وتعتمد الصين على مزيج من الردع التقليدي والردع الرمادي، حيث لا تكتفي بعرض قوتها التقنية، بل تستخدم أيضًا الغموض في إستراتيجياتها، والإنكار الذي يبدو مقبولاً، والعمليات غير المباشرة، من بين أهم تلك الأدوات، تطوير وحدات هجوم خاصة داخل جيش التحرير الشعبي، مثل الوحدة ٦١٣٩٨، التي يعتقد أنها مسؤولة عن تنفيذ عمليات اختراق ضخمة ضد أهداف خارجية، بما في ذلك الحكومات والشركات التقنية في أمريكا وأوروبا ، ولا تقتصر تلك الوحدات على جمع المعلومات الاستخباراتية، بل تستخدم كوسيلة لإظهار القدرة على الإضرار بالبنية التحتية الرقمية للخصوم، مما يسهم في إنشاء توازن يمنع التصعيد.

كما تقوم الصين ببناء مهارات دفاعية متطورة تشمل أنظمة لمراقبة وتحليل حركة البيانات، وتقنيات الذكاء الاصطناعي لرصد الأنشطة المشبوهة، وتطوير برامج حماية محلية، مما يقلل من الاعتماد على الشركات الأجنبية ويعزز من سيادتها الرقمية ، أيضًا، تعد سياسة

تخزين البيانات داخل الصين، وإجبار الشركات الأجنبية على الالتزام بالمعايير المحلية، جزءًا من إستراتيجية الردع، حيث تمنح السلطات القدرة على إدارة تدفق المعلومات بشكل كامل. بالإضافة إلى ذلك، تلعب الصين على القوانين مثل قانون الأمن السيبراني لعام ٢٠١٧، الذي يعطي الحكومة سلطات كبيرة في مراقبة الإنترنت، ويعد بمثابة تحذير واضح بأن أي نشاط رقمي سيخضع لرقابة دقيقة.

من ضمن الإستراتيجيات غير التقليدية التي تستخدمها الصين في الردع السيبراني، هي استهداف البنية التحتية الرقمية العالمية، مثل الكابلات البحرية التي تنقل أكثر من ٩٥٪ من بيانات الإنترنت والاتصالات المالية والعسكرية. وقد تم تسجيل العديد من الحوادث التي تشير إلى تورط الصين في تعطيل هذه الكابلات، كما حدث في جزر ماتسو التايوانية، حيث أدى قطع الكابلات إلى عزل الآلاف عن الإنترنت لأسابيع ، هذا النوع من العمليات يُعتد جزءًا من إستراتيجية هجينة تهدف إلى اختبار ردود فعل المجتمع الدولي دون الدخول في أي مواجهة مباشرة، وتستغل الصين أيضًا أدوات اقتصادية وتقنية، مثل السيطرة على المعادن النادرة، التي تعد ضرورية لصناعة الشرائح الإلكترونية، مما يمنحها قوة للتأثير على سلاسل الإمداد العالمية، ويستخدم كورقة ضغط في النزاعات السيبرانية.

بشكل عام، تعكس أدوات الردع السيبراني الصينية فلسفة إستراتيجية ترى في الفضاء الرقمي ساحة قتال شاملة، تُستخدم فيها القوة التقنية، والسيطرة التنظيمية، والعمليات الرمادية، والتأثير الاقتصادي، للوصول إلى أهداف الأمن القومي، وحماية نفسها من الخصوم، وتعزيز مكانة الصين كقوة رئيسية في الفضاء السيبراني العالمي ، توضح أدوات الردع السيبراني الصينية توازنًا بين الردع بالعقوبات، والردع بالحرمان، والردع عبر الغموض ، و يتميز النموذج الصيني بدمج الأدوات التقليدية للدولة (القوات المسلحة، الأمن، التشريع) مع التكنولوجيا المتقدمة (الذكاء الاصطناعي، البيانات الضخمة)، في إطار إستراتيجية شاملة تهدف إلى حماية الفضاء السيبراني للصين، ومنع التدخلات أو الهجمات، مما يضمن بقاء الصين في موقع آمن ومسيطر ضمن النظام الرقمي العالمي.

المطلب الثاني

التحديات التي تواجه الردع السيبراني الصيني

على الرغم من التقدم الكبير في إنشاء أساليب للردع في الفضاء الإلكتروني، لا تزال البيئة الرقمية الحالية تواجه مجموعة من الصعوبات المعقدة التي تؤثر على فعالية هذا الردع' إن طبيعة الفضاء السيبراني، المليئة بالغموض والتداخل بين الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين، تجعل من الصعب تحقيق ردع كامل أو مؤكد ، علاوة على ذلك، فإن مشكلات تحديد المصدر، تفاوت القدرات بين الدول، وعدم وضوح الأطر القانونية تؤثر على إمكانية استخدام الردع السيبراني بوصفها أداة إستراتيجية ثابتة وموثوقة، هذه الصعوبات تسلط الضوء على الحاجة المستمرة إلى تطوير أدوات تقنية وقانونية وأمنية تتناسب مع تعقيدات البيئة الرقمية المتغيرة[1].

التحديات السياسية والدولية التي تواجه الردع السيبراني:

يواجه الردع الإلكتروني مشكلات سياسية ودولية معقدة، حيث تتداخل المصالح الجيوسياسية والمتطلبات القانونية والتوازنات الإستراتيجية، مما يجعل إنشاء نظام ردع ثابت وفعال في العالم الرقمي أمرًا صعبًا' من أهم هذه المشكلات هو عدم وجود قانون دولي موحد ينظم استخدام القوة الإلكترونية، إذ لا توجد حتى الآن اتفاقية عالمية واضحة تُحدد ما هو الهجوم السيبراني، وما هي الردود القابلة للتطبيق، وما هي حدود المسؤولية القانونية للدول ، هذا الغياب القانوني يمنح الدول حرية تفسير الهجمات الإلكترونية بناءً على مصالحها، مما يصعب عملية الردع، لأن الخصوم قد لا يعرفون الحدود أو النتائج المحتملة لأفعالهم.

كذلك، فإن طبيعة الهجمات الإلكترونية التي لا تُنسب إلى جهة معينة تعتبر تحديًا كبيرًا، إذ يمكن تنفيذ هجمات اختراق وتخريب دون وجود أدلة واضحة على الجهة المسؤولة، مما يقلل من فعالية الردع المبني على التهديد بالعقاب. الدول التي تتعرض للهجمات قد تتردد في اتخاذ إجراءات إذا لم تستطع إثبات المسؤولية بشكل قاطع، مما يشجع الجهات الفاعلة على الاستمرار في تلك الأنشطة دون خوف من العواقب ، هذا الغموض يُستغل أحيانًا كوسيلة إستراتيجية، كما تفعل الصين في الكثير من الحالات، حيث تنكر تدخّلها في الهجمات رغم وجود أدلة تقنية تشير إلى ذلك، مما يربك الخصوم ويجعل من الصعب بناء ردع فعّال.

هناك أيضًا مشكلات تتعلق بضعف الحماية القانونية للبنية التحتية الرقمية العالمية، مثل الكابلات البحرية التي تنقل أكثر من ٩٥٪ من بيانات الإنترنت والاتصالات المالية

(١) رائد العلي، قراءات في الردع السيبراني ،مصدر سبق ذكره،ص٢١١.

والعسكرية، هذه الكابلات تعد أهدافًا سهلة للهجمات، وقد تم تسجيل حوادث تشير إلى تورط الصين في تخريبها، كما حدث في جزر ماتسو التايوانية، حيث أدى قطع الكابلات إلى عزل آلاف الأشخاص عن الإنترنت لأسابيع ، هذه الأنواع من الهجمات تعقّد من عملية الردع، لأنها تحدث في مناطق قانونية رمادية، ولا توجد آليات دولية قوية لحمايتها أو عقاب المعتدين عليها.

أيضًا، فإن الاختلاف في المفاهيم السياسية بين الدول يشكلChallenge إضافي، حيث تدعو بعض الدول إلى حرية الإنترنت والتعاون الدولي، بينما تتبنى الصين مفهوم "السيادة السيبرانية"، الذي يعطيها الحق في السيطرة الكاملة على فضائها الرقمي ويرفض التدخل الخارجي ، هذا الاختلاف يعوق تطوير قواعد مشتركة للردع، ويزيد من الانقسامات السياسية، ويقلل من فعالية المبادرات الدولية مثل اتفاقية بودابست، التي ترفض الصين الانضمام إليها بحجة أنها لا تراعي خصوصيات الدول النامية.

بشكل عام، يواجه الردع الإلكتروني تحديات سياسية ودولية متعددة تشمل الغموض التقني، والفراغ القانوني، والتنافس الجيوسياسي، والاختلاف في المفاهيم، مما يجعل إنشاء نظام ردع فعال في الفضاء الرقمي مهمة بالغة التعقيد، تتطلب تعاونًا دوليًا عميقًا وصياغة قواعد جديدة تتناسب مع طبيعة هذا المجال المتغير والسريع.

تظهر القضايا القانونية والدولية أن الدفاع السيبراني، على عكس الدفاع النووي أو العسكري العادي، ليس له أساس قانوني متماسك يضمن فعاليته وثباته ، لذلك، لا يمكن إنشاء دفاع سيبراني عالمي حقيقي إلا من خلال تعاون دولي شامل يخلق قواعد واضحة، وآليات للتوثيق والمحاسبة بشكل محايد، وتوافق على المبادئ الأساسية للسلوك المسؤول في عالم الإنترنت.

التحديات التقنية والداخلية في الردع السيبر اني

١- صعوبة النسبة الفنية

على الرغم من تحسين أدوات تتبع الهجمات الإلكترونية، إلا أن التعرف بدقة على المهاجمين لا يزال بعيدًا عن الكمال.

يستخدم المهاجمون أساليب مثل:

- تغيير عناوين IP
- نقل الهجمات عبر دول مختلفة
- أدوات لإخفاء الهوية (مثل TOR وVPNs العسكرية)
- الأثر: يضعف القدرة على اتخاذ ردود فعل صحيحة أو استباقية؛ لأن الردع الفعّال يحتاج إلى معرفة دقيقة عن الخصم.

٢- تسارع تطور أدوات الهجوم

- الفترة الزمنية بين ظهور ثغرة جديدة وإصدار التحديث الأمني لا تزال مقلقة.
- دائمًا ما يتفوق المهاجمون على الدفاع بسبب:
- استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لاكتشاف الثغرات
- الاعتماد على السوق السوداء لشراء أدوات هجومية متطورة
- الأثر: يجعل الدفاع السيبراني دائمًا في موقف رد الفعل، مما يحد من فعالية الردع بالحرمان.

٣- تعقيد الذكاء الاصطناعي في تحليل السلوكيات

- تعتمد الصين على الذكاء الاصطناعي لتحليل التهديدات، ولكن هذه الأنظمة:
- تواجه صعوبات في تمييز بين الأنشطة العدوانية والطبيعية.
- يمكن أن تنتج إنذارات خاطئة تؤثر على سرعة الاستجابة.
- الأثر: قد يؤدي إلى عدم القدرة على توقع الهجمات أو فهمها بشكل صحيح، مما يخفف من الاستعداد الدفاعي.

الأثر: قد يؤدي إلى عدم القدرة على توقع الهجمات أو فهمها بشكل صحيح، مما يخفف من الاستعداد الدفاعي

٤- تحديات حماية البنية التحتية المهمة

- أصبحت القطاعات مثل الطاقة والنقل والاتصالات والمالية رقمية، لكن:
- العديد من الأنظمة لا تزال تعتمد على برمجيات قديمة.
- هناك صعوبة في الدمج بين أمان الشبكات التشغيلية وأمان تكنولوجيا المعلومات.
- الأثر: يشكل نقطة ضعف يمكن أن يستغلها العدو لضرب الأمن القومي، مما يقلل من فاعلية الردع الاستباقي.

التحديات الداخلية (السياسية، المؤسساتية، الاجتماعية)

١. تتداخل السلطات وتختلط المهام بين المؤسسات السيبرانية في الصين، رغم وجود أجهزة متطورة مثل CAC وMSS وPLA، إلا أن هناك تداخلًا في الوظائف بين الجهات الأمنية والمدنية والعسكرية. التنسيق في حالات الطوارئ السيبرانية ضعيف، مما يؤخر اتخاذ القرارات الحاسمة في الأوقات الحرجة ويقلل من فاعلية الردع.

٢. وعي المجتمع بأهمية الأمن السيبراني ضعيف، حيث لا يدرك المواطنون والشركات الصغيرة المخاطر المرتبطة بالأمان الرقمي ، استخدام برمجيات غير مصرح بها، وعدم تحديث الأنظمة، وسوء إدارة كلمات المرور كلها تمثل نقاط ضعف داخلية، فهذا الأمر

يفتح المجال للاختراق ويؤثر سلبًا على ثقة الناس في فاعلية الحماية السيبرانية.

٣. تعتمد الصين على شركات خاصة في تطوير بنيتها الرقمية مثل Huawei وAlibaba و Tencent وZTE، ورغم أن هذه الشركات تحت رقابة الدولة، إلا أن طبيعتها التجارية قد تؤخر إبلاغ الحكومة عن الثغرات أو الهجمات، فمصالحها الاقتصادية قد تتعارض مع احتياجات الأمن القومي، مما يؤدي إلى وجود ثغرات في الأمن السيبراني الداخلي.

٤. تعتمد بعض البنى التحتية الصينية على تكنولوجيا أجنبية على الرغم من السياسات التي تدعو للاكتفاء الذاتي، مثل استخدام شرائح إلكترونية أجنبية وبرامج حماية خارجية ، فهذا يعرض البنية الرقمية للاختراق أو التلاعب من قبل الأعداء، مما يقلل من قدرة البلاد على تنفيذ ردع شامل.

تظهر التحديات التقنية والداخلية أن بناء إستراتيجية فعالة للردع السيبراني لا يقتصر فقط على القدرات الهجومية والدفاعية، بل يحتاج أيضًا إلى تكامل بين المؤسسات، ورفع مستوى الوعي التكنولوجي بين الأفراد، وتوفير تنظيمات متجددة ومنسقة، فإن أي خلل في هذه العناصر، سواء كان تقنيًا أو إداريًا ؛ يهدد فعالية الردع ويجعل من السهل على الأعداء اختراق النظام.

النتائج:

١- تعتمد الصين طريقة متكاملة للقيام بالردع السيبراني، تتضمن وسائل عسكرية وقانونية وتقنية ومؤسساتية، لحماية مصالحها الرقمية والسياسية.

٢- أصبح الردع السيبراني جزءًا مهمًا من سياسة الصين الخارجية، سواء كان ذلك ضمن تحالفات دولية أو في حالات النزاع غير التقليدية مثل موقفها من تايوان أو بحر الصين الجنوبي.

٣- هناك نقص في القوانين الدولية التي تعيق تنظيم فعّال للهجمات السيبرانية، مما يقلل من فعالية الردع كوسيلة لضبط سلوك الفاعلين المتهورين.

٤- تواجه الصين بعض التحديات الداخلية المتعلقة بالهياكل المؤسسية والتكنولوجيا، بما في ذلك تداخل السلطات بين الأجهزة، واختلاف مستويات الوعي في القطاع الخاص والمجتمع، بالإضافة إلى اعتمادها النسبي على التقنية الأجنبية.

٥- بالرغم من تقدم الردع السيبراني، إلا أنه لا يزال أقل استقرارًا من الردع التقليدي العسكرية أو النووية، بسبب صعوبة تحديد النسب والردود المناسبة وأحيانًا غياب الردود الرسمية.

التوصيـات:

١- يجب أن يكون هناك إطار قانوني دولي ملزم لتنظيم سلوك الدول في الفضاء الرقمي، يوضح بشكل دقيق ما يعنيه الهجوم الرقمي ويعطي الشرعية للردود السيبرانية القانونية.

٢- ينبغي على الصين تحسين الشفافية في مؤسساتها وتنسيق الأعمال بين أجهزتها في المجال السيبراني (مثل CAC وMSS وPLA) لضمان استجابة سريعة وتقليل التعقيدات الإدارية.

٣- يجب دعم برامج التوعية بالأمن السيبراني في المجتمع، مع تحديث البنية التحتية التقنية للمؤسسات المدنية، لتقليل الثغرات الداخلية التي قد يستفيد منها الخصوم.

٤- من المهم الاستثمار في تحقيق الاكتفاء الذاتي الرقمي من خلال تصنيع شرائح إلكترونية محلية، وتطوير برمجيات أمنية وطنية مستقلة، مما يساعد في تقليل الاعتماد على التكنولوجيا الأجنبية.

٥- ينبغي توسيع وسائل الردع السيبراني من خلال دمج القوة الناعمة الرقمية مثل الدبلوماسية السيبرانية والحرب المعلوماتية، لتعزيز الردع غير المباشر وتحقيق توازن بدون تصعيد.

٦- يجب تعزيز التعاون مع القوى الرقمية الناشئة مثل روسيا والهند وبعض دول آسيا الوسطى لبناء نظام سيبراني دولي بديل يوازن النفوذ الغربي ويدعم فكرة «السيادة الرقمية».

الخاتمة

لم يعد ردع الفضاء الإلكتروني مجرد خيار ثانوي ضمن صياغة الأمن الوطني للدول، بل أصبح أحد العناصر الأساسية في هيكل الأمن القومي، لاسيما لدولة مثل الصين التي تسعى لتصبح واحدة من القوى العظمى ، وقد أظهر البحث أن الصين تتبنى إنموذجاً متعدد الأبعاد لتعزيز قدراتها على الردع في الفضاء السيبراني، يجمع بين الهجمات والدفاع، والتشريعات والرقابة، والتكنولوجيا والدبلوماسية ، في الوقت نفسه، تواجه هذه الإستراتيجية تحديات كبيرة تتعلق بالبيئة القانونية الدولية، والتطورات التقنية المستمرة، والقيود الداخلية التي يمكن أن تضعف فاعلية هذا الردع أو تؤثر على استقراره.

المصادر

مصادر باللغة العربية:

١- رغدة البهي–الردع السيبراني: المفهوم والإشكاليات والمتطلبات ، المركز الديمقراطي العربي – برلين، ألمانيا – مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد الأول، ١٧٢ ..

٢- رائد العلي، قراءات في الردع السيبراني ،المركز العربي الاستراتيجي، دمشق، ٢٠٢٢.

٣- بوغازي عبد القادر–الردع السيبراني: مقاربة للطبيعة، الفواعل وقيود القانون الدولي ،المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية ،الجزائر ، المجلد ١٠، العدد ١،٢٠٢٥

مصادر باللغة الانكليزية:

1. Joseph S. Nye Jr،Deterrence and Dissuasion in Cyberspace ، Belfer Center for Science and International Affairs ، Harvard University.2017،
2. Martin C. Libicki،Cyberdeterrence and Cyberwar ، RAND Corporation ، Santa Monica, California.2009،
3. Thomas Rid،Cyber War Will Not Take Place ، Oxford University Press ، Oxford, UK.2013،
4. Brandon Valeriano & Ryan C. Maness، Cyber War versus Cyber Realities: Cyber Conflict in the International System ، Oxford University Press ، New York.2015،
5. Herbert Lin & Amy Zegart (Eds.) ،Bytes, Bombs, and Spies: The Strategic Dimensions of Offensive Cyber Operations ،Brookings Institution Press ، Washington.2019،
6. Richard J. Harknett & Emily Goldman،The Cyber Deterrence Problem، Strategic Studies Quarterly – Air University Press .2011،
7. Jasper L. Tran ،Cybersecurity Law: A Legal Arsenal for Cyber Deterrence ، Harvard Journal of Law & Technology ، Cambridge.2016،
8. Michael N. Schmitt (Ed.) ،Tallinn Manual on the International Law Applicable to Cyber Warfare ، Cambridge University Press ، Cambridge.2019،

9. David Sanger،The Perfect Weapon: War, Sabotage, and Fear in the Cyber Age ، Crown Publishing ، New York.2018،
10. Ben Buchanan،The Cybersecurity Dilemma: Hacking, Trust, and Fear Between Nations ،Oxford University Press ، New York .2019،
11. P.W. Singer & Allan Friedman–Cybersecurity and Cyberwar: What Everyone Needs to Know ، Oxford University Press.2017،
12. Jason Healey (Ed.) ،A Fierce Domain: Conflict in Cyberspace, 1986 to 2012 – ،Cyber Conflict Studies Association، Washington.2013،
13. Myriam Dunn Cavelty،Cyber-Security and Threat Politics: US Efforts to Secure the Information Age ،Routledge ، London.2008،

الابعاد الدولية لعملية طوفان الأقصى

م.د. ضفاف كامل كاظم

dhifaf.kakaji@cis.uobaghdad.edu.iq

https://doi.org/10.61884/hjs.v14i56.662

ملخص :

مثّلت عملية «طوفان الأقصى» نقلة نوعية هامة في الصراع العربي - الصهيوني، نظرًا لطبيعته المعقدة وأبعاده المتعددة استراتيجيًا وسياسيًا. وقد هزّت سرية العملية وعنصر المفاجأة في التخطيط والتنفيذ المؤسسات الأمنية والعسكرية الإسرائيلية، مما دفع إلى إعادة تقييم واسعة النطاق. وعلى الصعيد الدولي، جددت العملية الاهتمام بالقضية الفلسطينية،

الكلمات المفتاحية: طوفان الأقصى، حركة حماس، الخطاب الغربي، الرأي العام العالمي، المواقف الإقليمية والدولية.

The International Dimensions of Operation "Al-Aqsa Flood"

Asst. Prof. Dr. Dhifaf Kamil Kazem
Center for International and Strategic Studies, University of Baghdad
Email: dhifaf.kakaji@cis.uobaghdad.edu.iq

ABSTRACT

Operation "Al-Aqsa Flood" represented a significant turning point in the Arab–Zionist conflict due to its complex nature and multifaceted strategic and political dimensions. The secrecy surrounding the operation, along with the element of surprise in both planning and execution, profoundly shook Israel's military and intelligence establishments, prompting a comprehensive reassessment of their operational and security frameworks.

At the international level, the operation renewed global attention to the Palestinian

KEYWORDS: Al-Aqsa Flood – Hamas – Western Discourse – Global Public Opinion – Regional and International Stances

المقدمة

تشكل عملية «طوفان الأقصى» ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣ محطة فارقة في الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، إذ أحدثت صدمة عسكرية لإسرائيل وأثارت ردود فعل إقليمية ودولية واسعة أعادت القضية الفلسطينية إلى صدارة المشهد العالمي سياسيًا وإنسانيًا ، وجاءت العملية في سياق معقد من الاحتلال وتدهور الأوضاع الإنسانية والانقسام الداخلي الفلسطيني، إلا أنها تميزت بقدرتها على إثارة نقاشات إستراتيجية دولية وإعادة تقييم المواقف الإقليمية والدولية.

أهمية البحث: تنبع أهمية هذه الدراسة من تحليلها للأبعاد الدولية لعملية «طوفان الأقصى» باعتبارها تحولًا سياسيًا وإعلاميًا وقانونيًا عالميًا، يتجاوز كونها حدثًا عسكريًا، وتأتي هذه الأهمية في ظل تصاعد التعددية القطبية، وتنامي النشاط الرقمي، واحتدام الخلافات الجيوسياسية، مما يجعل العملية فرصة لفهم تحولات السياسة الدولية تجاه فلسطين و إعادة تموضع القضية الفلسطينية في النظام الدولي ويكشف تناقضات الخطاب حول المقاومة والاحتلال.

أهداف البحث: تحليل ردود الفعل الدولية تجاه العملية، مع التركيز على القوى الكبرى ودول الإقليم، ودور الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، كما تستكشف إسهام الإعلام وحركات التضامن في إعادة صياغة الخطاب حول فلسطين، وانعكاسات ذلك على مكانة القضية ومستقبل العلاقات الدولية.

إشكالية الدراسة: تكشف عملية "طوفان الأقصى" عن تصدعات في النظام الدولي، خاصةً بتفسير القانون الدولي وازدواجية المواقف من الاحتلال، كما برز ضعف استجابة المنظمات الدولية وتباين القوى الكبرى، ما يطرح تساؤلًا حول مدى إعادة تشكيل الخطاب الدولي والتحالفات الدبلوماسية تجاه فلسطين وانعكاساتها على الأطر القانونية والإستراتيجية للصراع.

فرضية البحث: أن عملية "طوفان الأقصى" أعادت تشكيل الرأي العام العالمي لصالح فلسطين، وعمّقت الانقسام بين الشمال والجنوب في تفسير القانون الدولي، مع كشف محدودية فعالية المنظمات الدولية. في المقابل، عزز النشاط الرقمي والمجتمع المدني القضية الفلسطينية، ويعتمد البحث منهجًا نوعيًا يجمع بين التاريخي للمقارنة، والوصفي–التحليلي

لتفكيك المواقف والنصوص، ودراسة الحالة لبعض الدول الكبرى، وتحليل الخطاب لفهم الأطر الأيديولوجية للتفاعل الدولي.

وقد قسم البحث الى خمسة محاور : تبحث تدويل القضية الفلسطينية وتداعيات الموقف الدولي وتاثيراتها في الاستقطاب السياسي والدبلوماسي.

أولا- إعادة تدويل القضية الفلسطينية:

شكّلت عملية «طوفان الأقصى» نقطة تحوّل بارزة في الصراع العربي–الصهيوني، إذ تجاوزت بعدها العسكري لتعيد وضع القضية الفلسطينية في صدارة الاهتمام الدولي، على المستويين الرسمي والمدني، [1] فقد دشّنت مرحلة جديدة من التصعيد أعادت إبراز المظالم التاريخية للشعب الفلسطيني، بعد سنوات من التراجع بفعل أزمات إقليمية ودولية كالأزمة السورية والحرب في أوكرانيا[2]، ففي الأمم المتحدة، أثارت العملية نقاشات مكثفة في الجمعية العامة ومجلس الأمن، حيث طالبت دول بوقف إطلاق النار واستئناف المفاوضات وفق القانون الدولي وحل الدولتين»[3]، في حين تعرضت الولايات المتحدة وبعض دول الاتحاد الأوروبي لضغوط داخلية وخارجية بسبب دعمها لإسرائيل، استثمرت دول كتركيا وماليزيا وجنوب إفريقيا الموقف للمطالبة بإنهاء حصار غزة والتأكيد على إقامة دولة فلسطينية مستقلة[4]، و انعكس هذا الزخم في قرارات الجمعية العامة (أكتوبر ونوفمبر ٢٠٢٣) التي أدانت الأزمة الإنسانية بغزة وأكدت مركزية القضية الفلسطينية في جهود السلم والأمن[5]، كما أسهمت العملية في إعادة صياغة الخطاب الدولي، إذ انتقل توصيف المقاومة الفلسطينية من «إرهاب فردي» إلى صراع سياسي تاريخي تغذيه عوامل

انعكس هذا الزخم في قرارات الجمعية العامة (أكتوبر ونوفمبر 2023) التي أدانت الأزمة الإنسانية بغزة وأكدت مركزية القضية الفلسطينية في جهود السلم والأمن)

(١) شفيق شقير، طوفان الأقصى (سياقات وتداعيات)، مركز الجزيرة للدراسات،٨ أكتوبر/٢٠٢٣، الموقع الاليكتروني: https://studies.aljazeera.net/ar/article/5875

(2) Rashid Khalidi, The Hundred Years' War on Palestine (Metropolitan Books, 2020), pp. 197–202

(3) United Nations, General Assembly Resolution ES-1021/ on Gaza (27 October 2023)

(4) Malaysia, Turkey, South Africa Call for Ceasefire in Gaza," Al Jazeera, 29 Oct. 2023, See also: Human Rights Watch, World Report 2024: Israel/Palestine (New York: HRW, 2024.

(5) Anadolu Agency, "Global South States Back Palestinian UN Initiatives," Nov. 2023.

بنيوية كالتوسع الاستيطاني والانتهاكات في الأقصى وغياب عملية سلام حقيقية.[١]

تعرّضت مؤسسات بارزة، مثل الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية والاتحاد الأوروبي لضغوط متزايدة لاتخاذ خطوات ملموسة تتجاوز البيانات السياسية، وصولًا إلى معالجة الأسباب الجذرية للصراع، وقد برز ذلك بوضوح في تصريح الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، الذي شدّد على ضرورة معالجة «الأسباب الجذرية» للصراع[٢]، وهو ما أثار غضبًا صهيونياً، وإلى جانب البعد السياسي عززت عملية «طوفان الأقصى» حضور القانون الدولي في النقاش حول فلسطين، إذ دفعت محكمة العدل الدولية والجنائية الدولية إلى النظر في قضايا تتعلق بالإبادة والتطهير العرقي والتمييز الممنهج،[٣] وأسهم ذلك في ترسيخ الرفض الدولي ضد الارهاب الصهيوني، مع تأكيد أصوات حقوقية أن ما تكشفه غزة يعكس أزمة بنيوية في النظام الدولي، في السياق ذاته برزت دول الجنوب كفاعل جماعي قدّم خطابًا مغايرًا للرؤية الغربية، معتبرة أن معالجة الاستعمار الاستيطاني شرط لتحقيق تسوية عادلة، [٤] بالتوازي، تعرض الحلفاء الغربيون للكيان الاسرائيلي لضغوط متزايدة بسبب ازدواجية المعايير وتقويض الشرعية الدولية، وقد جسدت جنوب إفريقيا بدعاواها أمام محكمة العدل الدولية، وماليزيا بإعلانها ملاحقة جرائم الحرب في غزة، أبرز نماذج الضغط القانوني الدولي،[٥]: لم تُنتج عملية «طوفان الأقصى» توافقًا دوليًا شاملًا، لكنها نجحت في إعادة إدراج القضية الفلسطينية بوصفها قضية محورية غير محسومة في النظام الدولي، وكشفت عن عمق التناقضات بين القوى الكبرى ودول الجنوب، وأعادت فتح النقاش حول مفاهيم العدالة والشرعية والمساءلة، بما يتجاوز حدود الإقليم ليطال البنية الكاملة للنظام الدولي ومرتكزاته القانونية والسياسية.

عادت القضية الفلسطينية إلى صدارة الأجندة الدولية بعد سنوات من التراجع نتيجة تحولات إقليمية كاتفاقيات التطبيع وتغير أولويات القوى الكبرى، وقد أعاد التصعيد في غزة

(1) Avi Shlaim, “Israel and Palestine: Reframing the Conflict,” International Affairs 96, no. 2 (2020): 323–341

(2) United Nations, Remarks by Secretary-General António Guterres on Gaza (24 Oct. 2023)

(3) International Court of Justice, South Africa v. Israel: Application of the Genocide Convention (The Hague, Dec. 2023).

(4) Omar Shakir, “Accountability After Gaza 2023,” Human Rights Watch Dispatches, Jan. 2024

(5) South African Department of International Relations, Press Release on Gaza, Oct. 2023

وتوسع الاستيطان بالضفة والاضطرابات في القدس النقاش إلى واجهة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمات حقوق الإنسان، وانعكس ذلك في مواقف متباينة من عملية «طوفان الأقصى»: إذ إنحاز الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو للكيان الاسرائيلي، فيما دعمت جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي الفلسطينيين، بينما التزمت الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي قدراً من الحياد.

أن عودة القضية أبرزت الخلافات البنيوية بين القوى ودور المنظمات الدولية في توجيه مسار الأحداث، وهو ما عبّر عنه الأمين العام للجامعة العربية أحمد أبو الغيط بدعوته لوقف العمليات العسكرية في غزة وتحميله الكيان الاسرائيلي مسؤولية التصعيد وعرقلة إقامة الدولة الفلسطينية،[١] وتبنّى الاتحاد الأوروبي موقفًا حذرًا، مدينًا الهجمات ومؤكدًا وقف العنف وحماية المدنيين دون تسمية الأطراف، في المقابل، أعلن الناتو تضامنه مع الكيان الاسرائيلي وحقها في الدفاع عن نفسها، بينما شدّد رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي موسى فقي على أن حرمان الفلسطينيين من دولتهم المستقلة يبقى جوهر الأزمة ودعا لاستئناف المفاوضات،[٢] أما حلف شمال الأطلسي أعلن تضامنه مع الكيان الاسرائيلي مؤكدًا حقها في الدفاع عن نفسها[٣]، فيما شدّد رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي موسى فقي على أن حرمان الفلسطينيين من دولتهم المستقلة هو جوهر الأزمة، داعيًا إلى استئناف المفاوضات وإنهاء التوتر،[٤] وعلى الصعيد الرسمي، شكّلت الأمم المتحدة المنصة الرئيسية للتعامل مع القضية الفلسطينية، وزاد حضورها مع تصاعد الحرب في غزة وتوسّع الاستيطان، ومع اندلاع عملية «طوفان الأقصى»، تبنّى الأمين العام أنطونيو غوتيريش خطابًا متوازنًا؛ إذ أدان هجمات

أن عودة القضية أبرزت الخلافات البنيوية بين القوى ودور المنظمات الدولية في توجيه مسار الأحداث

(١) د. اركان إبراهيم عودان، دور جامعة الدول العربية في مواجهة الأزمات العربية بعد عام ٢٠١١، مجلة قضايا سياسية،(كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد٧٧، ٢٠٢٤)، ص ص ١٠٠-١٠٢.

(٢) د. مثنى العبيدي، موقف الاتحاد الأوربي من أحداث طوفان الأقصى: التحولات والعوامل المؤثرة مجلة أفاق للأبحاث السياسية والقانونية، كلية الحقوق والعلوم السياسية،(جامعة عمار ثليجي، الجزائر، المجلد ٨، العدد١، ٢٠٢٥)، ص ص٩٩-١٠١. وكذلك أنظر: من حرب الإبادة في غزة، تقدير موقف،(المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٤ حزيران/٢٠٢٥)، ص ص ١-٢.

(٣) موقع الناتو الرسمي، تصريحات الأمين العام حول الوضع في الشرق الأوسط، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣، متاح على الرابط: https://www.nato.int/cps/en/natohq/opinions_219139.htm

(٤) د. نبيل محسن بدر الدين، تداعيات عملية طوفان الأقصى على القضية الفلسطينية، مجلة جامعة الملكة أورى المحكمة، العدد٢٦، المجلد ١، جامعة الملكة أورى، صنعاء، ٢٠٢٣ ، ص ص ١٠-١١.

حماس وعدّها نتاجًا لاحتلال طويل، مؤكداً إن المظالم لا تبرر «الهجمات المروعة»، كما لا تبرر العقاب الجماعي، غير أن الانقسام بين الولايات المتحدة وروسيا عطّل مجلس الأمن[١]، ما دفع الدول العربية إلى الجمعية العامة التي أقرّت قرارًا أردنيًا بهدنة إنسانية (١٢٠ مؤيدًا، ١٤ معارضًا، ٤٥ ممتنعًا) وسط انقسام أوروبي وانتقادات أميركية وإسرائيلية،[٢] إنسانيًا، حذّرت الأونروا من تحوّل غزة إلى «مقبرة للقانون الإنساني الدولي» مع توقف المساعدات وارتفاع الإصابات بين الأطفال، وردًا على ذلك، صعّد غوتيريش لهجته مطالبًا بوقف إطلاق النار، فيما ضغط أكثر من ٥٠٠ موظف أممي لوصف الوضع كإبادة جماعية»[٣]، محذرين من تهديد المأساة لمصداقية المنظمة، وإلى جانب الجهات الفاعلة السياسية والإنسانية، برزت المحكمة الجنائية الدولية كمنصّة قضائية للنظر في الجرائم بالأراضي الفلسطينية؛ إذ فتحت منذ ٢٠٢١ تحقيقًا في مزاعم تعود إلى ٢٠١٤، بما أعاد الطابع الدولي للصراع ومنح الفلسطينيين أداة قانونية بديلة عن المسار التفاوضي،[٤] وتعزّز هذا المسار بعد الحرب الأخيرة على غزة وما خلّفته من ضحايا ودمار واسع، وفي نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢٣ زار المدعي العام كريم خان معبر رفح مؤكّدًا اختصاص المحكمة بجرائم القتل الجماعي والحصار والقصف، ومشدّدًا على سريان القانون الإنساني على جميع الأطراف، وإن التجويع المتعمّد والعقاب الجماعي والهجمات العشوائية جرائم تستوجب الملاحقة.[٥] ورغم أن تدخل المحكمة الجنائية الدولية

(1) The Guardian, "Over 500 UN Human Rights Staff Urge Leadership to Declare Gaza a Genocide," TheGuardian, 2025.

(٢) المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، تقرير سنوي حول الانتهاكات الإسرائيلية في غزة، غزة،٢٠٢٥. وكذلك أنظر:

Human Rights Watch, "Children in Gaza Face Permanent Disabilities After Israel's Bombardment," HRWReport, 2025.

(٣) الأمم المتحدة، تصريحات الأمين العام أنطونيو غوتيريش أمام مجلس الأمن بشأن الوضع في غزة، نيويورك، ٢٠٢٤.

الموقع الاليكتروني: https://news.un.org/ar/story/2024/07/1132621 وكذلك أنظر:

The Guardian, "Over 500 UN Human Rights Staff Urge Leadership to Declare Gaza a Genocide, Op.cit.

(٤) بيان المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، فاطو بنسودا، بخصوص التحقيق في الحالة في فلسطين، الموقع الاليكتروني: https://www.icc-cpi.int/news/statement-icc-prosecutor-fatou-bensouda-respecting-investigation-situation-palestine?lang=Arabic

(٥) المحكمة الجنائية الدولية، مكتب المدعي العام: "بيان المحقق كريم أحمد خان من القاهرة حول الوضع في دولة فلسطين وإسرائيل"، ٣٠ أكتوبر ٢٠٢٣، متاح على الرابط: https://www.icc-cpi.int/news/statement-icc-prosecutor-karim-khan-kc-cairo-situation-state-palestine-and-israel

يمثل خطوة مهمة لتعزيز مكانة القانون الدولي، إلا أن أثره يظل محدودًا بسبب غياب آليات التنفيذ وتعقيدات التوازنات الجيوسياسية، وبالمحصلة، أظهرت عودة القضية الفلسطينية للواجهة الدولية أن الصراع لم يعد قابلاً للتغييب وتعزيز الاعتراف الدولي بحقوق الفلسطينين.

ثانيا: تحديات مسار التطبيع وتداعياته:

أعادت عملية طوفان الأقصى والحرب الإسرائيلية على غزة تشكيل المشهد السياسي في الشرق الأوسط، كاشفة هشاشة الاتفاقيات العربية–الإسرائيلية، من معاهدات السلام مع مصر والأردن إلى اتفاقيات أوسلو وإبراهيم، ورغم بقائها رسميًا، إلا أنها واجهت ضغوطًا شعبية وإقليمية شككت في شرعيتها وفعاليتها.

١ -تأثير طوفان الأقصى على مسار الاتفاقيات العربية- الإسرائيلية:

أ- **معاهدات السلام مع مصر والأردن:** واجهت مصر بعد أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٣ ضغوطًا داخلية كبيرة، إذ رفض الرأي العام الممارسات الإسرائيلية وأدان أي محاولة لتهجير الفلسطينيين إلى سيناء، انعكس ذلك في خطابها المتشدد داخل جامعة الدول العربية ورفضها المقترحات الأمريكية والإسرائيلية لنقل اللاجئين[١]، ومع ذلك، تمسكت مصر بمعاهدة السلام التي توفر لها تعاونًا أمنيًا في سيناء ومساعدات عسكرية أمريكية، إضافة إلى دورها كوسيط إقليمي محوري، فجاء موقفها متوازنًا بين التصعيد السياسي ضد إسرائيل والالتزام العملي بالمعاهدة، أما الأردن، فقد شهد احتجاجات شعبية غير مسبوقة ضد معاهدة وادي عربة، بلغت ذروتها باستدعاء سفيرها من تل أبيب في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٢٣ وتوجيه انتقادات حادة لإسرائيل في المحافل العربية والدولية [٢]، وقد كشف ذلك عن هشاشة المعاهدة تحت ضغط الشارع، رغم استمرارها رسميًا.

ب- **إطار أوسلو**: أظهرت الحرب مزيدًا من تآكل مصداقية اتفاق أوسلو، مع تهميش السلطة الفلسطينية وعجزها عن التأثير وسط اتهامات بالضعف وعدم الكفاءة، كما قوّضت العمليات العسكرية الإسرائيلية فرضية «الحل التدريجي» نحو الدولة الفلسطينية في

(١) الأهرام، «مصر دولة ذات سيادة.. ونرفض تهجير الفلسطينيين إلى سيناء»، صحيفة الأهرام، ١٨ أكتوبر ٢٠٢٣، متاح على الرابط: gate.ahram.org.eg

(2) The Guardian, Jordan Recalls Ambassador from Israel Amid Gaza War, November 2023

ظل تسارع الاستيطان ورفض قادة إسرائيل الصريح لقيامها [١] ، ورغم ذلك، أعادت وحشية الحرب إحياء الدعوات الدولية، خصوصًا من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وبعض الدول العربية، للتأكيد على حل الدولتين، في مفارقة تعكس موت أوسلو عمليًا وبقاء خطابه في السجال الدبلوماسي.[٢]

ج- **اتفاقيات إبراهيم:** شكّلت اتفاقيات إبراهيم عام ٢٠٢٠ تحولًا في العلاقات الإقليمية عبر إطلاق مسار التطبيع، متجاوزة الموقف التقليدي الذي ربط التطبيع بحل القضية الفلسطينية، غير أن عملية «طوفان الأقصى» وحرب غزة ٢٠٢٣ أحدثتا ارتدادًا واضحًا، إذ فجّرتا جدلًا حول جدوى التطبيع بمعزل عن معالجة جوهر الصراع،[٣]ووضعتا الحكومات الموقعة أمام معضلة بين مصالحها وضغوط الرأي العام، فقد شهد المغرب تظاهرات رافضة[٤]، واستدعت البحرين سفيرها، وأوقفت السعودية محادثات التطبيع مشترطة تقدمًا في الملف الفلسطيني[٥] ، ورغم عدم إلغاء الاتفاقيات، تراجع زخمها مع احتجاجات شعبية وحملات رقمية واسعة، وعلى المستوى الدولي، واجهت إدارة بايدن صعوبة في إحياء المسار التطبيعي وسط إصرار عربي على ربط أي تفاهمات بتقدم حقيقي في القضية الفلسطينية [٦]. والدفع صوب انصاف الشعب الفلسطيني.

شكّلت اتفاقيات إبراهيم عام 2020 تحولًا في العلاقات الإقليمية عبر إطلاق مسار التطبيع، متجاوزة الموقف التقليدي الذي ربط التطبيع بحل القضية الفلسطينية

(1) Haaretz, Israeli Leaders Reject Palestinian Statehood Amid Escalating Gaza War, November 2023.

(2) United Nations, Security Council Debates Gaza Situation, Calls for Renewed Commitment to Two-State Solution, November 2023.

(3) Reuters, "Saudi Arabia puts U.S.-backed plans to normalise ties with Israel on ice amid war," 13 October, 2023. https://www.reuters.com/world/middle-east/saudi-arabia-puts-israel-deal-ice-amid-war-engages-with-iran-sources-say-202313-10-/

(4) Mass protests in Morocco against Israel's war in Gaza and US support," 6 April 2025., https://www.aljazeera.com/news/20256/4//mass-protests-in-morocco-against-israels-war-in-gaza-and-us-support

(5) Saudi foreign minister: No normal Israel ties without path to Palestinian state, 21 January, https://www.reuters.com/world/middle-east/saudis-foreign-minister-no-normal-israel-ties-without-path-palestinian-state-cnn-202421-01-/

(6) Michael Robbins and Amaney A. Jamal "A Hidden Force in the Middle East: How Arab Public Opinion is Reshaping, 12/June/2025, https://www.foreignaffairs.com/israel/hidden-force-middle-east

لقدأدّت عملية «طوفان الأقصى» في ٧ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٣ وما أعقبها من حرب غزة إلى إعادة ترتيب إقليمي ودولي غير متوازن، إذ أعادت دول الخليج ودول المواجهة و«محور المقاومة» صياغة أولوياتها، فيما أظهرت القوى الدولية تباينًا واضحًا بين الدعم والممانعة أو الدعوة للوساطة، بما أعاد صياغة أولويات الفاعلين وأظهر تباينات حادة في مقاربة الصراع، فقد شكّلت العملية محطة مفصلية أجبرت الدول الإقليمية على الموازنة بين التزاماتها الدولية وضغوط الشارع، بينما عكست مواقف القوى الكبرى طبيعة الاستقطاب الدولي القائم.

على المستوى الإقليمي، برزت إيران بوصفها طرفًا محوريًا يحافظ على ثباته العقائدي تجاه القضية الفلسطينية منذ ١٩٧٩ [١]، فدعمت العملية سياسيًا ومعنويًا مع نفي التدخل المباشر، مستندة إلى إستراتيجية «الإنكار المدروس» [٢]، مع تكثيف خطاب الردع ضد الولايات المتحدة والكيان الاسرائيلي [٣]، وقد تجلى ذلك في ردها على قصف قنصليتها بدمشق (نيسان/أبريل ٢٠٢٤) بالصواريخ والطائرات المسيّرة في إطار «الردع المحسوب»[٤] وهو ما عكس سعيها للحفاظ على موقعها الإقليمي من دون الانجرار لحرب شاملة، أما تركيا فقد تأرجحت بين خطاب وساطة ومواقف تصعيدية، إذ رفض أردوغان تصنيف حماس كمنظمة إرهابية واعدها حركة مقاومة، وألغى زيارات رسمية إلى تل أبيب[٥]، داعمًا الوساطة القطرية ومهاجمًا السياسات الصهيونية بوصفها «إبادة جماعية»[٦]، وقد اتخذت أنقرة إجراءات عملية كإرسال مساعدات وانضمامها إلى دعوى الإبادة أمام محكمة العدل الدولية، لكنها أبقت على

(١) ماثيو ليفيت، العلاقة بين حماس وايران، معهد واشنطن للدراسات، واشنطن،تشرين الثاني ٢٠٢٣، الوقع الاليكتروني https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/allaqt-byn-hmas-wayran?utm_source=chatgpt.com

(٢) قاسم قصير، إيران والحرب على غزة: القيادة من الوراء، اوراق سياسية ،(مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت،)٢٠٢٤ ص ص ١–١١.

(٣) د. خيام محمد الزعبي، الموقف الإيراني من ملحمة طوفان الأقصى، مجلة مدرارات إيرانية، العدد ٢٢،(المجلد ٨. المركز الديمقراطي العربي، ٢٦ كانون الأول/ديسمبر)٢٠٢٣ ص ص ٥٣-٥٥.

(٤) عاطف الجولاني، محددات السياسة الإيرانية تجاه معركة طوفان الأقصى والحرب على قطاع غزة، إضاءات سياسية،(مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، العدد ٧، ٩ أيار/مايو)٢٠٢٤ ص ص ٢-٤.

(٥) سعيد الحاج، محددات الموقف التركي من عملية طوفان الأقصى، ملف اضاءات سياسية، العدد ١٤، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٨بيروت، تشرين الأول/٢٠٢٤، ص ص١-٤.

(٦) سمير صالحة، الموقف التركي من حرب غزة واتجاهاته المستقبلية، أوراق سياسية،(مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت،)٢٠٢٤ ١-٣.

حذر استراتيجي مرتبط بمصالح الطاقة وتوازنات الإقليم [١]، في المقابل، أظهرت دول الطوق العربي مواقف متباينة: فمصر تبنّت سياسة حذرة تراوحت بين الحفاظ على دورها الوسيط وضمان التزاماتها الدولية وفق معاهدة كامب ديفيد[٢]، أما الأردن، فقد واجه ضغطًا شعبيًا غير مسبوق أجبره على اتخاذ إجراءات محدودة مثل استدعاء السفير وإرسال مستشفيات ميدانية[٣]، لكنه ظل متأرجحًا بين التزاماته الدولية وضغوط الداخل،[٤] لبنان بدوره سعى إلى الموازنة بين خطاب حزب الله الداعم للعملية وموقف رسمي حذر شدّد على ضرورة إبقاء البلاد بعيدة عن التصعيد،[٥] في العراق، انسجم الموقف الرسمي مع المزاج الشعبي المؤيد، حيث خرجت تظاهرات داعمة، وخطابًا تعبويًا لدعم الفلسطينيين.[٦] أما قطر فواصلت دورها كوسيط رئيسي عبر ملف الأسرى والمساعدات الإنسانية [٧]، فيما شكّل الموقف السعودي تحوّلًا نوعيًا بعد تعليق مسار التطبيع مع إسرائيل وإعادة التأكيد على مركزية القضية الفلسطينية[٨]، وفي المقابل، اتسمت مواقف الدول المطبّعة (الإمارات، البحرين، المغرب) بفتور نسبي، مقتصرة على بيانات لفظية تدعو لضبط النفس، من دون اتخاذ إجراءات عملية

(١) المصدر نفسه،.ص٤.

(٢) عاطف الجولاني، محددات الموقف المصري تجاه معركة طوفان الأقصى والعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة, سلسلة إضاءات سياسية، العدد٦،(مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات بيروت، ٢٨/اذار/٢٠٢٤) ، ص ص١-٢.

(3) Lazar Berman, Jordan recalls ambassador, says Israel cannot return its envoy until end to Gaza war",1nov.2023, https://www.timesofisrael.com/jordan-recalls-ambassador-from-israel-to-protest-carnage-in-war-with-hamas/

(٤) عاطف الجولاني، محددات الموقف الأردني من معركة طوفان الأقصى، سلسلة إضاءات سياسية، العدد ٥، (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات بيروت، ٢٩/شباط/٢٠٢٤،) ص ص ١-٤.

(٥) رابحة سيف علام، أين يقف حزب الله من طوفان الأقصى؟ مقالات، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٨/تشرين الأول ٢٠٢٣.

(٦) صافيناز محمد احمد، طوفان الأقصى يضرب القواعد الامريكية في العراق وسوريا، في: طوفان الأقصى والحرب على غزة المقدمات والتداعيات، ملفات،(مؤسسة الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ديسمبر ٢٠٢٣،) ص ٧٠.

(٧) محمد الزيتوني، مصدر سبق ذكره،ص٧٠ وكذلك أنظر: عبير محسن، مواقف دول الخليج من حرب غزة: مصالح امن تواظؤ ام سلام،موقع درج، ٢/تشرين الثاني، ٢٠٢٣.
https://daraj.media/%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%82%D9%81

(٨) محمد حمشي، عن الموقف العربي الرسمي من عملية طوفان الأقصى وما تلاها من عدوان إسرائيل على غزة، سلسلة مقالات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٢/تشرين الأول/٢٠٢٣، ص ص ٣-٥.

ضد الكيان الاسرائيلي[١]، ما عكس مأزقًا بين التزامات التطبيع وضغوط الرأي العام.

أما على مستوى القوى الدولية الكبرى، فقد برزت الولايات المتحدة الأمريكية في موقع الداعم المطلق للكيان الإسرائيلي[٢]، إذ زوّدتها بالأسلحة وأرسلت حاملات طائرات إلى شرق المتوسط، وعطّلت قرارات مجلس الأمن بوقف إطلاق النار عبر استخدام الفيتو[٣]. ورغم محاولات واشنطن تبني خطاب إنساني متوازن، فإن انحيازها الواضح أضعف مصداقيتها عالميًا ورسّخ صورة الازدواجية في المعايير، في المقابل، وظّفت روسيا الأزمة لإحراج الولايات المتحدة وإبراز التناقض بين خطابها في أوكرانيا وموقفها في غزة[٤]، مقدمة نفسها كطرف مناصر للقضية الفلسطينية عبر مشاريع قرارات ودبلوماسية ناعمة، من دون الانخراط المباشر، حفاظًا على مصالحها الأمنية في سوريا وعلاقاتها مع الكيان الاسرائيلي [٥] ، أما الصين فقد طرحت موقفًا مبدئيًا ركّز على وقف فوري لإطلاق النار وتأكيد حل الدولتين، واصفة للقضية الفلسطينية بأنها تمثل ظلمًا تاريخيًا يتطلب معالجة عادلة [٦]، لتستثمر في تعزيز صورتها كقوة مسؤولة ومتوازنة في نظام دولي متعدد الأقطاب، من جهته، اتسم الموقف الأوروبي بانقسام داخلي، إذ دعمت دول كألمانيا والتشيك والنمساالكيان الاسرائيلي بشكل مطلق، بينما طالبت أخرى مثل إسبانيا وبلجيكا بوقف إطلاق النار وانتقدت الانتهاكات، ومع ذلك، كشفت قضية الأونروا وقرار ١٨ دولة تعليق دعمها عن رسوخ الانحياز البنيوي للرواية (الإسرائيلية)[٧]، وبذلك كشفت عملية «طوفان الأقصى» عن فجوة متسعة بين الخطاب الرسمي للدول وتوجهات الشارع، كما أعادت إبراز المقاومة الفلسطينية كفاعل رئيسي في معادلات الإقليم والنظام الدولي.

---

(١) عادل مرزوق، دول الخليج وطوفان الأقصى: مواقف متباينة ومسارات متباعدة، الموقع الاليكتروني: https://gulfhouse.org/posts/6107

(٢) د. محمد عباس ناجي، طوفان الأقصى: واشنطن تلوح بالقوة لتجنب استخدامها، في: طوفان الأقصى والحرب على غزة المقدمات والتداعيات، ملفات، (مؤسسة الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ديسمبر ٢٠٢٣،) ص ٩٣.

(٣) د. سليم كاطع علي، طوفان الأقصى دراسة تحليلية في الأبعاد الإقليمية والدولية، في: د. رياض عبد إبراهيم واخرون، طوفان الأقصى وانعكاساته الداخلية والإقليمية والدولية،(مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠٢٤،) ص ٩٣.

(٤) (المصدر نفسه،) ص ص ٨٨-٩٤.

(٥) صافيناز محمد، روسيا وحرب غزة المتوقع وحدوده، في طوفان الأقصى والحرب على غزة المقدمات والتداعيات، ملفات، (مؤسسة الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ديسمبر ٢٠٢٣،) ص ٩٦.

(٦) السيد صدقي عابدين، دلالات الموقف الصيني من التصعيد في الشرق الأوسط، ملفات، (مؤسسة الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ديسمبر ٢٠٢٣،) ص ص ١٠١-١٠٢.

(٧) وليد عبد الحي، أزمة الموقف الأوربي من عملية طوفان الأقصى، (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، أيار ٢٠٢٤،) ص ص ٤-٥.

ثالثاً: الاستجابة الدولية والانحياز الغربي

كشفت أحداث ٧ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٣ وما تبعها من عملية «طوفان الأقصى» عن انحياز واضح في الخطاب السياسي والإعلامي الغربي لصالح إسرائيل [١]، إذ جرى توصيفها بـ«الهجوم الإرهابي» و(١١ سبتمبر الإسرائيلي)، ومقارنة حماس بـ«داعش» و«القاعدة»[٢]، في تغييب لحق الفلسطينيين في المقاومة، كما رُبط العدوان على غزة بالحرب الأوكرانية ضمن سردية صراع عالمي بين الغرب وخصومه، وصُوّرت المواجهة كمعركة بين «دولة ديمقراطية» وجماعة متطرفة، مع تحميل مصر مسؤولية الأزمة الإنسانية بمعبر رفح، ورغم أن الانحياز الغربي ليس ظاهرة جديدة فإن انتشار وسائل التواصل الاجتماعي أتاح إيصال الرواية الفلسطينية مباشرة إلى الجمهور، خاصة الشباب والمهاجرين والحركات التقدمية، ما كشف حجم التحيز ورسّخ الوعي بازدواجية الخطاب الغربي، وقد انعكس ذلك في استطلاعات الرأي التي أظهرت تزايد التعاطف مع الفلسطينيين لدى الأجيال اليافعة، لعبت منصات مثل «تيك توك» دورًا في إبراز التناقض بين الخطاب الرسمي الغربي وتوجهات الرأي العام، فيما أظهرت ردود القوى الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، انحيازًا واضحًا لإسرائيل في تناقض مع مبادئ القانون الدولي، تجسد ذلك في الخطاب السياسي والمساعدات العسكرية والحماية الدبلوماسية داخل الأمم المتحدة، حيث وفّرت واشنطن غطاءً واسعًا لإسرائيل عبر الدعم العسكري ونقل الأسلحة واستخدام الفيتو [٣]، كما واجهت بريطانيا انتقادات قانونية بشأن تصدير مكونات طائرات «إف-٣٥»[٤]، فيما اتهمت منظمات حقوقية الولايات المتحدة بالتواطؤ في الانتهاكات، وقد أثار هذا الموقف انتقادات حادة من منظمات حقوق الإنسان وقطاعات من المجتمع المدني الغربي، التي اعتبرت أن هذه السياسات تتجاهل جذور الصراع المتمثلة في الاحتلال والحصار وفشل عملية السلام، وتجسيدًا لازدواجية المعايير؛ إذ عوقبت روسيا سريعًا على أفعالها في أوكرانيا، بينما لم تُتخذ إجراءات مماثلة ضد الكيان الاسرائيلي، وقد وصف هذا التناقض وزير خارجية الاتحاد الأوروبي السابق جوزيب بوريل هذه الأوضاع

(١) د. دينا شحاته، كيف نظر الاعلام والرأي العام الغربي لحرب غزة٢٠٢٣ ، ملفات،(مؤسسة الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ديسمبر ٢٠٢٣)، ص١٠٦.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٠٧.

(٣) د. عبد العليم محمد، الطريق الى طوفان الأقصى، في: طوفان الأقصى والحرب على غزة المقدمات والتداعيات، ملفات، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ديسمبر ٢٠٢٣، ص ٨.

(4) Campaigners sue UK government to stop jet-part exports to Israel, Financial Times, https://n9.cl/tefid

بأنها إبادة، منتقدًا تقاعس أوروبا، وهو ما فاقم اتهامات النفاق وأضعف الشرعية الأخلاقية للقوى الغربية في جهود الوساطة.[١]

رابعاً: دور الجهات غير الحكومية الفاعلة:

أثارت الاستجابة الدولية لعملية «طوفان الأقصى» جدلًا واسعًا بسبب الانتقائية في تطبيق القانون الدولي الإنساني، فبينما سارعت الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا وفرنسا إلى إدانة هجوم حماس باعتباره انتهاكًا للقانون الدولي، تزامن دعمها للحملة الإسرائيلية على غزة مع تساؤلات حول مصداقية هذا الموقف، وقد ركزت الانتقادات على مبدأي التمييز والتناسب المنصوص عليهما في اتفاقيات جنيف، خاصة بعد توثيق منظمات حقوقية، مثل العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش، لانتهاكات إسرائيلية استهدفت مناطق مدنية ومرافق صحية ومخيمات لاجئين ، [٢] وفي حين عد الكيان الاسرائيلي عملياته دفاعًا مشروعًا عن النفس، شدد منتقدون على أن القانون الإنساني لا يجيز استخدام القوة العشوائية أو غير المتناسبة حتى في النزاعات المسلحة.[٣]، ورغم توثيق انتهاكات واسعة، امتنعت القوى الغربية عن إدانة السلوك الإسرائيلي، مما عزز اتهامات ازدواجية المعايير، وقد برز هذا الجدل بوضوح في خطاب الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش أمام مجلس الأمن في ٢٤ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٣، حين أشار إلى أن هجمات حماس «لم تحدث في فراغ»[٤]، وهو تصريح قوبل بردود غاضبة ودعوات إسرائيلية لاستقالته. ورأى مراقبون أن هذه الحادثة كشفت كيف يُقابل أي مسعى لتحقيق توازن قانوني أو أخلاقي بعقوبات سياسية حين يتعلق الأمر بفلسطين، في تناقض صارخ مع المواقف الغربية تجاه أزمات أخرى مثل أوكرانيا [٥]، وقد غذّى هذا التناقض اتهامات التمايز الغربي وأضعف الثقة بالمؤسسات الدولية، ورسّخ الاعتقاد بأن العدالة ما تزال انتقائية ومسيسة في النظام العالمي، وفي النهاية، نجحت العملية في إعادة القضية

(١) جوزيب بوريل : قادة الاتحاد الأوربي متواطئون مع إسرائيل، الجزيرة نت، الموقع الإليكتروني:
https://n9.cl/cwmea

(2) Campaigners sue UK government to stop jet-part exports to Israel, Financial Times, https://n9.cl/tefid

(٣) جوزيب بوريل، مصدر سبق ذكره.

(4) Patrick Kingsley et al., "Israel Strikes Gaza After Surprise Attack by Hamas," The New York Times, October 7, 2023, https://www.nytimes.com/live/202307/10//world/israel-gaza-news.

(5) Al Jazeera English, "Israel lashes out at UN chief over Gaza comments," October 25, 2023, https://www.aljazeera.com/news/202325/10//israel-un-chief-guterres-gaza.

الفلسطينية إلى مركز الاهتمام الدولي كملف غير محسوم يحمل تداعيات عالمية.

في أعقاب عملية «طوفان الأقصى»، برز المجتمع المدني العالمي كفاعل محوري في إعادة تشكيل التصورات الدولية للصراع، حيث لعب دورًا ضاغطًا على الحكومات عبر المظاهرات والعمل الرقمي، فقد شهدت مدن كبرى مثل لندن وباريس ونيويورك وجوهانسبرغ وجاكرتا والرباط مظاهرات حاشدة شارك فيها عشرات الآلاف، معبّرين عن رفضهم للقصف الإسرائيلي وما اعتُبر تواطؤًا من حكوماتهم[1]. وقد جسدت هذه التحركات وعيًا عالميًا متجددًا بالقضية الفلسطينية وأعادت إدراجها في أجندة الرأي العام الدولي، تجسّد هذا الوعي في احتجاجات واسعة ومتعددة الأطياف، قادها الشباب والحركات التقدمية المناهضة للاستعمار، واضعة القضية الفلسطينية في إطار عالمي لمقاومة الظلم،[2] غير أن القيود المفروضة على التظاهرات المؤيدة لفلسطين في دول مثل فرنسا وألمانيا أفضت إلى نتيجة عكسية، إذ رأت منظمات الحريات المدنية أن هذه السياسات تمثل انتهاكًا لحرية التعبير[3]، وأبرزت التباين في الخطاب المتاح بشأن إسرائيل وفلسطين داخل المجتمعات الغربية.

برز المجتمع المدني العالمي كفاعل محوري في إعادة تشكيل التصورات الدولية للصراع، حيث لعب دورًا ضاغطًا على الحكومات عبر المظاهرات والعمل الرقمي

أظهرت استطلاعات الرأي في الولايات المتحدة وبريطانيا أن الأجيال الشابة أكثر تعاطفًا مع الفلسطينيين وأكثر نقدًا للكيان لإسرائيلي بفعل اطلاعها المباشر على روايات مرئية غير خاضعة للرقابة[4]، وهو تحول ينطوي على تداعيات بعيدة المدى على توجهات النخب السياسية والثقافية في المستقبل، باختصار، أظهرت تداعيات «طوفان الأقصى» هشاشة مصداقية النظام القانوني الدولي؛ فبينما أُدينت حماس بحق لاستهدافها المدنيين، لم يُمارس

(1) Middle East Eye, "Pro-Palestine marches draw hundreds of thousands globally," October 22, 2023, https://www.middleeasteye.net/news/pro-palestine-marches-global-response.

(2) The Guardian, "London's pro-Palestinian march sees over 300,000 demonstrators," October 21, 2023https://www.theguardian.com/uk-news.,

(3) Human Rights Watch, "France and Germany suppress pro-Palestinian speech," November 2023, https://www.hrw.org/news/202304/11//europe-palestine-protest-rights

(4) Middle East Eye, "South Africa calls for ICC probe into Israeli war crimes," November 2023, https://www.middleeasteye.net/news/south-africa-icc-israel-war-crimes.

التدقيق نفسه على أفعال إسرائيل في غزة رغم ارتفاع الضحايا المدنيين واستخدام القوة غير المتناسبة، ما عمّق اتهامات النفاق الغربي وأضعف الثقة بالمؤسسات الدولية، وإلى جانب ذلك، برز تحول جيلي يُظهر تعاطفًا أكبر مع الفلسطينيين، ما قد يؤثر في توجهات النخب المستقبلية، كما أسهمت الجاليات الفلسطينية في أوروبا وأمريكا الشمالية، مدعومةً بالعولمة الرقمية ومشاركة مؤثرين وأكاديميين وفنانين، في الحفاظ على زخم القضية وتوسيعها من إطار محلي إلى حركة مناصرة عالمية،ودعوات للمقاطعة التجارية مع الكيان الاسرائيلي.

خامسا: تأثير عملية طوفان الأقصى على الأمن العالمي وتنشيط محاور الاستقطاب السياسي والدبلوماسي:

أبرزت عملية «طوفان الأقصى» أن تداعياتها تجاوزت البعدين المحلي والإقليمي، لتشكّل تهديدًا للأمن العالمي وتعيد تنشيط مسارات الاستقطاب في النظام الدولي، ويتناول هذا المحور جانبين أساسيين: تأثيرها على الأمن العالمي بما يشمل أسواق الطاقة والممرات البحرية، وتعميق الانقسام السياسي والدبلوماسي بين القوى الكبرى مع صعود أدوار جديدة لقوى ناشئة ومجتمع مدني عابر للحدود.

الأمن العالمي واستقرار أسواق الطاقة: أدت عملية «طوفان الأقصى» إلى إعادة صياغة الخطاب الأمني الدولي، إذ أثارت المخاوف من توسع الصراع ليشمل قوى «محور المقاومة» كحزب الله وإيران[١]، بما انعكس على أسواق الطاقة والممرات البحرية الإستراتيجية كالبحر الأحمر وباب المندب، وقد عمّق ذلك الاستقطاب السياسي بين دول الشمال والجنوب حول توصيف الأزمة، فيما زاد احتمال التصعيد على الجبهة الشمالية لإسرائيل من القلق الإستراتيجي،[٢] وأكد انتشار حاملات الطائرات الأمريكية والاستنفار الإسرائيلي خطورة الانزلاق نحو مواجهة أوسع تهدد السلم الدولي، خصوصًا مع حساسية موقع الشرق الأوسط في منظومة الطاقة العالمية، ورغم أن غزة وجنوب لبنان ليستا مناطق نفطية، فإن أي توسع للصراع ليشمل إيران أو مضيق هرمز ينعكس مباشرة على إمدادات النفط[٣]، كما أظهر ارتفاع الأسعار الأولي مع الحرب، وزاد إعلان الحوثيين تنفيذ هجمات ضد سفن مرتبطة بإسرائيل هشاشة

(1) Global protests erupt in solidarity with. Palestinians,Op.cit.

(٢) يورونيوز عربية، «حزب الله وترسانة الصواريخ الدقيقة... تهديد حقيقي»، ١٠ أكتوبر ٢٠٢٣، euronews.com

(٣) إغلاق مضيق هرمز... هل تفي إيران بوعيدها؟»، قناة الجزيرة الاقتصادية ، ١٢ أكتوبر ٢٠٢٣، .aljazeera net

أمن الممرات البحرية[1]، ما دفع الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد الأوروبي لتعزيز وجودها العسكري البحري لضمان حرية الملاحة[2]، في دلالة على ارتباط استقرار الشرق الأوسط بالأمن الاقتصادي العالمي. وقد استثمرت دول مثل الصين وروسيا هذا الانقسام لترويج لنظام دولي متعدد الأقطاب وإدانة النهج الغربي[3]. أخيرا، أعادت عملية حماس الأخيرة إحياء الزخم العالمي للقضية الفلسطينية، إذ ترافق المشهد الإنساني في غزة مع موجة تضامن رقمي واحتجاجات عابرة للحدود، وبرغم الانحياز الغربي لإسرائيل، برزت مواقف دول الجنوب والمجتمع المدني عبر حملات تضامن ومقاطعة كشفت ممارسات الاحتلال وأضعفت الروايات الرسمية.

الخاتمة

أظهرت عملية «طوفان الأقصى» وما تبعها من الحرب على غزة أن القضية الفلسطينية لم تعد شأنًا محليًا أو إقليميًا، بل غدت اختبارًا عالميًا لمدى التزام النظام الدولي بمبادئه المعلنة، فقد كشفت ردود الفعل الغربية استمرار الانحياز لإسرائيل، رغم انكشافه عبر وسائل التواصل الاجتماعي التي عمّقت الفجوة بين الرأي العام وصنّاع القرار، خاصة مع تزايد التعاطف الشبابي مع الفلسطينيين، وعلى المستوى الإقليمي، تباينت المواقف: فإيران عمّقت خطاب «محور المقاومة»، وتركيا تبنت لهجة أكثر صراحة، فيما التزمت دول الطوق الحذر مراعاة لمعادلاتها الأمنية، بينما انسجم العراق مع المزاج الشعبي، في المقابل، عززت قطر دورها الوسيط، وأوقفت السعودية مسار التطبيع، فيما بدت الإمارات والبحرين والمغرب مرتبكة بين ضغوط الداخل والخارج، دوليًا، واصلت الولايات المتحدة انحيازها المطلق لإسرائيل، بينما استثمرت روسيا الأزمة لإبراز فشل السياسة الأمريكية وربط غزة بأوكرانيا، وسعت الصين إلى تقديم نفسها كقوة مسؤولة داعية لوقف النار، أما الاتحاد الأوروبي فبقي أسير انقساماته، كما برز المجتمع المدني العالمي كمحرك رئيسي للاحتجاجات والتضامن الرقمي، رابطًا القضية الفلسطينية بقضايا العدالة الكونية، وبالمحصلة، شكّلت العملية محطة مفصلية فجّرت تناقضات النظام الدولي، وفضحت ازدواجية معاييره، وأبرزت محدودية المؤسسات الأممية، ورسّخت حضور القضية الفلسطينية كأحد محاور التفاعلات الدولية المعاصرة.

---

(١) الشرق الأوسط، «البحر الأحمر في دائرة التوتر بعد هجمات الحوثيين»، ١٨ أكتوبر ٢٠٢٣، aawsat.com

(٢) إندبندنت عربية، «البحرية الأميركية تنتشر في باب المندب لحماية الملاحة»، ٢٠ أكتوبر ٢٠٢٣، independentarabia.com

(٣) روسيا والصين وتعزيز التعددية القطبية»، RT Arabic، https://n9.cl/f6zso

قائمة المصادر

أولا: المصادر باللغة العربية:

١- الكتب العربية والمترجمة:

٢- المجلات العلمية:

أ- د. اركان إبراهيم عودان، دور جامعة الدول العربية في مواجهة الأزمات العربية بعد عام ٢٠١١، مجلة قضايا سياسية، (كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد٧٧، ٢٠٢٤)، ص ص ١٠٠-١٠٢.

ب- د. مثنى العبيدي، موقف الاتحاد الأوربي من أحداث طوفان الأقصى: التحولات والعوامل المؤثرة مجلة أفاق للأبحاث السياسية والقانونية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، (جامعة عمار ثليجي، الجزائر، المجلد ٨، العدد٠١، ٢٠٢٥)، ص ص٩٩-١٠١

ج- د. نبيل محسن بدر الدين، تداعيات عملية طوفان الأقصى على القضية الفلسطينية، مجلة جامعة الملكة أورى المحكمة، العدد٢٦، المجلد ١، جامعة الملكة أورى، صنعاء، ٢٠٢٣، ص ص ١٠-١١.

د- قاسم قصير، إيران والحرب على غزة: القيادة من الوراء، اوراق سياسية،) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ٢٠٢٤(ص ص ١–١١.

هـ- د. خيام محمد الزعبي، الموقف الإيراني من ملحمة طوفان الأقصى، مجلة مدرارات إيرانية، العدد ٢٢،) المجلد ٨. المركز الديمقراطي العربي، ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٣(ص ص ٥٣-٥٥.

و- عاطف الجولاني، محددات السياسة الإيرانية تجاه معركة طوفان الأقصى والحرب على قطاع غزة، إضاءات سياسية،) مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، العدد ٧، ٩ أيار/مايو ٢٠٢٤(ص ص ٢-٤.

ز- سعيد الحاج، محددات الموقف التركي من عملية طوفان الأقصى، ملف اضاءات سياسية، العدد ١٤، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٨بيروت، تشرين الأول/٢٠٢٤، ص ص١-٤.

ح- سمير صالحة، الموقف التركي من حرب غزة واتجاهاته المستقبلية، أوراق سياسية،) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت،٢٠٢٤(١-٣.

ط- عاطف الجولاني، محددات الموقف المصري تجاه معركة طوفان الأقصى والعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة, سلسلة إضاءات سياسية، العدد٦،(مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات بيروت، ٢٨/اذار/٢٠٢٤) ، ص ص١-٢.

ي- عاطف الجولاني، محددات الموقف الأردني من معركة طوفان الأقصى، سلسلة إضاءات سياسية، العدد ٥، (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات بيروت، ٢٩/ شباط/٢٠٢٤،) ص ص ١-٤.

ك- صافيناز محمد احمد، طوفان الأقصى يضرب القواعد الامريكية في العراق وسوريا، في: طوفان الأقصى والحرب على غزة المقدمات والتداعيات، ملفات،(مؤسسة الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ديسمبر ٢٠٢٣ ص ٧٠.

٣- شبكة الانترنت

أ- شفيق شقير، طوفان الأقصى (سياقات وتداعيات)، مركز الجزيرة للدراسات،8 أكتوبر/2023، الموقع الاليكتروني:
https://studies.aljazeera.net/ar/article/5875

ب- موقع الناتو الرسمي، تصريحات الأمين العام حول الوضع في الشرق الأوسط، 12 تشرين الأول/أكتوبر 2023، متاح على الرابط:
https://www.nato.int/cps/en/natohq/opinions_219139.htm

ج- الأمم المتحدة، تصريحات الأمين العام أنطونيو غوتيريش أمام الموقع الاليكتروني:.مجلس الأمن بشأن الوضع في غزة، نيويورك، 2024
https://news.un.org/ar/story/2024/07/1132621

د- بيان المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، فاطو بنسودا، بخصوص التحقيق في الحالة في فلسطين، الموقع الاليكتروني:
https://www.icc-cpi.int/news/statement-icc-prosecutor-fatou-bensouda-respecting-investigation-situation-palestine?lang=Arabic

هـ- المحكمة الجنائية الدولية، مكتب المدعي العام: "بيان المحقق كريم أحمد خان من القاهرة حول الوضع في دولة فلسطين وإسرائيل"، 30 أكتوبر 2023، متاح على الرابط:
https://www.icc-cpi.int/news/statement-icc-prosecutor-karim-khan-kc-cairo-situation-state-palestine-and-israel

و- الأهرام، «مصر دولة ذات سيادة.. ونرفض تهجير الفلسطينيين إلى سيناء»، صحيفة الأهرام، 18 أكتوبر 2023، متاح على الرابط: gate.ahram.org.eg

ثانياً: المصادر باللغة الإنكليزية:

1- Rashid Khalidi, The Hundred Years' War on Palestine (Metropolitan Books, 2020), pp. 197–202
2- United Nations, General Assembly Resolution ES-10/21 on Gaza (27 October 2023)
3- Malaysia, Turkey, South Africa Call for Ceasefire in Gaza," Al Jazeera, 29 Oct. 2023, See also: Human Rights Watch, World Report 2024: Israel/Palestine (New York: HRW, 2024.
4- Anadolu Agency, "Global South States Back Palestinian UN Initiatives," Nov. 2023.
5- Avi Shlaim, "Israel and Palestine: Reframing the Conflict," International Affairs 96, no. 2 (2020): 323–341
6- United Nations, Remarks by Secretary-General António Guterres on Gaza (24 Oct. 2023)
7- International Court of Justice, South Africa v. Israel: Application of the Genocide Convention (The Hague, Dec. 2023).
8- Omar Shakir, "Accountability After Gaza 2023," Human Rights Watch Dispatches, Jan. 2024
9- South African Department of International Relations, Press Release on Gaza, Oct. 2023
10- The Guardian, "Over 500 UN Human Rights Staff Urge Leadership to Declare Gaza a Genocide," TheGuardian, 2025.
11- The Guardian, Jordan Recalls Ambassador from Israel Amid Gaza War, November 2023
12- Haaretz, Israeli Leaders Reject Palestinian Statehood Amid Escalating Gaza War, November 2023.
13- United Nations, Security Council Debates Gaza Situation, Calls for Renewed Commitment to Two-State Solution, November 2023.
14- Reuters, "Saudi Arabia puts U.S.-backed plans to normalise ties with Israel on ice amid war," 13 October, 2023. https://www.reuters.

com/world/middle-east/saudi-arabia-puts-israel-deal-ice-amid-war-engages-with-iran-sources-say-2023-10-13/

15- Mass protests in Morocco against Israel's war in Gaza and US support," 6 April 2025., https://www.aljazeera.com/news/2025/4/6/mass-protests-in-morocco-against-israels-war-in-gaza-and-us-support

16- Saudi foreign minister: No normal Israel ties without path to Palestinian state, 21 January, https://www.reuters.com/world/middle-east/saudis-foreign-minister-no-normal-israel-ties-without-path-palestinian-state-cnn-2024-01-21/

17- Michael Robbins and Amaney A. Jamal "A Hidden Force in the Middle East: How Arab Public Opinion is Reshaping, 12/June/2025, https://www.foreignaffairs.com/israel/hidden-force-middle-east

18- Campaigners sue UK government to stop jet-part exports to Israel, Financial Times, https://n9.cl/tefid

19- Patrick Kingsley et al., "Israel Strikes Gaza After Surprise Attack by Hamas," The New York Times, October 7, 2023, https://www.nytimes.com/live/2023/10/07/world/israel-gaza-news.

20- Al Jazeera English, "Israel lashes out at UN chief over Gaza comments," October 25, 2023, https://www.aljazeera.com/news/2023/10/25/israel-un-chief-guterres-gaza.

21- Middle East Eye, "Pro-Palestine marches draw hundreds of thousands globally," October 22, 2023, https://www.middleeasteye.net/news/pro-palestine-marches-global-response.

الموقع الإستراتيجي للعراق وأهميته في الشرق الأوسط
دراسة في مشروع طريق التنمية

م.م. مينا عدنان عبد الأمير حميد

جامعة النهرين/ كلية العلوم السياسية

mina.adnan@nahrainuniv.edu.iq

https://doi.org/10.61884/hjs.v14i56.654

ملخص :

يشغل العراق موقعاً إستراتيجياً مهماً في قلب الشرق الأوسط، يربط بين آسيا وأوروبا عبر الخليج العربي، مما يجعله محورًا للتجارة والنقل الإقليمي والدولي، ويُعد مشروع "طريق التنمية" نموذجًا بارزًا لاستثمار هذا الموقع،

الكلمات المفتاحية: العراق، طريق التنمية، الشرق الأوسط، ميناء الفاو الكبير، الموقع الإستراتيجي

Iraq's Strategic Location and Its Role in the Middle East: An Analytical Study of the Development Road Project

Asst. Lecturer. Mena Adnan Abdulameer Hameed
mina.adnan@nahrainuniv.edu.iq

ABSTRACT

Iraq occupies a strategically vital position at the heart of the Middle East, functioning as a bridge between Asia and Europe through the Arabian Gulf. This geographical placement renders Iraq a pivotal hub for regional and international trade and transportation.

KEYWORDS: Iraq, Development Road, Middle East, Grand Faw Port, Strategic Location

المقدمة:

يمتلك العراق مكانة مهمة على المستويين الإقليمي أو الدولي لأهمية موقعه الإستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط، وما يتميز به من ميزات تجعله محط أنظار للقوى الإقليمية والدولية؛ والتي تسعى لتحقيق مصالحها عبر الإفادة من أهمية مكانة العراق بوصفها منصة إستراتيجية تؤثر في حركة التجارة والطاقة والربط الإقليمي، ولأنه يمثل حلقة وصل تربط بين قارتي آسيا وأوروبا؛ وهذا ما جعله محورًا مهمًا لمشروعات البنية التحتية الكبرى والمبادرات الإقليمية والدولية الاقتصادية.

أهمية البحث

تبرز أهمية البحث في الجوانب الآتية:

١. أهمية العراق الجيوستراتيجية والجيوسياسية:

يوفر البحث تحليلًا معمقًا لدور العراق بوصفه نقطة ربط إستراتيجية فيما بين الشرق والغرب، وموقعه كمعبر رئيسي للطاقة والتجارة.

٢. مشروع طريق التنمية كإنموذج إستراتيجي وتنموي:

يسلط البحث الضوء على مشروع طريق التنمية باعتباره مبادرة هادفة وطموحة تحمل أبعادًا تنموية واقتصادية وجيوسياسية، ومن خلال دراسة هذا المشروع، يمكن استكشاف إمكانيات العراق في التحول إلى مركز تجاري عالمي ولوجستي، مما يعزز من الأهمية الاقتصادية له على الصعيدين الإقليمي والدولي.

مشكلة البحث

على الرغم من الموقع الجغرافي المهم والمتميز للعراق ومكانته وثرواته الطبيعية الهائلة، إلا أن دوره الإستراتيجي في النظامين الإقليمي والدولي ظل محدد بفعل التحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية التي واجهته خلال العقود الماضية، ومع إطلاق مشروع طريق التنمية، الذي يهدف إلى تحويل العراق إلى محور لوجستي وتجاري عالمي، تبرز مجموعة من التحديات والتساؤلات التي تستدعي الدراسة والتحليل.

١- ما هو مشروع طريق التنمية؟

٢- ما هي أهمية كل من العراق والمشروع لدى القوى الإقليمية والدولية؟

٣- ما هو موقف القوى الإقليمية والدولية من المشروع؟

٤- ما هي التحديات التي تواجه المشروع؟

فرضية البحث

كلما تمكن العراق من التغلب على التحديات الداخلية والخارجية، فإن مشروع طريق التنمية سيصبح عاملًا محوريًا في إعادة تشكيل مكانته الإستراتيجية على الصعيدين الإقليمي والدولي، وسيعزز من دوره كمركز تجاري عالمي ولوجستي.

منهجية البحث

اعتمدنا في هذا البحث على المقترب التحليلي في بيان وتحليل مكانة العراق في ظل مشروع طريق التنمية لدى التفكير الإستراتيجي للقوى الإقليمية والدولية التي لها صلة بهذا المشروع سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

هيكلية البحث

تم تقسيم البحث إلى مبحثين فضلًا عن المقدمة والخاتمة والاستنتاجات:

المبحث الأول: أهمية العراق الإستراتيجية

المبحث الثاني: مشروع طريق التنمية وتداعياته الإقليمية والدولية

اولاً: أهمية العراق الإستراتيجية

يُعد العراق واحدًا من أبرز الدول التي تتمتع بأهمية إستراتيجية استثنائية على المستويين الإقليمي والدولي، وهذه الأهمية تنبع من موقعه الجغرافي المهم الذي يربط بين قارتي آسيا وأوروبا، فضلًا عن موارده الطبيعية الغنية، وخاصةً الغاز والنفط، والتي تُعد من أهم مقومات الاقتصاد الدولي.

١- الأهمية الإستراتيجية للعراق في المنظور التركي - الخليجي

يقع العراق في قلب منطقة الشرق الأوسط، ويمثل نقطة التقاء لثلاثة محاور رئيسة: العالم العربي، تركيا، وإيران، وهذا الموقع الجغرافي يمنحه ميزة فريدة ليكون ممرًا إستراتيجيًا للطاقة والتجارة، مما يجعل استقراره وتطوره الاقتصادي عاملًا حيويًا للتوازن في المنطقة، كما إن تواجده ضمن منطقة تشهد تنافسًا دوليًا على النفوذ يُعزز من أهميته في الحسابات الجيوسياسية للدول الكبرى.

أ- أهمية العراق بالنسبة لتركيا

من خلال متابعة طبيعة التفكير الإستراتيجي التركي تجاه العراق وتحليله، ينبغي الإشارة في هذا الجزء من البحث إلى أن التوجه التركي يتحتم عليها الإنطلاق من معرفة حجم الإختلالات التي نتج عنها تغير دور العراق ضمن معادلة التوازن الإقليمي الإستراتيجي، وتبلور ملامح جديدة للتوازنات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط والتي ارتكزت على ثلاث قوى رئيسة في المنطقة هي (الكيان الاسرائيلي) وإيران وتركيا، فضلًا عن المجال الواسع أمام تركيا لحرية الحركة والفعل السياسي ضمن النطاق الإقليمي وخاصة تجاه العراق، فضلاً عن تصاعد حجم وحدة التنافس بينها وبين إيران على المصالح المشتركة بين هاتين الدولتين في المنطقة ، إلى جانب إدراك حجم المخاطر الأمنية والمتمثلة بالتهديدات الانفصالية و حصول الأكراد في شمال

العراق على وضع كونفدرالي اكثر منه فدرالي ، وتجدر الإشارة إلى عمق العلاقات والروابط فيما بين الولايات المتحدة الأميركية وتركيا في إطار تحالفهما الإستراتيجي فضلاً عن مكانة تركيا ضمن حلف الناتو (حلف شمال الأطلسي) إلى جانب ترابط المصالح بين الطرفين في الشرق الأوسط، وتقاربهما الإستراتيجي حول العديد من قضايا المنطقة، لاسيما فيما يتعلق بالعراق[١].

ب- أهمية العراق بالنسبة للإمارات العربية المتحدة

في عام ٢٠١٨ المؤتمر الدولي لإعادة إعمار العراق الذي عُقد في الكويت تعهدت الإمارات العربية المتحدة بتقديم ٥٠٠ مليون دولار للعراق، شكلت استثمارات الشركات الإماراتية في المدة من عام ٢٠٠٣ م إلى عام ٢٠٠٩ م، نصف جميع الاستثمارات في العراق، و تتخذ الإمارات العربية المتحدة خطوات لتنويع اقتصادها وتقليل اعتمادها على النفط، ولتحقيق أهداف إستراتيجية الطاقة في رؤيتها لعام ٢٠٥٠ م تحاول الاستثمار في مجالات مثل تعزيز المكانة في مجال الطاقة المتجددة، وتوسيع السياحة حتى عام ٢٠٥٠ م، وتوسيع الموانئ والبنية التحتية التجارية المتمثلة بزيادة قدرة الموانئ، وزيادة نمو القطاع غير النفطي للاقتصاد القائم على المعرفة، وفي جميع هذه المجالات، يمكن أن يكوّن العراق فرصة للتعاون، مما لا شك فيه أن المصالح الاقتصادية المشتركة تدفع الإمارات العربية المتحدة على إقامة علاقات قوية مع العراق لإظهار نفسها كجهة فاعلة اقتصادية غير مهددة، وركزت الإمارات العربية المتحدة أيضًا على الاستثمار في مشاريع الطاقة والقطاعات التجارية، وفي بعد آخر، ظهرت رغبة الإماراتيين في المشاركة في دائرة الموانئ بوزارة النقل العراقية في ١٧ أيلول ٢٠٢١ م، لذلك، هناك مجالات مثل المساعدة اللوجستية لتطوير وإعادة إعمار الموانئ العراقية ودراسات الاستثمار وإدارة والعمل في الموانئ وتطوير البنية التحتية وشبكات الطرق والسكك الحديدية لميناء الفاو، و تستغل الإمارات العربية المتحدة قوتها الاقتصادية لتعزيز نفوذها في العراق وإقليم كردستان في البلاد، ففي تموز ٢٠١٧ م، كان استثمارها يقدر بـ ٥,٥ مليار دولار؛ وكانت من بين أكبر المستثمرين في كردستان العراق؛ وتعزز هذا من خلال وجود أكثر من ١٠٠ شركة إماراتية للاستثمار حديثة بقيمة ٣ مليارات دولار في المحافظات العراقية، وبلغ حجم التبادل المالي بين العراق والإمارات العربية المتحدة ١٥ مليار دولار عام ٢٠٢٠ م، و بلغت صادرات الإمارات العربية المتحدة إلى العراق في عام ٢٠٢١ م قيمته ١٤,٢٥ مليار دولار، وهذا سيجعل العراق أكثر اعتماداً على الإمارات العربية المتحدة، وسيؤدي إلى تفوق الأخيرة على منافسيها[٢].

(١) حيدر علي حسين، العراق في الإستراتيجية التركية، مجلة دراسات دولية، العدد ٦٠، (مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، بغداد: ٢٠١٥)، ص ص ١٤٣-١٤٤.

(٢) فرزاد رمزاني بونيش، نهج الإمارات تجاه العراق، (مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد: ٢٠٢٢)، ص ص ٨-١٠.

ج- أهمية العراق بالنسبة لقطر

في سياق تفاعل قطر مع محطيها الإقليمي، وتبني سياسة خارجية تفاعلية تفرزها التفاعلات والمتغيرات الإقليمية والدولية، ويمكنها التأثير على توجهاتها وسياساتها الإقليمية وفي تغير من أدوارها في المنطقة، وعلى نحو جلي في ظل ابتعادها عن توجهات السياسة الخارجية السعودية، واختلافها في التوجهات والسياسات الإقليمية، قد أفضى إلى خوض صراع جيوسياسي واسع بين كل من قطر والسعودية على إمتداد مساحات كبيرة في المنطقة العربية ومنها الساحة الإقليمية، ومن هنا تأتي التحركات القطرية في المشهد العراقي كجزء من تصاعد حدة التنافس مع المملكة العربية السعودية في المجالات المحورية في المنطقة من جهة، ومواجهة الطموحات السعودية التي تبحث عن مراكز لتعزيز نفوذها في المنطقة من جهة أخرى، فضلًا عن ذلك تواجه العلاقات العراقية – القطرية العديد من التحديات بشأن رؤية الطرفين تجاه القضايا الإقليمية ومنها التحدي الأول، والذي يتمثل في التوافق بين الدولتين في الأزمات الإقليمية، واستمرار مثل هذا التوافق سواء أكان في سوريا واليمن أم في ليبيا ومصر وغيرها، ودون أن يؤدي عدم التوافق في هذه الأزمة أو تلك إلى التأثير سلبًا على حالة التطور الملموس الذي تشهده العلاقات بينهما اليوم، والتحدي الثاني هو النفس الطويل في بناء العلاقة بين الدولتين حتى يضمنا استمرار تطور العلاقات الدبلوماسية بينهما، والتحدي الثالث يكمن في استمرار التفاهم الأمني والسياسي بين الطرفين حول قضية عدم التدخل بالشؤون الداخلية من قبل كل دولة تجاه الأخرى، والذي يحافظ على أواصر الثقة، ويسهم في تعزيز حالة التحسن في العلاقات بينهما واستمرارها[1].

٢- أهمية العراق بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية

تكمُن أهمية العراق الإستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية من خلال الأهمية الجيواستراتيجية والعسكرية والاقتصادية، وهي كالآتي:

أ- الأهمية الجيو إستراتيجية

تنبع أهميته من كونه يتوسط المنطقة الممتدة من تركيا في الشمال الغربي وحتى بحر العرب في الجنوب الشرقي، وتحكمه في المنطقة التي تفصل الخليج العربي عن روسيا؛ لذلك تميز بالأهمية الإستراتيجية لدى الولايات المتحدة الأميركية، وتتوضح هذه الأهمية من خلال ما

(١) فراس عباس هاشم، السياسة الخارجية القطرية والمزاحمة الجيوسياسية في العراق الأبعاد والتحديات، (مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد: ٢٠٢٣)، ص ص ٩-١١.

أكده صانع القرار السياسي الأميركي بروس رايدل * والمساعد الخاص للرئيس الأميركي الأسبق بيل كلنتون لشؤون الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا في تصريح له أمام جماعة يهودية قائلًا: «إن الأسباب التي جعلت من العراق مهمًا على هذا الحد للولايات المتحدة الأمريكية، والمنطقة والعالم بأسرهن إنه يتمتع بموقع جغرافي إستراتيجي، إذ يقع على حدود إيران وتركيا وسوريا والأردن والعربية السعودية والكويت، فإن هذه الأهمية الجغرافية الإستراتيجية ما زالت اليوم كما كانت في الماضي».[٢]

ب- الأهمية العسكرية

بحسب موقع غلوبال فايربور الأميركي يحتل الجيش العراقي المركز ٢٣ لعام ٢٠٢٣ م، إذ يقدر عدد جنود الجيش بـ ٣٣٠ ألف بينهم ٢٠٠ ألف قوات عاملة، و١٣٠ ألف جندي قوات شبه عسكرية، في حين لا توجد قوات احتياطية[٣].

فإن الإستراتيجية الأميركية من الناحية الأمنية - العسكرية تجاه العراق تتمحور حول مجموعة من الأهداف، ومنها: [٤]

- توظيف موقع العراق الإستراتيجي بما يتوافق ويتلائم مع الأهداف الإستراتيجية للولايات المتحدة الأميركية العسكرية والأمنية في إقليم الشرق الأوسط في المستقبل المتوسط والبعيد.
- تثبيت ركائز القواعد العسكرية للولايات المتحدة الأميركية في إقليم الشرق الأوسط وبالخصوص في منطقة الخليج بصورة دائمة.
- إن إقامة علاقات أمنية - عسكرية مع العراق يتطلب امتلاك قدرة أكبر على احتواء ومواجهة القوى الدولية المعادية لتوجهات الولايات المتحدة الأميركية في

(*) بروس ريدل هو المسؤول السابق في وكالة الاستخبارات الأميركية والمستشار السابق لثلاثة رؤساء أميركيين حول الشرق الأوسط. للمزيد ينظر: عصام عبد الشافي، السياسة الأمريكية والثورة المصرية، (دار البشير للثقافة والعلوم: ب.ت)، ص ١١٢.

(٢) نقلًا عن: محمد طالب حميد، العلاقات الإيرانية الامريكية: توافق أم تقاطع، (العربي للنشر والتوزيع، القاهرة: ٢٠١٦)، ص ١٠٨.

(٣) شيماء عادل فاضل، العراق ومعادلة التنافس الإقليمي – طريق التنمية أنموذجًا، تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على العراق، بحوث لنخبة من أساتذة العلوم السياسية، (جامعة النهرين في ندوة (تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على العراق)، بغداد: ٢٠٢٤)، ص ٦٤.

(٤) عمار حميد ياسين، مستقبل العلاقة ما بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية لمرحلة ما بعد انسحاب القوات الأمريكية عام ٢٠١١، مجلة دراسات دولية، العدد ٥٣، (مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، ٢٠١٢)، ص ١٠٢.

المنطقة انطلاقًا من الموقع الحيوي والإستراتيجي للعراق.

- الحفاظ على أمن إسرائيل، والعمل على حماية مصالحها في المنطقة.

ج- الأهمية الاقتصادية

إن أهداف الإستراتيجية الأميركية تجاه النفط العراقي تتمثل بغاياتها في السيطرة عليه والتحكم في إنتاجه وأسعاره في حجم توزيعه عالميًا؛ أي التحكم بإمدادات النفط للدول المتنافسة معها

حسب التقرير الاقتصادي لعام ٢٠٢٢ م، لوزارة التخطيط العراقية، يبلغ الناتج المحلي الإجمالي العراقي لعام ٢٠٢١ م، بالأسعار الجارية نحو ٣٠١١٥٢,٨ مليار دينار، وبالأسعار الثابتة ١٩٨٤٩٦,٥ مليار دينار[١]، في حين إحتل العراق المرتبة ٥٤ في أكبر الاقتصاديات في العالم في عام ٢٠٢٣ م، والمرتبة الرابعة من بين الدول العربية بعد المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومصر حسب بيانات البنك الدولي[٢].

إن أهداف الإستراتيجية الأميركية تجاه النفط العراقي تتمثل بغاياتها في السيطرة عليه والتحكم في إنتاجه وأسعاره في حجم توزيعه عالميًا؛ أي التحكم بإمدادات النفط للدول المتنافسة معها؛ وهذا مما يتيح للولايات المتحدة الأميركية تأمين احتياجاتها النفطية بأسعار رخيصة، يذهب التفكير الاستراتيجي الأميركي بأن العراق هو مصدر كامن وبديل لتوفير النفط والغاز ليس فقط لأهمية مخزون العراق للنفط ولا للآفاق الواعدة لزيادة الإنتاج؛ وإنما لارتباطه بتقييم الإدارة الأميركية للتطورات الدولية السياسة والاقتصادية الحاصلة في منطقة الشرق الأوسط عمومًا والخليج العربي خصوصًا[٣].

(١) تقرير الاقتصاد العراقي، قسم السياسات الكلية وبناء النماذج الاقتصادية، (دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، وزارة التخطيط، العراق: ٢٠٢٢)،ص ٥.

(٢) التقرير الإحصائي السنوي ٢٠٢٣، (دائرة الإحصاء والأبحاث، البنك المركزي العراقي، العراق، ٢٠٢٣)، ص ٩.

(٣) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

ثانياً: مشروع طريق التنمية وتداعياته الإقليمية والدولية

من الناحية السياسية، فإن المشروع يُسهم في تعزيز الاستقرار الإقليمي من خلال خلق مصالح مشتركة بين الدول، مما قد يُخفف من حدة التوترات والصراعات القائمة، أما من الناحية الاقتصادية، يُعزز التعاون بين دول المنطقة من خلال ربط الأسواق الخليجية بتركيا وأوروبا، مما يفتح آفاقًا جديدة للتجارة والنقل

١- ما هو مشروع طريق التنمية؟

في نهاية آيار ٢٠٢٣ م، أطلق العراق مشروع بنية تحتية بقيمة ١٧ مليار دولار، وكان هدفه الرئيسي تعزيز التعاون الإقليمي، وأعلن رئيس الوزراء العراقي الحالي محمد شياع السوداني عن المشروع في مؤتمر [*] استمر يومًا واحدًا في بغداد حضره مسؤولون من مجلس التعاون الخليجي وإيران وتركيا وسوريا والأردن، وكان المشروع، المسمى بـ (طريق التنمية)، يهدف إلى ربط قارتي آسيا وأوروبا، وعلى هذا الأساس، يبدأ المشروع من ميناء الفاو الكبير [**] في الخليج العربي وينتهي عند ميناء مرسين في تركيا، إذ سيدخل القارة الأوروبية، ويمتد المشروع على مسافة ١٢٠٠ كم من السكك الحديدية والطرق السريعة وخطوط الأنابيب والبنية التحتية للطرق، ومن ثم، كبديل لقناة السويس المزدحمة بشدة، سيوفر طريق سفر مباشر من الخليج إلى تركيا، وفي أواخر آب ٢٠٢٣ م، اجتمع وزيرا التجارة في البلدين لمناقشة العلاقات التجارية والاقتصادية الثنائية، ووضع مشروع طريق التنمية على جدول الأعمال، وبعد لقائه بوزير التجارة التركي عمر بولات ووفد أعماله الكبير في ٢٩ آب ٢٠٢٣ م، قال رئيس الوزراء العراقي الحالي محمد شياع السوداني: «نحن سعداء بجدية تركيا في مشروع طريق التنمية، إذ تتمتع الشركات التركية

(*) وهو مؤتمر بغداد حول مشروع طريق التنمية عقد في مايو ٢٠٢٣ بحضور وفود من عدة دول ومنها الإمارات العربية المتحدة وقطر والمملكة العربية السعودية الذين فقط أبدوا إهتمامهم بالمشروع من خلال استفساراتهم عن جميع التفاصيل التي تخص المشروع، وقد واصل كل من قطر والإمارات العربية المتحدة فقط زياراتهم المتكررة إلى العراق بخصوص المشروع وأبدوا جديتهم حول الموضوع. للمزيد ينظر:
Watheq Al-sadoon, QATAR AND THE UAE JOINING THE DEVELOPMENT ROAD PROJECT: MOTIVATIONS AND BENEFIT, Center for Middle Eastern Studies, Analysis 318, 2024, P.7.

(**) ميناء الفاو الكبير: يقع هذا الميناء في شبه جزيرة الفاو والتي تمتد من داخل شط العرب جنوب شرقي العراق وعلى بعد حوالي ١٠ كم عن مصب شط العرب في الخليج العربي عند رأس البيشة، ويبعد حوالي ٩٠ كم عن جنوب شرقي محافظة البصرة، وتعود فكرة إنشاء هذا الميناء إلى عام ١٩٨٦م، حينما تم اختيار الموقع في رأس البيشة من قبل بريطانيا لإنشاء منطقة تجارية تكون بديلة عن هونغ كونغ كونها تسلم إلى الصين. للمزيد ينظر: مصطفى عبد الرسول أحمد، إستراتيجية التنافس المستقبلية للملاحة في الخليج العربي ميناء الفاو الكبير وميناء مبارك – دراسة حالة، (مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٧٧، الجامعة المستنصرية: ٢٠٢٢)، ص ص ١٤٥-١٤٧.

بإمكانات كبيرة لتحقيق تنمية العراق ولعب دور مهم في مشاريع البنية التحتية لدينا»[١].

يتضمن المشروع خطين الأول بري والثاني سكة الحديد، إذ الأول يتضمن طريق سريع يبلغ طوله ١١٩٠ كم، وسكة الحديد يبلغ طولها ١١٧٦ كم، وكلفة المشروع الأولية قدرت بـ ١٧ مليار دولار، والمدة الزمنية لإنجاز المشروع ستتم على ٣ مراحل، المرحلة الأولية ستتم في ٢٠٢٨ م، والمرحلة الثانية ستتم في ٢٠٣٨م، أما المرحلة الثالثة والنهائية ستتم في ٢٠٥٠م، إذ يحتوي الخط الأول على ٢٦ منطقة مقسمة إلى ٨ مناطق للمركبات و ١٨ منطقة للشاحنات و ١١ موقف للسيارات و ٢٤ منطقة استراحة و١٥ محطة للكراب مصنفة إلى ٣ محطات رئيسة و ٨ وسط و ٥ صغيرة، و ٢٦ نقطة للتبادل مع المواصلات العامة، و ١٣ نقطة فحص، وأما الخط الثاني المتمثل بـ(سكة الحديد) فيمتاز بقدرة استيعابية تتراوح فيما بين ٨٠-٩٠ وتحملها لقطارات ذات السرعات العالية والتي تصل إلى ٣٠٠ كم/ساعة لنقل المسافرين، وتصل إلى ١٤٠كم/ ساعة لنقل البضائع، ويشمل هذا الخط على ١٥ محطة مخصصة للركاب، و ٢٤ محطة كهربائية بمسافة ٥٠ كم تبعد بين كل صندوق ومراكز التحكم في بغداد والبصرة، و ٧ مراكز مخصصة لأغراض الصيانة، و١١ محطة لشحن البضائع، و ٤ مناطق متعددة الوسائط[٢].

٢- أهمية المشروع الإستراتيجية

تجدر الإشارةالى أن حجم الصادرات النفطية العراقية إلى تركيا من النفط الخام غطت بنسبة ٣٠٪ من احتياجات تركيا، فإن نجاح المشروع سيشجع على المزيد من الاندماج والتعاون الإقليمي، ويحفز على جذب استثمارات إضافية من دول الجوار[٣].

---

(1) According to: Size Gu and others, The Importance of the Al-Faw Port and the Iraqi Development Road Project in the Iraqi-Turkish Cooperation, Journal MENA, Middle east political and economic institute, on the link: https://mepei.com/the-importance-of-the-al-faw-port-and-the-iraqi-development-road-project-in-the-iraqi-turkish-cooperation/, Time of visit: 52024/12/.

(٢) منار شاكر محمود، مريم علي إبراهيم، مشروع طريق التنمية الإستراتيجي وتوظيف الفرص المتاحة، تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على العراق، بحوث لنخبة من أساتذة العلوم السياسية ،(جامعة النهرين في ندوة (تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على العراق)، بغداد: ٢٠٢٤)، ص ص ٨١-٨٢.

(٣) فيصل عبد اللطيف ياسين، مشروع طريق التنمية العراقي: مشروعية الطموح ومحددات المنافسة الجيوسياسية الإقليمية والدولية، (المجلة السياسية والدولية، العدد ٦٠، الجامعة المستنصرية: ٢٠٢٤)، ص ص ٥١٦- ٥١٧.

خريطة (١): مشروع طريق التنمية

Ranj Alaaldin, Iraq's Development Road Project: A path to Prosperity or Instability?, MIDDLE EAST COUNCIL ON GLOBAL AFFAIRS, Doha, 2024, P.2.

وتكمن أهمية مشروع طريق التنمية في أنه يوفر بديلًا اقتصاديًا وإستراتيجيًا للطرق التقليدية مثل مشروع طريق الحرير الصيني، وهي الخطوة التي من شأنها خفض التكاليف وزيادة الكفاءة في نقل البضائع بين أوروبا والصين. ويهدف المشروع إلى ربط ميناء الفاو الكبير في جنوب العراق بالحدود التركية في الشمال عبر الطرق البرية والسكك الحديدية، ويمتد على مسافة ١٢٧٥ كيلومترًا، ومن المتوقع أن يحول المشروع العراق إلى أن يكون مركز إقليمي للنقل سيساهم في توفير نحو ١٠٠ ألف فرصة عمل مباشرة في مراحله الأولى، وتحقيق إيرادات سنوية كبيرة تقدر بنحو ٤,٨٥ مليار دولار[١].

(1) Ali Mohamed Al-khouri, The "Development Road" project and the future of regional integration, Al-Wfd newspaper, ARAB FEDERATION FOR DIGITAL ECONOMY, Cairo, 72024/8/, On the link: https://arab-digital-economy.org/language/en/10294, Time of visit: 611:01 ,2024/12/ AM.

يهدف المشروع إلى:[1]

١- يشكل مصدرًا إضافيًا لإيرادات الاقتصاد العراقي، مما يقلل من اعتماده الكبير على النفط، ويخلق فرص العمل ويحفز الاقتصاد.

وتكمن أهمية مشروع طريق التنمية في أنه يوفر بديلًا اقتصاديًا وإستراتيجيًا للطرق التقليدية مثل مشروع طريق الحرير الصيني، وهي الخطوة التي من شأنها خفض التكاليف وزيادة الكفاءة في نقل البضائع بين أوروبا والصين

٢- تعزيز الدور الجيواقتصادي للعراق من خلال توظيف موقعه الجغرافي كنقطة إتصال بين الخليج العربي وآسيا وأوروبا؛ لتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية تعزز من مكانته الإقليمية، وهنا تكمن جاذبية المشروع لأنه يقوم على افتراض إمكانية توليد الإيرادات من خلال توظيف الموقع الجغرافي، وقد أعدت شركة PEG الإيطالية دراسة جدوى المشروع.

٣- هناك ثلاثة دوافع اقتصادية وسياسية وجيوسياسية إقليمية تقف وراء تبني الحكومة العراقية لمشروع طريق التنمية والترويج له:[2]

- **اقتصاديًا:** يهدف المشروع الى تنويع الاقتصاد المحلي، وتقليل الاعتماد على النفط، وتوفير فرص عمل جديدة وخاصة بين الشباب، وتقدر الحكومة العراقية عائدات المشروع بنحو ٤ مليار دولار سنويًا، وهذا من شأنه أن يوفر دخلًا غير نفطي إضافي (تشكل عائدات النفط نحو ٩٠٪ من موازنة الحكومة العراقية).

- **إقليميًا:** تحاول الحكومة العراقية الحالية الإفادة من التهدئة في البيئة الإقليمية، خاصة بعد الإتفاق السعودي - الإيراني، لتعزيز دور العراق كحلقة وصل بين أطراف إقليمية مختلفة ونقطة التقاء بدلاً من ساحة للمعركة، وفي حين شكل مؤتمر بغداد منعطف مهم لجمع أطراف إقليمية متعددة، وخاصة إيران ودول الخليج العربي، فإن حضور سوريا يجعل المؤتمر إطاراً للمضي قدماً في خطوات التطبيع مع دمشق خلال القمة العربية الأخيرة.

(1) Iraq Studies Unit, Iraq's Development Road Project: Geo- Political and Economic Implications and Prospects of Success,)Emirates Policy Center, Abu Dhabi: 2023(, PP.23-.

(2) Iraq Studies Unit, Op.cit, P.P. 45-.

خريطة (٢): مخطط مشروع طريق التنمية

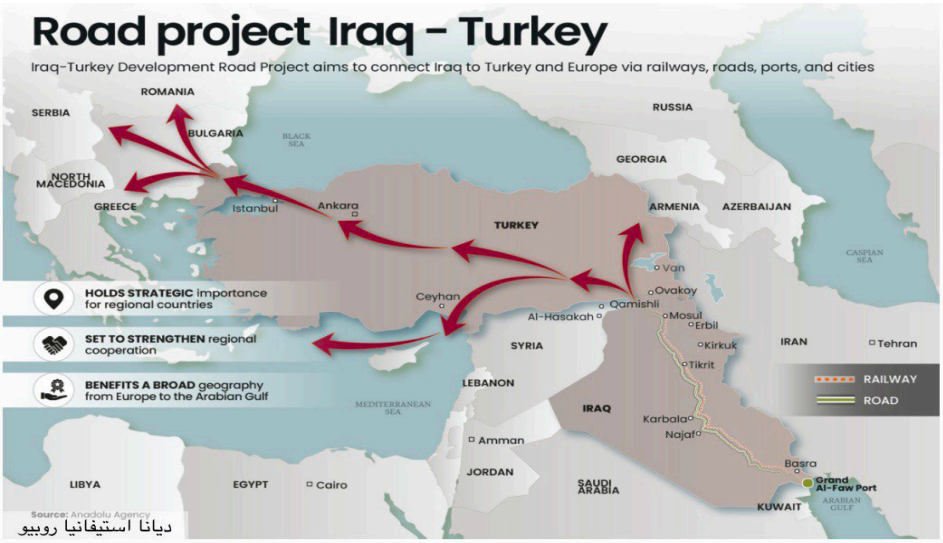

Iraq's Development Road plagued by economic and security challenges, Al Majalla, London, 2024, on the link: https://en.majalla.com/node/322080/infographics/iraq%E2%80%99s-development-road-plagued-economic-and-security-challenges, Date of visit: 6/12/2024, 6:48 PM.

٤- التنافس الإقليمي والدولي ومو اقف الدول من المشروع

يُعد مشروع طريق التنمية نقطة محورية في خريطة التنافس الإقليمي والدولي، مما يتطلب رؤية إستراتيجية من العراق؛ لتحقيق التوازن بين الأطراف المختلفة وضمان نجاح المشروع بما يُعزز دوره كمركز إستراتيجي في المنطقة.

أ- موقف روسيا

السياسةالخارجية الروسية تعمل وفق منظور أمن الطاقة؛ إذا تسعى جاهدة إلى وضع أوروبا بحاجة دائمة إلى عناصر الطاقة الروسية؛ لذلك نجدها وقفت أمام المشاريع المماثلة لمشروع طريق التنمية العراقي، كمشروع مد خطوط أنابيب الغاز من منطقة آسيا الوسطى بإتجاه أوروبا، كذلك اعتراض روسيا على مشروع خط أنابيب الغاز القطري الممتد بإتجاه سوريا الى أوروبا مرورًا بالدول العربية في حالة تعزيز الخناق الروسي الطاقوي على أوروبا؛ ذلك ما يدفع إلى وضع افتراض تعارض المصالح الروسية مع مشروع طريق التنمية بوصفه بوابة

لنقل الطاقة الى أوروبا والذي يتضح جليًا مع شروع العراق بعقد إتفاقيات مع شركات قطرية للاستثمار في الغاز العراقي، فضلًا عن طموح قطر في إيجاد طريق لنقل الغاز إلى تركيا ومن ثم إلى أوروبا عبر مشروع طريق التنمية.[١]

ب- موقف إيران

إن إيران تستفيد من الممر على الجهتين الاقتصادية والتجارية، فإن النمو المحتمل للنفوذ التركي مع تنفيذ المشروع قد يتطور إلى موضوع خلاف ثنائي، وتشترك إيران وتركيا في علاقة معقدة تتشابك فيها إتجاهات التعاون والتنافس والمصالح المتبادلة والآراء المختلفة بشأن الجهات الفاعلة الإقليمية، فقد يكون تنافس نفوذ تركيا مع إيران في سوريا ولبنان والعراق، وإلى جانب ذلك، لا يزال التنافس مستمراً ، و من المرجح أن تعترض إيران على أي تحرك من شأنه أن يحد من نفوذها الإقليمي ،، ولم تبدِ تركيا أي موقف بشأن عزل إيران عن المشروع، والواقع أن صناع القرار السياسي التركي يدركون على الأرجح أن نجاح المشروع يتوقف على إشراك إيران في طريق التنمية بشكل أو بآخر، أو على الأقل الموافقة الضمنية لإيران.[٢]

بدت الصين من أكثر الدول غير العربية إهتمامًا بمشروع طريق التنمية؛ لكونه متمم ومكمل لمشروع الحزام والطريق؛ فضلًا عن أنه يُسهل ويُسرع عملية تصدير البضائع والسلع الصينية بإتجاه أوروبا

عندما يفتح ميناء الفاو سوف تحصل تركيا على إمكانية الوصول إلى الخليج عبر العراق، مما يزيد من نفوذ تركيا في هذه المنطقة الحيوية ويقلل من نفوذ إيران، وعلى الرغم من طموحاتها، لم تتمكن إيران من تحويل نفسها إلى مركز عبور مهم بسبب العقوبات الدولية المفروضة عليها، وفي ظل نقص الاستثمارات الأجنبية، تتدهور السكك الحديدية والموانئ في إيران، في حين تعمل دول أخرى على تحديث بنيتها الأساسية .وهو سبب آخر ربما يجعل إيران ترى في مشروع طريق التنمية تهديداً لها، وفي أيلول ٢٠٢٣ م، بدأ كل من إيران والعراق رسميًا في تنفيذ مشروع سكة حديد شلامجة - البصرة، الذي يهدف إلى ربط الدولتين، ويربط الطريق

(١) أنمار علي إبراهيم الزهيري، ليث علاء خضير، العراق وحتمية المكانة الإقليمية والدولية: دراسة في مستقبل التوظيف الجيوبولتيكي «طريق التنمية نموذجًا»، المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية، (جامعة النهرين والذي عقد بتأريخ ٢٠٢٤/٤/٢١)، ص ص ٤٠-٤١.

(2) Development Road: Building Bridges in a Tumultuous Region, TRENDS Turkiye Virtual Office, 2024, on the international network, https://trendsresearch.org/insight/development-road-building-bridges-in-a-tumultuous-region/?srsltid=AfmBOopXoRp8uA628W943vXmKtWUYTXtTA82_rP-lvr-uBKu3eBvT8gg, Date of visit: 5,2024 /12/ 1:37 pm.

الذي يبلغ طوله ٣٢ كيلومترًا مدينة شلامجة الحدودية الإيرانية بمدينة البصرة في جنوب شرق العراق؛ وذلك لنقل الركاب والبضائع، والمدة الزمنية للمشروع تستغرق ما بين ١٨ إلى ٢٤ شهرًا وستبلغ الكلفة ٢٥٠ مليون دولار، وقد أدى ظهور مشروع طريق التنمية المنافس، والاستثمار في ميناء الفاو، إلى إعطاء مشروع شلامجة - البصرة أهمية جديدة لإيران؛ وتخشى إيران أنه إذا تم تنفيذ ميناء الفاو في الموعد المحدد، فسوف يؤدي إلى ضعف موقف مينائي إيران الإستراتيجيين في الخليج العربي، شربهار وبن دارباس. ورغم أن هذا سيحدث في أي حال، فإن التحسينات في الروابط السككية بين إيران والعراق ستساعد مع ذلك في تخفيف التوتر[١].

ج- موقف الصين

بدت الصين من أكثر الدول غير العربية إهتمامًا بمشروع طريق التنمية؛ لكونه متمم ومكمل لمشروع الحزام والطريق؛ فضلًا عن أنه يُسهل ويُسرع عملية تصدير البضائع والسلع الصينية بإتجاه أوروبا، فلهذا حرص السفير الصيني في العراق تسوي وي على زيارة رئيس الوزراء العراقي الحالي محمد شياع السوداني بمدة زمنية أقل من أسبوع بعد الإعلان الرسمي لهذا المشروع؛ ليبدي إهتمام الصين بدراسة الفرص الاستثمارية، واستعداد الصين الكامل لتقديم المشورة للعراق بهذا المجال، وبعد سلسلة من الاجتماعات ما بين الصين والعراق تقرر إمكانية تطوير آلية «النفط مقابل البنية التحتية»، التي تقوم على مبدأ السماح لاستثمارات الشركات الصينية في البنية التحتية للمشروع مقابل حصولها على النفط من العراق[٢].

د- موقف الولايات المتحدة الأميركية والإتحاد الأوروبي

على الرغم من تصاعد مؤشرات القوة الشاملة للدول المنافسة للولايات المتحدة الأميركية إلا أن وقت التعددية القطبية لم يحن بعد، فما زالت الولايات المتحدة الأميركية تنظر لذاتها أنها الطرف المهيمن دوليًا، فواقعيًا لم تزل الولايات المتحدة الأميركية الطرف الموازن خارج المجال حتى في دوائر التوجه الجيوسياسية القريبة من موطن الخصوم، وما زالت متواجدة وبكثافة في منطقة الخليج العربي والتخوم البحرية الأخرى؛ بهدف الاستمرار في ممارسة الضغط العسكري والاقتصادي على أطراف معينة للحد من تعاونها العسكري مع دول أخرى مناهضة للإستراتيجية الأميركية ومنها روسيا والصين، وإن أي مشروع يخدم

(1) Idris Okuducu, What Iran Stands to Lose from Iraq's Development Road Megaproject, Gulf International Forum, Washington, on the link: https://gulfif.org/what-iran-stands-to-lose-from-iraqs-development-road-megaproject/, Date of visit: 62:36 ,2024/12/ PM.

(٢) سارة شكر أحمد، الأبعاد الجيوبولتيكية لمشروع طريق التنمية، مقال رأي، (سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد: ٢٠٢٤)، ص٨.

المصالح الصينية في منطقة الشرق الأوسط يدخل في دائرة التفكير الإستراتيجي الأميركي بهدف المساومة؛ وأفضت السلوكيات الأميركية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ م إلى توجه العراق ورغبة في تحقيق التعاون الاقتصادي مع الصين، إلا أن تعارض المصالح بين الصين والولايات المتحدة الأميركية يمكن أن يشكل تحديا كبيرًا لإنجاح مشروع التنمية طالما بدا شكلًا ومضمونًا يخدم المصالح الصينية في منطقة الشرق الأوسط وامتداده بإتجاه أوروبا، ذلك ما يتطلب فاعلية في الأداء الإستراتيجي العراقي والتركيز على المصالح المشتركة مع الدول الاتحاد الاوربي[١].

٥- التحديات التي تواجه المشروع

يواجه المشروع عدة تحديات منها:[٢]

أ- **التحديات البيئية:** مثل التأثير على النظم البيئية المحلية والتلوث نتيجة أعمال البناء؛ ومواجهتها تتطلب تنفيذ سياسات صارمة للحفاظ على البيئة وإجراء دراسات شاملة للأثر البيئي قبل البدء بالمشروع لتقليل الضرر البيئي، وهذا يتطلب الاستثمار في تقنيات البناء المستدامة التي تقلل الانبعاثات الضارة، والحفاظ على الموارد الطبيعية.

ب- **المنافسة من مشاريع الإتصال الإقليمية:** مما يثير الشكوك حول تنفيذ هذا المشروع هو وجود مجموعة من مشاريع الإتصال الإقليمية المنافسة لمشروع طريق التنمية والتي تحول دون تنفيذه، ومن هذه المشاريع مبادرة الحزام والطريق، والممر الاقتصادي الذي يربط بين الهند ومنطقة الشرق الأوسط وأوروبا، وطموحات إيران في تحويل موانئها إلى عقد للتجارة فيما بين شرق آسيا ومنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا وأوروبا، ومما يزيد تعقيدًا هو أن العراق عالق ما بين الحاجة إلى تطوير بنيته التحتية باستعمال عائداته النفطية، وبالمقابل أن سياساته الداخلية مرتبطة بشكل كبير بالتنافسات الإقليمية، وهذا يشكل عائق كبير نحو تحقيق الاستقرار الداخلي للعراق المرتبط بتطوير البنية التحتية[٣].

ج- **تدهور البنية التحتية:** لقد تدهورت البنية التحتية في العراق بشكل كبير

---

(١) أنمار علي إبراهيم الزهيري، ليث علاء خضير، مصدر سبق ذكره، ص ص٤١-٤٢.

(2) Op.cit, https://arab-digital-economy.org/language/en/10294, Date of Visit: 6,2024/12/ 11:09 AM.

(3) Harith Hasan, Iraq's Development Road: Geopolitics, Rentierism, and Broder Connectivity, MALCOLM H. KERR CARNEGIE MIDDLE EAST CENTER, Beirut, 2024, P.15.

بسبب الظروف السياسية التي أعقبت الغزو الأميركي في عام ٢٠٠٣م والمواجهات العنيفة مع تنظيم داعش الإرهابي عندما غزا أجزاء كبيرة من العراق في عام ٢٠١٤م. وقد أدى هذا إلى خسائر كبيرة في السكك الحديدية والمطارات ومرافق البنية التحتية في مدن مثل الموصل وغيرها. من مدن العراق [١].

د- **الرفض المحتمل من كردستان العراق:** ان إقليم كردستان رفض مد شبكة سكك حديدية بطول ٤ كيلومترات عبر دهوك إلى الحدود التركية، مشيرًا إلى مخاوف تتعلق بمعبر إبراهيم الخليل الحدودي، ويشكل هذا المعبر البوابة الرئيسة بين إقليم كردستان وتركيا والدول الأوروبية، مما يوفر فوائد اقتصادية كبيرة، فضلًا عن ذلك، تشكل التضاريس الصخرية الصعبة على طول حدود إقليم كردستان مع تركيا عقبة إضافية [٢].

الخاتمة والاستنتاجات:

في الختام، يُعد مشروع طريق التنمية في العراق خطوة إستراتيجية هامة تعكس تطلعات الدولة نحو إعادة بناء اقتصادها وتعزيز مكانتها في الساحة الإقليمية والدولية، من خلال ربط العراق بشبكة واسعة من الطرق والبرامج التجارية المتطورة التي تربط الخليج العربي بأوروبا، يُمكن أن يصبح العراق مركزًا رئيسًا يسهم في تعزيز التكامل الاقتصادي في المنطقة وفتح آفاق جديدة للتعاون بين دول الشرق الأوسط وآسيا وأوروبا.

إذا تم تنفيذ هذا المشروع بنجاح، فإنه سوف يُسهم في تحقيق الاستقرار الإقليمي، وتوسيع شبكة العلاقات التجارية، ويُعيد للعراق مكانته الاقتصادية التي فقدها على مر السنوات السابقة، كما أن المشروع قد يكون مفتاحًا لتحسين العلاقات بين الدول في المنطقة، ويعزز من فرص التعاون المشترك لمواجهة التحديات الإقليمية والدولية.

في النهاية، يظل نجاح مشروع طريق التنمية مرهونًا بقدرة العراق على إدارة التحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية التي قد تواجهه، فضلاً عن ضمان التنسيق الفعال بين الأطراف المختلفة المتنافسة والمتعاونة، بما يحقق مصلحة جميع المعنيين.

(1) The opportunities and challenges of Iraq's strategic "Development Road" project, Future For Advanced Research & Studies, Abu Dhabi, 2023, on the link: https://futureuae.com/ar-/Mainpage/Item/8293/the-dry-canal-the-opportunities-and-challenges-of-iraqs-strategic-development-road-project, Date of visit: 66:59 ,2024/12/ PM.

(2) Op,cit, https: // futureuae.com /ar-/ Mainpage/Item/ 8293/ the -dry- canal- the-opportunities -and-challenges-of-iraqs-strategic-development-road-project, Date of visit: 6/12/2024, 7:03 PM.

الاستنتاجات

ينطوي البحث على مجموعة من الاستنتاجات، وهي الآتي:

١. أهمية العراق الجيوسياسية والاقتصادية: يُمثل العراق نقطة محورية في الإستراتيجيات الإقليمية والدولية بفضل

موقعه الجغرافي المتميز وموارده الطبيعية الغنية، فيشكل العراق رابطًا إستراتيجيًا بين الشرق والغرب، مما يمنحه دورًا حاسمًا في مشاريع التنمية الإقليمية والدولية، مثل مشروع طريق التنمية.

٢. إمكانات مشروع طريق التنمية: يمثل مشروع طريق التنمية فرصة كبيرة للعراق لإعادة بناء اقتصاده وتحقيق التكامل مع جيرانه الإقليميين والدوليين، من خلال تطوير شبكة من الطرق والسكك الحديدية، وذلك يُمكن العراق من تعزيز موقعه كممر تجاري رئيسي، ويُسهم في تحسين البنية التحتية في المنطقة، مما يفتح المجال أمام زيادة الاستثمارات والتجارة.

٣. التنافس الإقليمي والدولي: يُعد المشروع محط اهتمام لعدة قوى إقليمية ودولية، إذ تُظهر مواقف الدول تباينًا إستراتيجيًا يعكس مصالحها السياسية والاقتصادية.

قائمة المصادر:

أولا: المصادر العربية

١ـ أحمد ذوقان الهنداوي وآخرون، استشراف المستقبل وصناعته (ما قبل التخطيط الإستراتيجي.. استعداد ذكي)، (قنديل للطباعة والنشر والتوزيع، دبي، ٢٠١٧).

٢ـ أحمد مشعان نجم، مكانة تركيا الدولية: دراسة في التوازنات الإقليمية والدولية، (دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان :٢٠١٧).

٣. بيداء رافع شرقي، ناجي محمد الهتاش، مستقبل المكانة الإسرائيلية في إطار النظرية الواقعية، (العربي للنشر والتوزيع، مصر: ٢٠٢٤).

٤ـ طاهر محسن منصور الغالبي، مناف عبد الكاظم القطان، التفكير الإستراتيجي (المفاهيم – الأنماط – المداخل)، (دار الفيحاء للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان: ٢٠١٨).

٥ـ عادل ثجيل البديوي، الإدراك الإستراتيجي للولايات المتحدة الأميركية (دراسة في المبادئ الجيوبوليتيكية)، (دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان: ٢٠١٥).

٦ـ عبد اللطيف حمزة القراري، الإستراتيجية: النظرية والتطبيق في القيادة والأعمال ودورها في صعود الأمم والدول، (أكاديمية أوكسفورد العليا: ٢٠١٦).

٧ـ عصام عبد الشافي، السياسة الأمريكية والثورة المصرية، (دار البشير للثقافة والعلوم،

ب.ت).

٨ـ محمد حسين أبو صالح، التخطيط الإستراتيجي القومي (منهج المستقبل)، (دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان: ٢٠١٦).

٩ـ محمد طالب حميد، العلاقات الإيرانية الامريكية: توافق أم تقاطع، (العربي للنشر والتوزيع، القاهرة: ٢٠١٦).

١٠ـ محمد وائل القيسي، الأداء الإستراتيجي الأمريكي بعد العام ٢٠٠٨ (إدارة باراك أوباما أنموذجًا)، (العبيكان للنشر، الرياض: ٢٠١٦).

١١ـ منال أحمد البارودي، علم استشراف المستقبل، المجموعة العربية للتدريب والنشر، (القاهرة: ٢٠١٩).

١٢ـ يعقوب عادل ناصر الدين، الإستراتيجية منهج الممارسات المتكاملة، ط٣، (منشورات جامعة الشرق الأوسط، عمان: ٢٠٢٢).

١٣ـ رحمة زعبي، أثر التخطيط الإستراتيجي في أداء مؤسسات التعليم العالي الجزائرية (من منظور بطاقة الأداء

المتوازن) دراسة حالة جامعة محمد خيضر بسكرة، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، قسم علوم التسيير، (كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر – بسكرة، الجزائر: ٢٠١٤).

١٤ـ زمن جاسم محمد، مكانة سوريا في المدرك الإستراتيجي الإيراني بعد عام ٢٠٠٣، (رسالة ماجستير (غير منشورة)، قسم الإستراتيجية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد: ٢٠١٧).

١٥ـ شريفي ياسين، التخطيط الإستراتيجي المدرسي في ظل قانون المدارس الخاصة في الجزائر (٢٠٠٣-٢٠٠٨): دراسة حالة المدرسة العلمية الجديدة الخاصة، مذكرة ماجستير (منشورة)، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر: ٢٠١٠).

١٦ـ عمر ذايب العتيبي، أثر التخطيط الإستراتيجي والتحسين المستمر على فاعلية المؤسسات المستقلة في دولة الكويت، رسالة ماجستير (منشورة)، قسم إدارة الأعمال، (كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن: ٢٠١٢).

١٧ـ فتني فيروز، العارفة ربوش، مهارات التفكير الإستراتيجي وتطوير المنظمة: دراسة ميدانية بـ: المديرية العملية لإتصالات الجزائر – تبسة، مذكرة ماجستير (غير منشورة)،

قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة العربي التبسي – تبسة، الجزائر، ٢٠٢٠.

ثانياً: المصادر الأجنبية:

1- Harith Hasan, Iraq's Development Road: Geopolitics, Rentierism, and Broder Connectivity, MALCOLM H. KERR CARNEGIE MIDDLE EAST CENTER, Beirut, 2024.
2- Iraq Studies Unit, Iraq's Development Road Project: Geo- Political and Economic Implications and Prospects of Success, Emirates Policy Center, Abu Dhabi, 2023.
3- Murat Yesiltas, Turkey's Quest for a "New International Order": The Discourse of Civilization and the Politics of Restoration, Perceptions Journal of International Affairs, No.4, Turkey, Winter 2014.
4- Ranj Alaaldin, Iraq's Development Road Project: A path to Prosperity or Instability?, MIDDLE EAST COUNCIL ON GLOBAL AFFAIRS, Doha, 2024.
5- Watheq Al-sadoon, QATAR AND THE UAE JOINING THE DEVELOPMENT ROAD PROJECT: MOTIVATIONS AND BENEFIT, Center for Middle Eastern Studies, Analysis 318, 2024.

Internet

1- Ali Mohamed Al-khouri, The "Development Road" project and the future of regional integration, Al-Wfd newspaper, ARAB FEDERATION FOR DIGITAL ECONOMY, Cairo, 7/8/2024, On the link: https://arab-digital-economy.org/language/en/10294, Time of visit: 6/12/2024, 11:01 AM.
2- Development Road: Building Bridges in a Tumultuous Region, TRENDS Turkiye Virtual Office, 2024, on the international network, https://trendsresearch.org/insight/development-road-building-bridges-in-a-tumultuous-region/?srsltid=AfmBOopXoRp8uA628W943vXm

KtWUYTXtTA82_rP-lvr-uBKu3eBvT8gg, Date of visit: 5/12/ 2024, 1:37 pm.

3- Idris Okuducu, What Iran Stands to Lose from Iraq's Development Road Megaproject, Gulf International Forum, Washington, on the link: https://gulfif.org/what-iran-stands-to-lose-from-iraqs-development-road-megaproject/, Date of visit: 6/12/2024, 2:36 PM.

4- Iraq's Development Road plagued by economic and security challenges, Al Majalla, London, 2024, on the link: https://en.majalla.com/node/322080/infographics/iraq%E2%80%99s-development-road-plagued-economic-and-security-challenges, Date of visit: 6/12/2024, 6:48 PM.

5- Size Gu and others, The Importance of the Al-Faw Port and the Iraqi Development Road Project in the Iraqi-Turkish Cooperation, Journal MENA, Middle east political and economic institute, on the link: https://mepei.com/the-importance-of-the-al-faw-port-and-the-iraqi-development-road-project-in-the-iraqi-turkish-cooperation/, Date of visit: 5/12/2024 1:47 PM.

6- The opportunities and challenges of Iraq's strategic "Development Road" project, Future For Advanced Research & Studies, Abu Dhabi, 2023, on the link: https://futureuae.com/ar-/Mainpage/Item/8293/the-dry-canal-the-opportunities-and-challenges-of-iraqs-strategic-development-road-project, Date of visit: 6/12/2024, 6:59 PM.

التطور التكنولوجي وحوكمة الموارد المائية في العراق: إستراتيجيات مواجهة التغيرات المناخية

م.م شيماء محمد ناصر

كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد

Shaima.mohammed@copolicy.uobaghdad.edu.iq

https://doi.org/10.61884/hjs.v14i56.658

ملخص :

يواجه العراق تحديات مائية خطيرة نتيجة التغيرات المناخية، مثل انخفاض معدلات هطول الأمطار، ارتفاع درجات الحرارة، وزيادة معدلات الجفاف والتصحر، فهذه التحديات تتطلب إستراتيجيات فعالة لإدارة الموارد المائية بشكل مستدام، وهو ما يمكن تحقيقه من خلال تبني التطورات التكنولوجية الحديثة في مجال الحوكمة البيئية ، و يركز هذا البحث على دور التحول الرقمي والتقنيات الذكية في تعزيز كفاءة إدارة المياه، إذ يمكن لتطبيقات الذكاء الاصطناعي، إنترنت الأشياء، الاستشعار عن بعد، وتحليل البيانات الضخمة أن تُسهم في تحسين مراقبة مصادر المياه، التنبؤ بموجات الجفاف، وتطوير أنظمة ري ذكية تقلل من الهدر المائي، كما يناقش البحث أهمية استخدام الطاقة المتجددة في مشاريع تحلية المياه ومعالجة الصرف الصحي، ودور البلوك تشين في تعزيز الشفافية في توزيع الموارد المائية.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، العراق، التغير المناخي، التحول الرقمي، الذكاء الاصطناعي، البلوك تشين

Technological Development and Water Resources Governance in Iraq: Strategies for Confronting Climate Change

Assistant Lecturer : Shaima Mohammed Nasser
College of Political Science – University of Baghdad
Shaima.mohammed@copolicy.uobaghdad.edu.iq

ABSTRACT

Iraq faces severe water challenges as a result of climate change, including declining rainfall rates, rising temperatures, and increasing levels of drought and desertification. These challenges necessitate effective strategies for sustainable water resource management, which can be achieved through the adoption of modern technological advancements in environmental governance. This study focuses on the role of digital transformation and smart technologies in enhancing the efficiency of water management. Applications of artificial intelligence, the Internet of Things (IoT), remote sensing, and big data analytics can significantly improve the monitoring of water sources, forecasting of drought waves, and development of smart irrigation systems that minimize water waste.

KEYWORDS: Governance, Iraq, Climate Change, Digital Transformation, Artificial Intelligence, Blockchain.

المقـدمة:

تواجه الدول النامية تحديات متزايدة في إدارة الموارد الطبيعية نتيجة لتغيرات مناخية متسارعة ونمو سكاني متصاعد، وتأتي الموارد المائية في مقدمة هذه التحديات نظراً لأهميتها الحيوية في الأمن الغذائي والاستقرار المجتمعي. ويعد العراق من الدول التي تعاني من أزمة مائية متفاقمة بفعل عوامل داخلية وخارجية، أبرزها التغيرات المناخية، وغياب السياسات المائية المستدامة، والتأثيرات السياسية لسدود دول الجوار.

في ظل هذا الواقع، برزت أهمية التطور التكنولوجي كأداة إستراتيجية يمكن أن تُسهم في تحسين حوكمة الموارد المائية عبر آليات مراقبة ذكية، ونظم معلومات جغرافية، وتقنيات

تنبؤية تساعد في اتخاذ القرار، كما أن دمج التكنولوجيا ضمن الخطط الوطنية لإدارة المياه يمثل أحد المحاور الرئيسة لمواجهة الآثار السلبية للتغير المناخي، ويسعى هذا البحث إلى تحليل العلاقة بين التطور التكنولوجي وحوكمة الموارد المائية في العراق، عبر استكشاف مدى توظيف التكنولوجيا الحديثة كأداة لمعالجة تحديات التغير المناخي وضمان استدامة المياه للأجيال القادمة.

أهمية البحث: تكمن أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على أهمية دمج التكنولوجيا ضمن إطار الحوكمة البيئية، لاسيما في بلد مثل العراق يعاني من أزمات مائية متكررة ومزمنة، كما يُسهم البحث في فتح آفاق جديدة للتخطيط الإستراتيجي المستند إلى الابتكار التكنولوجي لمجابهة تحديات التغير المناخي، وهو ما يعزز من قدرة صانعي القرار على بناء سياسات أكثر فعالية واستدامة.

أهداف البحث: يرمي البحث الى: توضيح المفاهيم النظرية للتطور التكنولوجي والحوكمة المائية،تحليل واقع الموارد المائية في العراق والتحديات المرتبطة بها،استعراض التطبيقات التكنولوجية الممكنة لمعالجة أزمة المياه، تقديم رؤى إستراتيجية لتكامل التكنولوجيا في سياسات المياه بالعراق.

إشكالية البحث: في ظل تنامي التحديات المناخية والبيئية التي تواجه العراق، يبرز سؤال محوري: إلى أي مدى يمكن للتطور التكنولوجي أن يُسهم في تحسين حوكمة الموارد المائية في العراق، وما هي الإستراتيجيات الملائمة لتوظيف هذه التكنولوجيا في مواجهة التغيرات المناخية؟

فرضية البحث: يفترض البحث أن الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة في إدارة الموارد المائية من شأنه أن يعزز فعالية الحوكمة البيئية في العراق، ويسهم في تقليل آثار التغيرات المناخية، شريطة توفر الإرادة السياسية والبنية التحتية المؤسسية اللازمة.

منهج البحث: تناول البحث المنهج الوصفي، فضلاً عن المنهج التحليلي والإحصائي في قراءة البيانات ومناقشتها، مستنداً إلى مراجعة الأدبيات، التقارير الدولية، والدراسات السابقة.

اولاً: الإطار النظري والمفاهيمي

١- تعريف التطور التكنولوجي

تُعد العلاقة بين البيئة والتقنية علاقة تاريخية فطالما حاول الإنسان توظيف الأفكار والإبداع والابتكار في مواجهة صعوبات البيئة المحيطة به ولجعلها أكثر ملائمة للعيش والرفاهية.

التكنولوجيا هي كلمة إغريقية مشتقة من كلمتين هما (techno) وتعني مهارة فنية، وكلمة (logos) وتعنى علما ودراسة، وعند دمج الكلمتين فإن معنى مصطلح تكنلوجيا هو تنظيم المهارة الفنية، أما التطور التكنولوجي فهو : عملية مستمرة تهدف إلى تطوير وتحسين الأدوات والأنظمة والعمليات التقنية لتلبية احتياجات الإنسان وتحسين جودة الحياة[١] ، وفي سياق التغيرات المناخية، أصبح لهذا التطور دور محوري في تعزيز الحوكمة البيئية وتحقيق الاستدامة، وفقًا للمبادرة العالمية للاستدامة الإلكترونية (GeSI)، فإن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تمتلك القدرة على تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنسبة تصل إلى ٢٠٪ بحلول عام ٢٠٣٠ من خلال تحسين كفاءة استخدام الطاقة وتعزيز الممارسات الذكية،كما يسهم الذكاء الاصطناعي وتحليلات البيانات الضخمة في إدارة جودة المياه والهواء، وتطوير أنظمة الإنذار المبكر للكوارث البيئية، وتحسين اتخاذ القرار البيئي ، فضلاً عن ذلك، يُسهم التحول الرقمي في تقليل الاعتماد على الورق، وتعزيز الوعي البيئي من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، مما يُسهم في مكافحة المعلومات المضللة حول التغير المناخي[٢] ، و تُعد هذه الابتكارات ضرورية لاسيما في دول مثل العراق، إذ تُواجه تحديات كبيرة في إدارة الموارد المائية بسبب التغيرات المناخية، مما يستدعي تبني إستراتيجيات تكنولوجية متقدمة لتعزيز الاستدامة البيئية.

٢- تعريف التغير المناخي

يُشير إلى التغيرات طويلة الأجل في درجات الحرارة وأنماط الطقس على سطح الأرض، والتي تحدث بشكل طبيعي أو نتيجة للنشاط البشري ، ففي السنوات الأخيرة، أصبحت التغيرات المناخية التي يسببها النشاط البشري، مثل الاحتباس الحراري والتلوث من أكبر التحديات

(١) علي صباح محمد، عبد الرحمن محمد عيسى،" توظيف التكنولوجيا الحديثة في مؤسسات الدولة (العراق انموذجاً) ، "مجلة كلية دجلة الجامعة، (كلية دجلة الجامعة، العدد الثالث، المجلد السابع، أيلول: ٢٠٢٤)، ص٥٦١.

(2) Global e- Sustainability Initiative (GESI), # SMARTTER2030: ICT solutions for 21st century challenge (Brussels: global e-sustainability 2015), p8-9. https://smarter2030.gesi.org/downloads/Full_report.pdf.

البيئية ، و تؤثر هذه التغيرات في النظم البيئية والموارد الطبيعية، بما في ذلك الموارد المائية، وتؤدي إلى تهديدات مثل الجفاف، الفيضانات، وزيادة التهديدات للأمن المائي[١] ، و من أبرز آثار هذا التغير ما يحدث في الغلاف الجليدي (cryosphere)، إذ تشير الدراسات إلى حدوث انخفاض عالمي واسع النطاق في الغطاء الثلجي والجليدي، بما في ذلك الأنهار الجليدية والتربة الصقيعية، ومن المتوقع أن يستمر هذا الانخفاض خلال القرن الحادي والعشرين، ما يؤدي إلى تغيّرات كبيرة في تدفق المياه العذبة، خاصة في المناطق الجبلية ، فعلى الرغم من أن ذوبان الأنهار الجليدية قد يؤدي مؤقتًا إلى زيادة التدفق النهري، إلا أن الانخفاض المستمر في كتلة الجليد يؤدي في المدى البعيد إلى انخفاض الجريان الأساسي وتذبذب في تدفق الأنهار، وتغير في توقيت ذروة الجريان الموسمي ، وتؤدي هذه التحولات إلى تفاقم مشكلة الإجهاد المائي (Water Stress) ،إذ تُعد من أكبر التحديات التي ستواجه العالم في القرن الحادي والعشرين، خصوصًا في ظل زيادة استخدام المياه بمعدل يفوق ضعف معدل نمو السكان خلال القرن الماضي ، كما أن تغير المناخ سيؤدي إلى تفاوت موسمي في توافر المياه، ما يزيد من حدة الأزمة في المناطق التي تعاني أصلًا من ندرة مائية، ويهدد مناطق أخرى كانت تُعرف بغزارة مواردها المائية[٢].

٣- تعريف حوكمة الموارد المائية

بدء استخدام مصطلح الحوكمة منذ بداية التسعينات، وأصبح من ضمن المصطلحات المستعملة من قبل الهيئات المالية والتنموية والعالمية[٣]، أما مصطلح (حوكمة المياه) ظهر لأول مرة في المؤتمر الدولي حول المياه والبيئة الذي عقد في دبلن عام ١٩٩٢[٤]، ويُقصد به (**مجموعة النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإدارية التي تهدف إلى تطوير**

(١) الأمم المتحدة، ما هو تغير المناخ، تاريخ زيارة الموقع: ٢٣ تشرين الأول ٢٠٢٥، https://www.un.org/ar/climatechange/what-is-climate-change .

(2) UNESCO, Un- Water, the United Nations world water development report2020: water and climate change (Paris, UNESCO,2020), p16. https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000372985.locale=en

(٣) بوزيان العربي، جلطي غالم، "مفهوم الحوكمة: عوامل ظهورها ومرتكزاتها، ومجالات استخداماتها،" مجلة المالية والأسواق (العدد ٢، المجلد ٨، أيلول ٢٠٢١)، ص٤٢٩.

(٤) صيد ماجد، رقايق فاطمة الزهراء، أهمية الحوكمة المائية في تعزيز الأمن المائي تجارب دولية في مجال إعادة تدوير المياه العادمة؛ فصل من كتاب حوكمة إدارة المياه بين الواقع واستراتيجيات التنمية (برلين: المركز الديمقراطي العربي ،٢٠٢١)، ص١٠٦.

الموارد المائية وإدارتها، فضلاً عن تقديم خدمات المياه بكفاءة وعدالة)، وقد شدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أن حوكمة المياه تشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي سمح لإصحاب المصلحة بمن فيهم المواطنون ومجموعات المصالح، تحديد الأولويات، وممارسة الحقوق القانونية والوفاء بالالتزامات، والتفاوض لحل الخلافات ، وتسند حوكمة المياه على أربع ركائز: الأبعاد الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية، والسياسية ، إذ يشير البعد الاجتماعي إلى الاستعمال المنصف للمياه ، في حين يقصد بالبعد الاقتصادي : ترشيد استهلاك المياه ودور المياه في النمو الاقتصادية، أما البعد السياسي فيتمثل في طرح فرص ديمقراطية متكافئة أمام جميع أصحاب المصلحة للتأثير ومراقبة العمليات والنتائج السياسية ، أما البعد البيئي يشير إلى الاستخدام المستدام للمياه وسلامة النظام البيئي مع التركيز على الدور الأساسي من أجل الحفاظ على بيئة صحية ومنع تدهور المياه وبالتالي يمنع التهديدات التي تشكل خطراً على الاستدامة البيئية والصحة العامة[١].

استنادًا للتقرير السادس لتوقعات حالة البيئة العالمية لمنطقة غرب آسيا (GEO-6)، تم تصنيف العراق بأنه من أكثر الدول تأثراً بأزمة التغير المناخي

ثانياً: التحديات التي تواجه الموارد المائية في العراق

١- التحديات البيئية والمناخية

يُعد التغير المناخي ظاهرة عالمية تؤثر بشكل كبير على العديد من المناطق حول العالم، ويواجه العراق تحديات بيئية متعددة نتيجة لهذه الظاهرة ، واستنادًا للتقرير السادس لتوقعات حالة البيئة العالمية لمنطقة غرب آسيا (GEO-٦)، تم تصنيف العراق بأنه من أكثر الدول تأثراً بأزمة التغير المناخي[٢] ، إذ شهدت محافظات العراق مخاطر ظواهر التغيرات المناخية العنيفة مثل درجات الحرارة العالية، وعدم كفاية الأمطار ونقص هطولها وكما موضح في الشكل رقم (١)[٣].

(1) United Nations Development Program, Water Governance for Poverty Reduction (New York, United Nations Development Program,2004) p10.

(٢) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تقرير توقعات البيئة العالمية جيو-٦ التقييم الإقليمي السادس لمنطقة غرب آسيا (نيروبي:برنامج الأمم المتحدة للبيئة،٢٠١٦)، ص٤٧. https://www.unep.org/resources/report/geo-6-global-environment-outlook-regional-assessment-west-asia

(3) World bank group, Country climate and development report: Iraq (Washington: World bank group, November 2022), p6.

شكل رقم (١) المخاطر المناخية والطبيعة المحتملة في العراق

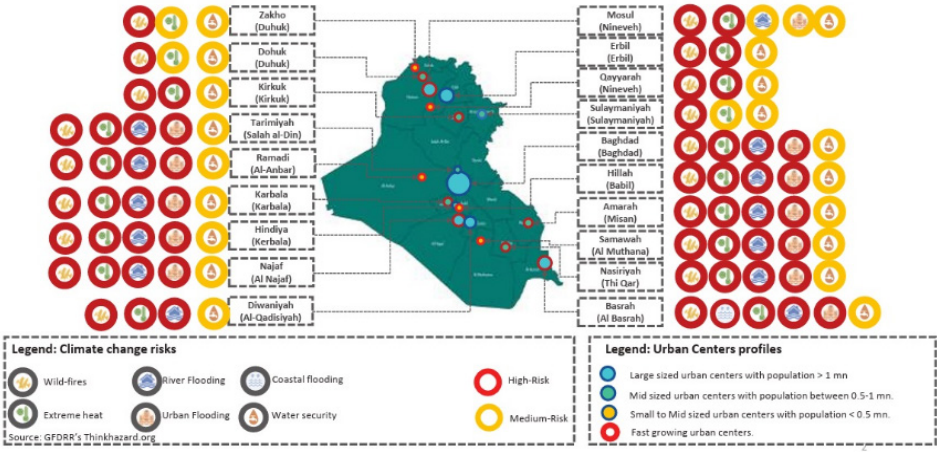

المصدر: World bank group, Country climate and development report: Iraq (Washington: World bank group, November 2022) , p6.

أ- **انخفاض معدلات هطول الأمطار:** تمتاز الأمطار في العراق بشكل عام بعدم انتظام توزيعها من حيث الزمان والمكان، إذ تختلف كميات الأمطار في محطات الأنواء الجوية حسب العوامل الجغرافية والارتفاع عن سطح البحر، تشير بيانات المحطات المناخية إلى تراجع ملحوظ في كمية الأمطار السنوية، فضلاً عن ذلك انخفاض عدد الأيام الممطرة بشكل عام، وفقًا للتوقعات المستقبلية التي تم التوصل إليها من خلال التحليلات الإحصائية، يتوقع أن ينخفض المتوسط السنوي لسقوط الأمطار بنسبة ١٠٪ بحلول عام ٢٠٥٠، كما يتوقع انخفاض معدل الجريان السطحي بنسبة ٢٢٪[(١)]، فإن هذا التراجع في كمية الأمطار يؤدي إلى توسيع الفجوة بين العرض والطلب، ومن المتوقع أن تصل إلى (١٠,٩) مليارات متر مكعب بحلول عام (٢٠٣٥)، فضلاً عن الآثار الخطيرة على تغذية الأنهار والموارد المائية الأخرى؛ ما يؤدي إلى تقليص المساحات الزراعية وزيادة الضغط على الاحتياطات المائية المتاحة، إذ يظهر الجدول رقم (١) تراجعًا ملحوظًا في مناسيب المياه في السدود والبحيرات (الخزانات) بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/١ مقارنة بنفس التاريخ لعام ٢٠٢١، إذ بلغ مجموع الخزين الحي في ٢٠٢٢/١٠/١ نحو ١١,٥١ مليار متر مكعب، مقارنة بـ ٢٦,٧٩ مليار متر مكعب في نفس التاريخ من العام ٢٠٢١، مما يعكس التأثيرات الواضحة لتناقص الأمطار على الموارد المائية في البلاد[(٢)].

(1) Ibid, p1415-.

(٢) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، قسم إحصاءات البيئة، الإحصاءات البيئية للعراق كمية ونوعية المياه لسنة ٢٠٢٢(مديرية المطبعة: الجهاز المركزي للإحصاء، تموز ٢٠٢٣)، ص٢٥.

جدول رقم (١)

مناسيب الخزن المتحققة في السدود والبحيرات (الخزانات) بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/١ مقارنة مع نفس التاريخ لسنة ٢٠٢١

الحوض	السد أو البحيرة	المتحقق في ٢٠٢١/١٠/١		المتحقق في ٢٠٢٢/١٠/١	
		المنسوب (م)	الخزين الحي (مليار م٣)	المنسوب (م)	الخزين الحي (مليار م٣)
حوضي دجلة والفرات	سد الموصل	٣١٧,١٦	٦,١٥	٣٠٩,٨٩	٤,٢٦
	سد حديثة	١٤٠,٤١	٥,٣٨	١٢٨,٨٩	٢,١٢
	بحيرة الثرثار	٤٨,٦٢	١٠,٢٢	٤٣,٤١	١,٤٤
	بحيرة الحبانية	٤٧,٠٦	١,٠٨	٤٢,٥٠	٠,٠٠
	إجمالي		**٢٢,٨٣**		**٧,٨٢**
الزاب الأسفل	سد دوكان	٤٩١,٥١	٢,٤٤	٤٩٠,١١	٢,٢٣
حوض العظيم	سد العظيم	١١٧,٢٤	٠,٤٢	١١٥,٢٢	٠,٣٣
ديالى	سد دربندخان	٤٦١,١١	٠,٩٩	٤٦١,٤٣	١
	سد حمرين	٨٨,٩٧	٠,١	٨٩,٩٣	٠,٣١
	إجمالي		١,٠٩		١,١٣
الخزن الحي لغاية المنافذ السفلى (مليار م٣)			٢٦,٧٩		١١,٥١

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، قسم إحصاءات البيئة، الإحصاءات البيئية للعراق كمية ونوعية المياه لسنة ٢٠٢٢(مديرية المطبعة: الجهاز المركزي للإحصاء، تموز ٢٠٢٣)، ص٢٥.

ب- **ارتفاع درجات الحرارة:** تتمثل التحديات الرئيسة التي تواجه العراق بسبب التغير المناخي في موجات الحر وارتفاع درجات الحرارة، إذ وصل الارتفاع بمقدار (٠,٧) م° عما كانت عليه قبل مئة عام، ومن المتوقع أن يرتفع متوسط درجات الحرارة خلال المئة عام القادمة بمقدار (٢-٣ م°) [١]، وقد تزداد حالات ارتفاع درجات الحرارة الشديدة (فوق الـ ٥٠ م°) في بعض المناطق بحلول عام ٢٠٥٠ ،إذ يؤدي هذا الارتفاع إلى زيادة في التبخر من البحيرات والخزانات المائية، مما يُقلل من كميات المياه المتوفرة، ويؤثر بشكل سلبي على الزراعة وتوفير المياه الصالحة للشرب[٢].

ج- **زيادة معدلات الجفاف والتصحر:** يواجه العراق أكبر التحديات البيئية في تاريخه، تتمثل بالتصحر الشديد والجفاف، والتي تعرض أمنه الغذائي للخطر، ولها نتائج بيئية واقتصادية واجتماعية وحضارية وخيمة أبرزها فقدان الأراضي المنتجة وتحرك الكثبان الرملية وهبوب العواصف الرملية والترابية الشديدة وما ينتج عنها من زيادة تلوث الهواء، حيث ارتفعت نسبة الأراضي المهددة بالتصحر للعام (٢٠١٦-٢٠٢٠) في المحافظات (بغداد، واسط، ديالى، الانبار، بابل، القادسية، السليمانية، دهوك) وكما موضح في الشكل رقم (٢) [٣]

(1) World bank group, climate change knowledge portal, observed climatology of average mean surface air temperature, accessed : 52025-9-, https://climateknowledgeportal.worldbank.org/country/iraq/climate-data-historical

(2) Muntasser Majeed Hamed, Shojaa Mahmoud khalaf, "climate change and societal stability in Iraq: proposed measures," journal of Ecohumanism , (no:1, volume:4, 2025) , p4714, https://doi.org/10.62754/joe.v4i1.6368

(٣) دعاء فلاح الدباغ، نسبة الأراضي المتصحرة والمهددة بالتصحر في العراق لسنتين (٢٠١٦-٢٠٢٠) (مجلس النواب العراقي، دائرة البحوث، قسم البحوث والدراسات النيابية: تقرير، حزيران ٢٠٢٢)، ص٤.

الشكل رقم (٢) مساحة الأراضي المهددة بالتصحر بالدونم لمحافظات العراق لسنة (٢٠١٦-٢٠٢٠)

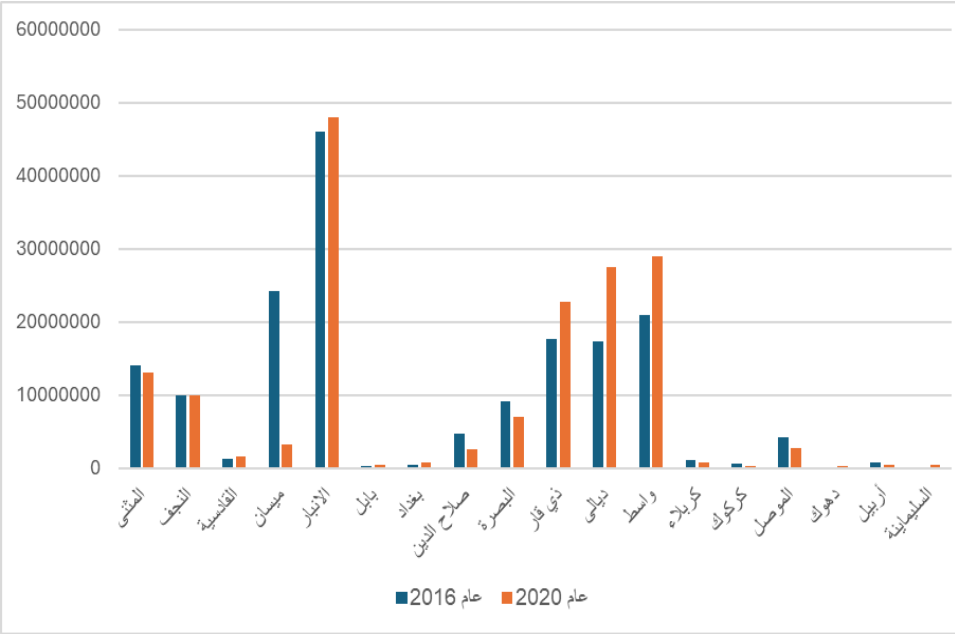

المصدر: دعاء فلاح الدباغ، نسبة الأراضي المتصحرة والمهددة بالتصحر في العراق لسنتين (٢٠١٦-٢٠٢٠) (مجلس النواب العراقي، دائرة البحوث، قسم البحوث والدراسات النيابية: تقرير، حزيران ٢٠٢٢)، ص ٤.

٢- تحديات حوكمة المياه

تُعد أزمة اختلال الميزان المائي في العراق في جوهرها انعكاساً للقصور في ممارسات الحوكمة، إذ تتجلى في عدة جوانب، من بينها: الفشل في تأمين كميات كافية من المياه للمناطق الفقيرة والمهمّشة، ضعف التشريعات ذات الصلة بالمياه، تردي البنية التحتية، وعدم القدرة على تحقيق التوازن بين الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، كما يُضاف إلى ذلك ضعف أدوات الدبلوماسية المائية مع دول الجوار. وعليه، سيتم تناول التحديات المتعلقة بحوكمة المياه في العراق من خلال بُعدين أساسيين: التحديات الداخلية المرتبطة بالإدارة الوطنية للموارد المائية، والتحديات الخارجية المرتبطة بالعلاقات الإقليمية وتقاسم المياه مع الدول المجاورة.

أ- **التحديات الداخلية**

- **غياب التطبيق الفّعال لنظام تخصيص المياه:** يعاني العراق من ضعف واضح في نظام تخصيص المياه، بالرغم من وجود إستراتيجية الموارد المائية والأراضي التي تهدف إلى توزيع المياه بناءً على احتياجات المحافظات ، إلا أن هذه الإستراتيجية لم تنفذ بالشكل المطلوب، إذ يسود التطبيق العملي طابع المصالح السياسية من خلال الإفادة من المكاسب قصيرة الإجل التي تظهر في إطار ولاية القادة السياسيين مثل المحافظة على مجاري الري في المحافظات ذات النشاط الزراعي الكثيف أو إجراء اختبارات جودة المياه في المحطات الهيدرولوجية الرئيسة، فضلاً عن ذلك، تستمر ممارسات الري بالغمر، ما يفاقم أزمة الهدر المائي وتدهور الأراضي الزراعية، ويؤدي هذا الوضع إلى توترات بين المحافظات، خصوصاً بين المناطق العليا التي تستهلك المياه والمناطق السفلى مثل البصرة التي تعاني من نقص حاد وتلوث[1].
- **فشل اللامركزية في دعم الحوكمة المحلية للمياه:** رغم تبني العراق لسياسة اللامركزية من خلال قانون المحافظات رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨ والمادتان (١١٤،١١٥) من الدستور العراقي، إذ نصت المادة (١١٤/سابعاً) على:» رسم سياسة الموارد المائية الداخلية، وتنظيمها بما يضمن توزيعاً عادلاً لها، وينظم ذلك بقانون»، أما المادة (١١٥) تشير إلى الصلاحيات التي تتمتع بها الأقاليم والمحافظات، وتنص صراحة على أن الصلاحيات التي لا يشار اليها كصلاحيات حصرية للحكومة الاتحادية هي من سلطات الأقاليم والمحافظات[2]، إلا أن التطبيق العملي، تفتقر المحافظات إلى الاستقلالية والسيطرة على العمليات الأزمة لتنفيذها، مما أدى إلى تناقضات واضحة بين توزيع الصلاحيات والمسؤوليات والموارد المالية فالسلطات المحلية غالباً ما تفتقر إلى الإمكانيات البشرية والمالية اللازمة لتنفيذ مشاريع المياه، وتظل مرتبطة بالموافقة والدعم من الحكومة المركزية في بغداد ، الأمر الذي يعطل إنجاز المشاريع الخدمية بشكل سريع وفعال، كما أن

تفتقر المحافظات إلى الاستقلالية والسيطرة على العمليات الأزمة لتنفيذها، مما أدى إلى تناقضات واضحة بين توزيع الصلاحيات والمسؤوليات والموارد المالية

(1) Tobias von Lossow et al., water governance in Iraq enabling a gamechanger (The Hague: water, peace and security partnership (WPS), September 2022), p45-.

(٢) مجلس النواب، الدائرة الإعلامية، دستور جمهورية العراق (ط٨: بغداد، ٢٠١٧)، ص ٧٦-٧٧.

غياب التنسيق بين الوزرات المركزية والمحافظات يعمق حالة التنازع والصراع المؤسسي، ما ينعكس سلباً على استقرار الخدمات المائية في المناطق.

- **ضعف التمويل وتدهور البنية التحتية للمياه:** تعاني البنية التحتية المائية في العراق من تدهور شديد نتيجة سنوات من النزاعات والإهمال المزمن، ونقص التمويل، إذ لا تستحوذ وزارة الموارد المائية إلا على نسبة أقل من (١٪) من إجمالي الميزانية الوطنية في مقابل أولوية واضحة لقطاعات أخرى مثل الأمن، هذا الخلل في التوزيع المالي أدى إلى تأخير في صيانة وتحديث شبكات توزيع المياه، ومعالجة الصرف الصحي، وزيادة الاعتماد على شبكات قديمة وغير فعالة، وتنعكس هذه الأزمة بشكل خاص في القطاع الزراعي الذي يُمثل المستهلك الأكبر للمياه، إذ يعتمد على نظم ري مهدرة وغير مستدامة، ما يؤدي الى تفاقم مشكلات التملح، والتصحر، وانخفاض الإنتاجية[١].
- **افتقار العراق لرؤية وطنية موحدة ومستدامة لإدارة المياه:** رغم وجود العديد من الخطط والسياسات القطاعية، إلا أن العراق يفتقر إلى رؤية وطنية شاملة ومنسقة لإدارة موارده المائية بشكل مستدام، تتسم عملية حوكمة المياه بغياب التنسيق بين الجهات الحكومية، وبتعدد القوانين غير المترابطة، والمؤسسات المتداخلة الصلاحيات، ما يؤدي إلى اتخاذ قرارات متضاربة وغير فعالة، كما أن ضعف الشفافية والمساءلة، إلى جانب هيمنة الاعتبارات السياسية على اتخاذ القرار، يحدّ من فعالية السياسات الحالية، هذا الوضع يعوق قدرة الدولة على الاستجابة للتحديات المستقبلية المرتبطة بالنمو السكاني المتزايد في العراق، زادت معدلات الطلب على المياه بشكل ملحوظ، ولاسيما في القطاعات الزراعية والصناعية، ويُعد القطاع الزراعي من أكبر مستهلكي المياه في العراق، إذ يُستخدم حوالي ٨٠٪ من المياه المتاحة في الزراعة، وندرة المياه، وتغير المناخ[٢].

ب- التحديات الخارجية

تستند الموارد المائية في العراق بشكل رئيس على نهري دجلة والفرات، اللذين ينبعان من تركيا في الشمال ويتجهان نحو الجنوب كما موضح في الخارطة رقم (١)، إذ يلتقيان في منطقة القرنة لتشكيل شط العرب، ويعد مصدر المياه الأساسي لهذين النهرين هو تركيا،

(1) Tobias von Lossow et al, op. cit, p5.

(2) Ibid, p4.

التي تُسهم بنسبة ٧١٪ من مجموع المياه، تليها إيران بنسبة ٧٪، ثم سوريا بنسبة ٤٪، والمتبقي من داخل العراق[١]، فعند تحليل هذه النسب، يتضح أن ١٠٠٪ من مياه نهر الفرات و٦٧٪ من مياه نهر دجلة تأتي من خارج الحدود العراقية، فإن السياسات المائية المتبعة من قبل دول الجوار تؤثر بشكل كبير على تدفق المياه إلى العراق، خصوصاً في المناطق الجنوبية، إذ شهد تدفق مياه نهري دجلة والفرات انخفاضاً كبيراً بنسبة (٢٩٪) و (٧٣٪) على التوالي[٢].

- **تركيا:** تتبع سياسة مائية تعد نهري دجلة والفرات (أنهارًا داخلية عابرة للحدود)، وترى أن لها السيادة الكاملة عليهما، رافضة الاعتراف بهما كأنهار دولية، بدأت منذ سبعينيات القرن الماضي بتنفيذ مشروع جنوب شرق الأناضول (GAP)، أحد أضخم المشاريع في المنطقة، ويشمل بناء ١٩ سدًا و٢٢ محطة لتوليد الكهرباء، ويغطي أكثر من ٧٣ ألف كيلومتر مربع[٣]،و من بين هذه المشاريع، يُعد (سد إليسو) الأكثر خطورة بالنسبة للعراق، إذ تم بناؤه على نهر دجلة قرب الحدود العراقية دون أي تنسيق، ما أدى إلى تقليص كبير في الواردات المائية نحو العراق، وانعكس سلبًا على الزراعة والبطالة والنزوح الريفي. تركيا تستخدم هذه المشاريع كورقة ضغط سياسي واقتصادي، مستندة إلى رؤيتها بأن لها الحق الكامل في موارد المياه داخل أراضيها، وترفض توقيع اتفاقيات ملزمة لتقاسم المياه، كما تدمج في سياستها المائية مخاوفها الأمنية من النشاط الكردي في شمال العراق[٤].
- **إيران:** تنتهج سياسة أحادية الجانب تجاه الموارد المائية المشتركة مع العراق، إذ استغلت غياب اتفاقيات مائية ملزمة لتنفيذ سلسلة من المشاريع التي أثرت بشكل مباشر على الأمن المائي العراقي، قامت إيران بتجفيف نهر الزاب الأسفل، الذي كان آخر نهر عابر للحدود مع العراق، كما حوّلت مجرى نهر الكارون بالكامل إلى داخل الأراضي الإيرانية، ما أدى إلى زيادة ملوحة شط العرب وضرر كبير بالزراعة في جنوب العراق، خصوصاً (البصرة والفاو)، كما شملت تدخلاتها تحويل مجاري نهر الوند

(١) عبد الرزاق حمزة عبد الله، «أزمة المياه في العراق: التحديات واشكالية الحلول،» مجلة دراسات دولية (جامعة بغداد، العدد تسعة وتسعون، تشرين الأول ٢٠٢٤)، ص ٢٦٣.

(٢) شيماء محمد ناصر، «المرأة العراقية في ظل التغير المناخي: التحديات والمعوقات واستراتيجيات التمكين،» مجلة قضايا سياسية، (جامعة النهرين، العدد ٧٦، اذار ٢٠٢٤)، ص٢٤٣.

(٣) عبد الرزاق حمزة عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص٢٥٩.

(٤) عمر هاشم ذنون ، «الادراك الاستراتيجي العراقي في إدارة مخاطر ازمة المياه الواقعية والمستقبلية،» مجلة دراسات إقليمية (جامعة الموصل، العدد ٦٠، المجلد١٨، نيسان ٢٠٢٤) ص٦٥-٦٦.

ونهر سيروان، مما قلل من تدفق المياه نحو العراق، وإيران، رغم توقيعها اتفاقيات مياه مع دول مثل باكستان وأفغانستان وتركمانستان، لم توقع أي اتفاقية مشابهة مع العراق، بسبب الانشغال العراقي بالحروب والصراعات الداخلية لتثبيت واقع جديد على الأرض يخدم مصالحها المائية[١].

- **سوريا:** اتبعت سوريا سياسة مائية مزدوجة قائمة على تحقيق التنمية الداخلية واستخدام المياه كورقة ضغط سياسية، في إطار تنميتها الاقتصادية، نفذت سوريا (مشروع سد الطبقة) على نهر الفرات بين عامي (١٩٦٨-١٩٧٨) بدعم من الاتحاد السوفيتي سابقاً، ويعد من أهم السدود في الشرق الأوسط بسعة تخزينية تقدر بـ ١٢ مليار متر مكعب ، كما سعت سوريا إلى تأمين حصتها من مياه الفرات من خلال اتفاقية عام ١٩٨٧ مع تركيا، التي نصت على التزام تركيا بتوفير ٥٠٠ متر مكعب في الثانية من المياه، مقابل التزام سوريا بكبح نشاط حزب العمال الكردستاني، رغم هذا، لم تشمل الاتفاقية العراق، مما أثر على حصته المائية، خاصة مع تزايد الطلب المائي وتغيرات المناخ، وتظهر سياسة سوريا كجزء من التنافس الإقليمي مع العراق في عهد النظام السابق، إذ استُخدمت المياه كأداة في هذا الصراع[٢] .

يتضح من استعراض سياسات كل من تركيا وإيران وسوريا أن الدول الثلاث استخدمت مشاريع المياه والسدود كأدوات إستراتيجية لتعزيز نفوذها الإقليمي وتحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية، مع إغفال شبه تام لحقوق العراق المائية، ركزت تركيا على استغلال موقعها الجغرافي في المنبع لتفرض أمرًا واقعًا عبر مشاريع ضخمة أبرزها مشروع الغاب وسد إليسو، وتستخدم المياه كورقة ضغط سياسي واقتصادي. مارست إيران، سياسات أكثر حدة من خلال تجفيف وتحويل مجاري أنهار مشتركة دون أي تنسيق مع العراق، أما **سوريا**، فرغم تركيزها على تنميتها الداخلية عبر سد الطبقة، فقد ساهمت في تعقيد الأزمة العراقية من خلال اتفاقات ثنائية مع تركيا لم تشمل العراق، يتقاطع نهج الدول الثلاث في استغلال انشغال العراق بالحروب والانقسامات الداخلية لفرض سياسات مائية تخدم مصالحها على حساب الأمن المائي العراقي، وهو ما يتطلب تحركًا دبلوماسياً عاجلًا ومدروسًا من الجانب العراقي.

(١) نهرين جواد شرقي، «تأثير الإدارة المشتركة للموارد المائية لحوضي دجلة والفرات في امن واستقرار العراق،» مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، (الجامعة العراقية، العدد الثاني والعشرين، تشرين الأول ٢٠٢٣)، ص٣٠٨.

(٢) عبد الرزاق حمزة عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص٢٥٩.

خريطة رقم (١) توضح تقسيم الموارد المائية في العراق

المصدر: Water Fanack, accessed: 25-4-2025. For link https://water.fanack.com/iraq/water-resources-in-iraq/

ثالثاً: إستراتيجيات مواجهة التغيرات المناخية

١- التطور التكنولوجي كأداة إستراتيجية

مع تصاعد أزمات شحّ المياه وتدهور البنى التحتية في العراق، يبرز التحوّل الرقمي كخيار إستراتيجي لتعزيز حوكمة الموارد المائية،و من أبرز التقنيات الرقمية القادرة على إحداث تغيير جذري في هذا القطاع هي:

أ- **تقنية ((Blockchain** وهي تقنية نشأت من بيئة العملات الرقمية، لكنها سرعان ما أثبتت قابليتها للتطبيق في مجالات إدارية وخدمية متعددة، من ضمنها إدارة المياه والصرف الصحي، إذ تعتمد هذه التقنية على سجلّ رقمي موزّع (Distributed Ledger Technology - DLT)، يسمح بتسجيل المعاملات والبيانات بطريقة آمنة، غير قابلة للتعديل، ومُتاحة لجميع الأطراف المعنية دون الحاجة إلى وسيط مركزي. هذا يوفّر ميزات حوكمة أساسية مثل الشفافية، قابلية التتبع، والثقة بين الأطراف، وهو ما يجعلها ذات أهمية خاصة

في إدارة قطاع المياه الذي غالبًا ما يتسم بتعقيد العمليات وتعدد الفاعلين،و تتيح هذه التقنية، عند دمجها مع إنترنت الأشياء (IoT)، بناء أنظمة ذكية لإدارة المياه ترتكز على جمع البيانات من الحساسات والمجسات، وتحليلها بشكل لحظي لتتبع جودة المياه، وكشف التسربات، وتحديد الاستخدامات بدقة عالية[1].

ويوضح الشكل رقم (٣) لكيفية تطبيق تقنية (Blockchain) في تعزيز حوكمة الموارد المائية في العراق، مستنداً إلى مبادئ الحوكمة الرشيدة وأفضل الممارسات التقنية الحديثة، يبدأ النموذج بتحديد أربعة أهداف رئيسة للحوكمة المائية تشمل (الشفافية، والمساءلة، والمشاركة المجتمعية، والكفاءة التشغيلية)، ويُبيّن كيف يمكن للتقنية من خلال أدواتها المتقدمة مثل العقود الذكية والهوية الرقمية اللامركزية ودفاتر السجلات الموزعة أن تُسهم في تحقيق هذه الأهداف عبر أتمتة العمليات، وتسجيل البيانات بطريقة غير قابلة للتلاعب، وتسهيل التحقق من التصاريح والمعاملات.

كما يعرض تطبيقات عملية محتملة في السياق العراقي مثل تتبع توزيع المياه وكشف التسربات باستخدام تقنيات إنترنت الأشياء (IoT)، إلى جانب تنظيم عمليات إصدار التصاريح باستخدام العقود الذكية، مما يساعد على تقليل الهدر وزيادة الكفاءة في إدارة الموارد. فضلاً عن ذلك يشير إلى التحديات البنيوية التي قد تواجه التطبيق في العراق، كضعف البنية التحتية الرقمية، ونقص الاستثمارات الخاصة، والحاجة إلى دعم تشريعي ومؤسسي، ما يؤكد ضرورة العمل على تهيئة بيئة ممكنة لتبني هذه التقنية.

يمثل النموذج المقترح أداة تحليلية لتوجيه السياسات العامة نحو تبني الحلول الرقمية الحديثة في إدارة الموارد المائية، بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة وخاصة الهدف السادس المتعلق بضمان توفر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع.

(1) Antonio Rodríguez Furones, Juan Ignacio Tejero Monzón, "Blockchain applicability in the management of urban water supply and sanitation system in Spain," Journal of Environmental Management, (Elsevier no.344, 15 July 2023), p 3-10. https://doi.org/10.1016/j.jenvman.2023.118480 ; Anne-Tara Singh l et al, Blockchain and IoT for Drinking Water: A Game-Changing Opportunity or a Risky Proposition, Science policy brief, (Wageningen University & Research; United Nations, 2023), p 1-3. https://sdgs.un.org/sites/default/files/2023-05/A46%20-%20Singh%20-%20Blockchain%20and%20IoT%20for%20water%20A%20Game-Changing%20Opportunity.pdf

s

الشكل رقم (٣)

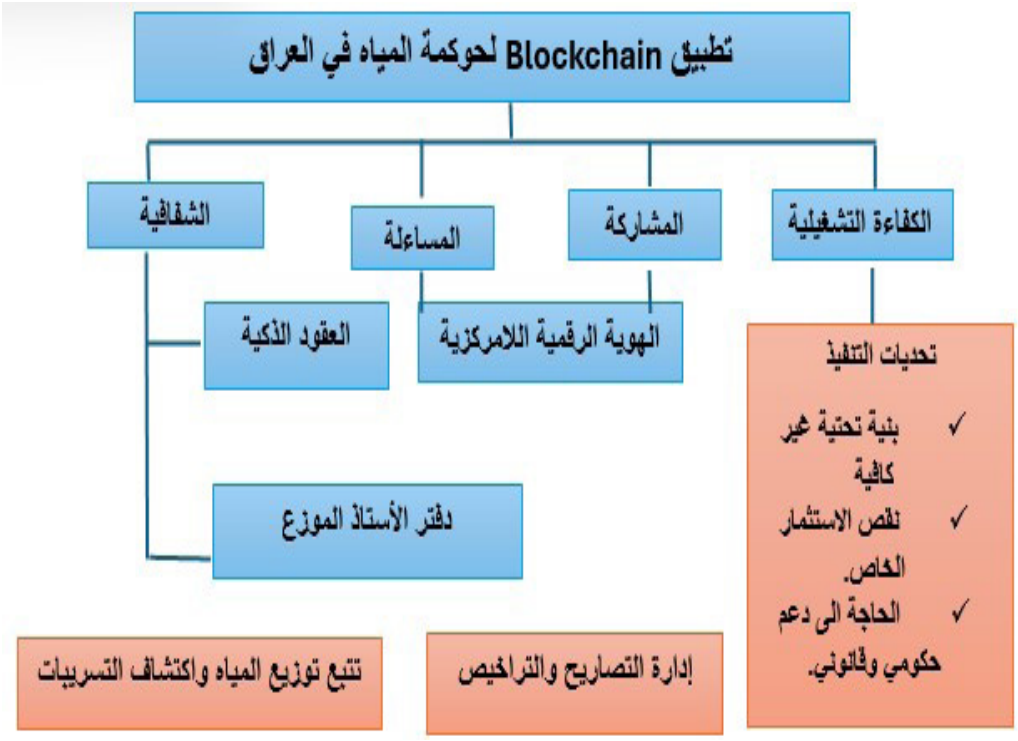

الشكل من إعداد الباحثة

تشير الدراسات إلى أن التطبيق الفعال لتقنيات البلوك تشين وإنترنت الأشياء في الدول النامية، يتطلب وجود بنى تحتية رقمية محدثة، واستثمارًا مشتركًا من القطاعين العام والخاص، وتعاونًا بين الفاعلين المحليين والدوليين، وفي السياق العراقي، يمكن لهذه التقنية أن تسد الفجوات المرتبطة بضعف الرقابة المركزية، وانعدام الثقة بين المواطن والمؤسسات، من خلال ضمان تدفق البيانات بشفافية، وتمكين المجتمعات من متابعة جودة المياه ووصولها.

ب- **الذكاء الاصطناعي (AI):** يلعب دورًا متزايد الأهمية في تحديد إستراتيجيات إدارة الموارد المائية، خاصة في بلد مثل العراق يعاني من شح المياه وتحديات توزيعها، إذ يمكن للنظم الذكية المدمجة جمع البيانات من مصادر مختلفة مثل محطات الرصد المائي، والأنابيب، والخزانات، وغيرها، و يمكن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي المختلفة

وبكفاءة في تحليل البيانات المائية فيما يلي[1]:

- **تحديد المناطق التي تحتاج إلى ترشيد المياه:** ويشمل ذلك التنبؤ بالطلب على المياه من خلال تحليل أنماط الاستهلاك باستخدام خوارزميات تعلم الآلة، يمكن للذكاء الاصطناعي مساعدة الحكومة العراقية في تخصيص الموارد بشكل أكثر كفاءة.
- **إدارة الأزمات المائية:** يساعد الذكاء الاصطناعي في التنبؤ بالجفاف أو الفيضانات من خلال تحليل بيانات الأقمار الصناعية والطقس، ومراقبة الغطاء النباتي والتربة والتحليل المائي، وتدريب النظم الحاسوبية التعرف على الكائنات المائية، مما يتيح للمخططين الاستراتيجيين وصناع القرار اتخاذ قرارات استباقية.
- **كشف التسربات:** يمكن تطبيق نماذج الذكاء الاصطناعي على شبكات المياه لاكتشاف التسربات في الأنابيب، مما يقلل من الهدر.
- **تطوير نماذج محاكاة المياه وإدارة حوكمتها:** للذكاء الاصطناعي الدور في تطوير نماذج محاكاة لإدارة المياه وحوكمتها بطرق عديدة ومنها، توفير بيانات تتعلق بإدارة المياه، وتطوير نماذج تنبؤية تستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي والتي منها (River Ware، MIKE ،SWAT، Hydro Geosphere.. الخ) ، في الزراعة، يمكن للذكاء الاصطناعي تحليل بيانات التربة والطقس لتحديد كميات المياه المثلى للري، مما يعزز الإنتاجية ويقلل استهلاك المياه في مناطق مثل جنوب العراق.
- **أنظمة الري الذكية:** تعد أنظمة الري الذكية القائمة على الذكاء الاصطناعي أداة محورية في تعزيز استدامة الزراعة، لا سيما في مناطق مثل العراق التي تعاني من محدودية الموارد المائية وتحديات المناخ، من خلال تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي، يمكن تحسين كفاءة استهلاك المياه بشكل كبير عبر مراقبة مستمرة لحالة التربة والطقس، مما يتيح تزويد المحاصيل بالكمية المثلى من المياه في الوقت المناسب، فضلاً عن ذلك، فإن هذه الأنظمة تسهم في تقليل استهلاك الطاقة، إذ يتم استخدام طاقة الري فقط عند الحاجة الفعلية، مما يسهم في خفض التكاليف التشغيلية ويقلل من التأثير البيئي ، من ناحية أخرى، تُسهم هذه الأنظمة في تحسين جودة المحاصيل وزيادة الإنتاجية، وذلك من خلال ضمان الري المتوازن الذي يعزز النمو الصحي للمحاصيل ويقلل من مخاطر الأمراض المرتبطة بالتروية الزائدة أو غير

(١) أسامة سلام، الذكاء الاصطناعي وقضايا المياه والمناخ (ط١؛ القاهرة: ارتقاء للنشر الدولي والتوزيع، ٢٠٢٣)، ص٩٨-١١٣.

الكافية، وبالتالي، فإن تطبيق هذه الأنظمة يمكن أن يُسهم بشكل كبير في تعزيز الأمن الغذائي في العراق ويضمن استدامة الموارد الطبيعية للأجيال القادمة.

بشكل عام، يمكن استخدام التكنولوجيا الحديثة، مثل تقنيات الذكاء الاصطناعي من نماذج المحاكاة، وانترنيت الاشياء و**Blockchain**، لتحسين إدارة المياه وحوكمتها، وتوفير الكميات المناسبة وتحسين جودتها، مما يساعد على الحفاظ على الموارد المائية واستخدامها بكفاءة. والشكل رقم (٤) يوضح مكونات نظام ذكي لإدارة الموارد المائية.

الشكل رقم (٤) مكونات نظام ذكي لإدارة الموارد المائية

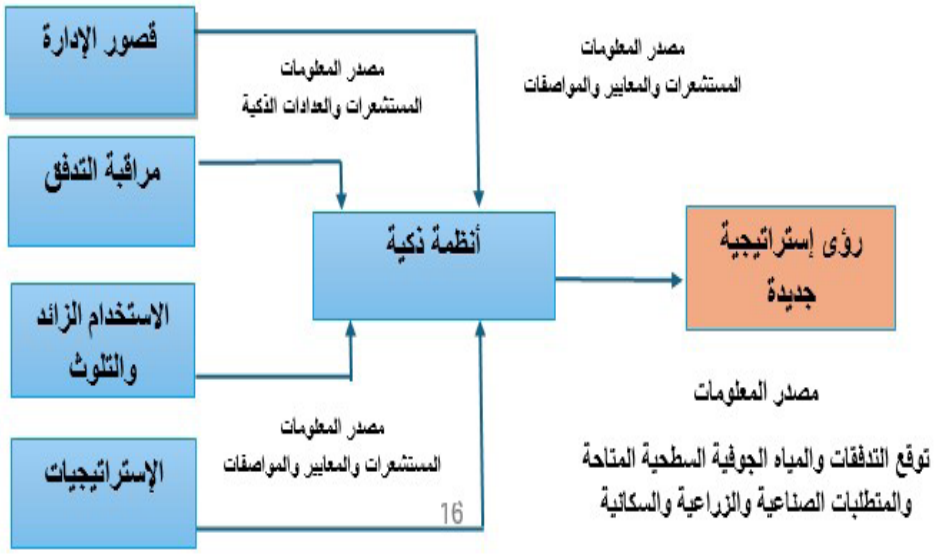

الشكل من أعداد الباحثة وفقاً للمصدر: أسامة سلام، الذكاء الاصطناعي وقضايا المياه والمناخ (ط١؛ القاهرة: ارتقاء للنشر الدولي والتوزيع، ٢٠٢٣) ، ص١٠٢.

٢- استخدام الطاقة المتجددة في مشاريع تحلية المياه ومعالجة الصرف الصحي

في ظل التحديات المتزايدة التي تواجه العراق في قطاع المياه نتيجة التغيرات المناخية والضغط السكاني، تبرز أهمية تبني تقنيات تحلية المياه المستندة إلى الطاقة المتجددة كخيار إستراتيجي لتحقيق الأمن المائي والطاقة المستدامة، إذ يمتلك العراق إمكانيات واعدة لتطبيق تقنيات الطاقة المتجددة في مشاريع تحلية المياه ومعالجة مياه الصرف

الصحي، تتمثل أبرز الفرص في وفرة الإشعاع الشمسي في معظم مناطق العراق، مما يجعل الطاقة الشمسية خيارًا عمليًا لتشغيل وحدات تحلية المياه، ويُعد الدمج بين نظم معالجة مياه الصرف وتحلية المياه باستخدام مصادر الطاقة المستردة (مثل الغاز الحيوي الناتج من الهضم اللاهوائي أو الطاقة الشمسية) خطوة متقدمة نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي ، كما أن استخدام خلايا التحلية الميكروبية MDCs)) يتيح معالجة المياه المالحة وإنتاج الكهرباء بشكل متزامن، مما يقلل من استهلاك الطاقة ويعزز الكفاءة البيئية، فإن تطبيق هذه النماذج في العراق، لاسيما في المناطق الجنوبية المتأثرة بالملوحة، يمكن أن يُسهم في تحسين جودة المياه وتقليل كلفة التشغيل وتعزيز المرونة المناخية، بشرط دعمها بسياسات تنظيمية واضحة واستثمارات في البنية التحتية الذكية.

يوضح الشكل رقم (٥) مقارنة في استهلاك الطاقة بين نظم تحلية المياه التقليدية مثل MSF وRO والنظم المستدامة مثل خلايا التحلية الميكروبية MDC ونظام الغاز الحيوي مع التوليد المشترك Biogas-CHP يتبين أن الأنظمة التقليدية، لا سيما MSF، تستهلك كميات كبيرة من الطاقة، تصل إلى أكثر من ٨٠ kWh/m^3، بينما تتميز الأنظمة المستدامة بكفاءة أعلى واستهلاك طاقة أقل بكثير [١] ، مما يعزز من جدواها البيئية والاقتصادية، ويدعم توجه العراق نحو حلول تحلية أكثر استدامة وأقل كلفة على المدى الطويل.

(1) Veer Gnaneswar Gude , "energy and water autarky of wastewater treatment and power generation systems," Renewable and Sustainable Energy Reviews, (Elsevier, no 45, 2015), p62-66.

الشكل رقم (٥)

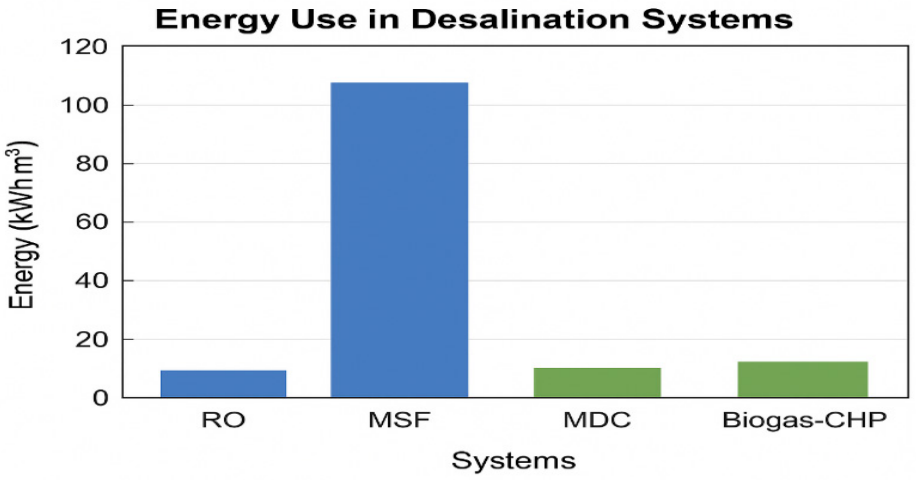

الشكل من اعداد الباحثة وفقاً للمصدر: Veer Gnaneswar Gude , "energy and water autarky of wastewater treatment and power generation systems," Renewable and Sustainable Energy Reviews, (Elsevier, no 45, 2015), p62-66

رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات

تختتم الباحثة دراستها، وعن طريق ما ذكر من طرح في مباحثها الرئيسة، ومحاولتها لتغطية الموضوع بشكل تام، فقد تم إثبات الفرضية التي انطلق منها البحث كأساس منهجي عام سار عليه، وبناء على ذلك فقد تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات نذكر أهمها:

١- **استغلال دول الجوار:** أن كلاً من تركيا وسوريا تعاملت مع المياه كأداة إستراتيجية لتحقيق نفوذ سياسي واقتصادي، متجاهلة حقوق العراق المائية، ما جعل الأمن المائي العراقي رهين السياسات الإقليمي. مما يعقد تطبيق أي إستراتيجية محلية مستدامة لإدارة المياه.

٢- **تأثير الأوضاع الداخلية العراقية: تبين** أن الحروب المتتالية والانقسامات السياسية والضعف في التنسيق بين المؤسسات الحكومية المسؤولة عن إدارة المياه، وهو ما يؤدي إلى فقدان التنسيق بين مستويات الإدارة المختلفة، ويؤثر سلباً على القدرة في تنفيذ إستراتيجيات مائية فعّالة.

٣- إن التمويل يعد من أكبر العوائق أمام تنفيذ الحلول المبتكرة في مجال المياه، إذ يعاني العراق من نقص في الموارد المالية اللازمة للاستثمار في البنية التحتية للمياه، مما يعوق قدرة الدولة على تنفيذ التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي والبلوك تشين على أرض الواقع.

٤- فيما يتعلق بتقنيات الذكاء الاصطناعي والبلوك تشين، فقد أثبتت الدراسة أن هذه التقنيات تحمل إمكانيات هائلة لتحسين كفاءة إدارة الموارد المائية في العراق، يمكن أن يساعد الذكاء الاصطناعي في تقديم حلول دقيقة للتنبؤ بالاحتياجات المائية من خلال تحليل البيانات البيئية والطقسية، مما يعزز القدرة على اتخاذ قرارات أفضل بشأن تخصيص المياه، وفي الوقت نفسه، فإن **البلوك تشين** يوفر أداة قوية لتحسين الشفافية في توزيع المياه، من خلال تسجيل حقوق المياه بطريقة غير قابلة للتلاعب، مما يُسهم في الحد من الفساد وتعزيز الثقة بين الأطراف المعنية.

رغم هذه الإمكانيات الكبيرة، تبين أن تحديات التطبيق في العراق لا تقتصر فقط على المسائل التقنية، بل تشمل أيضًا التحديات القانونية والتنظيمية ، فغياب إطار تشريعي متكامل وواضح يمنع استخدام هذه التقنيات بشكل فعال، خاصة فيما يتعلق بحماية البيانات الشخصية وضمان العدالة في توزيع الموارد.

واستناداً إلى ذلك، يوصي البحث بما يلي:

١. **تبني تقنيةBlockchain)) في إدارة وتداول حقوق المياه**، بالاستفادة من التجارب الدولية الرائدة مثل تجربة أستراليا، التي طوّرت فيها شركة (Civic Ledger) بالتعاون مع (RMIT Blockchain Innovation Hub، Sun Water) منصة (**Water Ledger)** عام ٢٠٢٠، وقد أسهمت هذه المنصة في تسجيل حقوق المياه عبر العقود الذكية، وتعزيز الشفافية، وتسريع المعاملات، مما قلل النزاعات ورفع كفاءة إدارة الموارد المائية[1].

٢. **إصدار تشريعات وطنية تنظم استخدام التقنيات الحديثة في إدارة الموارد المائية**، ولا سيما الذكاء الاصطناعي وتقنية البلوك تشين، على أن تتضمن هذه التشريعات الأطر القانونية والمعايير الأخلاقية والتقنية، وتحدد الأدوار والمسؤوليات المؤسسية، بما يضمن الاستخدام الفعّال والآمن لهذه التقنيات، ويعزز من الشفافية والكفاءة في الحوكمة البيئية.

(1) Anne-Tara Singh et al, op. cit.

٣. **إطلاق برنامج وطني لتطوير البنية التحتية الرقمية لقطاع المياه**، يشمل تحديث نظم الرصد والقياس والتحكم، بما يدعم استخدام الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة في التنبؤ بالتغيرات المناخية وإدارة الاستهلاك.

٤. **تمكين اللامركزية الإدارية في إدارة الموارد المائية**، من خلال تفعيل دور المحافظات في تطبيق السياسات المائية المحلية، وتوفير الدعم المالي والفني لبناء قدراتها التنفيذية، بما ينسجم مع مبادئ الدستور العراقي وقانون المحافظات رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨.

٥. **إنشاء مركز وطني متخصص في الابتكار المائي والتكنولوجيا**، يُعنى بتوطين الحلول الذكية، وتقديم الدعم البحثي والتقني لصناع القرار، وتعزيز التعاون بين الجامعات، والمؤسسات الحكومية، وشركات التكنولوجيا في مجالات تحلية المياه، والطاقة المتجددة، والتحول الرقمي.

٦. **تطوير مسار الدبلوماسية الرقمية في قطاع المياه من خلال إدماج أدوات التكنولوجيا المتقدمة** في التعاون الإقليمي بين العراق ودول الجوار، لا سيما تقنيتي الذكاء الاصطناعي والبلوك تشين ،ويقترح البحث توظيف الذكاء الاصطناعي في بناء أنظمة إنذار مبكر مشتركة، ونمذجة تدفقات المياه والتغيرات المناخية، بما يدعم التنبؤ العلمي ويُحسن القدرة التفاوضية. كما يمكن اعتماد **البلوك تشين** في توثيق تبادل البيانات الهيدرولوجية عبر منصات رقمية إقليمية، وتفعيل العقود الذكية لمراقبة تنفيذ الاتفاقيات المائية، بما يضمن الشفافية، ويُقلل من النزاعات، ويعزز الثقة بين الدول المتشاركة في الأحواض المائية ، إن هذه المقاربة الرقمية تمثل بُعدًا مبتكراً في إدارة المياه العابرة للحدود، وتُعد إستجابة إستراتيجية لمواجهة التحديات المناخية والسياسية المعقدة في المنطقة.

قائمة المصادر:

أولاً: المصادر باللغة العربية:

أ. الكتب العربية

١- أسامة سلام، الذكاء الاصطناعي وقضايا المياه والمناخ (ط١؛ القاهرة: ارتقاء للنشر الدولي والتوزيع، ٢٠٢٣).

٢- صيد ماجد، رقايق فاطمة الزهراء، أهمية الحوكمة المائية في تعزيز الأمن المائي تجارب دولية في مجال إعادة تدوير المياه العادمة؛ فصل من كتاب حوكمة إدارة المياه بين الواقع واستراتيجيات التنمية (برلين: المركز الديمقراطي العربي ،٢٠٢١) .

٣- مجلس النواب، الدائرة الإعلامية، دستور جمهورية العراق (ط٨: بغداد، ٢٠١٧).

ب. الدوريات والبحوث

١- بوزيان العربي، جلطي غالم، "مفهوم الحوكمة: عوامل ظهورها ومرتكزاتها، ومجالات استخداماتها،" مجلة المالية والأسواق (العدد ٢، المجلد ٨، أيلول ٢٠٢١).

٢- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، قسم إحصاءات البيئة، الإحصاءات البيئية للعراق كمية ونوعية المياه لسنة ٢٠٢٢ (مديرية المطبعة: الجهاز المركزي للإحصاء، تموز ٢٠٢٣.

٣- دعاء فلاح الدباغ، نسبة الأراضي المتصحرة والمهددة بالتصحر في العراق لسنتين (٢٠١٦-٢٠٢٠) (مجلس النواب العراقي، دائرة البحوث، قسم البحوث والدراسات النيابية: تقرير، حزيران ٢٠٢٢).

٤- شيماء محمد ناصر، «المرأة العراقية في ظل التغير المناخي: التحديات والمعوقات واستراتيجيات التمكين،» مجلة قضايا سياسية، (جامعة النهرين، العدد ٧٦، اذار ٢٠٢٤.

٥- عبد الرزاق حمزة عبد الله، «أزمة المياه في العراق: التحديات واشكالية الحلول،» مجلة دراسات دولية (جامعة بغداد، العدد تسعة وتسعون، تشرين الأول ٢٠٢٤).

٦- علي صباح محمد، عبد الرحمن محمد عيسى،" توظيف التكنولوجيا الحديثة في مؤسسات الدولة (العراق انموذجاً (، "مجلة كلية دجلة الجامعة، (كلية دجلة الجامعة، العدد الثالث، المجلد السابع، أيلول: ٢٠٢٤).

٧- عمر هاشم ذنون ، «الادراك الاستراتيجي العراقي في إدارة مخاطر ازمة المياه الواقعية

والمستقبلية،» مجلة دراسات إقليمية (جامعة الموصل، العدد ٦٠، المجلد١٨، نيسان ٢٠٢٤).

٨- نهرين جواد شرقي، «تأثير الإدارة المشتركة للموارد المائية لحوضي دجلة والفرات في امن واستقرار العراق،» مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، (الجامعة العراقية، العدد الثاني والعشرين، تشرين الأول ٢٠٢٣).

ج. التقارير

١- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تقرير توقعات البيئة العالمية جيو-٦ التقييم الإقليمي السادس لمنطقة غرب آسيا (نيروبي:برنامج الأمم المتحدة للبيئة،٢٠١٦)، ص٤٧.
global-environment-outlook--٦-https://www.unep.org/resources/report/geo
regional-assessment-west-asia

د. شبكة الانترنيت

١- الأمم المتحدة، ما هو تغير المناخ، تاريخ زيارة الموقع: ٢٣ تشرين الأول ٢٠٢٥، https:// .www.un.org/ar/climatechange/what-is-climate-change

ثانياً: المصادر باللغة الأجنبية

اولاً: الكتب والدراسات البحثية

1- Anne-Tara Singh l et al, Blockchain and IoT for Drinking Water: A Game-Changing Opportunity or a Risky Proposition, Science policy brief, (Wageningen University & Research; United Nations, 2023) https://sdgs.un.org/sites/default/files/2023-05/A46%20-%20Singh%20-%20Blockchain%20and%20IoT%20for%20water%20A%20Game-Changing%20Opportunity.pdf

2- Antonio Rodríguez Furones, Juan Ignacio Tejero Monzón, "Blockchain applicability in the management of urban water supply and sanitation system in Spain," Journal of Environmental Management, (Elsevier no.344, 15 July 2023) https://doi.org/10.1016/j.jenvman.2023.118480.

3- Global e- Sustainability Initiative (GESI), # SMARTTER2030: ICT solutions for 21st century challenge (Brussels: global e-sustainability 2015). https://smarter2030.gesi.org/downloads/Full_report.pdf.

4- Muntasser Majeed Hamed, Shojaa Mahmoud khalaf, "climate

change and societal stability in Iraq: proposed measures," journal of Ecohumanism , (no:1, volume:4, 2025) , https://doi.org/10.62754/joe.v4i1.6368.

5- Tobias von Lossow et al., water governance in Iraq enabling a gamechanger (The Hague: water, peace and security partnership (WPS), September 2022).

6- UNESCO, Un- Water, the United Nations world water development report2020: water and climate change (Paris, UNESCO,2020). https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000372985.locale=en

7- United Nations Development Program, Water Governance for Poverty Reduction (New York, United Nations Development Program,2004).

8- Veer Gnaneswar Gude , "energy and water autarky of wastewater treatment and power generation systems," Renewable and Sustainable Energy Reviews, (Elsevier, no 45, 2015).

9- World bank group, climate change knowledge portal, observed climatology of average mean surface air temperature, accessed : 5-9-2025, https://climateknowledgeportal.worldbank.org/country/iraq/climate-data-historical

10- World bank group, Country climate and development report: Iraq (Washington: World bank group, November 2022).

ثانياً: شبكة الانترنيت

1- Water Fanack, accessed: 25-4-2025. For link https://water.fanack.com/iraq/water-resources-in-iraq/

إشكالية الأمن الفكري في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر

م.د. علي غانم حامد الطائي

جامعة الموصل-كلية العلوم السياسية

dr.alighanimhamid@uomosul.edu.iq

https://doi.org/10.61884/hjs.v14i56.664

ملخص :

يُعَدّ الأمن الفكري أحد أهم المفاهيم التي برزت بقوة في الفكر الإسلامي المعاصر، نظراً لصلته المباشرة باستقرار المجتمعات وصيانة هويتها الحضارية والدينية، وقد برزت الحاجة إلى تعميق دراسة هذا المفهوم في ظل التحديات الفكرية والثقافية والإعلامية التي تواجه الأمة الإسلامية، والتي أدت إلى بروز العديد من الإشكاليات مثل: التهديد الفكري ، والانحراف في التفكير.

الكلمات المفتاحية: الأمن الفكري، الفكر السياسي الإسلامي المعاصر، الانحراف الفكري والديني.

The Problematic of Intellectual Security in Contemporary Islamic Political Thought

Ali Ghanim Hamid Al-Taie

dr.alighanimhamid@uomosul.edu.iq

ABSTRACT :

Intellectual security is considered one of the most significant concepts that has strongly emerged in contemporary Islamic thought، due to its direct connection with the stability of societies and the preservation of their civilizational and religious identity. The need to deepen the study of this concept has become more urgent in light of the intellectual، cultural، and

media challenges facing the Islamic nation، which have given rise to several critical issues such as intellectual and religious deviation، the spread of misconceptions about Islam.

KEYWORDS: Intellectual Security، Contemporary Islamic Political Thought، Intellectual .

المقدمة

يُعَدّ الأمن الفكري من أبرز القضايا المعاصرة التي استحوذت على اهتمام المفكرين والباحثين في العالم الإسلامي، لما له من أثر مباشر في استقرار المجتمعات والحفاظ على هويتها الدينية والثقافية، فالعقل البشري هو محور البناء الحضاري، ومنه تنطلق الأفكار والقيم والسلوكيات التي تشكّل ملامح الأمم وتحدد مساراتها، وإذا تعرّض هذا العقل للتشويش أو الانحراف أو الغزو الفكري، انعكس ذلك سلبًا على المجتمع بأسره، وهدّد وحدته واستقراره وأمنه ؛ لذلك أصبح الحديث عن الأمن الفكري ضرورة ملحّة في ظل التحولات العالمية المتسارعة، والانفتاح الإعلامي والثقافي غير المسبوق، ولقد برز مفهوم الأمن الفكري حديثًا بوصفه مصطلحاً مستقلاً في الدراسات السياسية والفكرية والأمنية، لكنه متجذّر في أصول الشريعة الإسلامية التي أولت العقل مكانة رفيعة، وأكدت على ضرورة صيانته من الانحرافات الفكرية والعقدية .

هدف البحث:

نسعى من خلال هذا البحث إلى دراسة الأمن الفكري في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر دراسة شمولية، من خلال الكشف عن معناه وحدوده وبيان أهميته في حماية المجتمع والمحافظة على استقراره الفكري والقيمي، وإبراز الوسائل الكفيلة بتعزيزه وفق الثوابت الفكرية السليمة.

إشكالية البحث:

تنطلق إشكالية هذا البحث من تساؤل رئيسي ألا وهو: كيف يسهم الأمن الفكري في استقرار المجتمعات وحماية هويتها الدينية والثقافية في إطار الفكر السياسي الإسلامي؟

ومنه تتفرع عدة تساؤلات؛

- **ما هية وسائل تعزيز الأمن الفكري ؟**
- **ما هية التحديات والإشكاليات التي تواجه الأمن الفكري؟.**

فرضية البحث:

تتمثل الفرضية التي ينطلق منها هذا البحث لمعالجة إشكالية موضوعه من الآتي: إن الأمن الفكري ضرورة للحفاظ على قيم وثوابت الأمة الإسلامية في مواجهة مختلف التحديات.

منهجية البحث:

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لرصد المفاهيم والنصوص والأفكار المتعلقة بالأمن الفكري، إلى جانب المنهج المقارن لمناقشة التحديات المعاصرة كالعولمة والانحرافات الفكرية وتأثير الإعلام الجديد، مع مراعاة خصوصية الواقع الإسلامي المعاصر.

محتويات البحث: سنتكلم في هذا البحث عن أربعة محاور:

المحور الأول/ الإطار المفاهيمي للأمن الفكري.

المحور الثاني/ وسائل تعزيز الأمن الفكري.

المحور الثالث/ الإشكاليات والتحديات التي تواجه الأمن الفكري.

اولاً: الإطار المفاهيمي للأمن الفكري

١- تعريف الأمن الفكري:

الأمن الفكري مركب من لفظين: هما الأمن، والفكر؛

أما الأمن في اللغة، فهو مصدر معناه: الطمأنينة وعدم الخوف، يقال: أمن أمنا وأمانا، وهما مصدران بمعنى واحد، ومنه الحديث: «وَتَقَعُ الْأَمَنَةُ فِي الْأَرْضِ»[١]، أي الأمن، يريد أن الأرض تمتلئ بالأمن فلا يخاف أحد من الناس والحيوان، ورَجُلٌ أُمَنَةٌ: يأْمَنُهُ كلُّ أَحَدٍ في كلِّ شيءٍ، والأمانة ضد الخيانة، والمؤذن مؤتمن القوم: أي من يثقون إليه ويتخذونه أمينا حافظا، وقال المناوي: «الأمن: عدم توقع مكروه في الزمن الآتي، وأصله طمأنينة النفس وزوال الخوف وأمن بالكسر أمانة فهو أمين ثم استعمل المصدر في الأعيان مجازا فقيل للوديعة أمانة ونحو ذلك»[٢].

الأمن إصطلاحاً: عدم توقع مكروه في الزمن الآتي، وأصله طمأنينة النفس وزوال الخوف[٣].

أو مجموعة الإجراءات التربوية، والوقائية، والعقابية، التي تتخذها السلطة لصيانته، واستتبابه داخلياً وخارجياً، إنطلاقاً من المبادئ التي تدين بها الأمة، ولا تتعارض أو تتناقض مع المقاصد والمصالح المقيدة[٤].

وأما الفكر بالكسر: فهو في اللغة: مشتق من فكر، وهو اسم جنس يطلق على الأفكار الحاصلة من وظيفة التفكير والتعقل، التي أودعها الله في قلوب الناس، وقيل معناه: إعمال النظر، أو إعمال الخاطر في الشيء، وكذلك النظر والرؤية، يقال: لي في الأمر فكر: أي نظر ورؤية، وما لي في الأمر فكر، أي ما لي فيه حاجة ولا مبالاة، وقد فكر في الشيء، وأفكر فيه وتفكر

---

(١) أخرجه أحمد في مسنده، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أبي هريرة رضي الله عنه (٣٩٨/١٥)، رقم (٩٦٣٢). قال ابن حجر: إسناده صحيح. ينظر: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، (بيروت: دار المعرفة، ١٣٧٩ه)، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي (٤٩٣/٦).

(٢) ينظر: ابن الأثير، أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم، النهاية في غريب الحديث والأثر، (بيروت: المكتبة العلمية، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى، محمود محمد الطناحي، (٧١/١)، وينظر ايضاً: ابن منظور، جمال الدين، محمد بن مكرم، لسان العرب، ط٣، (بيروت: دار صادر،١٤١٤ه)، (٢١/١٣)، وينظر ايضاً: الزبيدي، محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، (القاهرة: دار الهداية)، تحقيق مجموعة من المحققين، (١٦٦/٢٥).

(٣) ينظر: المناوي، محمد عبد الرؤوف، التوقيف على مهمات التعاريف، ط١، (بيروت / دمشق: دار الفكر المعاصر ، دار الفكر، ١٤١٠ه،)، تحقيق: د. محمد رضوان الداية، ص٩٤، وينظر ايضاً: قاسم بن عبد الله بن أمير علي القونوي الرومي الحنفي، أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء، (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٤م، ١٤٢٤ه)، المحقق: يحيى حسن مراد، ص٦٨.

(٤) ينظر: مفلح الأكلبي ومحمد أحمد، استراتيجية تدريسية مقترحة لغرس قيم الأمن الفكري لدى الطلاب لتحصينهم ضد التطرف والإرهاب، (السعودية: مجلة البحوث الأمنية)، ص١٩.

بمعنى واحد، ورجل فكير: كثير الفكر، والتفكر التأمل[١].

والفكر إصطلاحا: إعمال العقل في المعلوم للوصول إلى معرفة مجهول، وترتيب أمور في الذهن، يتوصل بها إلى معرفة حقيقية أو ظنية[٢].

تعريف الأمن الفكري:

سلامة فكر الإنسان وعقله وفهمه من الانحراف والخروج عن الوسطية والاعتدال في فهمه للأمور الدينية والسياسية، وتصوره للكون[٣] بما يؤول به إلى الغلو والتنطع، أو إلى الإلحاد والعلمنة الشاملة»[٤].

الأمن هو من الأمور الفطرية، التى يحتاج إليها كل مخلوق في الكون

أو الحماية للعقول من الأفكار الشائبة، والمعتقدات الخطأ التي تتعارض مع العقيدة التي يؤمن ويدين بها المجتمع، وتكافل كل مؤسسات المجتمع لبذل الجهود لتحقيق هذا النوع من الحماية[٥].

وبالنظر في هذه التعريفات نجد أنها تشترك جميعها في أنها تهدف لحماية فكر الفرد من الانحراف، نحو الأفكار الشائبة والمعتقدات الخاطئة، للحفاظ على المجتمع وطمأنينته، كما تركز على إعداد الفرد إعداداً شاملاً ومعتدلاً وفق ما جاء في الكتاب والسنة في شتى المجلات الدينية والفكرية والثقافية والاجتماعية والسياسية وغيرها.

٢- أهمية الأمن الفكري:

إذا أردنا الحديث عن أهمية الأمن الفكري، فإنه يستلزم ذلك الحديث عن الأمن بصفة

---

(١) ينظر: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، المحكم والمحيط الأعظم، ط١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ)، المحقق: عبد الحميد هنداوي (٧/٧)، وينظر ايضاً: ابن منظور، لسان العرب (٦٥/٥) الزبيدي، تاج العروس (٣٤٥/١٣)، وينظر ايضاً: إبراهيم مصطفى، وآخرون، المعجم الوسيط (مصر: دار الدعوة) تحقيق: مجمع اللغة العربية (٦٩٨/٢).

(٢) ينظر: علي بن محمد بن علي الزين الجرجاني، التعريفات، ط١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٣هـ)، المحقق: جماعة من العلماء بإشراف الناشر، ص ١٦٨، وينظر ايضاً: إبراهيم مصطفى، وآخرون، المعجم الوسيط (٦٩٨/٢).

(٣) ينظر: الوادعي، سعيد مسفر: الأمن الفكري الإسلامي، مجلة الأمن والحياة، عدد ١٨٧، (الرياض: أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، ١٩٩٧م)، ص٥.

(٤) إبراهيم بن محمد على الفقي، الأمن الفكري: المفهوم – التطورات- الإشكالات، بحث مقدم للمؤتمر الوطنى الأول للأمن الفكري «المفاهيم والتحديات» في الفترة من ٢٢: ٢٥ جماد الأول ١٤٣٠هـ كرسي الأمير نايف بن عبد العزيز للدراسات، الأمن الفكرى بجامعة الملك سعود، ص٩.

(٥) نجاح بني عطا اليمن، أثر برنامج تعليمي قائم على استراتيجيات الحوار والمناقشة في تنمية مفاهيم الأمن الفكري: مجلة الدراسات الاجتماعية، ٢(١)، ص٦٣.

عامة، فالأمن الفكري نوع من أنواعه، والحديث عن الأمن على العموم هو حديث عن أمر ضروري أجمع الجميع على أهميته، فلا تكاد تجد اختلافاً بين الناس مع اختلاف درجاتهم ومستوياتهم على ضرورة الأمن من أجل استقرار الحياة، والتطلع إلى ما هو أفضل، بل تعدى الأمر ذلك، إذ الأمن هو من الأمور الفطرية، التى يحتاج إليها كل مخلوق في الكون، وهو القاعدة الأساسية التى تبنى عليها الحياة البشرية، وتظهر أهمية الأمن جلياً إذا عرفنا أن الأمن ينتج عنه المحافظة على الضرورات الخمس، وهي مقاصد الشريعة الإسلامية، وهي حفظ الدين، والنفس، والعقل، والمال، والنسل، وزاد البعض العرض، قال نور الدين الخادمي: «المقاصد الضرورية: وهي التي لا بد منها في قيام مصالح الدارين، وهي الكليات الخمس: حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال، والتي ثبتت بالاستقراء والتنصيص في كل أمة وملة، وفي كل زمان ومكان»[١].

وقال الشاطبي: «ومجموع الضروريات خمسة، وهي: حفظ الدين، والنفس، والنسل، والمال، والعقل، وقد قالوا: إنها مراعاة في كل ملة»[٢]، فإذا حفظت هذه الضروريات فقد تحقق أغلى الأهداف، وأعظم الغايات، التى يتمناها الإنسان في الحياة الدنيا.

من فضل الله تعالى ورحمته بالإنسان ربط الأمن بالإيمان، فهما مرتبطان متلازمان تلازما ضروريا، فلا أمن من غير تطبيق الشريعة الإسلامية، ولا يتحقق كمال الإسلام، والعمل بشعائره، إلا بالأمن، ولا تقوم مصالح العباد إلا بالأمن، فالأمن هو روح الحياة، ولذلك نجد أن إبراهيم عليه الصلاة والسلام دعا بأن يجعل الله البيت الحرام آمنا، فقال: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ﴾[٣].

وتظهر أهميته من خلال دعوة مباركة بدأ فيها إبراهيم عليه السلام بدعائه بالأمن، ثم أتبع ذلك الدعاء بالرزق، وهذا يبين أهمية الأمن، قال الزحيلي في تفسير الآية: «ذكرّ الله تعالى العرب في هذه الآيات بنعم كثيرة، منها: جعل البيت الحرام مرجعا للناس يقصدونه، ومآبا يثوبون إليه للعبادة وقت الحج وغيره، وفي ذلك تنشيط لحركة التجارة والاقتصاد وجلب الخير، ومنها جعله مأمنا يطمئن إليه الأفراد من المخاوف، فمن دخله كان آمنا»[٤].

---

(١) نور الدين بن مختار الخادمي، علم المقاصد الشرعية، ط١، (المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكان، ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م)، ص٧٢.

(٢) المصدر نفسه، ص٧٢.

(٣) البقرة: ١٢٦.

(٤) وهبة بن مصطفى الزحيلي، التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج، ط٢، (دمشق: دار الفكر المعاصر، ١٤١٨هـ)، (٣٠٤/١).

كما أن الأمن من أهم الأسس التى تقوم عليه حياة الفرد والمجتمعات، إذ به يطمئن الناس على دينهم وأنفسهم وأموالهم وأعراضهم، ويتجه تفكيرهم إلى ما يرفع شأن مجتمعهم وينهض بأمتهم، ومن طبائع المجتمعات البشرية حدوث الاختلاف بينهم،

قال الماوردي: «وأما القاعدة الرابعة: فهي أمن عام تطمئن إليه النفوس وتنتشر فيه الهمم، ويسكن إليه البريء، ويأنس به الضعيف، فليس لخائف راحة، ولا لحاذر طمأنينة، وقد قال بعض الحكماء: الأمن أهنأ عيش، والعدل أقوى جيش; لأن الخوف يقبض الناس عن مصالحهم، ويحجزهم عن تصرفهم، ويكفهم عن أسباب المواد التي بها قوام أودهم وانتظام جملتهم»[1].

أن الأمن من أهم الأسس التى تقوم عليه حياة الفرد والمجتمعات، إذ به يطمئن الناس على دينهم وأنفسهم وأموالهم وأعراضهم، ويتجه تفكيرهم إلى ما يرفع شأن مجتمعهم وينهض بأمتهم

وكما تحدث القرآن عن الأمن في عدة آيات، تحدث النبي صلى الله عليه وسلم عنه، فقال: «مَنْ أَصْبَحَ مِنْكُمْ مُعَافى فِي جَسَدِهِ، آمِنًا فِي سِرْبِهِ، عِنْدَهُ قُوتُ يَوْمِهِ، فَكَأَنَّمَا حِيزَتْ لَهُ الدُّنْيَا»[2].

فمن أمن على نفسه وأهله وعياله، وفي مسلكه وطريقه، كأنه ملك الدنيا كلها، وقد رتب الحاجات: فوضع الصحة أولاً، ثم وضع الأمن ثانياً، والطعام والشراب ثالثاً، وهذه هي الحاجات الأساسية لحياة الفرد والمجتمع، وما ذلك إلا لأهمية الأمن في حياة كل مخلوق، فضلا عن الإنسان الذي هو أكثر المخلوقات إحساسا بقيمة الأمن[3].

ويتضح من خلال ذلك أن الأمن على عمومه من ضروريات الحياة، وهدف غال لكل مجتمع، إذ هو سبب استقراره وسعادته، ومصدر أمنه واطمئنانه.

ومن أعظم أنواع الأمن: الأمن الفكري،ولا غنى عنه لكل فرد ومجتمع، فلا يتحقق الأمن الشامل إلا بالحصول على الأمن الفكري ، فهو ثمرة تمسك الأمة بعقيدتها الإسلامية، ومحافظتها على مصادر تشريعها وأخلاقها ، ويعد الأمن الفكري من المفاهيم الحديثة التي أخذت حيزاً

(١) الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، أدب الدنيا والدين، (القاهرة: دار مكتبة الحياة، ١٩٨٦م)، ص١٤٢.

(٢) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الزهد، (٥٧٤/٤)، رقم (٢٣٤٦)، وقال: حسن غريب، وابن ماجه في سننه، كتاب الزهد، باب القناعة، (٢٥٣/٢)، (٤١٤١). قال الألباني: حديث حسن. وينظر ايضاً: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني، صحيح الجامع الصغير وزياداته، (بيروت: المكتب الإسلامي)، (١٠٤٤/٢).

(٣) الملا الهروي، علي بن سلطان، أبو الحسن نور الدين، ط١، (لبنان: بيروت، دار الفكر، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م)، (٣٢٥٠/٨)، وينظر ايضاً: بيلي إبراهيم العلمي، بحث العمالة الوافدة والمسألة الأمنية إلى ندوة التنمية الشاملة وعلاقتها بالأمن، (الرياض: أكاديمية نايف العربية ، ١٤٠٨هـ)، ص٤١.

متتابعاً من البحث والتمحيص نظراً لأهميته القصوى على مستوى الفرد والمجتمع ككل، فهو يمثل مصدر السلامة من كل العوامل الخارجية، التى يمكنها أن تؤثر سلبا على مستوى تفكير الفرد ومعتقداته، وثوابته، فقد بدأ يأخذ مرتبة متقدمة في أعقاب التطور الكبير الذي شهده العالم، وتطور وسائل الاتصال والمعلومات، وسهولة انتقال الثقافات وتأثر بعضها ببعض، وما نتج عن ذلك من غزو فكري وثقافي، إضافة إلى ظهور التطرف الفكري بكل أشكاله وما نتج عنه من سلوكيات إرهابية، تتدرج في خطرها، حتى تصل إلى درجة الاعتداء على أموال الناس وأعراضهم وأنفسهم، فالأمن الفكري مرتبط بالعقل الذي يعد مناط التكليف، حيث به حمل الإنسان الأمانة، ويعود الفرد صالحاً أو العكس، ويتحقق الأمن الوطني والإقليمي والدولي، ولن ينجح العقل في التمييز إلا إذا كان سليماً من أي صورة من صور الانحراف والخلل والزيغ، لذا قد بات لزاماً تحصين المجتمعات العربية والإسلامية بقاعدة عظيمة للأمن الفكري[١].

وكذلك يعد الأمن الفكري في الإسلام من الضرورات الدينية التي جاء بها الإسلام، ومطلب يسعى المسلم و الدولة الإسلامية إلى تحقيقه، فقد جاء في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْناً ﴾[٢]، وقوله تعالى: ﴿ وَهَـذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ ﴾[٣] فللشريعة الإسلامية دور كبير في تعزيز الأمن الفكري، وذلك من خلال ما جاءت به الشريعة من المحافظة على الضروريات الخمس، وهي الدين والنفس والعقل والنسل والمال، وتعد المحافظة على العقل من أهم هذه الضروريات[٤]، وهو حماية للأفراد والمجتمعات من الفوضى الفكرية غير المضبوطة والمستندة إلى عقيده دينية سليمة، ويحقق الأمن الأخلاقي، فكلما كان الفكر سليماً، تمثل صاحبه بالأخلاق وتخلى عن الرذائل، واحترم الآخر، فأهمية الأمن الفكري تنبع من أهمية العقل، فالعقل هو الذي يقوم بتوجيه سلوك الإنسان، ومن خلاله يستطيع اتخاذ ما يراه مناسباً من قرارات في هذه الحياة، سواء كان ذلك سلباً أو إيجاباً[٥].

(١) عثمان خالد محمد الطاهات، تعزيز الأمن الفكري عند الشباب، (السعودية: جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز، كلية التربية)، ص٢٤٠١.

(٢) البقرة: ١٢٥.

(٣) التين: ٣.

(٤) إبراهيم بن محمد على الفقي، الأمن الفكري: المفهوم – التطورات- الإشكالات، ص١٧.

(٥) بن خليفة فاطيمة، الأمن الفكري ودور المدرسة في تعزيزه – دراسة تحليلية، قسم علم النفس، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، المركز الجامعي غليزان، ص٢.

ثانياً: وسائل تعزيز الأمن الفكري

هناك وسائل متعددة من أجل تعزيز الأمن الفكري، ومن هذه الوسائل:

١ - **الأسـرة**: وهي اللبنة الأولى في بناء المجتمع، والمؤسسة التربوية الأساسية لتعليم الطفل؛ فيحصل الطفل منها على المعلومات الصحيحة، وهي مصدر ثقافته الأولى، إذ يظهر دورها جلياً في تنشئة الطفل ورعايته، وحمايته من أي سلوك خاطيء، كما أنها مصدر إلهامه، وتوجيهه نحو الفكر السليم والسلوك القويم، وتعمل الأسرة فى المجتمع المسلم على تربية الأبناء وفقا لتعاليم الشريعة الإسلامية، المستمدة من القرآن، والأحاديث النبوية، فتغرس فى نفوس الأبناء الفكر السليم، لأنها تحثهم وترغبهم على طاعة الله تعالى، وامتثال أوامره، والتحلى بحسن الخلق، والتمسك بالقيم والمعايير التي تؤصل المجتمع المسلم، وتجعله صفا واحدا كالبنيان المرصوص، لأن الالتزام بالقيم والمعايير والاتجاهات الصحيحة إحدى وسائل ترابط المجتمع وتماسكه[١].

إن القيم الأخلاقية والتقاليد المجتمعية والعادات تمر بعملية تنقية من خلال الآباء والأمهات تجاه أولادهم، فهي تتخذ طريقها نحو الأبناء، وتشكل عقليتهم وتوجههم الديني والسياسي والاجتماعي

إن القيم الأخلاقية والتقاليد المجتمعية والعادات تمر بعملية تنقية من خلال الآباء والأمهات تجاه أولادهم، فهي تتخذ طريقها نحو الأبناء، وتشكل عقليتهم وتوجههم الديني والسياسي والاجتماعي، وعلى قدر التزام الأسرة بالقيم الحميدة، والأخلاق الإسلامية، يكون اتجاه الأبناء في الغالب، فهناك عوامل كثيرة تتدخل في إصباغ تعاملات الأبناء بالصبغة الإسلامية، والاخلاق الحسنة، منها: شخصية الوالدين، والمستوى الاجتماعي والاقتصادي للأسرة، ويعد الآباء بمثابة مصفاة تنقي القيم قبل عبورها إلى الطفل، كما أنهم نماذج أمام الأطفال يقلدونها[٢].

إن مسؤولية الأسرة ناحية الأبناء مسؤولية متكاملة، لأن تنمية القيم والعادات الحسنة لا يأتي وحده، بل في سياق إشباع الحاجات التى يحتاجها الطفل، عقلية وخلقية ونفسية وعقدية، وغيرها، ومعنى إشباع هذه الحاجات الاهتمام الشامل بتنمية هذه الجوانب على أساس إسلامي، وتشير السنة إلى ذلك، حيث قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: «مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلَّا يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ، فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ وَيُنَصِّرَانِهِ وَيُمَجِّسَانِهِ، كَمَا تُنْتَجُ الْبَهِيمَةُ بَهِيمَةً جَمْعَاءَ[٣]، هَلْ تُحِسُّونَ

(١) فاطمة علي جمعة، الأم والتربية الأسرية، ط١، (الرياض: دار الرشد، ٢٠٠١م)، ص٣٦.

(٢) زكريا الشربيني، ويسرية صادق، تنشئة الطفل وسبل الوالدين في معاملته ومواجهة مشكلاته، (بيروت: دار الفكر العربي)، ص٩٢.

(٣) جَمْعَاء: أَيْ سَلِيمَة مِنَ الْعُيُوبِ، مُجْتَمِعَةُ الأَعْضَاء كاملَتها فَلَا جَدْعَ بِهَا وَلاَ كَيّ. ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر (٢٩٦/١).

فِيهَا مِنْ جَدْعَاءَ؟[1]، ثُمَّ يَقُولُ: أَبُو هُرَيْرَةَ وَاقْرَءُوا إِنْ شِئْتُمْ: ﴿فِطْرَةَ اللهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللهِ﴾ [الروم:٣٠]»[2].

فحاجات الطفل المتعددة وإشباعها هي الأساس في تنمية القيم لديه، فالحاجات الجسمية، توفرها الأسرة، من أكل وشرب وملبس ومسكن وعناية بالجوانب الصحية وغير ذلك، وعن طريقها يتعلم الطفل الضبط وغير ذلك، فهي المدخل الأساسي لتكوين نواة الالتزام، وكذا الحاجات العقلية والخلقية، ويحتاج الطفل إلى مجموعة حاجات أخرى تؤهله لاكتساب القيم، كالحاجة إلى الأمن، والتقدير الاجتماعي، والحب، كما أنه يحتاج إلى إشباع حاجته و التحصيل والنجاح و تعلم المعايير السلوكية، و السلطة الضابطة المرشدة، وغير ذلك من حاجات[3].

ويمكن أن نجمل دور الأسرة في تنمية القيم الخلقية والعقلية في إطار رعايتها للنمو المتكامل لشخصية الطفل فيما يلي:

أ- مساعدة الطفل على تأكيد الإيمان بالله- عز وجل-، بكافة الطرق المناسبة، بالكلمة الطيبة، والسلوك القويم، بالقصة الهادفة الملتزمة، بالترغيب في العبادات وقراءة القرآن، وغير ذلك من أسباب ووسائل تحقق الأهداف الإسلامية، وتغرس عقيدة التوحيد في نفس الناشىء.

ب- مساعدة الطفل على تمثل القيم والحقائق والمبادىء الإسلامية، وإمداده بالخبرات الاجتماعية المثيرة له، والتي تضيف إلى خبرته قيما وحقائق جديدة في إطار إسلامي، مع التبسيط المناسب المعبر عن حاجات الطفل ومشكلاته.

ج- مساعدة الطفل على توضيح وترجمة قيمه واتجاهاته ومشاعره وآرائه التي تمثلها، وكذا مشكلاته الخاصة، وتوجيهه لحلها في إطار إسلامي صحيح.

د- تهيئة المناخ المناسب المساعد على اكتساب القيم: عن طريق صلاح الأسرة وصلاح الأبناء، وتهيئة المجال للطفل للاقتراح والتخطيط المناسب، ومزاولة الأنشطة التي

(١) جدعاء: الجدع: قطع الأنف، والأذن، والشفة، وهو بالأنف أخص، فإذا أطلق غلب عليه، يقال: رجل أجدع ومجدوع، إذا كان مقطوع الأنف. ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر (٢٤٦/١).

(٢) متفق عليه: البخاري، صحيح البخاري، كتاب الجنائز، باب إذا أسلم الصبي فمات، هل يصلى عليه، وهل يعرض على الصبي الإسلام (٩٤/٢)، رقم (١٣٥٨)، وينظر ايضاً: مسلم، صحيح مسلم، كتاب القدر، باب معنى كل مولود يولد على الفطرة وحكم موت أطفال الكفار وأطفال المسلمين (٢٠٤٧/٤)، رقم (٢٦٥٨).

(٣) حسن إبراهيم عبد العال، أصول تربية الطفل في الإسلام، رسالة دكتوراه غير منشورة، (مصر: جامعة طنطا، كلية التربية، ١٤٠٠ هـ/ ١٩٨٠ م)، ص ١١٩- ١٢٤، وينظر ايضاً: صالح بن عبد الله بن حميد، وآخرون، نضرة النعيم في مكارم أخلاق الرسول الكريم - صلى الله عليه وسلم، ط٤، (جدة: دار الوسيلة للنشر والتوزيع)، (١٦٥/١).

تبدو هامة بالنسبة له.

هـ- تعويد الطفل على الآداب الاجتماعية الإسلامية، والأخلاق الإسلامية بالممارسة العملية، وليس عن طريق الكلام النظري، وإلقاء الأوامر ليقتنع بها اقتناعا كاملاً[١].

٢ - المدرسة

تعد المدرسة هي الوسيلة التى أنشأها المجتمع بجانب الأسرة، من أجل نقل الحضارة ونشر الثقافة، وتوجيه الأبناء ناحية القيم الاجتماعية الصحيحة، حتى يكتسبوا العادات الفكرية، والاجتماعية والثقافية، التي تساعدهم على التكيف الصحيح، والتطور في المجتمع، وهي بمثابة البيت الثانى للأبناء، فمنها يكتسب الخبرات والمهارات الحياتية المختلفة، إذ يقضي الأبناء فيها وقت كبير من يومهم، ويعد المعلم في المدرسة بمثابة الوالد للطلاب، يثقفهم ويوجههم للخير، ويطور أفكارهم، وحبهم في الدين والوطن، ويغرس في نفوسهم الأفكار المثلى التي ترفع شأنهم فى حياتهم، وهو بذلك يلعب دوراً مهماً فى حياتهم، خاصة في الأمن الفكري، كما أن حصول الأمن الفكري لهذا السن وهذه المرحلة يجني نتائجه المجتمع كله، فطلاب هذه المرحلة إذا وُجِّهوا التوجيه الصحيح، نشأوا نشأة سليمة تَقي المجتمع من أمراض فكرية قد تؤدي إلى الهلاك والضياع، ومن الأمور بالغة الأهمية للمجتمع تحقيق الأمن الفكري لدى هذه الفئة من الأبناء، فهم يمثلون شباب المستقبل وقادته، كما أن ما يحيط بالبلاد من تحديات ومخاطر فكرية قد يُفضي إلى هلاك الفرد والمجتمع، والتربية السليمة في هذا السن هي التربية الإسلامية القائمة على العلم ، فما من نص في القرآن أو السنة إلا وله دلالة تربوية صريحة ، أو ضمنية، قال الله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولاً مِّنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾[٢]

ومن أجل ذلك فإن من الواجب أن يتم تضمين مكونات الأمن الفكري داخل نشاط المناهج الدراسية، مع حتمية تنفيذها بصورة مباشرة، ويترتب على ذلك غرس الانتماء للدين فى النفوس، وحماية الأفراد داخل المجتمع[٣].

وبناءً على ذلك يجب على المدرسة أن تغرس وتعزز علاقة الطلاب بأرضهم ووطنهم عن طريق برامج تقدمها لأبنائها ونشاطات مختلفة تقوم بها؛ لتعزيز قيم المواطنة والانتماء فى نفوس الطلبة ووجدانهم، فالانتماء للوطن واجب قومي على كل فرد من أفراده، وهو قيمة

(١) صالح بن عبد الله بن حميد، نضرة النعيم في مكارم أخلاق الرسول الكريم، (١٦٦/١).

(٢) الجمعة: ٢.

(٣) زكريا الشربينى، ويسرية صادق، تنشئة الطفل وسبل الوالدين في معاملته ومواجهة مشكلاته، ص٩٣.

سامية تعبر عن مدى تمسك الإنسان بوطنه، حتى يصل حب الإنسان لوطنه إلى درجة الفداء، وذلك من أجل الحياة الكريمة مما ينتج عنه المشاركة في بناء الوطن عن طريق القيام بالواجب المفروض عليه، وينبغى كذلك تضمين المناهج قيم المواطنة والتسامح، والتعايش السلمى، ومبادئ الوسطية والاعتدال، وتعريف الأفكار الضارة والدخيلة على المجتمع، وتنبيه الطلاب إلى هذه الأفكار، والعمل على تصحيح الفكر الضار والمخالف للدين[١].

أهمية المدرسة في تحقيق الأمن الفكري

بالنظر في الدور العظيم الذى تقوم به المدرسة، يتضح أن لها دوراً أساسياً وجوهرياً فى نشر الأمن الفكري، الذى يتفق مع مباديء الشريعة الإسلامية السمحة الموجودة في القران الكريم والسنة النبوية الشريفة، وسيرة الخلفاء الراشدين، والثابت من اجتهاد العلماء، فمن أجل ذلك يتطلب توفير المعلمين المعتدلين والناضجين فكرياً وسلوكياً وعقائدياً، كما يتطلب توفير المناهج الدراسية المتوافقة مع الأمن الفكري لدى الطلبة، مع إتاحة الفرصة للتعبير والاستفسار، وتوفير الإجابات الوافية فى إطار الوسطية من خلال التوفيق بين العلم والعبادة والدعوة والاجتهاد في كافة مناحي الحياة[٢].

٣- وسائل الإعلام

أصبحت وسائل الإعلام المسموعة والمرئية من أهم المؤسسات ذات التأثير الكبير على عقول الناس، وأصبح لها دور عظيم فى نشر الثقافة فى المجتمعات، من خلال ما تقدمه من برامج متنوعة، دينية وثقافية واجتماعية، وغيرها.

وبما أن الثقافات قد تعددت، وكل منها له قيم وعادات، وبعضها يتنافى مع القيم الأخلاقية، مما يصعب معه السيطرة على الأمن الفكري، فإنه يجب توظيف الإعلام بصورة ذات تأثير على العقول، حتى يوضح للرأي العام الأفكار الصحية، ويحذر من الأفكار المتطرفة والمنحرفة، والإعلام كما يعرف بأنه التعبير الموضوعي لعقلية الجماهير وميولها، واتجاهاتها في نفس الوقت، فقد أصبحت مؤسسات الإعلام من أهم وسائل التأثير؛ لأنها وسيلة اجتماعية تقوم بنقل الثقافة وتجديدها، والتوجيه عن طريقها لتكوين رأي حول الموضوعات والأخبار المنقولة[٣].

ومن الملاحظ جلياً أن تأثير وسائل الإعلام على المجتمع وثقافته أصبح كبيراً، خاصة في الوقت الحاضر نظراً لكثرة وسائله؛ إذ أصبحت جزءاً من الحياة اليومية للناس، وعن طريقها تنقل الثقافات المختلفة، خاصة بعد ظهور الأنترنت الذي يسر الوصول لأي نوع من المعلومات

(١) عثمان خالد محمد الطاهات، تعزيز الأمن الفكري عند الشباب، ص٢٤٠٥-٢٤٠٦.

(٢) المصدر السابق، ص٢٤٠٦-٢٤٠٧.

(٣) أمل محمد أحمد نور، الأمن الفكري في الإسلام، رسالة ماجستير، ((مكة: جامعة أم القرى، كلية التربية، ١٤٢٧ هـ)، ص١٣٣.

فى أي مكان على الكرة الأرضية، وقد أدى ذلك إلى تراجع الثقافات التقليدية أمام الثقافات الحديثة، كما تنقل وسائل الإعلام إلى الأفراد نماذج تتعارض مع ديننا وعقيدتنا، فتؤثر سلباً فى فكر الشباب، وتؤدي إلى انحرافٍ في أفكارهم، فيتخلون عن بعض ثوابتنا الدينية، فتدفع بهم إلى التطرف والغلو فى الدين، وفى هذه الحالة يكون الفرد بعيداً عن المنهج الصحيح الذي رسمه الإسلام، فينبغي مراقبة مثل هذه الموضوعات؛ للتخلص من البرامج السلبية التى تهدد الأمن الفكري لدى الشباب، وإعداد برامج تتوافق مع الثقافة الإسلامية، بهدف تثقيف الشباب، وكذلك العمل على إغلاق القنوات التي تنشر الفكر المنحرف، الذي يدعو إلى كل ما يخالف العقيدة السليمة، وتكرار البرامج التربوية الإسلامية، التى تقوم بدور التوجيه والتوعية للشباب وتنبههم إلى المشكلات التي يتعرضون لها، والعمل على حلها[١].

٤- المساجد

تعد المساجد من أهم المؤسسات التربوية التى تعمل على تهذيب الفكر وحمايته من الانحراف الفكري، فمن أهداف المسجد وآثاره ترسيخ العقيدة الدينية عن طريق غرس الخلق الحسن في نفوس أبنائه، من خلال الثقافة الدينية التي تظهر جلياً في وعي الإنسان وتدبره فى آيات القرآن الكريم، والتعاليم الدينية المتمثلة بالجانب الشرعي الذي يمثل جملة من المفاهيم والأحكام تتعلق بجوانب الحياة المختلفة، فضلاً عن حصول الإنسان المسلم على النصيحة الهادفة التي لها دور فى تقوية العقيده الدينية في المجتمع[٢].

ولا تقتصر أهمية المسجد على تأدية فرض من فرائض الإسلام، بل يتعدى ذلك إلى كونه يؤدي دوراً فكرياً ثقافياً، وذلك من خلال نشر الثقافة الإسلامية في المجتمع، التي بدورها تقوم بتهذيب الأخلاق لأفراد المجتمع، خاصة الصغار، وكذلك تحميهم من الانحراف الفكري، والميل إلى غير الصواب، وتقوم كذلك بتحصين الفرد من الانحراف، عن طريق ترسيخ العقيده، وصيانة الفكر، وتحتاج إلى أئمة ودعاة مدربين، قادرين على الحوار وإلقاء الخطب والمحاضرات، التي توضح للناس الطريق الصحيح، وتحذرهم عواقب الوقوع في الانحراف الفكري، وتضع برامج تثقيفية للتأكيد على صحة الأفكار، وملائمتها للعقيدة الصحيحة بعيدة عن الغلو والتطرف[٣].

وينبغي التنبيه على أن حماية الأمن الفكري لا يقتصر على فئة دون غيرها، وإنما يتولى حمايته الفرد والمجتمع على السواء، فكلاهما يتحمل هذه المسؤولية.

(١) المصدر السابق، ص١٣٣.

(٢) حسن دجاج، رسالة المسجد في الإسلام، مجلة دعوة الحق، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية، ١٩٩٤م، ص١١٠.

(٣) محمد الغزالي، خلق المسلم، (دمشق: دار القلم، ١٩٨٥م)، ص١٣، وينظر ايضاً: أمل محمد أحمد نور، الأمن الفكري في الإسلام، ص١٤٥.

٥- الوسطية فى الإسلام

من الصفات التى وصف الله تعالى بها الإسلام: الوسطية، وهي الاعتدال والتوازن في كل شيء، فهي وسط بين الإفراط والتفريط، ومنه الاعتدال فى الفكر والأحكام والتطبيق، وذلك بهدف تحقيق السعادة للفرد والمجتمع، وهذه الوسطية قد امر الله تعالى بها، ونهى عن الغلو والتشدد والتنطع، الذى يؤدي إلى انحراف الفكر، بل واتجهت الشريعة الإسلامية انطلاقاً من الوسطية التي تلتزم بها نحو محاربة الفكر الذي يتجه نحو الغلو أو التطرف والاتجاه نحو السماحة واليسر كجانب وقائي، قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾[١].

فجعلَ الله تعالى الوسطية من صفات أمة النبي صلى الله عليه واله وسلم، وهذا اصطفاء لهم، فقد جعلهم عدولاً خياراً، فهم خير الناس وأعدلهم، ومن أجل ذلك أمرهم بالوسطية، بمعنى أن يكونوا أهل دين وسط بين الغلو والتقصير لأنهما مذمومان في الدين[٢].

والوسطية تعني العدل والخيار وسائر أنواع الفضل، ويدل المفهوم على الاعتدال، وتشمل لفظة الخيار الأفضلية وكذلك العدل، وتدل أيضاً على استقامة المنهج والبعد عن الميل والانحراف[٣].

فالبعد عن منهج الوسطيه فى الفكر والعقيدة والتعامل يؤدي إلى إنحراف فكري ويقود إلى الغلو والتطرف المنهي عنه، والمتأمل في الوسطية يتبين: أنها مطلب من المطالب التي يجب تحققها فى الفكر، حتى لا تطلق له حريته، فيجاوز الحد الذى له، ويصل بالإنسان إلى الانحراف فى إدراك الأمور حوله[٤].

إن ما نراه اليوم من الفرق المتطرفة، هو نتيجة للانحراف الفكري الذي أصاب كثيراً من الشباب، فنشأت فرق لا تعرف الكثير من مسائل العقيدة، فاتخذت من الدين قناعاً لها، وتبعهم الكثير من الشباب، فيجب تعزيز مبدأ الوسطية في الدين؛ لأنها تحقق الفكر المتوازن، المبني على العقيدة الصحيحة، والابتعاد عن الغلو والتطرف، فترسيخ مبدأ الوسطية في فكر الشباب يدفعهم إلى الثبات على الطريق المستقيم، والبعد عن جميع مظاهر الانحراف، فيحفظ للمجتمع أمنه وأمانه، فيعم الاستقرار والطمأنينة فى المجتمع[٥].

(١) البقرة، ١٤٣.

(٢) أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي، معالم التنزيل في تفسير القرآن، ط١، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٠هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، ١٧٥/١.

(٣) مجموعة من العلماء، بحوث ندوة أثر القرآن في تحقيق الوسطية ودفع الغلو، ط٢، (المملكة العربية السعودية: وزارة الأوقاف والدعوة والإرشاد، ١٤٢٥ هـ)، ص٤٣، وينظر ايضاً: يوسف القرضاوي، الخصائص العامة للإسلام، (بيروت: مؤسسة الرسالة، د. ت)، ص١٢٧.

(٤) أمل محمد أحمد نور، الأمن الفكري في الإسلام، ص٩٧.

(٥) عثمان خالد محمد الطاهات، تعزيز الأمن الفكري عند الشباب، ص٢٤١٢.

ثالثاً: الإشكاليات والتحديات التي تواجه الأمن الفكري

هناك إشكاليات وتحديات كثيرة للأمن الفكرى، وتتمثل في:

ا- الانحراف الفكرى والديني

الانحراف هو الميل عن الشيء، والانحراف الفكري: خلل يطرأ على الغريزة المدركة للعلوم الضرورية والنظرية، والعمل بمقتضاها[1].

وهو خطأ في الإدراك والتصور، بحيث لا يري المرء الحق، أو يراه على خلاف ما هو عليه، وصاحبه يظن الصواب خطأ، والخطأ صواباً، ويرى الحسن قبيحًا والقبيح حسناً، وهذا النوع من الانحراف يؤثر في الاعتقادات والمفاهيم، ويغير ويبدل في أسس الدين ومبادئه، وقد سمى السلف الانحراف الفكري انحراف بدعة ناشئ عن شبهة، ويعد الانحراف الفكري أخطر أنواع الانحراف؛ لأن انحراف الأفكار والمبادئ يؤدي إلى انحراف السلوك والأخلاق، كما أن صاحبها من النادر أن يرجع إلى الحق؛ لأنه يرى أنه على حق، وهذا هو معنى عبارة السلف المشهورة «البدعة أحب إلى إبليس من المعصية؛ لأن البدعة لا يتاب منها والمعصية يتاب منها» ومعنى: إن البدعة لا يتاب منها: أن المبتدع الذي يتخذ دينًا لم يشرعه الله ولا رسوله، قد زين له سوء عمله فرآه حسنًا، فهو لا يتوب منه ما دام يراه حسنًا؛ لأن أول التوبة، العلم بأن فعله سيئ ليتوب منه، فما دام يرى فعله حسناً وهو سيئ في نفس الأمر فإنه لا يتوب، ولكن التوبة منه ممكنة وواقعة، بأن يهديه الله ويرشده حتى يتبين له الحق»[2].

ترسيخ مبدأ الوسطية في فكر الشباب يدفعهم إلى الثبات على الطريق المستقيم، والبعد عن جميع مظاهر الانحراف، فيحفظ للمجتمع أمنه وأمانه، فيعم الاستقرار والطمأنينة فى المجتمع

ومن أهم أسباب الانحراف الفكري:

أ - **الغلو في الدين:** وهو ظاهرة مذمومة نهى الله تعالى عنها، فقال: ﴿ يَاأَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ ﴾[3]، فنهاهم الله تعالى أن يتجاوزوا الحقَ، فيتقولون

---

(١) ابن منظور، لسان العرب (٤١/٩)، سعود بن عبد العالي العتيبي، الموسوعة الجنائية الإسلامية المقارنة بالأنظمة المعمول بهافي المملكة العربية السعودية، ص١٥٠.

(٢) تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، مجموع الفتاوى، (المملكة العربية السعودية: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة النبوية، ١٤١٦هـ، ١٩٩٥م) المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم (٩/١٠)، وينظر ايضاً: بسطامي محمد سعيد خير، مفهوم تجديد الدين، ط١، (المملكة العربية السعودية: مركز التأصيل للدراسات والبحوث ، ١٤٣٣هـ، ٢٠١٢م)، ص٧٣.

(٣) النساء: ١١٧.

على الله الباطل، وهذا من الانحراف في العقائد[١]، ونهى النبي صلى الله عليه وسلم عن التنطع والغلو والتشدد فى الفكر، فقال: «إِيَّاكُمْ وَالْغُلُوَّ فِي الدِّينِ، فَإِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِالْغُلُوِّ فِي الدِّينِ»[٢].

والغلو فى الدين: هو التشديد فيه ومجاوزة الحد في العمل والبحث فى غوامض الأشياء وعن عيبها، وهذا عام في جميع أنواع الغلو في الاعتقاد والأعمال والفكر[٣]، والغلو في الدين أدى بأهل الكتاب إلى القول بتأليه عيسى عليه السلام، ورفعه فوق منزلته التي أنزله الله إياها[٤].

ب - ضعف الوازع الديني:

إن قوة المسلم الإيمانية تتمثل في الاعتصام بالكتب والسنة، بأن يمتثل المسلم لأمرهما، وينتهي عن نهيهما، فمن ليس لديه عصمة بالكتاب والسنة، ولا يعرف حسن الأمور من قبيحها، يكون عرضة للتيارات الفكرية المعادية، ويسهل التأثير عليه، وجره تبعا للأهواء والرغبات[٥].

ج -تقديم العقل على النقل الصحيح:

من أعظم الأسباب التى تؤدي إلى الانحراف الفكري، أن يتدخل العقل البشري فيما لا دخل له في إدراكه، وهذا منهج بعض الفرق التي تقدم العقل عن النص من القرآن والسنة، وهذا ينتج عنه الانحراف عن الحق، والانسياق خلف الباطل، يقول الإمام الشاطبي في ضرورة اتباع النقل وتقديمه على العقل: «إذا تعاضد النقل والعقل على المسائل الشرعية، فعلى شرط أن يتقدم النقل فيكون متبوعا، ويتأخر العقل فيكون تابعاً، فلا يسرح العقل في مجال النظر إلا

---

(١) أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني، الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، ط١، (الإمارت: مجموعة بحوث الكتاب والسنة - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، ١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م)، المحقق: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي، (١٨١٧/١٣).

(٢) سنن النسائي، كتاب مناسك الحج، باب: التقاط الحصى (٢٦٨/٥)، رقم (٣٠٥٧)، سنن ابن ماجه، كتاب المناسك، باب قدر، حصى الرمي (١٠٠٨/٢)، رقم (٣٠٢٩). قال ابن الملقن: قال الحاكم صحيح على شرط الشيخين. ينظر ايضاً: ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد، خلاصة البدر المنير في تخريج كتاب الشرح الكبير للرافعي، ط١، (الرياض: مكتبة الرشد، ١٤١٠هـ) المحقق: حمدي عبد المجيد إسماعيل السلفي، (٢٤/٢).

(٣) الصنعاني، محمد بن إسماعيل بن صلاح، التَّنويرُ شَرْحُ الجَامِع الصَّغِيرِ، ط١، (الرياض: مكتبة دار السلام، ١٤٣٢هـ، ٢٠١١م) المحقق: د. محمَّد إسحاق محمَّد (٣٩٨/٤)، وينظر ايضاً: عبدالله الزهراني، الوسطية في التربية الإسلامية، رسالة دكتوراه، (مكة: جامعة أم القرى، كلية التربية، ١٤٢٠هـ)، ص١٣٥.

(٤) سعود بن عبد العالي العتيبي، الموسوعة الجنائية الإسلامية المقارنة بالأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية، ص١٥٢.

(٥) المصدر السابق، ص ١٥٢.

بقدر ما يسرحه النقل»[1].

ولما كانت العقائد الإسلامية إنما تستند على القرآن والسُّنَّة السليمة من حيث المصدر ، واعتمادها عللى حجج لا تثبت فى ميزان النقد العقلي الصحيح.

٢- انتشار المفاهيم المغلوطة عن الإسلام

من التحديات والإشكاليات التي تواجه الأمن الفكري: انتشار المفاهيم المغلوطة عن الإسلام، حيث يؤدي إلى التشويش على العقول، وإثارة الفتن، وانتشار التطرف والانحرافات الفكرية، فالأمن الفكري يعنى حماية العقول من الأفكار المنحرفة، سواء كانت تطرفاً دينياً، أو إلحاداً، أو تشدداً، أو انحلالاً أخلاقياً، وعندما تنتشر المفاهيم المغلوطة، فإنها تؤثر على الأمن الفكري فى اتجاهين:

أ -**التطرف والتشدد:** فبعض الشباب يقتنعون بتفسيرات خاطئة عن الإسلام، تبرر العنف والإرهاب، مما يؤدي إلى استغلالهم من قبل الجماعات المتطرفة.

ب -**الإلحاد والبعد عن الدين:** فنجد البعض الآخر يصدق الدعاية المغرضة، التي تشوه الإسلام، ويفقد الثقة بالدين، وينجرف نحو الإلحاد، أو الانحرافات الفكرية.

أسباب انتشار المفاهيم المغلوطة:

هناك عدة أسباب تؤدي إلى انتشار المفاهيم المغلوطة عن الإسلام، منها:

١ . الإعلام المغرض والتضليل: فبعض وسائل الإعلام العالمية تنشر صورة مشوهة عن الإسلام، مركزة على الجماعات المتطرفة فقط، وكذلك استخدام الإعلام مصطلحات مثل الإرهاب الإسلامي، الذى يوهم ربط الإسلام بالإرهاب، وذلك يعزز الصورة السلبية عن الإسلام، في حين يتم تجنب ربط الإرهاب بأي ديانات أخرى.

٢ . الجهل وسوء الفهم: فقلة المعرفة الصحيحة بالإسلام تؤدي إلى تبني مفاهيم خاطئة عن الدين، وغياب التعليم الديني الصحيح يجعل الشباب عرضة للافكار المنحرفة.

ج -**استغلال الجماعات المتطرفة:** فبعض الجماعات المتشددة تستغل الجهل بالدين لنشر أيدلوجيتها، فتعمد إلى تحريف النصوص الدينية واستخدامها خارج سياقها لتبرير العنف.

ومن أهم المفاهيم المغلوطة التي يروج لها البعض، والتي انتشرت في الأزمنة القريبة، منها: ما يتعلق بالجهاد، ومنها يتعلق بالغلو في الدين، وترك الوسطية فيه، والرغبة في تجاوز الحدود،

(١) الشاطبي، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي، الموافقات، ط١، (القاهرة: دار ابن عفان للنشر والتوزيع، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م) تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، (١٢٥/١).

فى مقابل ما يفعله البعض من تجاوز للدين وأحكامه، بخرقها والتهاون بها، ومنها ما يتعلق بالعقائد التكفيرية، مثل تكفير أصحاب الكبائر، أو عدم العذر بالجهل في باب العقائد، ومنها ما يتعلق بأهل الكتاب، والتجاوز فى معاملتهم، والتهاون بأرواحهم وأموالهم[١].

وقد حرص الإسلام على تصحيح مفاهيم أبنائه، حتى تستقيم وتصح نظرتهم إلى الأمور، ويتحد تصورهم عن العادات والقيم، فلم يدعهم لانحرافات الهوى والفكر، فيزيغوا عن القصد، ويضلوا عن سواء الصراط ، ومن أجل ذلك فقد داوم القرآن والسنة على تصحيح المفاهيم المغلوطة، والأفكار الخاطئة، والتصورات المنحرفة، وينبغي على العلماء أن يصححوا هذه المفاهيم المغلوطة عن الإسلام، ويردوا الشبهات والأباطيل، التي يثيرها خصومه، بأسلوب مقنع حكيم، بعيد عن المهاترة والسباب[٢].

د- الانحرافات العقائدية والفكرية والبدع، وهذه الانحرافات تؤدي إلى ظهور الأخطاء والأفكار الفكرية والسلوكية، والتي تؤثر سلبا على الأمن الفكري، ومن أمثلتها التعصب العرقي والغلو الديني، قال تعالى: {قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ}[٣].

أي لا تفرطوا وتجاوزوا فى الأمر، فتتعدوا الحق، والغلو مصدر غلا فى الأمر: إذا جاوز حده المعروف، وهو الزيادة في عمل أو فكر عن المتعارف منه بحسب العقل، أو العادة أو الشرع، وقوله: غير الحق: أي غلوا غير الحق، وغير الحق هو الباطل، فيكون كل تجاوز عن الحق في العمل أو الاعتقاد أو الفكر باطلاً، والمراد أنه مخالف للحق المعروف، فهو مذموم لأن الحق محمود فغيره مذموم[٤].

(١) عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، الأخلاق الفاضلة قواعد ومنطلقات لاكتسابها، (الرياض: مطبعة سفير)، ص٢٢٤.

(٢) عاطف إبراهيم المتولي رفاعي، صور الإعلام الإسلامي في القرآن الكريم - دراسة في التفسير الموضوعي، رسالة ماجستير، قسم التفسير وعلوم القرآن، (ماليزيا: جامعة المدينة العالمية، كلية العلوم الإسلامية، ١٤٣٢هـ- ٢٠١١ م)، ص١٨٩.

(٣) المائدة: ٧٧.

(٤) محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، (تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤م)، (٢٩٠/٦).

التحديات الخارجية:

٣- العولمة الثقافية والغزو الفكري

شهد العالم في الفترة الأخيرة تطوراً كبيراً فى سائر وسائل الاتصالات والمواصلات، التي جعلت من كل العالم قرية كبيرة، ساهمت وبشكل فعال في انتشار الكثير من الأفكار والمعتقدات، مخترقة بذلك العديد من الحواجز اللغوية، والفكرية والنفسية، سواء للأفراد أو المجتمعات، مما جعل العالم يسير على رأي الأغلبية وفرض التغير بالقوة، مزيلة بذلك الفواصل بين الأمم، اذ هناك توجه لتكوين إنسان عالمي، ينتمي إلى ثقافة جديدة، لا يتشبث فيها بثقافته وهويته الوطنيه؛ بحيث يعيش حياة استسلام شبه كلي لثقافة الإعلام العالمى، وثقافة الاستهلاك[١].

والعولمة: هي نظام عالمي جديد يقوم على الإبداع العلمي والتقني، وثورة الاتصالات، إذ تزول الحواجز والحدود بين الأمم والشعوب والدول، ويمسى العالم وكأنه قرية صغيرة، وهي أيضاً تعني الدكتاتورية والتسلط القهري والفكري الذي ينادي بطمس الآخر وإنهاء ثقافته، لتبقى ثقافة واحدة، تفرض سيطرتها ونفوذها على العالم[٢]، والعولمة من أخطر التحديات التى تواجه الأمة العربية والإسلاميه في هذا القرن، فهي تهدف إلى طمس هويتنا، من خلال إحلال الثقافة الغربية محل ثقافتنا الإسلامية، فالعولمة بالمفهوم المعاصر هي الأمركة التي تغزو المجتمعات، بهدف القضاء على الإسلام، باعتباره أهم مقومات الحضارة والنهوض بثقافة الأمة، كما تهدف إلى الاستيلاء على اقتصاديات العالم عامة، والأمة الإسلامية خاصة، عن طريق حصار الإنتاج القومي للدول الفقيره والضعيفة، والقضاء على نظرية الاقتصاد الإسلامي[٣]، وتقوم كذلك بمحاربة المناهج التعليمية والتربوية في العالم العربي والإسلامي، ومحاولة تغييرها إلى نموذج يتناسب وطبيعة الفكر الثقافي الغربي، حتى يشب الأطفال على حب الثقافة الغربية، وضعف الثقافة الإسلامية، ولهذا نجد التاريخ الإسلامي، والوطن العربي يُدرَّس من كتب مغلوطة، وبهذا أصبحت المناهج التعليمية تفتقد الأصالة والشعبية والجماهيرية[٤].

وتهدف كذلك إلى محو النسيج الاجتماعي للشعوب، وتدمير الهويات القومية،

---

(١) الشهراني: معلوي بن عبد الله، أثر الحراك المعرفي على الأمن الفكري، ط١، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ٢٠١١م)، ص١٥٨، وينظر ايضاً: إبراهيم بن محمد على الفقي، الأمن الفكري: المفهوم .التطورات – الإشكالات، ص٢١، وما بعدها.

(٢) محمد سعيد أبو زعرور، العولمة، ط١، (عمان: دار البيان، ١٩٩٨م)، ص١٤.

(٣) فتحي يكن، العولمة ومستقبل العالم الإسلامي، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م)، ص٢٣.

(٤) محمد منير موسى، نظم التعليم العربية بين واقعها ومحاولة تطويرها، ط١، (قطر: مركز البحوث التربوية، ١٩٨٤م)، ص١٤٢.

٤- تأثير الإعلام الجديد ووسائل التواصل الاجتماعي

يؤثر الإعلام تأثيراً كبيراً في التوجه الفكري، خاصة وسائل الإعلام العالمية، وظهور شبكة الإنترنت، و رغم الإيجابيات الكثيره التي لا يمكن حصرها، فقد جعلت مصادر المعلومات غير متوقفة على الأسرة والمدرسه والمسجد، بل توسعت بشكل كبير مع التدفق التكنولوجي والمعلوماتي، وتعددت مصادر المعلومات في مجال الفكر والأدب، والتربية، وكل الميادين، ومن الجوانب السلبية لمثل هذا التدفق هو تسويق الانحرافات السلوكية، والاخلاقية، مما يؤثر على فئات المجتمع، خاصة الشباب نحو الانحراف عن الاعتدال والوسطية، والانسياق نحو التطرف أو التفريط، وكلاهما انحراف فكري خطير ينبئ بالتشكيك في ثوابت الأمة، وزعزعة المجتمع وقيمه ومعتقداته وتاريخه[1].

يؤثر الإعلام تأثيراً كبيراً في التوجه الفكري، خاصة وسائل الإعلام العالمية، وظهور شبكة الإنترنت، و رغم الإيجابيات الكثيره التي لا يمكن حصرها، فقد جعلت مصادر المعلومات غير متوقفة على الأسرة والمدرسه والمسجد، بل توسعت بشكل كبير مع التدفق التكنولوجي والمعلوماتي

الخاتمة والنتائج:

في الختام يمكن القول : إن تعزيز الأمن الفكري ضرورة لترسيخ قيم أي مجتمع، لا سيما المجتمعات الإسلامية ذات العقيدة الراسخة التي هي عقيدة إلاهية سماوية ، فلابد من تسمية الأمور بمسمياتها والتعمق في فهم ذلك المصطلح لغرض تبنيه وتدعيمه، كما لا بد أن نقف بتأمل وحذر إزاء كل ماهو يتعلق بتحديات وإشكاليات الأمة الإسلامية وهو أمر يقع على عاتق المفكرون الإسلاميين فهم أعلام تلك الامة.

ويمكن أن نذكر باختصار أهم ما توصلنا إليه من خلال البحث :

١- الأمن الفكري والإيمان مترابطان، فلا أمن من غير تطبيق الشريعة الإسلامية.

٢- الأمن الفكري هو أساس أمن الامة الشامل، فمن غير وجود للأمن والإستقرار لا يتحقق للأمة الإسلامية أي هدف، ولا تستطيع مواجهة أي تحدي يتبرصها ،فهذا الأمن هو من دواعي الإيمان بعقيدتها وشريعتها السمحاء، وفي نفس الوقت تحقيق هذا الأمن الفكري هو ثمرة تمسك الأمة بعقيدتها الإسلامية.

٣- لا يتحقق الأمن الفكري للأمة الإسلامية ؛ ما لم يتحرر اللإنسان من كل انحراف أو تطرف يسيء إلى تلك الأمة وإلى قيمها العريقة، فالابتعاد عن الغلو والتطرف هو سلاح

(١) الشهراني معلوي بن عبد الله، أثر الحراك المعرفي على الأمن الفكري، ص١٥٨، وينظر أيضاً: ابراهيم بن محمد على الفقي، الأمن الفكري المفهوم – التطورات -الإشكالات، ص٢٠، وما بعدها.

المفكر والفكر العربي الإسلامي لمواجهة كل المغالطات الموجهة ضد الإسلام.

٤- الانحراف الفكري يؤثر في الاعتقادات والمفاهيم، ويغير ويبدل في أسس الدين ومبادئه.

٥- هناك تطور ملحوظ وواضح في إشكاليات وتحديات الأمن الفكري للأمة الإسلامية بسبب ما يحاك من مؤامرات ضدها، سواء بنشر روح التفرقة والتباعد بين أبناءها بوسائل عدة منها نشر المفاهيم التي لا تمت بصلة لجوهر الإسلام ، واستغلال التطور في وسائل الإعلام لا سيما مواقع التواصل الاجتماعي وغيرها لتحقيق أهداف عالمية في استهداف هذه الامة، لذا يقع على عاتق كل مسلم الحذر واليقضة في التوعية من خلال الأسرة والمدارس ووسائل الإعلام باختلاف مسمياتها، توعية بالأفكار الصحيحة السليمة، الأفكار الوسطية المعتدلة، لتوخي الوقوع في فخ التطرف الفكري المجتمعي المؤدي إلى الإرهاب الذي يحقق مآرب الحاقدين على هذه الأمة وشريعتها الإسلامية.

قائمة المصادر:

١. أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، مسند الإمام أحمد، ط١، (بيروت: الرسالة، ١٤٢١هـ، ٢٠٠١م)، المحقق: شعيب الأرنؤوط وآخرون.

٢. أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، (بيروت: دار المعرفة، ١٣٧٩هـ)، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي.

٣. ابن الأثير، أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم، النهاية في غريب الحديث والأثر، (بيروت: المكتبة العلمية، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى، محمود محمد الطناحي.

٤. ابن منظور، جمال الدين، محمد بن مكرم، لسان العرب، ط٣، (بيروت: دار صادر، ١٤١٤هـ).

٥. الزبيدي، محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، (القاهرة: دار الهداية)، تحقيق مجموعة من المحققين.

٦. المناوي، محمد عبد الرؤوف، التوقيف على مهمات التعاريف، ط١، (بيروت / دمشق: دار الفكر المعاصر ، دار الفكر، ١٤١٠هـ)، تحقيق: د. محمد رضوان الداية.

٧. قاسم بن عبد الله بن أمير علي القونوي الرومي الحنفي، أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء، (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٤م، ١٤٢٤هـ)،

المحقق: يحيى حسن مراد.
٨. مفلح الأكلبي ومحمد أحمد، استراتيجية تدريسية مقترحة لغرس قيم الأمن الفكري لدى الطلاب لتحصينهم ضد التطرف والإرهاب، (السعودية: مجلة البحوث الأمنية).
٩. أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، المحكم والمحيط الأعظم، ط١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ)، المحقق: عبد الحميد هنداوي.
١٠. إبراهيم مصطفى، وآخرون، المعجم الوسيط (مصر: دار الدعوة) تحقيق: مجمع اللغة العربية.
١١. علي بن محمد بن علي الزين الجرجاني، التعريفات، ط١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٣هـ)، المحقق: جماعة من العلماء بإشراف الناشر.
١٢. الوادعي، سعيد مسفر: الأمن الفكري الإسلامي، مجلة الأمن والحياة، عدد ١٨٧، (الرياض: أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، ١٩٩٧م).
١٣. نجاح بني عطا اليمن، أثر برنامج تعليمي قائم على استراتيجيات الحوار والمناقشة في تنمية مفاهيم الأمن الفكري: مجلة الدراسات الاجتماعية، ٢(١).
١٤. إبراهيم بن محمد على الفقي، الأمن الفكري: المفهوم – التطورات- الإشكالات، بحث مقدم للمؤتمر الوطنى الأول للأمن الفكري «المفاهيم والتحديات» في الفترة من ٢٢: ٢٥ جماد الأول ١٤٣٠هـ كرسي الأمير نايف بن عبد العزيز للدراسات، الأمن الفكرى بجامعة الملك سعود.
١٥. نور الدين بن مختار الخادمي، علم المقاصد الشرعية، ط١، (المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكان، ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م).
١٦. وهبة بن مصطفى الزحيلي، التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج، ط٢، (دمشق: دار الفكر المعاصر – دمشق، ١٤١٨هـ).

9- The International Dimensions of Operation "Al-Aqsa Flood" ..... Asst. Prof. Dr. Dhifaf Kamil Kazem 199-218

10- Iraq's Strategic Location and Its Role in the Middle East: An Analytical Study of the Development Road Project .... Asst. Lecturer. Mena Adnan Abdulameer Hameed 219-238

11- Technological Development and Water Resources Governance in Iraq: Strategies for Confronting Climate Change .... Assistant Lecturer : Shaima Mohammed Nasser 239-264

12- The Problematic of Intellectual Security in Contemporary Islamic Political Thought .... Ali Ghanim Hamid Al-Taie 265-286

Contents

Hammurabi's researches:

1- Constitutional Transformations in China.....
.....Prof. Dr. Sattar Jabbar Alai 7-28

2- Civil-Military Relations in Egypt Since 2011.....
..... Prof. Dr. Asa'ad Tarish Abdul Ridaah 29-46

3- Sino-Indian Rivalry In The South Asian Region Bangladesh As A Model .....
..... Assist. Prof. Dr. Nabel Ashraf Anwar 47-96

4- Russian Foreign Policy Orientations toward Neighboring States after 2022 .....
..... Asst. Prof. Dr. Awrad Mohammed Malek Kamona 97-118

5- The Concept of Threat Management and Regional Peacebuilding (A Theoretical Approach) .....
Sawsan Hassan Ahmed & Dr.: Younis Moayad Younis 119-140

6- The Role of the United Nations in Maintaining Food Security in Conflict Zones .....
..... Asst. Lecturer Walaa Ali Farhan
..... Asst. Prof. Dr. Ruqaya Kareem Jarallah Yasser 141-158

7- Peacebuilding Strategies in Post-2011 Iraq: A Study of Challenges and Opportunities .....
..... ASST.Lec. Riyam Ahmed Jassem
..... Asst.lec. Rafal Ayad Salih 159-178

8- Challenges of Cyber Deterrence in China's Security Strategy ..... Dr. Ali Hasan Howidy 179-198

it sequentially on each page within the margin, In size 12 (Sakkal Majalla) for Arabic, and (Times new Roman) for English, For more details on this method, . Click here to download Chicago Style instructions.

• Submitted researches for publication must include (the researcher's name, email, the researcher's specialisation, and place of work) in both Arabic and English languages.

• The sources are translated into English at the end of the research

• The research must include a biography of the researcher and his place of work.

• The text of the manuscript is limited by the stylistic requirements contained in the author's guidelines, which are located in the journal's introductory text on this site.

• Upon receipt of the research, the journal will notify the researcher of the receipt of his research within 5 working days.

• The researcher will be notified of the acceptance or rejection of his/her research within a period of two to three months. The researcher whose research is accepted for publication will be notified of the date of publishing his/her research, and will be provided with a letter of acceptance along with copyright transfer forms.

• Wherever necessary, links have been added to the references used in the book (links are mediums to addresses on the world wide web, i.e. the Internet)

• Submitted researches are forwarded to electronic extraction program. Obligating the researcher with the results of electronic extraction.

Publishing Fees:

• The fees for publishing in the Journal from outside Iraq is ($100), and from inside Iraq (125,000 IQ), including: (publishing coasts, plagiarism detection, scientific reviewers and proofreading), via MasterCard on the account (4802731630)

• Failure to comply with the terms and conditions of publication will result in delay or rejection to publish the intended researc ,In addition to a list of sources in Arabic.

• Click the link to download the written pledge https://hamm-journal.org/index.php/HJS/libraryFiles/downloadPublic/3

Hammurabi Journal for Studies

A quarterly scientific journal concerned with political and strategic affairs of Iraq, region and the world. It prioritizes scientific integrity and objectivity. All researches and studies are subject to requirements of academic scientific research and scientific evaluation by accredited experts. Scientific integrity is the journal's policy, as it obliges researchers that their submitted researches and studies must not been published or presented to any other authority otherwise, the researcher bears the responsibility.

Publisher: Hammurabi Center for Research and Strategic Studies

Institution: Hammurabi Centre for Strategic Research and Studies

Print ISSN: 6312 - 2227

E ISSN: 3006-1253

doi: 10.61884

https://hamm-journal.org/index.php/HJS

PUBLICATION CONDITIONS:

As part of the submission for publication process, authors must ensure that their submissions meet all of the following, and submissions that do not meet these criteria may be rejected.

• The research must be submitted to the official website of the journal, and any research submitted through any other means will not be accepted

• Submitted researches must be written in MS Word, researches printed on tablets will not be accepted, font type must be (Sakkal Majalla), size 14, single spacing between lines, and main titles should be size 16 Bold. Quotations from texts must be in font size 12 and indented at least 0.5 cm on the left and right margins. Research papers must be printed on Roman

• Submitted researches to the journal must be written in Arabic or English language, provided that the number of research words does not exceed 5,000 words.

• The second page should contain an abstract of the research in Arabic and English languages, with not more than 80 words, mentioning a maximum of five keywords.

• Research documentation should follow the Chicago Methodology, using the note and bibliography style. This involves writing a note (footnote or endnote) at the bottom of the page containing all the source information, then numbering

HAMMURABI

Journal for Studies

العنوان:
العراق - بغداد - الكرادة

Mobile: 00964 - 772 626 4466
Baghdad - Alkarradah
Website:https://hamm-journal.org/index.php/HJS

A quarterly refereed journal dealing with political and strategic affairs
Issued by Hammurabi Center for Researches & Strategic Studies
Issue No. 56- the 14th year- Dec. 2025

HAMMURABI
Journal for Studies

Editor in Chief: **Prof. Dr. Faieq Hassen Jasem**

Editorial Director: **Prof. Dr. Yasser Ali Ibrahim**

Editorial Board

Prof. Dr. Muthanna Ali Al-Mahdawi, *College of Political Science, University of Baghdad*

Prof. Dr. Ali Hussain Hameed – *College of Political Science - Al-Nahrain University*

Prof. Dr. Ibtisam Muhammed Ubaid - *College of Political Science - University of Baghdad*

Prof. Dr. Muhammed Monther Jalal - *College of Law and Political Science - Iraqi University*

Prof. Dr. Suhad Ismail Khalil – *College of Political Science - Al-Nahrain University*

Prof. Dr. Ali Faris Hameed – *College of Political Science - Al-Nahrain University*

Prof. Dr. Mohsen Saleh – *Faculty of Social Sciences - Lebanese University*

Prof. Dr. Nourhan Al-Sheikh - *Political Science_ Egypt*

Prof. Dr. Bushra Ahmed Jassim - *United Arab Emirates -University of Sharjah*

Prof. Dr. Abdel-Qader Dandan - *Department of Political Science - Annaba University*

Arabic language checking: Dr. Basem Mohammed

English language checking: Safa Mahdi Ali

Techinical Team: Dr . Heba Ali ..... Dr. Domou' Qasim

Annual Subscription for individuals: 3000 IQD

Annual Subscription for institutions: 60000 IQD

Outside Iraq: 60 $

Website : https://hamm-journal.org/index.php/HJS

Deposit number in the House of Books and Documents in Baghdad 1709 for the year 2012

PRESERVED IN CLOCKSS

DOAJ Crossref

print ISSN 2227-5312
E ISSN: 3006-1253
DOI: 10.61884